وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامـــعـــــــــــــة القـادسية

كـــلـيـــــــــــــــة الآداب

قســـــــــم اللـغــة الـعـربـيـة

الدرس الصرفي عند قره سنان(ت ٨٥٢هـ)في شرحه على شافية ابن الحاجب(ت ٦٤٦هـ)

رسالة تقدمت بها الطالبة

عذراء هليل عبد

إلى مجلس كلية الآداب في جامعة القادسية، وهي جزء من متطلبات شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها / لغة .

إشراف

أ . د. حيدر حبيب حمزة

١٤٤٥ هـ

٢٠٢٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير﴾

صدق الله العظيم

المجادلة (١١)

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة((الدرس الصرفي عند قره سنان (ت ٨٥٢هـ)في شرحه على شافية ابن الحاجب(ت ٦٤٦هـ))،التي تقدمت بها الطالبة(عذراء هليل عبد)،قد جرت بإشرافي في جامعة القادسية / كلية الآداب / قسم اللغة العربية، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها – لغة .

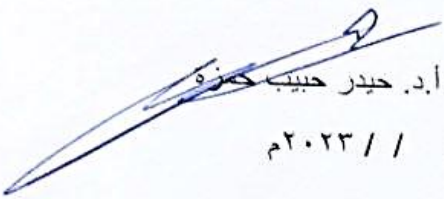

الاسم : أ.د. حيدر حبيب حمزة

التاريخ : / / ٢٠٢٣م

التوقيع :

بناء على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة

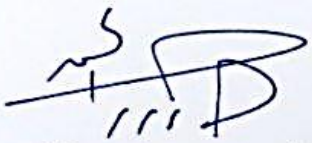

الاسم : أ.د. محسن تركي عطية

(رئيس قسم اللغة العربية)

التاريخ : ١٩/١٠/ ٢٠٢٣م

التوقيع:

اقرار لجنة مناقشة رسالة الماجستير

جامعة القادسية/ كلية:
الدراسات العليا

نقر اننا اعضاء لجنة مناقشة طالب الماجستير :عذراء هليل عبد عويش

قسم :اللغة العربية اطلعنا على التصحيحات والتعديلات التي تم اجرائها من

قبل الطالب والتي تم اقرارها في المناقشة من قبلنا فهي جديرة بدرجة امتياز في

اللغة العربية / اللغة وعليه وقعنا.

اعضاء لجنة المناقشة:

ت	الاسم	اللقب العلمي	التوقيع	الصفة
1	عبد الواحد زيارة المنصوري	أستاذ		رئيسا
2	نبأ عبد الأمير عبد دحّام .	استاذ مساعد		عضوا
3	عصام عدنان رحيم الياسري	استاذ مساعد		عضوا
4	حيدر حبيب حمزة	استاذ		عضوا ومشرفاً

يصادق مجلس كلية الآداب / جامعة القادسية على قرار اللجنة

أ.د. نبيل عمران موسى

العميـــد

٢٠٢٣ /١٢/٢

الإهداء

إلى من شرفني بحمل اسمه

والدي رحمه الله تعالى.

إلى التي كانت بروحي كلما ابتعدت

أمي أطال الله في عمرها .

إلى الذين أشدد بهم أزري

عائلتي ، وإخوتي وأخواتي

إلى كل من علمني حرفًا

إلى أستاذي ومعلمي الفاضل أ. د. حيدر حبيب حمزة، الذي لن أنسى فضله ماحييت.

أزف لكم الإهداء حُبًا ورفعةً وكرامةً .

شكر وتقدير

الشكر والثناء لله عز وجل أولًا على نعمة الصبر والقدرة على إنجاز هذا العمل ، فلله الحمد على هذه النعم .

ولا يسعني وقد شارف البحث على الإنتهاء الاّ أن أقدم شكري وامتناني لكل من قدم المساعدة لي لإنجاز البحث عرفانًا لحسن صنيعهم واعترافًا بوافر فضلهم .

أتقدّم بجزيل الشكر والتقدير إلى جامعة القادسية التي أتاحت لي هذه الفرصة وإلى كلية الآداب وعمادتها الموقرة التي لم تبخل بتقديم كل مايلزم لطلبة العلم طيلة مسيرتهم العلمية .

وأشكر اساتذتي في قسم اللغة العربية جميعًا ولا أستثني أحدًا منهم بالذكر لكرمهم ورعايتهم الأبوية وتوجيهاتهم السديدة .

أمّا أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور(حيدر حبيب حمزة)فقد تفضل مشكورًا بإجازة بحثي وهو ما يزال بذرة فَلَهُ مني وافر الشكر والعرفان لما أبداه من جهود علمية وآراء سديدة أغنت البحث ليظهر بالصورة الحالية .

ولا يفوتني أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرين، فهم الذين تحملوا عناء مراجعة هذه الرسالة ، والإطلاع على ما فيها ، ثم تكرموا عليّ بأن قدموا لمناقشتها ، وتصويب ما زلّ به قلمي، وما أنا إلاّ رهن إشارتهم وطوع أمرهم فيما يوجهونني إليه .

والشكر موصول إلى زملائي في قسم الدراسات العليا لوقوفهم بجانبي في كثير من مفاصل البحث .

وأسال الله تعالى أن يحفظ الجميع ويوفقهم لما فيه خدمة لغة القرآن الكريم والحمد الله على توفيقه في أن أحقق حلمًا طالما تمنيته ورجوته .

قائمة المحتويات

التسلسل	الموضوع	الصفحة
المقدمة .		أ ـ ج
التمهيد.	قراءة في تجليات الكتاب.	١ ـ ٨
الفصل الأول.	أدلة الصناعة الصرفية عند قره سنان.	٩ـ ٨٩
المبحث الأول.	السماع.	١٠ ٧١
اولًا:	القرآن الكريم والقراءات القرآنية.	١١ ـ ٥٤
ثانيًا:	الحديث النبوي الشريف.	٥٤ ــ ٥٦
ثالثًا:	كلام العرب.	٥٦ ـ ٧١
١-	الشعر.	٥٧ ـ ٦٥
٢-	النثر.	٦٦
أ-	الأمثال.	٦٦ ـ ٦٧
ب-	أقوال الصحابة والتابعين.	٦٨ ـ ٦٩
ت-	اللهجات.	٦٩ ٧١
المبحث الثاني.	القياس.	٧٢ ـ ٨٤
أولًا:	القياس بحسب الاستعمال.	٧٣ ـ ٧٦
أ-	القياس المطّرد.	٧٣
ب-	القياس الشاذ.	٧٣ ـ ٧٥
ت-	القياس المتروك.	٧٥ ــ ٧٦
ثانيًا:	القياس بحسب العلة الجامعة.	٧٦ ـ ٧٩
أ-	قياس العلة.	٧٦ ـ ٧٨
١-	القياس المساوي .	٧٦ ـ ٧٧
٢-	القياس الأولى.	٧٧
٣-	القياس الأدون .	٧٧ ـ ٧٨
ب-	قياس الشبه.	٧٨ ــ ٧٩
جـ -	قياس الطرد.	٧٩
ثالثًا:	القياس بحسب الوضوح والخفاء.	٧٩ ـ ٨٠
أ -	القياس الجلي.	٧٩
ب-	القياس الخفي.	٧٩ ـ ٨٠
رابعًا:	القياس بحسب اللفظ والمعنى :	٨٠
أ-	القياس اللفظي.	٨٠ ـ ٨١
ب-	القياس المعنوي.	٨١
	قضايا أخرى في القياس.	٨١

١-	القياس على الكثير.	٨١ - ٨٢
٢-	الأفصح.	٨٣
٣-	المشهور المستعمل.	٨٣
٤-	أقيس وأصح.	٨٤
المبحث الثالث	الإجماع و استصحاب الحال	٨٥ ــ ٨٩
	الإجماع.	٨٥ ــ ٨٧
	استصحاب الحال.	٨٨ ــ ٨٩
الفصل الثاني	العلل الصرفية عنده قره سنان .	٩٠ ــ ١٤٤
١-	عِلّة الإتباع.	٩٢ ــ ٩٣
٢-	علة الاستثقال.	٩٣ ــ ٩٦
٣-	علة الاستغناء.	٩٦ - ٩٩
٤-	علة الأصل.	١٠٠ ــ ١٠٣
٥-	علة أمن اللبس.	١٠٣ ــ ١٠٥
٦-	علة أولى.	١٠٥ ــ ١٠٨
٧-	علة التخلص من التقاء الساكنين.	١٠٨ - ١١٢
٨-	علة التعويض.	١١٢ ــ ١١٤
٩-	علة التوهم.	١١٤ ــ ١١٨
١٠-	علة الخفّة.	١١٨ ــ ١١٩
١١-	علة الشبه.	١١٩ ــ ١٢١
١٢-	علة الفرع.	١٢٢ ــ ١٢٣
١٣-	علة الفرق.	١٢٣ ــ ١٢٥
١٤-	علة القلة.	١٢٥ ــ ١٢٦
١٥-	علة القوة.	١٢٦ ــ ١٢٩
١٦-	علة الكثرة.	١٢٩ ــ ١٣١
١٧-	علة الكراهة.	١٣١ ــ ١٣٦
١٨-	علة المخالفة.	١٣٦ ــ ١٤٠
١٩-	علة المناسبة.	١٤٠ ــ ١٤٢
٢٠-	علة لمح الأصل.	١٤٢ ــ ١٤٤
الفصل الثالث	ردود قره سنان على العلماء.	١٤٥ ــ ١٩٣
١-	الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٥هـ).	١٤٦ ــ ١٥٠
٢-	سيبويه(ت ١٨٠هـ).	١٥٠ ــ ١٥٦
٣-	الكسائي (ت ١٨٩هـ).	١٥٧ ــ ١٥٩
٤-	أبو زكريا الفرّاء(٢٠٧هـ).	١٥٩ - ١٦٩
٥-	الأخفش(ت ٢١٥هـ).	١٦٩ ــ ١٧٥

٦-	ابن جني (ت ٣٩٢هـ).	١٧٥ ـ ١٧٧
٧-	ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ).	١٧٧ ـ ١٨٤
٨-	الرد على الكوفيين.	١٨٤ ـ ١٨٨
٩-	الرد على البغداديين.	١٨٩ ـ ١٩٣
الفصل الرابع	ترجيحات قره سنان الصرفية.	١٩٤ ـ ٢٧٣
١-	وزن إنسان.	١٩٥ ـ ١٩٩
٢-	وزن أوْتكَان.	١٩٩ ـ ٢٠٢
٣-	باب الزيادة.	٢٠٢ ـ ٢٠٦
٤-	الكسر في المصدر الرباعي المضعّف (زَلْزَل).	٢٠٦ ـ ٢٠٩
٥-	باب الحذف الإعلالي والحذف الترخيمي (الاشتقاق): (اتَّخَذَ).	٢٠٩ ـ ٢١٣
٦-	القول في الجمع على صيغتي (فِعْلَة وفَعْلَة).	٢١٣ ـ ٢١٧
٧-	في أحوال الواو والياء في(أَوَيَّة) .	٢١٨ ـ ٢٢١
٨-	اشتقاق (موسى).	٢٢١ ـ ٢٢٦
٩-	الوقف على الاسم المُنوَّن .	٢٢٦ ـ ٢٣٢
١٠-	الزيادة في يَأْجَجْ و مَأْجَجْ .	٢٣٢ ـ ٢٣٧
١١-	قلب الياء ألفًا والهمزة ياء في (فعائل) وشبهه(مطايا).	٢٣٧ ـ ٢٤٢
١٢-	حروف الإبدال.	٢٤٢ ـ ٢٤٨
١٣-	إدغام تاء الافتعال في (إثَّأرَواتَّأرَ).	٢٤٨ ـ ٢٥٦
١٤-	اشتقاق (اسم).	٢٥٦ ـ ٢٦١
١٥-	التصحيح مع موجب الإعلال: (طَوِيَ وحَوِيَ).	٢٦٢ ـ ٢٧٣
الخاتمة :		٢٧٤ ـ ٢٧٦
المصادر والمراجع		٢٧٧ ـ ٣٠٠
Abstract		A

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدّمة

الحمد لله رب العالمين حمدًا كثيرًا لا ينقطع أبدًا، ولا تُحصي له الخلائق عددًا، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين ،وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين .

أمّا بعد:

يُعدّ علم الصرف من أهم علوم اللغة العربية وأعمقها، إذ يُبين نظام بناء كلماتها وحروفها الأصلية والمزيدة وكل ما يجري عليها من تغييرات فوجبت دراسته، والعناية بموضوعاته للتمكن من علم النحو والقرآن الكريم،وذلك بدراسة مصنفاته وشروحها ،ولا شك أنَّ علم التصريف مقدم على دراسة علم النحو ؛ لأنـه يُعنى بالكلـمة نفسها قبل دخولها في سياقات أخرى .

وتُعد (الشافية في التصريف) لابن الحاجب متنًا مختصرًا للمباحث التي جمعها أبو عليّ الفارس في كتابه (التكملة)، فأراد ابن الحاجب وضع مدونة صرفية يُدخل فيها مالم يُدخله الآخرون، فكان مدركًا لما قام به فوصف هذا المنجز بأنه مدونة صرفية جديدة .

حفلت الدراسة هذه بشرح من الشروح المهمة في القرن التاسع الهجري وهو شرح قره سنان (ت ٨٥٢هـ) المسمى بـ (الصافية شرح الشافية) في محاولة للكشف عن طبيعة الدرس الصرفي في هذا الشرح فجاء عنوان الرسالة**((الدرس الصرفي عند قره سنان(ت ٨٥٢هـ) في شرحه على شافية ابن الحاجب(ت ٦٤٦هـ))**وكان سبب اختياري لهذا الموضوع أنَّ هذا الشرح لم يُفرد بدراسة مستقلة، فضلًا عن غزارة المادة العلمية فيه، وأنّي لم أجد من بحث في هذا الشرح سابقًا إلاّ بعض التحقيقات المعدودة لهذا المخطوط، فقلّة الدراسات عن هذا العالم الجليل دعتني للكشف عن الجهد الصرفي عنده، فضلًا عن أنَّ الصرف العربي مازال به حاجة إلى البحث والدراسة، وكان المنهج المتبع في هذا البحث منهجًا وصفيًا تحليليًا لأهم المسائل الصرفية التي ذكرها في شرح الصافية على الشافية ثم التعليق عليها وذكر آراء العلماء ممن سبقوا قره سنان سواء كانوا علماء لغة وشُرَّاحًا وغيرهم ممن جرى الإطلاع على آرائهم، مع الأخذ بآراء المحدثين، وكل ذلك لإعطاء صورة واضحة عن الدرس الصرفي عند هذا العالم وبيان أسلوبه وطريقته في ألتعامل مع المسائل الصرفية .

واقتضت طبيعة البحث أن يكون في تمهيدٍ وأربعة فصول جاءت بعدها خاتمة .

أمّا التمهيد فكان(قراءة في تجليات الكتاب)تحدثت فيه عن أهمية هذا الشرح وقيمته العلمية .

حوى الفصل الأول:على أدلة الصناعة الصرفية عند قره سنان، فجاء على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : السماع،وشمل القرآن الكريم ، والقراءات القرآنية ، والحديث النبوي الشريف وكلام العرب من الشعر والنثر.

المبحث الثاني : القياس،وشمل أنواع القياس وهي : القياس بحسب الاستعمال، والقياس بحسب العلة الجامعة ، والقياس بحسب الوضوح والخفاء والقياس بحسب اللفظ والمعنى .

المبحث الثالث:حوى على مطلبين: أولهما :الإجماع ، والآخر: استصحاب الحال.

أمّا الفصل الثاني:فجاء بعنوان العلل الصرفية عند قره سنان .

وتناولت في الفصل الثالث:ردوده على العلماء أمثال:الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت ١٧٥هـ) ، وسيبويه (ت ١٨٠هـ) ،والفرّاء (ت ٢٠٧هـ) وغيرهم.

وشمل الفصل الرابع : على ترجيحاته وآرائه الصرفية ، ووقفت فيه على أهم تلك الترجيحات والآراء.

ثم جاءت الخاتمة ، وذكرت فيها أهم النتائج التي وصل إليها البحث .

وقد واجهت البحث بعض الصعوبات منها : صعوبة الحصول على بعض المصادر ، وصعوبة التنقل للبحث عنها والحصول عليها ودقة المادة الصرفية نفسها وسعتها ،فضلاً عن ندرة البحوث والمؤلفات عن هذا العالم.

وتنوعت مصادر البحث بين الكتب الأصول مثل كتاب سيبويه ، والمقتضب للمبرد ،والأصول لابن السراج وغيرها من كتب اللغة المتنوعة وكتب الشروح التي شرحت المتون الصرفية كشروح الشافية فضلًا عن كتب المحدثين .

بعد فأتوجّه بالشكر والعرفان والامتنان إلى استاذي المشرف الدكتور (حيدر حبيب حمزة الجبوري المحترم) الذي اقترح موضوح الرسالة، وأشرف عليها فكان لي خير عون في تقديم النصح العلمي وتهيئة المصادر العلمية ومتابعة البحث وإنجازه ، فجزاه الله عني خير الجزاء .

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى عمادة كلية الآداب جامعة القادسية ممثلة بالأستاذ الدكتور ياسر علي عبد سلمان الخالدي ، وقسم اللغة العربية المتمثل بالأستاذ المساعد الدكتور ثائر عبد الكريم شهد البديري ، مَتَّعَهُما الله بتمام الصحة والعافية .

وأتوجه بالشكر والعرفان لاساتذتي الأكفاء في قسم اللغة العربية في السنة التحضيرية الذين صقلوا خبرتي العلمية ،وطوروها بالشكل الذي مكنني من إكمال دراستي ، وأسأل الله أن يمد في أعمارهم وجزاهم الله عني خير الجزاء.

وأخيرًا أقول إني قد وطنت نفسي ، وأخلصت النية في هذا البحث على أن لا أبخل عليه بجهد ولا أضنّ بمال ولا أقصر في سعيي ، فإن أصبت فلله الحمد ،وإن أخطأت فحسبي أني طالبة علم تُخطىء وتُصِيب، ثم يؤخذ منها ويُرَدُّ عليها ،وأسأل الله أن يكون هذا العمل مما يُنتفع به .

آخر دعوانا أن الحمد الله رب العالمين

الباحثة

عذراء هليل عبد

التَّمهيدُ

قراءة في تجليات الكتاب

التمهيد

قراءة في تجليات الكتاب

ترجع أهمية كتاب (الصافية شرح الشافية) ليوسف بن عبد الملك بن بخشايش بن عبد **الغفور الرومي الشهير بـ (قره سنان) ، والمتوفى سنة (ت ٨٥٢هـ - ١٤٤٨م)**[١] **لأمورٍ عِدَّة** منها :

أنَّه شرحٌ لأهم المتون في الصرف،وهو(الشافِيّة)لابن الحاجب التي جمع فيها خلاصة دراسة الصرف السابقة من عصر سيبويه حتى عصره وبإيجاز بالغ .

ويُعد شرحًا ممزوجًا بالشافيّة ، ومن مزايا هذه الطريقة في الشرح إيراد ألفاظ المتن جميعها في الشرح ، مما يُعِين القاريء على فهم ألفاظه وكشف معضلاته ، وقصد من وضع هذا الشرح أن يكون معينًا على الشافية ، فاقتصر على حل مشكلاته وإيضاح الغامض منها سالكًا مسلك الإقتصاد بين الإيجاز والإطناب حتى لا يبتعد كثيرًا عن غرض المصنف الأول من وضعه وهو الاختصار وتقديم المادة بشكل مختلف لطلبة العلم فجاء شرحه من أخف الشروح على نفوس المتعلمين مع غنى معلوماته ، ولآن هذا الكتاب مشتمل على كثير من المسائل ،والمصطلحات الصرفية، فقد اهتمَّ (قره سنان) بتعليل المسائل الصرفية وتفسيرها وتوضيحها ،وعَبَّرَ عن جهود علماء الأتراك في اهتمامهم البالغ بعلم التصريف،وخدمته،وتيسيره للمتعلمين ،والمُبتدئين.

وحتى نحكم على الكتاب من حيث قيمته العلمية حكمًا صحيحًا يجب أن نأخذ في بالحسبان أمورًا عدّة منها:

أولها : تفقه قره سنان وهو عالم أعجمي في علوم العربية والإسلام حتى بلغ مرتبة الإمامة فيها كما شهد له بذلك مترجموه .

ثانيها : تخصصه تخصصًا دقيقًا في عدد من علوم العربية حتى بلغ مرتبة التأليف فيها وهي النحو والصرف وتدل عليه مؤلفاته ،ويدل عليه ذيوع هذه المخطوطات وانتشارها في أنحاء العالم الإسلامي.

ثالثهًا : عنايته الخاصة الخاص بعلم التصريف بدليل تأليفه في هذا العلم .

---

[١] ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول (حاجي خليفة) : ٣/ ٤٣٣ وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (اسماعيل باشا البغدادي) :٢/ ٥٩٠، والأعلام (الزركلي) ٨/ ٢٤١.

رابعها : اختياره في تيسير تقديم علم التصريف للطلاب مصدرًا من أُمَّات مصادر الصرف من حيث الشهرة العلمية ومن أعلاها من حيث القيمة العلمية والعمق العلمي ، وهو شرح الجاربردي ولا يستطيع أدراك ما فية من القيمة العلمية والعمق العلمي ألاّ من عانى قراءته ، واقتداره على هذا الأمر الذي ندب له نفسه ونجاحه فيه .

خامسها : أن قره سنان ربما يكون قد ألّفَ هذا الكتاب لطلاب علم الصرف من الأتراك في الدولة العثمانية بشكل أساس ، ولكن مما يدل على القيمة العلمية البالغة لهذا الكتاب في تيسير علم التصريف عمومًا وشرح الشافية خصوصًا انتشاره ،واشتهاره في العالم الإسلامي بدليل أنتشار مخطوطاته وانتشارها في أنحاء العالم الإسلامي،وكما يدل عليه تتبع فهارس المخطوطات[١].

وقال صاحب (كشف الظنون) عن شرح الصافية في أثناء ذكره لها : ((ومن شروحها شرح ممزوج لقره سنان ... المسمى بالصافيّة وهو سهل المأخذ ، وهو صاحب المضبوط في شرح المقصود على ما ذكره في شرح قوله الراجز بقوله وقد ذكرنا المخارج في الصافية شرح الشافية))[٢].

فقد وصفه بأنّهُ (سهل المأخذ)،إذ إنَّ غرضه الأصلي من تأليف الصافيّة هو تيسير المادة العلمية التي ضمّت أشهر شروح الشافية وتقديمها لطلابه خصوصًا ،طلاب الصرف عمومًا على نحو مختصر وموجز وسهل الإفهام ومما تجدر الإشارة إليه أنّ ابن الحاجب قد اصطنع في متن الشافية لغة مختصرة موسومة بالتركيز إلى درجة الغموض، والإيجاز إلى درجة الإبْهام في بعض الأحيان مع قلة الشواهد حيث يصعب على الدارس فهمها وحل تراكيبها ،والوقف على غامضها ؛لذا ألزم قره سنان نفسه في هذا الشرح باتجاهات واضحة، فشرح مشكل التصريف وأوضح مجمله،واتبع كل مسألة بما ورد فيها من أقوال علماء التصريف وعِللهم ، واتبع شرحه في كثير من المسائل بشرح لغويات التصريف ،وشواهده من غير تطويل مُمل ولا إيجاز مُخِلّ فجاء شرحه من أخف الشروح على نُفُوس المتعلمين مع غزارة معلوماته .

وسار على منهج اتبع فيه أسلوبًا وسطًا من حيث الإيجاز والإطناب فلم يكن شرحًا مقتضبًا يكتفي فيه بالتعليق الوجيز والملاحظة العابرة ، ولا مُطنبًا مستفيضًا في إيراده الآراء والأقوال، فقلما نجده مُكرِّرًا لموضوع ، بل الغالب على هذا الكتاب أنَّهُ دائم الإحالة إلى مواضع ذكره

١- ينظر: دراسة المحقق الصافية شرح الشافية (قره سنان) : ٧٢-٧٣.
٢- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (حاجي خليفة) : ٤/ ٤٤٥.

فيقول : (لمِا مَرَّ ذكره، أو قد تقدم الكلام عليه) [١] وربما أجَّلَ الحديث عنَهُ فقال : (لمِا سيجيء ، أو سيأتي الكلام عليه في مبحث كذا) [٢] .

وكان أسلوبه واضحًا وخفيفًا على نفوس المتعلمين مع غزارة معلوماته وسعى إلى تحقيق ذلك من خلال تحريه اللفظ اللائق، والشرح ،وبيان الألفاظ الغامضة،وحرصه على المساوة وتجنب تكرار الكلام وتكرار الآراء في أكثر من موضع من كتابه حتى لو اقتضى الأمر ذلك وكان يكتفي بالتنبيه عليه حتى لا تتكرر المعاني ومن ذلك قوله :((ونحو زلزل وهو مُضاعف الرباعي على زلزال بالكسر وهو الأفصح ؛ لأنه الأصل والفتح جُوّز لثقل المضاعف بوزن فعلال لا فعفال بتكرير الفاء من زلّ كما سيجيء))[٣] .

وإن كان الغالب على عباراته الوضوح إلاّ أَنّنَا نلمس في بعضها خللًا وتعقيدًا وركة ، والقاريء لكتابه لايلقى غموضًا إلاّ في مواضع قليلة كبعض الألفاظ والعبارات التي اندست إليه من لغته القومية التركية ، ومن أدلة ذلك تذكيره للمؤنث أو تأنيثه للمذكر ، وتعريفه مالا يقبل التعريف كغير وبعض وكل ، واستعماله لحروف الجر ، ومن تلك المواضع القليلة الغامضة ما ورد في مبحث المضارع في تعليقه على عبارة ابن الحاجب (المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضي ،فإن كان مجردًا على فعل كسرت عينه، أوضُمّت، أو فُتِحتَ إن كان العين واللاّم حرف حلق غير ألف وشذ أبي يأبَى) قال : ((وشَذَّ أبى يأَبى بفتح العين فيهما ، فيه حرف حلق ليسا بشرط ألف اللاّم وهو مستثناة من الياء ولو فتح العين لأجلها ، وهي أنقلبت لأجل فتحة لزم الدور وهمزة الفاء مستثناة ولم تدخل في الشرط فشذ والقياس كسر عين المضارع أو الحمل على مَنَعَ يَمْنَع؛ لأنه بمعنى امتنع وهو فرعه فلا شذوذ))[٤].

والعبارة الصحيحة أن يُقال:الماضي المُجرد المفتوح العين يفتح عين مضارعه بشرط أن يكون عينه أو لامه حرف حلق إلاّ إذا كان أحدهما حرف الحلق هو الألف فإنه لا يفتح عين مضارعه .

١- ينظر : الصافية شرح الشافية : ١/ ٣٢٣، ١/ ٣٥٠ ،٤٦٨/٢، ٥٧٠/٢، ٥٧٢/٢، ٢/ ٦١٥، ٦١٢/٢.
٢- نفسه : ١/ ٢٠٠، ٢/ ٤٦٧، ٢/ ٥٧٠.
٣- نفسه : ١/ ٢٠٠.
٤- نفسه : ١/ ١٨٠ ، وللمزيد ينظر: ١/ ١٥٤، ١/ ٣١٧، ١/ ١٨٠، ١/ ٢١٣.

ومن تلك العبارات الركَيكة أيضًا قوله:(ووعد للعالمين والعاملين، محمد وهي غيرمنصرف، محمد وهو الذي كثر خصاله الحميدة ، إذ يكون الزيادة واحدة ؛ لأن الساكن غير حاجز حصين، قبعثري للإبل القوي) [١].

ويدل أسلوبه في الكتاب على دقة حسه اللغوي ومعرفته بأساليب العربية، واستعمالاتها وعنايته بخصائص التراكيب ،فقد أودع في شرحه هذا كثيرًا من الملاحظ اللغوية والتعبيرية التي تدل على ذلك منها **قوله**:((...وقد يجيء بمعنى تَفَاعَل:نحو:اجْتَوَرُوا أي:تجاوروا واختصموا، أي تخاصموا ويمنع هذان المثالان ما وقع في بعض النسخ وهو:(وللمفاعلة)بدل قوله بمعنى تَفَاعَل، لأن نسبته الأجتوار والاختصام إلى أحد الفاعلين لم تَفهم صريحًا وإلى الباقي ضمنًا بل إلى الكل صريحًا))[٢].

وكان الشارح يتوقف مرارًا لينص على مالم يستعمله العرب ولا جرى على ألسنة فصحائهم كقوله:((...وشذ في مضارع (وَجِلَ) أن يُقال ييجل بقلب الواو ياء لخفة الياء ،وأن يُقال يأجل بقلبها ألفًا لكونه أخف منهما وأن يُقال ييجل بكسر حروف المضارعة لينقلب الواو ياء فيحصل الخفة وهي أشذ اللغات ،وليست هذه لغة من يقول تِعْلَم بالكسر؛لأنَّهُم لا يكسرون الياء))[٣] .

ولابد من الإشارة إلى أن موقف قره سنان من النحاة القُدماء لم يكن موقف التبعية الخالصة إنَّما كان موقفه فيما وافقهم فيه موقف التبعية التي يتضح فيها الدليل ويستقيم المنطق ، وتتبين الحجة ، ولا أدلّ على ذلك من مخالفته لكل فريق منهم في بعض ما ذهبوا إليه ، وهذه المخالفة تدل على شخصيته القوية التي لا تتقبل رأيًا إلاّ بعد بحث ومناقشة وتمحيص دقيق ، ومن أمثلة ذلك ترجيحه حذف الحرف الأخير في تصغير الخماسي وتعليليه ذلك بأنه طرف أولى بالتغيير ، **قال** : ((وإذا صُغِّرَ الخماسي على ضعفه تصغيره عليه لا يخل بحصر غير المستثناة في الثلاث على التفسير الأول ؛ لأنه من غير الأفصح ، وعلى الثاني جواب مقدر وهو أن يُقال : حصر غيرها في الثلاث مع وجود الرابعة وهي فعيعيل ، فالأَوْلى حذفُ الخامِس نحو : جُحَيْمِرْ في جَحْمَرْش ؛ لأن المتكلم إذا وصل الخامس اكتفى وحذف الباقي))[٤].

وكذلك تأييده رأي سيبويه في وزن (خطايا) ، واعتراضه على رأي الخليل في جعل القلب قياسًا فيما يؤدي فيه ترك القلب إلى اجتماع همزتين في الكلمة ،لأنه يرى أن تجنب المكروه

١- ينظر: الصافية شرح الشافية : ٧٩، ١/ ١١٤، ١/ ١٢٠، ١/ ١٥٥، ٢/ ٥٠٧، ٥٠٩.
٢- الصافية شرح الشافية : ١/ ١٧٥، وللمزيد ينظر : ١/ ٣٤٩، ٢/ ٤٩٠.
٣- نفسه : ٢/ ٤٩٠.
٤- نفسه : ١/ ٢١٣- ٢١٤.

وهو الهمز يكون في حالة ثبوت هذا الشيء المكروه ، أمّا في حالة اجتماع الهمزتين في خَطَايَا على رأي سيبويه فإن المكروه يزول بقياس واجب، إذ تُقلب الهمزة الثانية فيه إلى حرف لين (ياء) ، وهذا فضلًا على أنَّ القلب في كلام العرب في الأجوف الصحيح اللَّام كثير دائرعلى السنتهم ، **إذ قال** : ((... ومذهب سيبويه أقيس وأصح لِما نُقلَ عن العرب الموثوق بعربيتهم : اللهم أغفر لي خطاءءي بَتحقَيق الهمزتين وعلى مذهب الخليل لا وجه له ...))[١].

لذا يمكن القول إنَّ قره سنان كان صرفيًا مستقل التفكير، والرأي غير متحيّز إلى مذهب معين ولا مستهدٍ بغير ثقافته الواسعة وحسّه اللغوي وعقله الذكي اللمّاح ؛ فكان موفقًا في اختياره الشافية موضوعًا لكتابه وذلك لقيمتها العلمية التي لا تخفى على طالب العلم ، وكذلك وُفّق كل التوفيق في اختياره لتيسير علم التصريف للطلاب مصدرًا من أَمّات مصادر الصرف من حيث الشهرة العلمية ،والعمق العلمي ،وهو(شرح الجاربردي) فهو من أهم الكتب التي اعتمد عليها اعتمادًا كليًّا في مادته الصرفية ،وأحكامه العامة وتعليلاته، ولقد ذكرتُ فيما قبل أن غرضه الأول من تأليف الصافية ،هو تقديم المادة الصرفية التي ضمها أشهر شروح الشافية بشكل آخر بدل الأصلي ، وذلك لا يقدح في مكانته العلمية .

ومن محاسن الصافية أيضًا : حرص صاحبها على إيفاد المراد من عبارة ابن الحاجب وقد شرح مشكل التصريف وأوضح مجمله ، فكانت شخصيته المميزة ظاهرة وواضحةً بأسلوب الواضح والسهل ، فقد عُدَّ شرحه من أخف الشروح على نفوس المتعلمين في كثير من المسائل ، وشرحه للغويات التصريف، وشواهده من غير تطويل ممل ولا إيجاز مخل ، وعنايته بضبط الكلمات ووزنها، وكان الشارح مولعًا بالعِلّة حتى أنَّهُ لم يترك حكمًا من الأحكام من دون تعليل بل إن التعليل طغى على أسلوبه وتفكيره، فلمّا أراد أن يذكر كتابه (الصافية) قدّم لهذه التسمية بالعِلّة المبينة ،فقال :((قد استصفيت هذه الحواشي من الشرح المشهور للمختصر المسمّى بالشافيّة ولهذا سمّيتها بالصافيّة))[٢].

ويدل معناها على أنَّها تحصيل وخلاصة للشروح المتقدمة فهي مصدر الشيء الصافي والصفو: نقيض الكدر ، وصفوة كل شيء خالصه وخيره فهو يدل على الخلوص من الشوائب

١- الصافية شرح الشافية: ٢/ ٤٦٩.
٢- نفسه : ١١٥.

والصفاء أيضًا يعني الوضوح والجلاءفقد حرص فيها كل الحرص على إيفاد المُراد من متن ابن حاجب (الشافية) بشكل واضح ويسير[١] .

ويمكن بيان السمات العامة لهذا الشرح :

فقد شرح قره سنان مقدمة ابن الحاجب شرحًا تفصيلياُ ووزن كلماتها، ووضّح معناها في حين لم يتناولها أحد من الشرّاح الذين اطلعت عليهم عدا الشيخ زكريًا الأنصاريّ[٢] في شرحه المسمى:(المناهج الكافية في شرح الشافية)، فبدأ قره سنان بشرح البسملة التي ابتدأ بها ابن الحاجب شافيته[٣] .

ونجد أنَّهُ أكتفى بالتعريفات والحدود التي بدأ بها ابن الحاجب موضوعاته في الأغلب من حيث الاصطلاح ولكنه قد يقدم لها تعريفًا من الناحية اللغوية كتعريفه للوقف والابتداء والإمالة ، **كقوله في الوقف**:((الوقف في اللغة:الحبس،وفي الصناعة قطع الكلمة عمّا بعدها))[٤] ويضيف أحيانًا تعريفًا اصطلاحيًا لما لم يُعرّفه ابن الحاجب في المتن كتعريفه لاسم الآلة واسمي الزمان والمكان؛ **إذ قال في الأخير**:((هما الموضوعان لهما من غير تقييد بشخص أو زمان))[٥]. أو نراه يُعرف الكلمات تعريفًا لغويًا معجميًا مع ضبطها ووزنها كقوله:((... وزِبْرجَ: وهو الزينة بوزن (فِعْلِل) بكسر الفاء واللاّم الأولى وسكون العين))[٦].

وحرص في أثناء شرحه التفصيلي لكلام ابن الحاجب على إخراج المحترزات منه ورفع ما يريد عليه من اعتراضات بأساليب عِديدة ، من ذلك:

١- ينظر: العين(خليل بن أحمد الفراهيدي): ٧/ ١٦٢(صفا)، وتهذيب اللغة(الأزهري): ١٢/ ١٧٤(صفو)، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (الجوهري): ٦/ ٢٤٠١، ومقاييس اللغة(أحمد بن فارس) : ٣/ ٢٩٢(صفو)،ولسان العرب (ابن منظور): ١٤/ ٤٦٢ (صفو).

٢- قاضي القضاة زين الدين الحافظ زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السبكي القاهريّ الشافعيّ أخذ عن ابن حجر ،والبلقينيّ ، والكافيجي تصدر للافتاء والاقراء شرح كتب عدة وألف مالا يحصى من الكتب وتوفى في (٦٢٥هـ) ، وينظر :شذرات الذهب في اخبار من ذهب (ابن عماد الحنبليَّ): ٨/ ١٣٥.

٣- ينظر: الصافية شرح الشافية : ١١٦.

٤- نفسه : ١/ ٣٤٦، ١/ ٣٣٣، ٢/ ٤٣٢.

٥- المصدرنفسه : ١/٢٠٢، وينظر:١/ ٢٠٦.

٦- نفسه :١/ ١٤٨، وينظر: ٢/ ٤١٤، ٢/ ٤٢٠.

١. **ما ذكر في باب الإعلال** :((الإعلال هو تغيير وهو شامل له ،ولتخفيف الهمزة وللإبدال حرف العلة : خرج به تخفيفها ، وبعض الإبدال ما ليس بحرف علة، .كأصيلال في أصيلان للتخفيف:خرج به (عألم) ، بالهمزة في عالم ...))[١].

لما فسّر ابن الحاجب الإعلال بأنه تغيير حرف العلة بيّن قره سنان أنه يخرج به تخفيف الهمزة والإبدال اللغوي في غير حروف العلة .

٢. **قوله في شرح تعريف ابن الحاجب للإدغام** : ((... واصطلاحًا : هو أن تأتي بحرفين إذ لا يتصور إلاّ فيهما ساكنٍ، إذ لو حَرَّك الأول حالت الحركة بينهما فلم يتصل بالثاني فمُتحِّركٍ لأنه مُبيّن للأول والساكن كالميت لا يُبيّن نفسه فكيف يبين غيره من مخرج واحد خرج به نحو : فلس من غير فصلٍ خرج به ما فصل بحرف نحو رَبْرَب ، وهو: القطيع من البقر الوحشي ، وما فصل بنقل اللسان من محلّ إلى آخر غيره نحو فِلسٌ ، أو من محلٍ إلى نفسه نحو: ريبًا بخلاف النطق بهما دفعة))[٢].
٣. **قوله في شرح ابن الحاجب للابتداء** : ((وهو الأخذ في النطق بعد الصمت لا الأخذ في النطق بالحرف بعد ذهاب الحرف الذي قبله ، والوقف في الصناعة : ضد الابتداء ، فيجب أن يكون علامته وهي السكون ضد علامة الابتداء وهي الحركة))[٣] .
٤. **وكقوله في تعريف الإمالة** : ((في اللغة : مصدر أملت الشيء إمالة ، إذا عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها ، من مال الشيء يميل ميلًا إذا انحرف عن القصد ، وفي الإصطلاح : أن يُنْحَى بالفتحة نحو الكسرة أي:تعدل بها عن استوائها إليها بأن تشرب الفتحة شيئًا من صوت الكسرة فتصير الفتحة بين، نفسها وبين الكسرة إن لم يكن هناك ألف وإلاّ فبين الألف والياء))[٤].

ومن أهم الكتب التي اعتمد عليها قره سنان هي شروح الشافية والكتب الصرفية وغيرها، وقد اقتفى مذهب البصريين في القياس من حيث إنَّهُم لا يقيسون إلاّ على المسموع المُطَّرِد من الفصيح الذي يندرج تحت قاعدة نحوية أصّلها النحاة بالاستقراء من ذلك المسموع وبذلك كان متفقًا مع صاحب المتن في موقفه من القياس .

١- الصافية شرح الشافية : ٤٧٦/٢.
٢- الصافية شرح الشافية : ٥٦٨/٢.
٣- نفسه : ١/ ٣٣٣.
٤- نفسه :١/ ٤٣٢.

هذا ولا بد من الأشارة إلى أنَّ كتب التراجم والطبقات فيما اطّلعت عليه لم تتعرض إلى ما يتعلق بجوانب حياة الشارح، أو التفصيل في أهمية مؤلفاته وقيمتها العلمية وليس السبب في ذلك كونه مغمورًا بين أقرانه ، بل لأن هذه المرحلة من عهد الدولة العثمانية لم تنل حظها من الدراسة التاريخية العلمية الموسّعَة من معظم الجوانب، ولا أدل على ذلك من قول صاحب (الشقائق النُعمانية) في مقدمته : ((ولقد دوّن المؤرخون مناقب العلماء والأعيان مما ثبت بالنقل أو أثبته العيان، ولم يلتفت أحد إلى جمع أخبار علماء هذه البلاد ، وكاد أن لا يبقى اسمهم ورسمهم على السن كل حاضر وبادٍ ولمّا شاهد هذه الحال بعضٌ من أرباب الفضل والكمال ، والتمس فيَّ أن أجمع مناقب علماء الرّوم ، فأجبت إلى ملتمسه مستعينًا بالملك الحي القيوم))[١].

ولاشك في أنَّ قره سنان علم من أعلام العصر العثماني في المدة التي انمازت بارتفاع مستوى الحياة العلمية فيها آنذاك[٢] فألفّ كتبًا عدة في علوم مختلفة منها (رواح الأرواح بشرح مراح الأرواح[٣] ، والمضبوط في شرح المقصود[٤] ، والضمائر[٥]، ونور المصباح شرح المصباح[٦]، وحاشية على شرح وقاية الرواية في مسائل الهداية[٧]، وهزم الجيوش في الغالب والمغلوب[٨]، وزين المنار شرح منار الأنوار[٩]، وشرح الملخص في علم الهيئة) [١٠] ،فكان بارعًا في عدد من العلوم ، وكان فقيهًا أصوليًا لغويًا أديبًا شاعرًا ماهرًا في علوم كثيرة [١١].

ومجيء قره سنان بعد أن بنى النحاة الأوائل النحو والصرف ،وأصّلوا فيه الأصول وفرّعوا الفروع وسجلوا القواعد ولم يتركوا صغيرة ولا كبيرة الاّ وقاموا بتوضيحها وتفصيلها ، يدل على أنّهُ من النحاة القلائل الذين رزُقوا القدرة على الإجتهاد، وملكوا أدواته فاجتهدوا على الرغم من أن النحاة الأوائل لم يتركوا لهؤلاء المتأخرين سوى فرص ضئيلة في هذا المجال ولاسيما قِلة الموضوعات غير المدروسة في العصور المتأخرة؛ ولذا فإن نظرة قره سنان إلى

١- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية (طاش كبري زاده):١/ ٥.
٢- ينظر: شذرات الذهب في اخبار من ذهب : ٧/ ٣٤٥.
٣- الشقائق النعمانية : ٩/ ٢٩- ٣٠ .
٤- الأعلام : ٨/ ٢٤١.
٥- ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول: ٣/ ٤٣٣ .
٦- ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون :٢/ ١٧٠٨.
٧- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : ٢/ ٢٠٢٠، وينظر: شذرات الذهب : ٧/ ٣٤٣.
٨- ينظر: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين : ٢/ ٥٦٠.
٩- ينظر: هدية العارفين : ٢/ ٥٦٠، والدرر الكامنة (للسيوطي) :٢/ ٢٤٧، ومفتاح السعادة (طاش كبري زاده) : ٢/ ٥٧.
١٠- ينظر: كشف الظنون : ٢/ ١٧٠٨، وشذرات الذهب : ٧/ ٣٤٣، وهدية العارفين : ٢/ ٥٩٠.
١١- الشقائق النعمانية : ٩/ ١٢٩- ١٣٠، ومعجم المؤلفين (عمر رضا كحالة) : ١٣/ ٣١٦.

مسائل الصرف كانت نظرة الإمام المجتهد الذي يأخذ ما صحّ في منطقه ولم يكن كالآلة التي لا إرادة لها ولا عقلَ فكان موجهًا وشارحًا لآرائه وممحصًا وموازنًا مختارًا ويعُد وذلك اجتهادًا وابتكارًا من عالم جليل لا يمكن إنكار قدره وفضله في علم الصرف والعلوم الأخرى .

الفصل الأول

أدلة الصّناعة الصَّرفية عند قره سنان

المبحث الأول : السماع

المبحث الثاني : القياس

المبحث الثالث : الإجماع و استصحاب الحال

المبحث الأول

السماع

يُعدّ السماع في المرتبة الأولى من أدلة الصناعة جميعها ، **وهو في اللغة يعني** : ((ما سمعت به فشاع))[١] ويُقال:((رجُلٌ سَمّاعٌ إذا كان كثير الاستماع لما يُقال)) [٢].

أمّا في الاصطلاح فقد حَدَّهُ الأنباري(ت٥٧٧هـ) بأنَّهُ : ((فاءمّا النقل ،فالكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حِدّ القِلةّ إلى حد الكَثْرة))[٣].

فالسماع هو ما ثبت في كلام العرب الموثوق بفصاحتهم والمنقول نقلاً موثوق به، ومتى ما تهيأ له ذلك كان حجة لا تدفع ودليلًا قاطعًا في المسائل الخلافية ،وهو يختص في الأخذ من الأعراب الفصحاء ونقل لغاتهم وتسجيل شعرهم ونثرهم،وقضاء الأزمنة الطويلة في النقل عنهم،[٤]حتى بات الأصل الأول من أصول الاستدلال الذي استندت عليه معظم قواعد الصرف إذ إنَّهُ قُدّمَ على القياس [٥].

أمّا المُحدثون فقد عَرَّفوه على أنَّهُ : ((الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها))[٦].

فهو الأخذ المباشر للّغة من أفواه الناطقين بها، وهو مرجِعْ الأدلة كلها عند اللغويين فلا يجوز القياس على مالم يُسمع به، وتأتي أهميته من حيث إنَّهُ الدليل على القاعدة قبل استخراجها ، والشاهد على صحة القاعدة بعد ذكرها،والطريق الأقوم إلى معرفة طبيعة اللغة وبيان خصائصها ، وأقرب طريق إلى ضبط العربية ومعرفة المستعمل منها من غيره[٧] .

ومصادر السماع هي : القرآن الكريم القراءات القرآنية ، والحديث النبوي الشريف ، وكلام العرب الفصحاء المتمثل بالشعر والنثر .

---

١ - العين : ١/ ٣٤٨(سمع).
٢ - لسان العرب : ٣/ ٢٠٩٦(سمع) ، وتهذيب اللغة : ٢/ ١٢٤، (سمع) .
٣ - الإغراب في جدل الإعراب (الأنباريّ) :٤٥، وينظر:لمع الأدلة (الانباريّ) :٨١.
٤ - ينظر : ابن عصفور والتصريف(د.فخر الدين قباوة) : ١٠٤، ومدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها وتطورها (عبد الرحمن السيد) : ٢٣٦.
٥ - ينظر : الاقتراح : ١٥- ١٦.
٦ - أصول التفكير النحوي ، (د. علي أبو مكارم): ٣٣، وينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: (د. خديجة الحديثي): ١٣٤.
٧ - ينظر: الشاهد وأصول النحو : ١٣٤، والأصول ، (د. تمام حسان): ١١٢،وأصول النحو العربي ، (د. محمد خان) : ٢٨.

أولًا : القرآن الكريم :

يُعدّ القرآن الكريم المصدر الأول من مصادر الدرس اللغوي بحكم طبيعته، فهو أعلى نصوص اللغة العربية بلاغةً وأقوى في الاحتجاج فكان الحرص على صون النص القرآني من اللحن أهم باعث على وضع النحو ونشوئِهِ ؛الأنهّ المصدر الوحيد الذي لا يمكن التشكيك في صحته فهو : ((أعرب وأقوى في الحجة من الشعر))[١].

قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ) : ((القرآن بهذه اللغة نزل ، ولغته أفصح اللغات))[٢]. فكان وما يزال هو المصدر الرئيس للا ستشهاد بالنحو والصرف .

وقد استشهد قره سنان بهذا الأصل في صافيته بأربع وخمسين آية ويمكن ملاحظة بعض النقاط في استشهاده بهذا الأصل :

١. **اعتمد في تقرير بعض أحكامه على القرآن الكريم :**

فنراه يحكم على لفظة (وِجْهَة) بأنها ليست مصدرًا، ودَلَّلَ على ذلك بقوله تعالى :﴿ولكل وجهة هو موليها ﴾[٣] ، **قال :**((ونحو (وِجْهَةٍ) بغير الحذف وغير تعويض لزوم التاء، بل التصحيح قليل في الأستعمال وأما هي في قوله تعالى : ﴿ولكلٍ وِجْهةَ هو مُوليها ﴾ ،قيل : إنها ليست مصدرًا جاريًا على الفعل بل هو اسم للجهة المتوجه إليها والواو ثبتت في الاسم كله نحو : وِلْدَة جمع : وليد وهو الصبي والعبد ، فالاسم : وِعْدَة ، والمصدر: عِدَة ...))[٤]

ويتضح أنَّ هُنالك رأيين في (وِجْهَة) ، الأول : على أَنَّها مصدر شَذَّ عن القياس فجاء مصحَّحًا ، والآخر : على أَنَّها اسم ليس بمصدر جاء على أصله [٥]

فوجه مصدره كوعد ،و(عدة) بحذف الفاء ولما لم تحذف وقلنا وجهة فقيل هوه مصدر شاذ وقيل هو اسم مكان .

---

١ - معاني القرآن (الفرّاء) : ١٤/١، وينظر : وسر صناعة الإعراب(ابن جني) :١/ ٢٢٠ ، والمحتسب (ابن جني) : ١/ ٢٧٢ ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها(السيوطي) : ١/ ٢١٣.
٢ - سر صناعة الإعراب : ١/ ٣٢٠، والمحتسب : ١/ ٢٧٢.
٣ - البقرة : ١٤٨.
٤ - الصافية شرح الشافية : ٢/ ٤٩١- ٤٩٢.
٥ - ينظر : المنصف (ابن جني) : ١/ ٢٠٠، وشرح الملوكي في التصريف (ابن يعيش): ٥٣٠ – ٥٣١ ، ومجمع البيان في تفسير القرآن (الطبرسي) : ٢/ ٤٥٨.

ويبدو أنَّ الشذوذ الوارد في تلك الآراء لا يخرج عن الجمع بين العوض والمُعَوَّض مِنْهُ ، وَوَرَدَ الاستعمال به وذلك وإن عُدَّ من الممتنع إلاّ أَنَّهُ جاز في الاستعمال ، وإنَّ النظرة إلى العوض (التاء) في (وِجْهَة) لم تكن واحدة ، فمرة هي عِوَض في المُعَلّ ، وأُخرى هي للتأنيث في غير المُعَلّ[١].

ولَعَلَّ في حملها على مراعاة الأصل أقرب إلى الواقع اللغوي من تصحيح الواو فيها ، ولا بد من الإشارة إلى ثقل التتابع(وِ)،لكنه لا يمثل غاية الثقل، إذ إنَّ ثقله أقل من ثقل التتابع المُماثل (وُ) ، فالتماثل أثقل من التنافر للاختلاف بينهما بشيء من التنويع الموسيقي الناتج عن اختلاف الجروس الحركية[٢] ،ولَعَلَّ من دواعي الإبقاء على هذه الكراهة (وِ) هو : لمح الأصل[٣] .

٢. الاستشهاد بأكثر من آية على مسألة صرفية واحدة :

قد يستشهد قرة سنان بآيتين كريمتين أو أكثر في موضع واحد، وذلك لتأكيد اطّراد القاعدة أو ليمنح كلامه القوّة والمنَعة فيُكْثِرِ من ذكر الشواهد القرآنية ، ومن أمثلة استشهاده بمثل ذلك قوله في (باب الحذف):((...وقيل حذف الأُولى أولى؛لأنَّهُ الثانِية جيء بها لمعنى المُطاوعة،ولأن المُدغم وصلًا هو الأولى قال الله تعالى:{فأنذرتكم نارًا تَلظَّى}فإنّهُ مضارع أصله تَتَلَظّى،إذ لوكان ماضِيًا لقال:تَلَظَّت لإسناده إلى ضمير المؤنث النار وقال الله تعالى:{فأنْتَ له تَصَدَّى}فإنّهُ مُضارِعٌ أصله تتصدى،إذ لوكان ماضِيًا لقال:تصديت لإسناده إلى ضمير المخاطب..))(٤).

ففي (تَلَظّى) قراءتان : الأولى : قراءة الجمهور بـ أنَّ (تلظّى) مُضارع وأصله (تَتَلَظّى) بتاءين مفتوحتين حُذفت منه إحداهُنَّ وهنا وقع الخلاف في أي التاءين هي التي حُذفت الأولى لكونها زائدة فيكون حذفها أولى،أم هي الثانية ؛لأنَّ الأولى تدل على المضارعة ،والاستثقال جاء من الثانية .

والقراءة الأخرى هي القراءة الشاذة وقد جاءت على الأصل إذ لا حذف فيها . [٥]

والتوجيه الصوتي لهذه القراءة هو :

تَتَلَظّى : / ت ـَ / ت ـَ / ل ـَ ظ/ ظ ـّ /

١ - ينظر: الجمع بين العوض والمعوض منه بين النظام والاستعمال (دراسة صوتية صرفية) (بحث): ٥.
٢ - ينظر : التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث : ٥٩ ، ١٨٨.
٣ - ينظر : الجمع بين العوض والمعوض منه (بحث) : ٦ .
٤ - الصافية شرح الشافية : ٢/ ٦٠٦ ، والآية الأولى من سورة الليل : ١٤ ، والثانية من سورة عبس : ٦.
٥ - ينظر : مراعاة الأصل في شواذ القراءات دراسة صوتية صرفية (بحث) : ٧٠.

فالحذف محصور في المقطعين الأول أو الثاني دون بقيّة المقاطع ،والسبب يعود إلى التماثل بينهما في الصامت والصائت[١].

وكذلك (تَصَدَّى)فإنَّ أصلها : (تتصّدى)، أمّا مَن قَرَأَ بحذف التاء فلِلفِرارِ من توالي الأمثال ، وطلبًا للخفة ، وقراءة (تَصَدَّى) – بتشديد الصاد – قوامها إدغام التاء في الصاد ، ويبدو أنَّ الميل إلى الحذف في هذه القراءة هو الراجح ؛ لأنّهُ أَخفُّ من الإدغام مع الحفاظ على الدلالة في المعنى ، والفارق بين القراءتين أن الأولى عمدت إلى الحذف للتخفيف ، والأخرى حرصت على المحافظة على البنية الأصلية للكلمة وعدم النظر إلى الثقل الذي يسببه توالي الأمثال[٢] .

ويمكن بيان التحليل الصوتي لهذه القراءة بحسب الآتي :

تَتَصَدَّى : / ت ـَ / ت ـَ / ص ـَ د/ د ـًـ / .

↓ ↓

(المقطعان متساويان في الصامت والصائت فكان التخفيف بحذف أحدهما)

يتضح أن الحذف جاء على مستوى المقطع بكامله – الصامت والصائت معًا - .[٣]وذكر في باب الإدغام أنَّهُ : ((قد جاء الإدغام عن بعض القُرّاء من قوله تعالى : ﴿ لبعض شأنِهم ﴾ بإدغام الضاد في الشين بعد قلبه إيّاه ، ونقل حركته إلى العين و (اغْفِرْ لي) بإدغام الراء في اللاّم و(نَخْسِفْ بِهِم) بإدغام الفاء في الباء والنُحاة يُنكرون ذلك)) [٤].

فالإدغام فيما سبق غير مُتفق عليه ، إذ إنَّ إدغام الراء في اللاّم قبيح عند سيبويه والبصريين لذهاب التكرير الذي في الراء عند الإدغام[٥] . وكَرِه البصريون الإدغام في (يخسف بهم) لزوال التفشي الذي في الفاء وأجازه الكوفيون[٦].

١- ينظر : مراعاة الأصل في شواذ القراءات دراسة صوتية صرفية (بحث) : ٧٠.
٢- ينظر : نفسه : ٧٠، والاحتجاج الصرفي عند شرّاح الشافِيّة في القرن الثامن الهجري (أطروحة) : ٢٢-٢٣.
٣ - ينظر : مراعاة الأصل في شواذ القراءات: ٦٨-٦٩.
٤ - الصافية شرح الشافية : ٢/ ٥٩٦، والآية الأولى من سورة النور : ٦٢، والثانية : الأعراف : ١٥١، والثالثة : سبأ : ٩.
٥ - ينظر: كتاب سيبويه : ٢/ ٤١٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها (مكي القيسي) : ١/ ١٥٧.
٦ - ينظر : الكشف : ١/ ١٥٦.

٣. تكرار الشاهد القرآني :

كرر قره سنان الشاهد القرآني في الأثر الواحد ،**فذكر في (باب التقاء الساكنين)، أنَّ :** ((و ﴿الَم الله ﴾التقى ساكنان الميم الثاني في (الم) وحرف تعريف في لفظة الله، بل ثلاثة سواكن عند الوصل فحرك الساكن الأول؛لكونه غير مدّة،وبالفتح لبقاء التفخيم في اسم الله؛ولأن الضمة ثقيلة،والكسرة بعد الياء كذلك))[١] .

وأعادها في حديثه في موضع،فقال:((وكاختيار الفتح في ميم(الَم الله) للمحافظة على بقاء التفخيم في اسم الله تعالى،وأجاز الأخفش الكسر لا لتقِائِهما))[٢].

والمتأمل في النصين يجد أنَّهُ لا يذهب إلى أَنَّ الفتحة التي على الميم في(آلمَ)حركة ألف الوصل نُقِلَت إليها،بل كان الأصل أن تُحَرَّك بالكسرِ،ولكن حُرّكَت بالفتح لغرض الإنسجام والإتباع،ولغاية التفخيم في لفظ الجلالة فهي حركة الغرض منها صوتي [٣].

وقِيل إنَّ الفتح للفرق بينه وبين ما ليس بهجاء والغرض منه التخفيف[٤]،وأشارالدكتور جواد جواد إلى توجيه يقوم على حذف الهمزة حيث تحركت ووقعت بعد ساكن على وفقًا لقواعدهم وصارت فتحتها في الميم لسكونها،والقراءة بقطع الألف تعني استعادة لهمزة آلة التعريف وهي الهمزة بالتصريف من قِبَل أن تستحيل همزة وصل بكثرة الاستعمال،وهكذا يكون ما جرى هو حذف للهمزة التي ابتدأ بها مقطع حرف التعريف وكان القاعدة له،وقد نجم هذا الأمر بنقل القاعدة الثانية من المقطع السابق لتحل محل الهمزة هكذا :

ميمْ أللهِ : / م ـِ م/ ء ـَ ل/ ل ـً هـ/

×

/م ـِ / م ـَ ل/ ل ـً هـ / [٥]

١ - الصافية شرح الشافية : ٣٢٣/١، والآية آل عمران : ١
٢ - نفسه : ١/ ٣٢٧.
٣ - ينظر : تجاور الساكنين (د. جواد كاظم عناد) : ٤٩، ٥٤.
٤- ينظر : الوقف في المدونة النحوية (د. جواد كاظم عناد) : ٥٢.
٥ - الوقف في المدونة النحوية : ٥٣.

٤. عدم التصريح بنص الشاهد :

قد يُورِد قره سنان الشاهد القرآني إيراداً غير تام ،مكتفيًا بذكر موضع الشاهد منه بحسب ، فضلًا عن عَدم تصديره للآية الكريمة بعبارة (قال تعالى) أو(قوله تعالى) ، مـن ذلك قوله في (باب الإمالة): ((والفواصل نحوُ : (والضُّحَى) فيُمال مع أنّ ألفه من الواو ليُناسب الفواصل ؛لأن رعايته غرض مهم عندهم ،ولهذا كُتَبِت بالياء))[١] .

يرى أنَّ تحصيل الإمالة بسبب فواصل الآي نحو : (والضُّحَى) فإنّ ألفه مُمالة عن الواو؛ لأنها من الضحوة لذا كُتبِتَ بالياء .

وقيل في إمالة (الضُّحى) إنَّمَا جازَ إمالتها ؛لأنها رؤوس الآي قبل وبعد فتناسب سائر الكلم الذي هو رؤوس الآي فكانت من الإمالة للإمالة ، وهو مذهب القُرّاء، أمّا النُحاة فذهبوا إلى أنَّ هذه الكلمات تُثنى بالياء عند بعض العرب[٢] .

وذكر د.عبده الفتاح شلبي أنّ : ((إمالة الضُّحَى والقُوَى ،والعُلَى من قبيل مشاكلة التهيُّوء))[٣] . وأن إمالتها بسبب الانسجام الصوتي أو التناسب ، فرؤوس هذه السور- الشمس- تُمال لأنها من ذوات الياء في معظمها ، لذلك فإنَّ الرجوع إلى الياء هي العلة التي توجب الإمالة في مثل (الضُحى وتلا، وسجا، وطحا))[٤].

ووافق القُرّاء النُحاة في إمالة باب كل واوي كُسِرَ أوّلُه ،أو ضُمَّ كـ (الضُحى ؛ والقُوى والعُلىُ)[٥]، واستشهد بمثل هذا في باب التقاء الساكنين قال : ((بخِلاف (إن امْرُؤ) لأن ضم الراء ليس بأصلي بل حركته تابعة لحركة ما بعده ، وبخلاف (إن الحكم) لأن ضم الحاء وإن كان أصلّيًا إلاّ أنَّهُ ليس في كلمة الساكن الثاني ؛ لأن حرف التعريف كلمة على حدّه وسره أنه إذا كان في كلمة أخرى لا يكون لازمًا للساكنين فلا يُعتد به))[٦] .

٥. أحيانًا يميز الشارح الشاهد القرآني من غيره بعبارة : (قوله تعالى) :

---

١ - الصافية شرح الشافية : ٢/ ٤٣٨، والآية : الضحى : ١.
٢ - ينظر شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ١٢ وما بعدها.
٣ - الإمالة في القراءات واللهجات العربية (د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي) : ٣٤٩.
٤ - انفسه : ٢٤٧، ٢٤٩.
٥ - نفسه : ٣٤٩.
٦ - الصافية شرح الشافية : ١/ ٣٢٧- ٣٢٨، والآية الأولى من سورة النساء : ١٧٦، والثانية الأنعام : ٥٧، ويوسف : ٤٠، ٦٧.

ومثال ذلك ما نقله قره سنان في باب الابتداء،قال:((فأمّا سُكُونُ هاءِ وَهْوَ في قوله تعالى:﴿وهُوَ خيرٌلَكُم﴾وسكون هاء فَهْوَ وهاء لَهْوَ في قوله تعالى:﴿لَهْوَ خير الرازقين﴾وهاء فَهْيَ في قوله تعالى:﴿فَهْيَ كالحجارة﴾وهاء وَهْيَ وهاء لَهْيَ في قوله تعالى:﴿لَهْيَ الحَيَوان﴾لتنزيله منزلة عَضُد وكَتِف فعارِضٌ فصيحٌ لأنّها صارت كالجزء مع كثرة الاستعمال فلم يحتج إلى همزة الوصل))[١]

أشار فيما سبق إلى أنَّ (فَهْيَ، ولَهْيَ، و وهْوَ) حُمِلَت على (عَضْد، وكَتْف) بسكون العين لأن السكون أخف من الفتح ، فيكون الانتقال من الفتح إلى أخف منه تخلصًا من الكراهة التي تقوم عند النحويين على طبيعة الانتقال من حركة خفيفة إلى حركة أثقل منها الذي تجلى بالانتقال من الفتح إلى الكسر في بناء : (فَعِلَ) ، أو من الفتح إلى الضم في بناء :(فَعُلَ) ، الثُلاثيّين المجردين سواء كان ذلك في الاسم أم في الفِعْل ، نحو : (كَتِف وعَلِمَ وعَضُد وكَرُمَ) ومن ثم يلجأ المتكلم إلى إسكان العين فيقول : (كَتْف، عَلْم ، عَضْد ، كرْم) ، تخلصًا من هذه الكراهة[٢] .ولابد من الأشارة إلى أنّ إسكان العين ظاهرة لهجية تميمية آثرتها القبائل البدوية وأصبحت جزءًا من أدائِها من دون أن يتحسَّسُوا بهذا الذي وُصِفَ بأنَّهُ كراهة في الانتقال من الأخف إلى الأثقل؛لأنَّهُم أسكنوا العين من دُون الألتفات إلى جنس حركتها أو قوّتها تماشيًا مع طبيعة هذه القبائل وسرعتها في الأداء .

ورُبَّما يُفَسَّر إسكان العين عِنْدَهُم إلى أَنَّهُ صورةٌ من صور (انتقال النبر) إذا الكلمات ذات المقطعين تكون على مقطع واحد[٣] .

ورُبَّمَا يُفُسَّرُ على أَنَّهُ مَيْلٌ نحو المقاطع المغلقة لا المفتوحة[٤]، والواقع أَنَّ ما سوَّغوا به من من كراهة لا يخرج عن كونه عادة لهجيّة فرضتها الطبيعة الأدائية لهذا القبائل والظروف البيئية المحيطة بها [٥].

١ - الصافية شرح الشافية : ا/ ٣٤٣- ٣٤٤، والآية الأولى من سورة البقرة : ٢١٦، والثانية الحج : ٥٨ ، والثالثة البقرة : ٧٤، والرابعة العنكبوت: ٦٤.
٢ - ينظر : كتاب سيبويه : ٤/ ١١٣- ١١٤، والكراهة اللغوية عند الرضيّ الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) في شرحيه على الشافية والكافية (أطروحة) : ٢٥.
٣ - ينظر: فقه اللغات السامِيّة (كارل بروكلمان) : ٩٣، والكراهة اللغوية (أطروحة) : ٢٦- ٢٧.
٤ - ينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة،(د. غالب فاضل المطلبي) : ٢٠٦.
٥ - ينظر : الكراهة اللغوية : ٢٢.

واحتجَّ أيضًا بمثل ذلك في (باب الوقف)، **فقال** : ((... سواء كان ذلك اللين حرف مد نحو قوله تعالى : ﴿ونزّلناه تنزيلاً﴾ أولا، نحوقوله تعالى : ﴿وشَرَوه بثمن بخسٍ﴾ وإلاّ فالإثبات أَحسن نحو قوله تعالى : ﴿فالتقطة آل فرعون﴾))[1].

٦. اتباع الآية القرآنية بالشاهد الشعري :

ومثال ذلك ما نقله قره سنان من مصاديق في باب ألف الوصل ذإ قال : ((... وكذلك الهاء، لام الأمر في السكون بالواو وغيره نحْوُ: ﴿ولْيُوَفُّوا نذورهم﴾ و﴿لينفق ذو سعةٍ﴾ وشُبّه به أي : بالمذكور في الواو والفاء واللاّم ما فيه همزة الاستفهام في كونها على حرف واحد وإن لم تكثر كثرته وهو: أهْوَ وأَهْيَ في قول الشاعر :

وقُمْتُ للزَّورِ مُرْتاعًا وأرَّقَنِي فَقُلْتَ: أَهْيَ سَرَتْ أم عادني حُلُمُ))[2]

واستشهد بمثل ذلك في قوله : ((... فالشاذ عن القياس كالقَوَد ، والصيد ، كقوله تعالى : ﴿استحوذ عليهم الشيطان ﴾ أي غلب ؛ لأن القياس قلبهما ألفًا فيهما وعن الاستعمال قوله :

نحّي الذنابات شمالًا كَتْبَا وأُمّ أَوْعَالٍ كَهَا أو أَقْرَبَا .

لأن الاستعمال أن يُقال، مثلها بدل :كها ، النحّي ، الحمار الوحشي ، الكثب ، القريب))[3].

فكان القياس في (استحوذ) أن تنقل حركة الواو – الفتحة – إلى الحاء الصحيح الساكن قبلها فتصبح (اسْتَحْوَذَ) ، ثمَّ تقلب الواو ألفًا لتحركها في الأصل وفتح ما قبلها ، كما قالوا: (اسْتَقامَ) في (اسْتَقْوَمَ) لكن هذا اللفظ لم يحصل فيه الإعلال بالنقل ، وعِلّة ذلك عندهم أنَّهُ جاء على التصحيح وعدم الإعلال ليكون ذلك مُنبّهًا على أصول ما غُيِّرَ من نَحْوِه كـ (استقامَ ،

---

[1] - الصافية شرح الشافية : ١/ ٣٦٤، والآية الأولى من سورة الإسراء : ١٠٦، والثانية من سورة يوسف : ٢٠ ، والثالثة من سورة القصص : ٨، وللمزيد ينظر : ٢/ ٣٩٥، ٤٤١/٢، ٢/ ٤٤٤ ، ٢/ ٤٩١، ٢/ ٥٣٤، ٢/ ٥٧١، ٢/ ٥٨٢، ٢/ ٥٩٩، ٢/ ٦٠٥، ٢/ ٦٠٦، ٦٠٧/٢.

٢ - الصافية شرح الشافيّة : ١/ ٣٤٤، والآية الأولى من سورة الحج : ٢٩، والثانية من سورة الطلاق : ٧، والبيت للمرّار العدوي ينظر: في الخصائص : ١/ ٣٠٥ ، ٢/ ٣٣٠، وخزانة الآدب وللباب لسان العرب (البغدادي) :٢/ ٣٩١، وشرح شواهد الشافية : ١٩٠.

٣ - الصافية شرح الشافية : ٢/ ٤٧٠، والآية من سورة المجادلة : ١٩ ، والبيت ينظر : ملحقات ديوان رؤبة بن العجاج : ١/ ٢٦٤، والخزانة : ١٠/ ٢٠٢.

واسْتَعَانَ) ، وهذه الأمثلة (كاستحوذ) مما كان مُطّرِدًا في الأ ستعمال شاذًا في القياس ، فالقياس يُوجب إعلالهما ؛لأنّهُما بمنزلة (استقام ،وأبانت) ولكن السماع أبطل القياس[١] .

وقيل إن التصحيح في (اسْتَحْوَذ) كان محمولًا على التصحيح في (قَاوَلَ) لأجل المحافظة على بنية الكلمة ، وليس تنبيها على الأصلِ [٢].

ويمكن أن يُقال : إنَّ ما خَرَج تنبيهًا على أصل بابه قد اتُّخِذَ مُتّكأ لحمل كل مالم يخضع لقواعد الإعلال التى وضعوها ،ولم ينظروا إلى التطور الحاصل في اللغة فربما كان لمثل هذه الكلمات جذور عميقة ضاربة في القِدم في اللغة [٣].

٧. إيراد الشاهد القرآني لتوضيح المسألة :

من ذلك قوله في باب (أدلة الزيادة) : ((وتَرْبُوت وهْوَ الذَّلول فَعَلُوتٌ بفتحتين من التُّرابِ عِنْدَ سيبويه، لأنَّهُ الذَّلوُلُ والذلّة والمسكنة تناسب التراب ، قال الله تعالى : ﴿أو مسكينًا ذا مترية ﴾ ولم يجعله من رَبَتَ الصبي يربته تربيتًا ، أي ربّاه مع إنّ المُناسبة المعنوية بين تربوت وربته متحققة لأن الجمل إنّما يصيُر ذَلولًا بالتربيت والاعتمال ؛ لأن زيادة التاء بعد الواو في مثل هذا البناء كثيرة ، نحو: جَبَرُوت للمُبالغة في التجبّر وملكوت للملك العظيم))[٤].

احتَجَّ قره سنان بالشاهد القرآني مبينًا وقوع أحرف الزيادة في كلمة (تَرَبوُتٌ)واشتقاقها ، ووقع الخلاف عند العلماء في اشتقاق (تَربُوتٌ) فَقيل أنَّهُ على زنة (فَعَلُوتُ) ، والأصل فيها (دَرَبُوت) مُشتقٌ من الدُّرْبة ، إذ يُقال للذلول مُدَرَّب ، فأبدلوا التاء مكان الدال [٥].

وقِيل إنَّهُ مشتقٌ من التُّراب[١]، وإن المُناسبة اللفظية بين اللفظتين ظاهرة وأمّا المُناسبة المعنوية فهي أنّ معناه الذلول فيوافق معنى التراب لذا احتج بقوله تعالى : ﴿أو مسكينًا ذا مترية﴾[٢] إذ في الذلة من التربية شيء ، فاستشهد بهذه الآية .

---

١ - ينظر: المُنصف:١/ ٢٧٨، ودراسات في علم الصرف ، (د. مجيد خيرالله راهي الزاملي): ١٩٩- ٢٠٠ .

٢- ينظر : كتاب سيبويه : ٤/ ٣٤٦، ودراسات في علم الصرف : ٢٠٠- ٢٠١.

٣ - ينظر : الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني(د.حسام سعيد النعيمي) : ١٩٤- ١٩٥، ودراسات في علم الصرف (د. خديجة الحديثي) : ١٨٨.

٤ - .الصافية شرح الشافية : ٢/ ٣٩٥، والآية من سورة البلد ١٦.

٥ - كتاب سيبويه : ٤/ ٣١٦ ، وينظر : الأحتجاج الصرفي عند شراح الشافية (أطروحة دكتوراه) : ٢١.

واحتجَّ على أنَّ (متربة) مشتقة من التراب وأنَّ (تربوت) مشتق أيضًا من التراب ، فالواو والتاء في (تربوت = فعلوت) هما الزائدتان وكان الترجيح هنا غلبة الزيادة على الاشتقاق وذلك لتعارض الاشتقاق[٣] .

وذكر أيضًا في باب (الإدغام) أنَّ : ((الياء في نحو تُوِوي من الإيْوَاء ، وهو الإنْزَال والضّم، وفي قوله تعالى : ﴿هُم أحسن أَثَاثًا وريّيًا ﴾على المُختار وهو : المنظر الحسن ، إذا خُفِّفَت همزتها بالقلب،وقُرِيء (ريًّا) بالإدغام إمّا اعْتِدادًا بالعارض وإمّا أصله : رَوْيا أي : ابتلالًا وحسنًا))[٤].

فالأصل فيها (رِئْيا) حصل فيها إدغام فصارت (رِيًّا) بالانتقال من نبر التوتر بواسطة التضعيف أي سقوط الهمزة ، ثم تكوّن مثلث حركي بعد ذلك تمثَّل باتصال حركة الراء بالمزدوج الصاعد بعده (يا) ، بيد أن اتصال المصوتات على هذا النحو أمر يُضعف العملية النطقية ، إذ إنه يُفقد النبر أهميته لذلك ضغط الناطق على المقطع الذي هو موقع النبر الهمزي ، و بذلك تخلّقت في الكلمة ياء مضعّفة هكذا[٥] :

رِيا : / رـِـ/ ي ـًـ/ ← مركب حركي أضعف العملية النطقية .

رِيًّا : / رـِـ ى/ ى ـًـ /

القراءات القرآنية :

تُعد القراءات القرآنية مصدراً مهمًا من مصادر السماع في دراسة اللغة العربية بفروعها المختلفة، إذ كانت العناية بها ناتجة من العناية بالقرآن الكريم نفسه فكان لها نصيب وافر في الاستشهاد اللغوي .

---

١ - ينظر : شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٦٧٠ .
٢ -.البلد : ١٦.
٣ - ينظر : الأحتجاج الصرفي عند شراح الشافية في القرن الثامن الهجري (أطروحة) : ٢١.
٤ - الصافية شرح الشافية : ٢/ ٥٧١، والآية من سورة مريم : ٧٤.
٥ - ينظر : القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن (د. جواد كاظم عناد): ٩٠.

وهي في اللغة : مصدر للفعل : قرأ يقرأُ قراءة، ومعنى قرأت القرآن لفظت به مجموعًا على شكل كلمات وجمل تتضمن آياته المباركة[١] .

وفي الاصطلاح : هي ((اختلاف ألفاظ الوحي المذكورة في كتابة الحروف أو كيفيتها ، من تخفيف وتثقيل وغيرها))[٢].

ويرى الدكتور عبده الراجحي أنَّ القراءات القرآنية إنعكاس للواقع اللغوي السائد في شبه الجزيرة العربية [٣].

وقيل أيضًا : ((أنها النطق بألفاظ القرآن الكريم كما نطقها النبي (ﷺ)، أو كما نُطَقَت أمامَهُ فأقَرَّها)) [٤].

فهي سُنَّةٌ متبعة اشتُرِط فيها النقل والسماع[٥] واستند عليها العلماء الأوائل في تقعيد قواعدهم وضبطها بواسطة الأُسس التي أرساها قُرّاؤها على ما جاء في القرآن الكريم ، ووضع علماء القراءات شروط عِدّة للقراءة الصحيحة سواء أكانت سبعية أم عشرية أم منسوبة إلى غيرهم أم شاذة ، يقول ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): ((كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو إحتمالًا وصحّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز رَدّها ولا يحل إنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها ، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ؛ ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة، أُطلِقُ عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عمّن هو أكبرمنهم ...))[٦].

أمّا بالنسبة لِقره سنان فقد كان يرجح قول القُرّاء على غيرهم إذ قال : ((..وما نقله القُرّاء وإن كان غير متواتر أولى مما نقله غيرهم من الآحاد ...))[٧]. فكان يستشهد بالقراءات القرآنية القرآنية سواء كانت متواترة أو آحادًا ، إذ استشهد في صافيتّه بثمانية مواضع من القراءات القرآنية وهي:

---

١ - ينظر: لسان العرب: ١/ ٢٨ (قرأ) ، والقاموس المحيط (الفيروز آبادي) : ١/ ٥٧(قرأ) ، وتاج العروس من جواهر القاموس (مرتضى الزبيدي) : ١/ ٣٧١(قرأ) .
٢ - البرهان في علوم القرآن (ابن الجزري): ١/ ٣١٨.
٣ - ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية (عبده الراجحي) : ٨١.
٤ - القراءات القرآنية تاريخ وتعريف (عبد الهادي الفضلي): ٦٣.
٥ - ينظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر(الدمياطي) : ١/ ٦٧.
٦ - النشر في القراءات العشر(ابن الجزري) : ١/ ٩- ١٠.
٧ - الصافية شرح الشافية : ٢/ ٤٥١.

١ ــ أبو عمرو بن العلاء(ت ١٥٤هـ):

أ. احتجّ قره سنان بقراءة أبي عمرو بن العلاء((فَرَّتُّ في جنب الله)) بإدغام الطاء في التاء في قوله تعالى : ﴿فَرَّطت في جنب الله﴾ [١]في باب امتناع إدغام المتقاربين للمحافظة على صفة الحرف .

وذكر سيبويه أن : ((الطاء والثاء والذال أخوات الطاء والدال والتاء لا يمتنع بعضهن من بعض في الإدغام؛ لأنهن من حيّز واحد وليس بينهن إلاّ ما بين طرف الثنايا وأصولها))[٢].

وقال في موضع آخر : ((وإذا كانت الطاء مع التاء فهو أجدر أن تقلب التاء طاءً ،ولا نُدغم الطاء في التاء فتخل بالحرف ؛لأنهما في الانفصال أثقل من جميع ما ذكرناه . ولم يُدغموها في التاء لأنهم لم يُريدوا إلاّ أن يبقى الإطباق، إذ كان يذهب بالإنفصال ، فكرهوا أن يلزموه ذلك في حرف ليس من حروف الإطباق وذلك قولك : أطعنوا ، كما كرهوا أن يكون بعد الطاء غير الطاء من الحروف))[٣].

في ما سبق أشارسيبويه أن الحروف المذكورة في النص هي حروف من مخرج واحد ؛ لذا لم يمتنع الإدغام فيهنّ .

ويرى أن الطاء إنْ سبقت التاء تُقلب التاء طاءً ولا يجوز إدغام الطاء في التاء ؛لأنهم أرادوا إبقاء صوت الإطباق كي لا يخل بالحرف ولا سيما أن ما بعد الطاء ليس من حروف الإطباق وذلك مكروه لديهم .

وقال السيرافي (ت ٣٦٨هـ) : ((إنَّ الطاء وهي مطبقة إذا أُدغمت في التاء أُشربَت الإطباق ولا تجعل خالصةً؛ لأن الطاء أفشى منها في الإطباق ... فالحرف إذا كانت له مزية يخرجه إدغامه فيما ليست له تلك الفضيلة عنها فيذهب ماله من الفضيلة كثرة إدغامه فيما يذهب فضيلته، ولذلك لا يُختار إدغام الطاء في التاء ، لأن الطاء مطبقة فيكره ذهاب إطباقها بإدغامها في التاء،ولذلك كان أبو عمر يقرأ (بَسَطت إليَّ يدك)، وقال:(أحطت بما لم تُحِط بِهِ)،(فرَّطْتُ في جنب لله) ونحوه يدغم الطاء في التاء ويبقى منها صوتًا لئلا يخل بحرف الإطباق))[٤].

---

١ - زمر ٥٦، القراءة تنظر: معجم القراءات (عبد الطيف الخطيب) : ٨/ ١٧٦.
٢ - كتاب سيبويه : ٤/ ٤٦٤.
٣ - نفسه : ٤/ ٤٧٠- ٤٧١.
٤ - شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٥/ ٤١٨ ، والقراءة الأولى ينظر : معجم القراءات : ٢/ ٢٥٦، والثانية والثانية : ٦/ ٤٩٨.

فحرف الطاء أعم تصرفًا وأكثر قوةً من التاء والإدغام الخالص يذهب بهذه المزية؛ لأنها إن أُدغمت في التاء ذهب إطباقها فلا بد من بقاء صوت الإطباق ولولا التجانس بين الحرفين لم يسغ الإدغام .

وقد ذهب ابن جني إلى أن الطاء لا تُدغم في التاء فقال : ((اعلم أن الطاء حرف مجهور مستعلٍ ، يكون أصلًا وبدلًا ولا يكون زائدًا ... فما أطرد فليس الإبدال فيه من قبل الإدغام ، وإنما هو لأن قبلها حرفًا مطبقًا ، الا ترى إلى اصطبر واضطرب واضطهر مبدلًا ،ولا إدغام فيه . وأصل هذا كله إصتبر واضترب واضطتهر،ولكنهم لما رأوا التاء بعد هذه الأحرف ، والتاء مهموسة ، وهذه الأحرف مطبقة ،والتاء مخفتة قربوها من لفظ الصاد والضاد والطاء بأن قلبوها إلى أقرب الحروف منهن وهو الطاء ؛لأن الطاء أخت التاء في المخرج وأخت هؤلاء الأحرف في الإطباق والإستعلاء ...)) [١].

فيرى أن هنالك ابدالًا بين حرفي الطاء والتاء وليس إدغام فهو غير جائز ، ومما سوّغ هذا الإبدال وقوع حرف الأطباق قبلها وهي مهموسة ومخفتة مما جعلها تقترب من لفظ حروف الإطباق فَقُلِبت إلى الطاء لأنهن من مخرج واحد وتشترك مع بقية الحروف في صفات الإطباق و الإستعلاء ، وأشار إلى أن التاء تقلب طاء إذا وقعت الطاء قبلها .

وذكر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) : ((أن الطاء والدال والتاء والظاء والذال والتاء ستتها يُدغم بعضها في بعض ، وفي الصاد والزاي والسين ، وهذه لا تُدغم في تلك إلاّ إنّ بعضها يُدغم في بعض والأقيس في المطبقة إذا أُدغِمَت تبقية الإطباق كقراءة أبي عمرو : (فرّطت في جنب الله))[٢].

صَرّح بأنَّ حروف الإطباق تُدغم في بعضها وفي حروف الصفير ، إلاّ إنّ حروف الصفير لا يمكن أن تُدغم في حروف الإطباق بل يدغم بعضها ببعض ، وأنَّ القياس في الحروف المطبقة هو بقاء صوت الإطباق إن أُدغمت في غيرها لأنها تتصف بالجهر والقوة .

وقال ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ): ((ولا تُدغم حروف الصفير في غيرها ، لفوات الصفير منها ولا المطبقة في غيرها من غير إطباق على الأفصح كإدغامهم الطاء في التاء في نحو قولك : أحَطتّ وفرّطت))[٣].

١ - سر صناعة الأعراب : ١/ ٢٢٩، وينظر : الخصائص (ابن جني): ٢/ ١٤٣.
٢ - المفصل في صنعة الأعراب :٥٥٣.
٣ - شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٨٥٦، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢/ ٩٤٥.

وقصد بقوله من (غير إطباق) أنه يجوز إدغام الحروف المطبقة في غيرها مع بقاء الإطباق كما في قراءة أبي عمرو (فَرَّطتُ في جنب الله)؛ لأن القياس هو إدغام حروف الصفير في مثلها وحروف الإطباق في مثلها .

وقال قره سنان : ((ولا يُدغم حُروف الصفير في غيرها محافظة على الصفير، ولا يدغم المطبقة في غيرها محافظة على الإطباق ، ويُعلم من قوله من غير إطباق على الأفصح أنها تُدغم مع تبعية الإطباق كقراءة أبي عمرو (فرّطت في جنب الله)، أي قصّرت في طاعة الله وفيه نظر)) [١].

يتضح من النص السابق أنّهُ يرى أَنَّ حروف الصفير لا تُدغم في غيرها حفاظًا على صوت صفيرها، وأنَّ حروف الإطباق لا تُدغم أيضًا في غيرها قياسًا للحفاظ على إطباقها وهو الأفصح ؛لكن في حالة حصول الإدغام في غيرها فإن هناك ما يساعد على ذلك ، فمخارج وصفات هذه الحروف تقترب من بعضها ، إذ إنَّ مخرج الطاء والدال والتاء مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا ، وتتصف الطاء بأنها صوت مجهور مطبق والتاء صوت مهموس ، وقُلبت التاء طاء أو دالًا لأنهن أخوات في المخرج ولتقريب وإدناء الصوت من الصوت فهو أقرب الحروف إليها أو أنها أبدلت لاستعلاء حروف الإطباق ، فالتاء حرف غير مستعلٍ وهو من حيز حرف مستعل وهو الطاء ، فأبدلوا من التاء ما هو مستعلٍ من حيزها وهو الطاء[٢] .

وهذا التعليل الذي ذُكرَ(إبدال تاء الإفتعال مع حروف الإطباق طاء ومع الزاي والذال والدال دالًا)، بحاجة إلى زيادة إيضاح ؛ فإذا كانت التاء قد أُبدلت لأنها حرف مهموس جاء بعد حروف الإطباق فهل معنى ذلك إن كل حرف مهموس يأتي بعد مطبق ساكن يلزم فيه الإبدال ؟

واقع اللغة لا يؤيد هذا فالفاء مثلًا مهموسة وقد قالت العرب : يظفر ويطفح ، والحاء مهموسة وقالوا : يصحب ويطحن ، وقالوا مع الهاء : يظهر ويصهر .

يرى الدكتور النعيمّي أن الأمر لا يتعلق بصفة الهمس التي في التاء وحدها ، وإنما بصفة الشدة التي فيها أيضًا مع قرب مخرجها من الحروف التي أُبدلت معها [٣]زيادرة على إتفاق الذوق العربي على ذلك وأن يُصار إلى المسموع الكثير فيه لأن الصوت كان مناسب لطبيعة الحضارة آنذاك فمعظم القبائل البدوية تميل إلى الجهر وهذه الصفة تجعل الحرف المهموس

١- الصافية شرح الشافية : ٢/ ٥٩٦.
٢ - ينظر : سر صناعة الأعراب : ١/ ٦٠ ، والخصائص : ٢/ ١٤٣، ٢/ ٢٣٢، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : ٣٤٧، وينظر: القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : ١٤٢.
٣- ينظر : الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : ١٤٧- ١٤٨.

عرضة لأن يتحول عنه إلى مجهور ، وأمثال هذه الظواهر لا تعرف الإطراد ولا سيّما أن الطاء حرف مجهور شديدً مستعلٍ مطبق فيكون اللفظ بالطاء أشد من اللفظ بالتاء[١] .

من ذلك نرى أنه قد علل الإبدال بأنه قد يحصل لاتفاق الحرفين في المخرج وصفة الشدة في (فرّطتُ) ، وهناك من يفسر هذا التعليل على أن الطاء أعم تصرفًا وإذا رُقِقَت الطاء صارت تاء فلا يبعد أن يدخلها التغيير والإبدال على ذلك ، فالأصل هو: إذا كان أحد الحرفين أعم تصرفًا حُكِمَ بأنه الأصل والثاني بدل، وقد ((أُدغم الطاء وهو صوت مجهور وشديد في التاء الصوت المهموس الشديد ،إذ نلاحظ سقوط صفة الجهر عند إدغام الطاء في التاء))[٢].

يُستدل من ذلك أن هذه الصفات العامة لا تُشكل واحدة منها علة في قوة الصوت أو ضعفه إذ يُدغم المجهورفي المهموس فينزل عن همسه وقل مثل ذلك في الشدة والرخاوة .

ومن ثم تكون هذه الصفات لا أهمية لها في حالة الإدغام بل إن الأصوات تتنازل عنها نظير وضعها الجديد الذي تكسب فيه وجودًا آخر أو صفة مقابلة [٣].

ب : واستشهد قره سنان أيضًا بقراءة أبي عمرو بن العلاء ((فمن زُحْزِعَن النار)) بإدغام الحاء في العين في (مبحث الإدغام) في قوله تعالى: ﴿فمن زُحْزِحَ عن النار وأُدِخْلَ الجنة فقد فاز﴾[٤].

مذهب سيبويه أنَّ الحاء لا تُدغم في العين ،إذ قال : ((ولم تُدغم الحاء في العين في قولك : امدح عرفة ، لأن الحاء قد يفرون إليها إذا وقعت الهاء مع العين وهي مثلها في الهمس والرخاوة مع قرب المخرجين.فأجريت مجرى الميم مع الباء فجعلتها بمنزلة الهاء كما جعلت الميم بمنزلة النون مع الباء.ولم تقو العين على الهاء إذ كانت هذه قصتها وهما من المخرج الثاني من الحلق وليست حروف الحلق بأصل للإدغام . ولكنك لو قلبت العين حاءً فقلت في امدح عرفة : امدحّرفة ، جاز كما قلت : أجبحنبه تُريد : أجبه عنبه حيث أُدغمت وحولت العين حاءً ثُمَّ أدغمت الهاء فيها))[٥].

١ - ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : ١٢٩.
٢- القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : ٢٠٧.
٣ -نفسه : ٢٠٧.
٤ - آل عمران : ١٨٥ والقراءه تنظر: القراءة في معجم القراءات : ١/ ٦٤٠.
٥ - كتاب سيبويه : ٤/ ٤٤٩، وينظر: البديع في علم العربية (ابن أثير) : ٢/ ٦٣٤.

يرى سيبويه أن إدغام الحاء في العين ضعيف؛ لأن الحاء صوت حلقي لا يُدغم إلاّ في الأدخل منه في الحلق ، ووجهه أنَّهُ راعى التقارب في المخرج ، أَمّا قلب العين إلى الحاء إذا كانت بعدها فهو جائز.

أما ابن جني فيرى أنَّ إدغام الحاء في العين ممكن ، وذلك لاتفاقهما في المخرج ولم يختلفا إلاّ في الصفة – فالحاء مهموسة ورخوة وتتصف العين بما بين الشدة والرخاوة-[١] ، إذ قال :((... ولولا بحة في الحاء لكانت عينًا ... لأن الحاء مهموسة ومضارعة بالحلقية ... وليست فيهما نصاعة العين ولا جهرها))[٢].

يتضح من النص السابق أن الإدغام في هذه الحالة ممكن وجائز لأن الحاء والعين متفقان في المخرج إذ إنهما صوتان حلقيان ، مخرجهما من أوسط الحلق لكن العين أعمق من الحاء .

وقال الداني : ((فأما الحاء فأدغمها في العين في قوله : (فمن زحزح عن النار) لا غير ... وأظهرها فيما عدا هذا الموضوع))[٣].

فإن إدغام الحاء في العين من غير إبدال العين حاءً شاذ إذ إنَّهُ يجب قلب العين حاءً ثم إدغامها في العين وإلاّ فإن الإدغام المباشر يكون غير جائز لا على القياس .

وعَلّلَ ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) إدغام العين في الحاء في نحو : (ارفعْ حّاتمًا)، إذ قال : ((وأمّا قلبها حاءً إذا وقعت قبل الحاء فهو حسن ؛لأن باب الأدغام أن تدُغمِ إلى الثاني وتُحَوّل إلى لفظه))[٤].

يرى أن قلب العين حاء إن وقعت قبل الحاء جائز فتصبح (أرفحّاتمًا)لأن القياس في الإدغام أن تحوّل الحرف الأول إلى الثاني وليس العكس .

أمّا إبن عصفور(ت٦٦٩هـ)فقد قال:((إن تقدمت الحاء عن العين بيَّنَت ولم تُدغمها في العين ، لأن العين أدخل في الحلق ، ولا يقلب الأخرج إلى الأدخل))[٥].

١- ينظر : القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : ١٤٢، ١٤٣، ١٤٦.
٢- سر صناعة الأعراب : ١/ ٢٥٤، وينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية (عبد العزيز الصيغ): ٦٦.
٣ - التيسير في القراءات السبع(أبو عمرو الداني) : ٢٣، وينظر: الدر النثير والعذب النمير(أبو عمرو الداني) : ٣٢/٢.
٤ - شرح المفصل (ابن يعيش) : ٥/ ٥٣٣.
٥ - الممتع في التصريف (ابن عصفور) : ٤٣١.

فالإدغام في مثل (فمن زُحْزِحَ عن النار) غير جائز لديه ، إن تقدمت الحاء عن العين لأنها أدخل منها في الحلق وذلك لا يصح إذ إنه يجب إدخال الأسهل في الأثقل . **وقال ابن الحاجب:** ((ولا يُدغم حرف حلق في أدخَلَ مِنْهُ؛ لما يؤدي إلى إدغام الأسهل في الأثقل، إلاّ الحاء في العين والهاء لشدة التقارب ، ومن ثم لم يقولوا في اذْبَحْ عَتُودًا ، أو إذْبَحْ هذه: إذ بَعَّتُودًا، ولا إذبهَّذِهِ ، ولكن قالوا : إذ بحَّتودًا وأذْبَحّذهِ ، فقلبوا الثاني إلى الأول لذلك))[١].

يرى ابن الحاجب أن أدغام الحاء في العين جائز لشدة التقارب بينهما في المخرج مما سوّغ قلب الحرف الثاني إلى الأول وهو على غير القياس إذ لا يُدغم حرف حلق في أدخل منه .

وقال الرضي (ت ٦٨٨هـ) : ((... إنما كان القياس قلب الأول إلى الثاني دون العكس ، لأن الإدغام تغيير الحرف الأول بإيصاله إلى الثاني وجعله معه كحرف واحد ، فلما كان لابد للأول من التغيير بعد صيرورة المتقاربين مثلين ابتدأت بتغييره بالقلب))[٢].

يتضح من نص الرضي أن القياس هو قلب الأول إلى الثاني ولا يجوز العكس، وإن إقتضى العكس فيجب القلب أولًا ثم الإدغام أي إنّه جائز للضرورة وللتقارب الشديد في المخرج ، ومن ذلك يبين أن الأقدمين قد أولوا شرط الموقعية اهتمامًا واسعًا.

ولأبي حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) رأيٌ في ذلك ،إذ قال : ((وقع التكافؤ بين الحاء والعين فأدغمت الحاء في العين كقراءة أبي عمرو (فمن زُحْزِحَ عن النار) ، (فلا جُناح عليهما) و(المسيح عيسى)، **قال أبو عمرو** : ومن العرب من يُدغم الحاء في العين ، ومنع سيبويه وأبو علي من إدغام الحاء في العين وتأوّلَ بعضهم الإدغام على أن المراد به الإخفاء ، ويجوز أن تقلب العين إلى الحاء فتقول : في امدح عرفة : امدح حرفة))[٣].

فرأي أبو حيان هو جواز إدغام الحاء في العين وذلك للتكافؤ بينهما حيثُ أن نطق الحائين أسهل من نطق العينين . وأشارإلى أن سيبويه وأبو علي قد منعا ذلك الإدغام ، وأن قسمًا آخر قد أوّل الإدغام بالإخفاء وإنه يجوزقلب العين إلى الحاء على الإخفاء وليس على حقيقة الإدغام .

---

١ - شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٨٥٦.
٢ - شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ٢٦٤.
٣- أرتشاف الضرب من لسان العرب (أبو حيان الغرناطي) : ٢/ ٧٠٨، والقراءات تنظر: في معجم القراءات الأولى : ١/ ٦٤٠، والثانية : ١/ ٣١٦، والثالثة : ٢/ ٢٧٠، ٢٨٠.

وقال قره سنان : ((وتُدغم الحاء في الهاء والعين بقلبهما حائين كما تقدم في اذبحتودا و إذبَحَاه ، وجاء إدغام الحاء في العين بقلب الحاء عينًا في قراءة أبي عمرو(فمن زُحزِعن النار) في (فمن زحْزح عن النار)))[١] .

ويبدو من النص أنَّ الأصل هو إدغام الحاء في الهاء والعين بقلبهما حائين ، أي قلب الأول إلى الثاني وهو الأسهل ، لأن الحاء صوت مهموس، وهو أضعف الإعتماد عليه في موضعه ، فهو انعدام الجهر و بعكسه حرف العين المجهور الذي أُشبعَ الاعتماد عليه في موضعه لذلك كان من الأسهل إدغام الحاء في العين[٢] .

وقد جاء قلب الحاء عينًا في قراءة أبي عمرو (فمن زحزح عن النار) على غير القياس شذوذًا، وقد حدث هذا الإدغام للتقارب الشديد بين مخرجي الحاء، والعين فهما صوتان حلقيان بلعوميان كما وصفهما المحدثون، ومخرجهما من أوسط الحلق غير أن العين أدخل من الحاء وهي كما وصفها سيبويه بأنها((...بين الرخوة والشديدة،تصل إلى الترديد فيها شبها بالحاء))[٣].

ولذلك جاز الإدغام فيها ولكن البيان فيهما أحسن .

وذُكِرَ أَنَّ : ((الحرف الثاني يُقلب إلى لفظ الأول فيتماثل الحرفان فيُدغم الأول في الثاني ، ولا يكون إلاّ لمقتضٍ وهو شيئان : أحدهما كون الحرف الأول أخف من الثاني ، وذلك إمّا في حرفين حلقيين كما إذا قُصِدَ إلى إدغام الحاء في العين، أو في الهاء فقط كما في امدح عامرًا ، وامدح هذه ، فإن العين والهاء أثقل من الحاء؛ لأنهما أدخل في الحلق لذا يُقلبان إلى الحاء))[٤].

فالأصل إنّ الأصوات الحلقية تُدغم في الحلقية عدا(الحاء)لا تُدغم في(العين) ولا في (الهاء)[٥]،لذلك فإنَّ قراءة أبي عمرو في(فمن زحزح عن النار)جاءت شذوذًا.

١ - الصافية شرح الشافية : ٢/ ٥٩٧.
٢ - ينظر : كتاب سيبويه : ٤/ ٤٣٤، القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : ١٢٨. والأصوات اللغوية (إبراهيم أنيس) : ٢١- ٢٢.
٣ - كتاب سيبويه : ٤/ ٤٣٥.
٤ - القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : ١٤٦.
٥ - ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية : ٢٣٩.

٢ – قراءة حمزة بن حبيب الزيّات (ت ١٥٦هـ):

استشهد قره سنان بقرأ حمزة في موضعين ، أحدهما هذا الموضع في باب إدغام التاء في الطاء بعد القلب اذ قرءة (اسْطَّاعَ) بتشديد الطاء وإدغام التاء في الطاء في قوله تعالى : ﴿فما اسْطَاعوا أن يُظهِروه﴾ [١].

ففي كلام سيبويه عن حذف التاء في (يستطيع) علل هذا الحذف بأنهم استثقلوا في (يستطيع) التاء مع الطاء فتُحرك السين وهي لا تُحرك أبدًا فحذفوا التاءِ [٢]، قال : ((ومن الشاذ قولهم : أحست ومست ،وظلت ، لما كثر في كلامهم كرهوا التضعيف ؛ وكرهوا تحريك هذا الحرف الذي لا تصل إليه الحركة في فعلت وفعلن ، الذي هو غير مضاف فحذفوا كما حذفوا التاء من قولهم: يستطيع فقالوا : يَسْطيع ، حيث كثرت كراهية تحريك السين ، وكان هذا أحرى إذا كان زائدًا استثقلوا في يسطيع التاء مع الطاء وكرهوا أن يُدغموا التاء في الطاء فتحرك السين ، وهي لا تُحرك أبدًا ، فحذفوا التاء))[٣].

فقد كان سيبويه أمينًا على النظام النحوي حين قرر أن جمعًا بين ساكنين لا يكون لا في شعر ولا في كلام وأنه لا يذكر أمثلة تجاوز المغتفرفيه البتة[٤] .

وهذا مما أورده في باب الشواذ إذ ذكر أن العرب كرهوا التضعيف لأنه مستثقل في كلامهم وأن الإدغام هنا مكروه[٥] .

وكان لسيبويه عن هذا المحظور مندوحة بقراءة حمزة في (فما اسْطَّاعوا) مثلًا ، بأدغام السين في الطاء فتكون حجة لكنه لم يُشر إليها ولو من بعيد صونًا ، لما تقرر في النظام أنَّ جمعًا بين ساكنين لا يكون[٦].

١ - الكهف : ٩٧ ، والقراءة تنظر : معجم القراءات : ٥/ ٣٠٩- ٣١٠ .
٢- تجاور الساكنين في مدونة النحو العربي(د. جواد كاظم عناد): ١٤٨- ١٤٩.
٣ - كتاب سيبويه : ٤/ ٤٨٣.
٤ - ينظر: الظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن حبيب الزيات (رسول الحلبوسي) : ١٧٦.
٥ - كتاب سيبويه : ٤/ ٤٨٢.
٦ - تجاور الساكنين في مدونة النحو العربي : ١٤٨.

ويمكن أن نقف على هذا النص بما يأتي :

١ – يرى سيبويه أن هذه القراءة شاذة لأنه لا يُجمع بين ساكنين إن كانا حرفين صحيحين أبدًا لا في شعر ولا في كلام ، فهذا محال لأنه من الصعب النطق بهكذا تتابع .
٢ – التاء في يسطيع قد حُذفت لاستثقالها مع الطاء وإن أُدغمت في الطاء فسوف تُحرك السين وهي لا تُحرك أبدًا لأنها في الأصل ساكنة والطاء المُدغمة أولهما ساكن أيضًا وهذا لإلتقاء للساكنين لا يجوز البتة .

وقال الزجّاج (ت ٣١١هـ):((فأمّا من قرأ(فما أسْطَّاعوا)- بإدغام السين في الطاء – فَلاَحِنٌ مُخطيء . زعم ذلك النحويون ،الخليل، ويونس ،وسيبويه وجميع من قال بقولهم ، وحجتهم في ذلك أن السين ساكنة فإذا أُدغِمَت التاء صارت طاء ساكنة ولا يُجمع بين ساكنين .

ومنَ قال : اطرح حركة التاء على السين فأقول : فما اسْطَاعوا فخطأ أيضًا ، لأن سين اسْتَفْعَل لم تُحرّك قَطْ))[١].

فالزجاج يرى أن هذه القراءة غير جائزة ومن قرأبها لاحِنٌ مُخطيء؛ لأنهُ لا يجوز الجمع بين ساكنين ، ولا يجوز طرح حركة التاء على السين لئلا يُحرك ما لا يتَحرك أبدًا وهو سين (اسْتَفْعَل) ،فأَدُغِمَ مع الساكن وإن لم يكن حرف لين وذلك عكس قاعدة الإدغام في المتقاربين .

أمّا ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) فقد رَدَّ هذه القراءة بلحاظ ما تقرر في الصناعة النحوية من أَنَّ جمعًا بين ساكنين لا يكون **إذ قال** : ((وكلهم قرأ (فما اسْطَاعوا) بتخفيف الطاء غير حمزة فإنه قرأ (فما اسْطَّاعوا) مشددة الطاء يُريد فما استطاعوا ثم يُدغم التاء في الطاء وهذا غير جائز لأنه قد جمع بين السين وهي ساكنة والتاء المُدغمة وهي ساكنة ... والإدغام في مثل هذا رديء في نحو (شهر رمضان) ... فإن ما قبله ليس من حروف المد واللين ، ولا يجوز أن تُنقل حركة المُدغم إلى ما قبله ...))[٢].

ففي (أسْطَّاعوا) الساكنين هما حرفين صحيحين الصامت الثاني فيهما مشددًا وهذا النوع من التجاور كان محل خلاف النحويين أنفسهم ، أو محل خلاف بين النحويّن والقُرَّاء ، ولذلك نجم

١- معاني القرآن وأعرابه (الزجاج) : ٣/ ٣١٢.
٢ - السبعة في القراءات (ابن مجاهد) : ٤٠١ ، والآية من سورة الكهف : ٩٧ ، وينظر : تجاور الساكنين في مدونة النحو العربي : ١٥٤.

بهذه القراءات تشكيل صوتي نُسِبَ إلى ما عُرفَ بالتقاء الساكنين وهو النوع الذي لا مندوحة عن تغييره لأنه خرج عن قواعدهم وعمّا أشترطوه لإغتفار هذا الإلتقاء[١].

ففي هذا النص المُدغم ليس حرف مدّ ولين ،ولا يُغتفر التقاء الساكنين إلاّ إذا كان الأول منهما حرفُ مَدً ولين .

وقال النّحاس (ت ٣٣٨هـ) : ((فما اسْطاعُوا أن يُظْهِرُوه ، حكى أبو عُبيد أن حمزة كان يُدغِم التاء في الطاء ويُشدد الطاء، قال أبو جعفر : وهذا الذي حكاه أبو عُبيد لا يقدر أحد أن ينطق به لأن السين ساكنة والطاء المُدغَمة ساكنة ، قال سيبويه هذا محال ، إدغام التاء فيما بعدها ولا يجوز تحريك السين ؛لأنها مبنية على السكون))[٢].

فقد وافق النّحاس رأي سيبويه في أنّ هذا الإدغام لا يستطيع أحد النطق به وهو محال لإلتقاء الساكنين وعدم جواز تحريك السين لأنها ساكنة في الأصل .

وكان لابن خالويه (ت٣٧٠هـ) رأي مختلف إذ قال : ((إنَّ قوله تعالى : ﴿فما اسْطاعوا ﴾ يُقرأ بالتخفيف إلاّ ما رُويَ عن حمزة من تشديد الطاء وقد عِيبَ بذلك لجمعه بين الساكنين ليس فيهما حرف مدّ ولين . وليس في ذلك عليه عيب لأن القرّاء قد قرءوا بالتشديد قوله ﴿لا تَعُدّوا في السبت﴾ و﴿أَمَّن لا يَهْدي ﴾ و﴿نِعَّما يَعظُكُم بهِ﴾ فإن قيل : إنَّ الأصل في الحرف الأول الذي ذكرته الحركة وإنَّما السكون عارض فقل إنَّ العرب تُشَبِّه الساكن بالساكن لأتفاقهما في اللفظ ، فالسين في استطاعوا ساكنة كلام التعريف ومن العرب الفُصحاء من يُحركها فيقول : اللّبَكة والاحمر ، فجاوز تشبيه السين بهذا اللام وأيضًا فإنهم يتوهمون الحركة في الساكن والسكون في المتحرك كقول (عبد القيس) : أسل ، فيُدخلون ألف الوصل على متحرك توهمًا لسكونه والأختيار ما عليه الأجماع ، لأنه يُراد به : اسْتطاعوا فتحذف التاء كراهية لاجتماع حرفين متقاربي المخرج ، فيلزمهم فيه الإدغام))[٣].

---

١ - ينظر : تجاور الساكنين في مدونة النحو العربي : ١٣٠ .
٢ - أعراب القرآن (النحاس) : ٢/ ٣٠٨.
٣ - الحجة في القراءات السبع (ابن خالوية): ٢٣٣، الآية الأولى النساء : ١٥٤، والثانية يونس : ٣٥، والثالثة النساء : ٥٨.

يتضح من النص السابق أن الأصل في التاء هو أنها متحركة وأنّ سكونها عارض ، ولم يُعلل ابن خالويه السكون العارض ، وحمل سكون السين على سكون لام التعريف وهذا ما يُفسر دخول همزة الوصل عليها .

وقال أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) : ((فأَمّا قول حمزة : فما اسْطَّاعوا أن يُظهِرُوه فإنما هو على إدغام التاء في الطاء ولمُ يلقِ حركتها على السين فيُحرك مالا يتحرك ولكن أُدغِمَ مع أن الساكن الذي قبل المُدغم ليس حرف مد، وقد قرأت القرّاء غير حرف من هذا النحو ، ... والحذف في (ما اسْطَّاعوا) ، والأثبات في (ما استطاعوا) ، كل واحد منهما أحسن من الإدغام على هذا الوجه))[١].

وقــال ايضًا : ((... وهذا غير جائز لأنه جمع بين السين وهي ساكنة والتاء المُدغمة وهي ساكنة))[٢].

يبدو أنَّ هذا الإدغام غير جائز لأنه جمع بين ساكنين ليس قبلهما حرف مد ، وأن الحذف والإثبات أحسن من الإدغام وأن الوجه في الإدغام بما إنه سين (أسْتَفْعَل) لا تتحرك فقد أضطُرإلى أن يُدغم مع الساكن وإن لم يكن حرف لين .

وقال ابن الحاجب: ((يُغتفر التقاء الساكنين (مطلقًا) في الوقف على كل كلمةٍ قبلها ساكن ، لأن الوقف محلُ تخفيفٍ وقطعٍ ، فأمكن ذلك من غير استثقال ، نحوُ : عَمْرْو وسَمْعُ . ويُغتفر – أيضًا- في المُدغَم إذا كان قبله لينٌ ، وإن لم يكن آخرًا ، لما في المدِّ من التمكن بالنطق بالساكن بعده كان قبلَ حرفِ اللين من جنسه أو لم يكن نَحوُ : خُوَيِّصةٍ في تصغير خاصّةٍ ونحو الضالِّين ونحُوتُمُودَّ الثوبُ ...))[٣].

يتضح من النص السابق أنَّ التقاء الساكنين عند ابن الحاجب يُغتفرإذا كان في كلمة واحدة كـ (الضَّالِّين) لأن أولهما حرف لين وليس حرفًا صحيحًا وهذا هو القياس ،وأن إدغام التاء في الطاء غير جائز لأنه قد جمع بين ساكنين .

وللرضي رأيٌ في ذلك إذ قال : ((وأمّا إن كان أول الساكنين من غير حروف اللين ، ولا يكون إذن سكون ثانيهما ألاّ للوقف في حال الإستعمال لا ينظر الواضع فلا بد من تحريك الأول فيهما بكسرة مختلسة خفيفة ، حتى يمكن النطق بالثاني ساكنًا ، نحو: عَمْرْو وبَكْرْ وبشْرْ ... ولَمَّا أستحال اجتماعهما إلاّ مع تحريك الأول وإن كان بحركة خفيفة أختار بعض العرب نقل حركة

١ - الحجة للقرّاء السبعة (الحسن بن احمد عبد الغفار) : ٥/ ١٨١-١٨٢.
٢ - نفسه: ١٨٠.
٣ - شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٥٨٨.

الحـرف الـموقوف عـليه إلى الساكن الأول على التحريك بالكسرة الخفيفة التي أقتضاها الطبع...))[١].

ففي نظام اللغة يُغتفر التقاء الساكنين إذا كان الساكن الأول منهما حرف مدَّ ولين وفي (اسْتطَاع) السين ليس حرف مد ولين ، وهذا يُفسر قولهم بعدم جواز التقاء الساكنين فيما أولهما حرف صحيح ، ويُفسر أيضًا وجود ألف الوصل ابتداءًا ؛ لأن الصامت الأول ساكنٌ فجيء به للتوصل إلى النطق بالساكن ، وبذلك لا يجوز نقل حركة المُدغم إلى ما قبله لأنه حرف صحيح وليس من حروف المد واللين .

وذكر قره سنان قراءة حمزة في (اسْطَّاعَ) بإدغام التاء في الطاء بعد القلب، إذ قال : ((وتُدغم تاء تَفَعَّل وتفاعل فيما تُدغمُ فيه التاءُ أي : تاء الإفتعال وهو : الدال والطاء والظاء والذال ،والتاء ،والصاد، والسين وصلًا وابتداءً فتجب همزة الوصل أبتداءً نحو: اطيَّروا في تطيَّروا، وازَّيَّنُوا في تَزَينوا ،واقلوُا في تثاقلوا وادّارؤوا في تدارؤوا ، ولا حاجة إلى الهمزة في التلفظ وصلًا ، نحو قوله تعالى : ﴿يطيَّروا بموسى ومن مَعَهُ﴾ونحو (اسْطَّاعَ) في اسْتَطاعَ مُدغَمًا تاؤهُ في الطاء بعد القلب مع بقاء صوت السين نادِرٌ للجمع بين الساكنين ، وقرأهُ حمزة))[٢].

وصف قره سنان هذه القراءة بـ (النادرة)؛ لأن حمزة قد جمع بين ساكنين وذلك غير جائز في العربية ، على الرغم من أن هذه القراءة من القراءات السبع المتواترة لاسيما أن حمزة قرأ منفردًا (اسْطَّاعُوا) بتشديد الطاء وقرأ الباقون بالتخفيف[٣].

فحجة من قرأ بالتشديد لإدغامه التاء في الطاء لقرب مخرجيهما؛ ولأنه أبدل من التاء إذ أدغمها حرفًا أقوى منها وهو الطاء ، قال سيبويه :((... إنَّ الطاء وهي مطبقة لا تجعل مع التاء تاءً خالصةً لأنها أفضل منها بالإطباق ، فهذه أجدر أن لاتُدغم إذا كانت مكررة ...))[٤] .

وفيه بُعْدٌ وكراهة كجمعه بين ساكنين ليس الأول منهما حرف لين ، وهما السين وأول المُشدد [٥]، وذلك جائز عند سيبويه في الشعر [١].

١- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢/ ٢١٩.
٢ - الصافية شرح الشافية : ٢/ ٦٠٥، والآية الأولى الأعراف : ١٣، والثانية الكهف :٩٧ ((فما اسْطَاعوا يُظهِرُوه)) .
٣ - معاني القرآن وإعرابه (الفرّاء) : ٣١٢/٣.
٤ - كتاب سيبويه : ٤/ ٤٨٤.
٥ - ينظر: الظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن حبيب الزيات : ١٦٦- ١٦٧.

وحجة من قرأ بالتضعيف أنَّهُ لمّا كان الإدغام يؤدي إلى جواز مالا يجوز إلاّ في الشعر شذوذًا من التقاء الساكنين ليس الأول منهما حرف لين ولا يمكن إثبات التاء إذ ليست في الخط ولا يمكن إلقاء حركتها على السين لأنها زائدة لا تتحرك فلم يْبقَ إلاّ الحذف : فحذفها للتخفيف ولزيادتها ولكراهة الإدغام والجمع بين حرفين متقاربي المخرج[٢] .

ونلحظ من صفات هذا الأصوات أنَّ هناك اتحادًا بين حرفي (التاء ، والطاء) في الصفات :

فالتاء : صوت شديد مهموس انفجاري وقفي مُرقَّق والطاء : صوت شديد مهموس انفجاري وقفي مطبق[٣] .

أمّا من جهة المخرج فإن مخرجهما واحد يكاد ينحصر بين أول اللسان والثنايا العليا ويُسمى الصوت الخارج منها أسنانيًا لثويًا، وجعلها الدكتور إبراهيم أنيس من أفراد المجموعة الكبرى المتقاربة المخارج ، قال :((أفراد هذه المجموعة هي : (الذال الثاء الظاء . الدال الضاد التاء الطاء .اللام النون الراء.الزاي السين الصاد).ووجه الشبه بين كل هذه الأصوات هو أن مـخارجها تكاد تنحصر بـين أول اللسان(بـما فـيه طـرفه)والثـنايا العليا (بما فيها أصولها) ...))[٤].

فهذين الصوتين متفقين في المخرج اتفاقًا إذ لا يُفرّق بين التاء والطاء إلّا صفة الأطباق في الثانية[٥] .

وذلك التوافق والتشابه في الصفات والمخرج قد ساعد على هذا الإدغام وبذلك فإن هذه القراءة مستساغة ،وليست مكروهة أو نادرة إذ أنه يمكن النطق بها من غير تكلف بدليل أن كثيرًا من القُرّاء قرأوا بذلك .

ومن الناحية الصوتية نجد أن (اسطاعوا) فيها تجاور ثلاث صوامت ، ولَمّا كان الإدغام من الناحية المقطعية يُقلل من مقاطع الكلمة ، فإن (اسْطّاعوا) يكون تحليلها المقطعي هكذا :

/ء ـِ س ط/ ط ـً / ع ـُ/ بثلاثة مقاطع بعد أَنْ كانت هكذا:

---

١ - ينظر : كتاب سيبويه : ٤/ ٤٥٠.
٢- ينظر: الظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن حبيب الزيات: ١٦٧ .
٣ - ينظر : الأصوات اللغوية:٢٢، ٢٥، ٥٣، وعلم الأصوات اللغوية (د.مناف مهدي الموسويّ) : ٤٦، ٦١، والمصطلح الصوتي في الدراسات العربية : ٣٨- ٣٩، ٤٣، ٧٩.
٤- الأصوات اللغوية : ٤٩، وينظر: علم الأصوات اللغوية : ٤٢، -٤٣، وينظر : المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٣٨ – ٣٩ ، و٤٣ – ٧٩.
٥ - المصطلح الصوتي في الدراسات العربية : ٧٩.

/ء ـِ س/ ت ـَ/ ط ـً / ع ـُ /.

بأربعة مقاطع ، ويمكن أن نتصور المراحِل التي مرت بها (اسْطّاعوا) ، فالأصل : استطاعوا ، ثم أُدغمت التاء في الطاء (اسطّاعوا) ، ثم حُذفت القاعدة الثانية للمقطع المزيد تخفيفًا ليتحول إلى طويل مغلق (اسْطّاعوا) أي :

١ – استطاعوا : / ء ـِ س / ت ـَ / ط ـً / ع ـُ /
٢ - / اسْطّاعوا : / ء ـِ س ط / ط ـً/ ع ـُ /
٣ – اسْطاعوا : /ء ـِ س / ط ـً / ع ـُ / [١].

وقد جعل الدكتور رمضان عبد التّواب هذا الحذف من كراهة توالي الأمثال[٢] .

٣- قراءة حمزة (ت ١٥٦هـ) والكسائي (ت ١٨٩هـ):

أشار قره سنان إلى قراءة حمزة والكسائي في قوله تعالى : ﴿ ومن أصْدق من الله قيلا ﴾ [٣]

في باب مخارج الحروف المتفرعة ، إذ منع سيبويه إبدال الصاد المتحركة زايًا ؛ وذلك لوجود الفاصل – المصوت القصير – قال : ((فإن تحركت الصاد لم تُبدّل : لأنه قد وقع بينهما شيء فامتنع من الإبدال ، إذ كان يُترك الإبدال وهي ساكنة ، ولكنهم قد يُضارعون بها صاد صَدَ قَتْ، والبيانُ فيها أحسن ...))[٤].

يُفهم من هذا النص أن هناك أداءين في الصاد المتحركة التي بعدها الدال ، وفي كلمة واحدة هما : النطق بها صحيحة خالصة وهو الأحسن ، وأن ينحُو بها نحو الزاي . فيكون مخرجها بين الصاد والزاي[٥] . **وقد وصف السيرافي الأداء الثاني بالأضعف ، قال** : ((إذا تحركت الصاد صار بين الصاد والدال حركة ، والحركة بعد الحرف المتحرك في التقدير فصار بين الصاد والدال حاجز وصار ما بينهما من التنافر والنبو أخف لأنه إنما ينافره وينبو عنه بالإجتماع

١ - ينظر : التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع (د. صباح عطيوي) : ١١٠، ١١٢.
٢- ينظر : كراهة توالي الأمثال في أبنية العربية (د. رمضان عبد التواب) : ١٣٧.
٣ - ينظر: معجم القراءات : ١٦١، والآية النساء : ١٢٢.
٤ - كتاب سيبويه : ٤/ ٤٧٨.
٥ - ينظر: قوة الحرف بالحركة التصحيح نموذجاً دراسة صرفية صوتية : (بحث) : ٥٣.

فأجازوا فيه أضعف الأمرين وهو أن ينحى بالصاد نحو الزاي وذلك مستمر في كل صاد متحركة بعدها دال ولا يجوز قلبها زايًا خالصة إلاّ فيما سمع من العرب ...))[١].

فالحركة القصيرة حققت أكثر من غرض ، إذ شكلت فاصلًا بين الحرفين المتنافرين – الصاد والدال - لأن التنافر إنما يكون بالتتابع ، فصار هذا التتابع خفيفًا[٢] .

بيد أن التخلص من كراهة التنافر بين الصاد والدال ، بإبدالها زايًا، يوقع بكراهة أخرى هي (كراهة الإجحاف) بفضيلة الإطباق التي في الصاد ، لذلك يعمد بعض العرب إلى الحفاظ على لإطباق الذي في الصاد عن طريق (المضارعة) ، ويقصد بها : إشراب الصاد صوت الزاي أو النطق بها بين الصاد والزاي [٣].

قال سيبويه : ((فأمّا الذي يُضارع به الحرف الذي من مخرجه فالصاد الساكنة إذا كانت بعدها الدال، وذلك نحو: مَصْدَر... فضارعوا به أشبه الحروف بالدال من موضعه، وهي الزاي؛ لأنها مجهورة غير مطبقة، ولم يبدلوها زايًا خالصة كراهية الإجحاف بها للإطباق))[٤].

ومن العرب من لا يُبالي بذهاب هذه الفضيلة فيُبدل الصاد زايًا خالصة ، وهم الذين وصفهم سيبويه بالفصحاء إذ قال : ((وسمعنا العرب الفصحاء يجعلونها زايًا خالصة كما جعلوا الإطباق ذاهبًا في الإدغام ، وذلك قولك في التصدير : التزدير))[٥] .

وقد وصف السيرافي التنافر بين الصاد والدال فقال : ((إنَّ الصاد مهموسة رخوة مطبقة، والدال مجهورة شديدة غير مطبقة ، فنبت الصاد عن الدال لما بينهما من هذه المخالفات بعض النبو فجعل مكان الصاد حرف بين الصاد والدال هو الذي من مخرجها ، يقارب الدال ويوافقها في بعض صفاتها فيكون أشد ملائمة للدال وأقل نبوًّا عنها من الصاد وذلك الحرف هو الزاي مجهورة غير مطبقة فوافق الدال بالجهر وعدم الإطباق ، ووافق الصاد بأنهما من مخرج واحد وبالصفير الذي في الصاد والزاي)) [٦].

وصفات هذه الأصوات الثلاثة يمكن عرضها بشكل تفصيلي لبيان وجه التباين والاتفاق :

١ - شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٥/ ٤٥٣.
٢ - ينظر: قوة الحرف بالحركة (بحث): ٥٣.
٣ - الكراهة اللغوية عند الرضيّ (أطروحة) : ٢٢٢.
٤ - كتاب سيبويه : ٤/ ٤٧٧- ٤٧٨.
٥ - نفسه : ٤/ ٤٧٨ ، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ٢٣١.
٦ - شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٥/ ٤٥١.

الصاد : مهموسة ، رخوة ، مستعلية ، مطبقة ، صفيرية.

الزاي : مجهورة ، رخوة ، مستفلة ، منفتحة، صفيرية .

الدال : مجهورة ، شديدة ، مستفلة ، منفتحة .[١]

يظهر من خلال هذا العرض شدة التنافر بين الصاد والدال فهما يتنافيان في الصفات جميعها على حين تتفق الزاي المُبدلة من الصاد، مع الدال في الصفات جميعها ما خلا الصفير والرخاوة ، ولذلك قُرِّب بينهما في نحو : (صَدَقَ، وصَدَرَ) [٢].

وما يلحظ من هذا أنَّ وجود الصائت القصير قد خفف من هذا التنافر بين صوتي الصاد والدال وصّرح ابن يعيش بقوة الحرف بالحركة كعلة لعدم القلب ، قال : (((وإن تحركت الصاد امتنع البدل)؛ لأنه قد صار بين الصاد والدال حاجز ، وهو الحركة لأن محل الحركة من الحرف بعده ، وهذا الإبدال ههنا من قبيل الإدغام لأن فيه تقريبًا للصوت بعضه من بعض ... فكما أن الحركة تمنع الإدغام فكذلك ههنا ، مع أن الحرف قد قَوِيَ بالحركة ، فلم يُقلب؛ لأن الحرف لا ينقلب ألاّ بعد إيهانه بالسكون))[٣].

وعلل الرضيّ بمثل هذا قائلًا : ((... أي إذا تحركت الصاد وبعدها دال أَشمّ الصادُ صوت الزاي ، ولا يجوز قلبها زايًا صريحة ، لوقوع الحركة فاصلة بينهما ، وأيضًا فإن الحرف يقوى بالحركة ، فلم يُقلب ، فلم يبق إلاّ المضارعة للمجاورة ، والإشمامُ فيها أقل منه في الساكنة ، إذ هي محمولة فيه على الساكنة التي إنما غيّرت لضعفها بالسكون ...))[٤]

إنَّ تحريك الصاد بات أكثر وضوحًا في عدِّه سببًا في عدم التحوَل ، وأن إشمامهما صوت الزاي يختلف اعتمادًا عليها- الحركة- فهو في الصاد المتحركة أقل منه في الساكنة ؛ لأنها قويت بالحركة[٥] .

قال الرضيّ : ((... ويجوز في الصاد الساكنة الواقعة قبل الدال زايًا صريحة وإشرابها صوت الزاي ، ...)) [١].يظهر من ذلك إنَّ هذا الإبدال ضعيف لأنه مقيد بسكون الصاد أي : عدم وجود حاجز بين (الصاد والدال) .

١ - ينظر: الأصوات اللغوية :٢٢- ٢٣، ٢٥- ٢٦، ٦٨، وعلم الأصوات اللغوية : ٤٧- ٤٨، ٥٩- ٦٠، ٦٦، ٦٨.
٢ - ينظر: الكراهة اللغوية عند الرضيّ (أطروحة) : ٢٢٢.
٣- شرح المفصل (ابن يعيش) : ٥/ ٤١٦.
٤ - شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ٢٣٢.
٥ - ينظر: قوة الحرف بالحركة (بحث) : ٥٤.

وقد نبّه الرضي على أن الصاد قد حازت الضعف بسكونها في البنية المقطعية التي وردت فيها من حيث وقوعها فـي نهاية المقطع بالنظر إلى الدال التي شغلت موقعًا قويًا في أول المقطع هكذا :

تصدير : /ت ـَ ص / د ـٍ ر/ ومثلها في الأجراء (أَصْدَق) .

إذ قال : ((فغيروا الأولى – يعني الصاد – لضعفها بالسكون))[٢] .

واستدل على قوتها بأنها إذا تحركت أصبحت في موضع قوة ، نحو : صَدَر وصَدَق ، ومن ثم لا يجوز إبدالها ، إذ قال : ((إذا تحركت الصاد وبعدها دال ... لا يجوز قلبها زايًا صريحة ، لوقوع الحركة فاصلة بينهما ، وأيضًا فإن الحرف يقوى بالحركة ، فلم يُقلب))[٣].

وأيّد ركن الدين (ت ٧١٥هـ) قوة الصاد بالحركة في عدم تحوّلها ، إذ قال : ((... ولم يقولوا بإشمام الزاي الصاد ، ولم يقولوا : زَدَرَ ، بإبدال الزاي عن الصاد ، لقوة الصاد بالحركة فيقولون في صَدَرَ وصَدَقَ : صدر وصدق بإشمام الصاد زاي ...))[٤].

ومما سبق يَتَضح أن التوجيهين – الفصل بالحركة وقوة الحرف بالحركة – يُمثلان نظرتين للحرف هما : نظرة قوامها الإدغام فشكّلت الحركة مانعًا له ، ونظرة قوامها الحرف نفسه من أنَّهُ اعتاص عن التحول لقوته بالحركة ، ولاجرم أن هذه النظرة هي الأقرب إلى المعالجة الصوتية والصرفية [٥].

ولم يصف قره سنان هذه القراءة إلاّ أَنَّهُ قد أشار إليها فقال : ((والصاد كالزاي وقرأ بذلك حمزة والكسائي في قوله تعالى : ﴿ومن أَصْدَق من الله قيلا﴾))[٦] .

ففي قوله : (والصاد كالزاي) إشارة إلى جواز قلب الصاد الساكنة الواقعة قبل الدال زايًا صريحة وإشرابها صوت الزاي لعدم وجود حاجز بين الصاد والدال وهذا الإبدال ضعيف ومقيد بالسكون .

---

١ - شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ٢٣١.
٢ - شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ٢٣١.
٣ - نفسه : ٣/ ٢٣٢.
٤ - شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٢/ ٨٨٧.
٥ - ينظر: قوة الحرف بالحركة (بحث) : ٥٤.
٦ - الصافية شرح الشافية : ٢/ ٥٨٢.

ولا يخفى ما للموقعية من أثر بين أن تكون الصاد متحركة نحو : صَدَقَ ، أو تكون ساكنة نحو : مَصْدَر، إذ إنَّ الصاد الساكنة تكون في موقع مقطعي يتسم بالوهن (نهاية المقطع) [١]:

/م ـَ ص / د ـَ / رـُ ن /.

وقال د. عبد الصبور شاهين عن اكتساب الصوت المتأثر بعض خصائص الصوت المؤثر فيه نحو (أَصْدَق) : ((تجاورت الصاد مع الدال مباشرة، والدال موقعها أقوى ، فأثرت في الصاد بأن منحتها صفة الجهر ، فنطقت الكلمة (أزدق) بالزاي المفخمة ...))[٢].

وهذه الموقعية متأتية من سكونها وليس الأمر كذلك في الصاد المتحركة فإنها قويت لتحركها فكانت في بداية التشكيل المقطعي :

/ص ـَ / دَ / ق ـَ/ .

٤- قراءة نافع (ت ١٦٩هـ) وابن ذكوان (ت ٢٤٢هـ):

احتجَّ قره سنان في باب (تخفيف الهمزة) بقراءة نافع وابن ذكوان بهمز(نبيء وبريئة) كما في قوله تعالى :﴿ويقتلون النبيين بغير الحق ﴾ إذ قرءه نافع بهمز(النبيئين) ، وقوله ﴿ . . . أولئك هم شَرُّ البرّية ﴾[٣] بهمز (البريئة) من برأ بمعنى خلق .

قال سيبويه : ((وقالوا : نبيٌّ وبَريَّة ، فألزموا أهل التحقيق البدل . وليس كل شيء نحوهما يُفعل به ذا ، إنما يؤخذ بالسمع ، وقد بلغنا أنَّ قومًا من أهل الحجاز يحققون (نبيءٌ وبريئةٌ) وذلك قليلٌ ورديٌ .فالبدل ههنا كالبدل في مِنْسَأَةٍ وليس بدل التخفيف،وإن كان اللفظ واحدًا))[٤].

وذكر في موضع آخر أنَّهُ : ((إذا كانت الهمزة المتحركة بعد واوٍ أو ياءٍ زائدة ساكنة لم تلحق لتلحق بناءً ببناءٍ وكانت مَدَّةً في الاسم والحركة التي قبلها منها بمنزلة الألف ، أُبدِلَ مكانها واوٌ إن كانت بعد واو ، وياءٌ إن كانت بعد ياء ولا تُحذف فَتُحَرَّك هذه الواو والياء فتصير بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، أو بمنزلة الزوائد التي مثل ما هو من نفس الحرف من الياءات

١ - ينظر: الكراهة اللغوية عند الرضيّ (أطروحة) : ٢٢٢.
٢ - المنهج الصوتي للبنية العربية (عبد الصبور شاهين) : ٢٠٩.
٣ - القراءة تنظر في معجم القراءات: (نبيء) : ١/ ١١٥، و(بريّة) : ١٠/ ٥٢٧- ٥٢٨ ، والآية الأولى : البقرة : ٦١، والثانية : البيّنة : ٦- ٧ .
٤- كتاب سيبويه : ٣/ ٥٥٥.

والواوات . وكرهوا أن يجعلوا الهمزة بين بين بعد هذه الياءات والواوات إذ كانت الياء والواو الساكنة قد تُحذف بعدها الهمزة المتحركة وتُحَرَّك ، فلم يكن بُد من الحذف أو البدل ، وكرهوا الحذف لئلا تصير هذه الواوات والياءات بمنزلة ما ذكرنا ، وذلك قولُكَ... في بريئةٍ بَرِيَّة))[١].

وعُلِّقَ على النص الأول بأنَّهُ يُريد بقوله : قليلٌ رديء لأنَّهُ مخالفٌ للاستعمال ، فأصله غير الهمزة ، وقوله : (فالبدل ها هُنا كالبدل في مِنْسَأَة) يُريد به أنَّ الهمزة في (نبيء وبريئة) أُبدلت بَدلًا كما أَبْدِلت من (مِنْسَاة) بدلًا ، وإن كان لفظ التخفيف في (نَبِيّ) كلغة الإبدال ، فإمّا لفظ التخفيف في (منْسَأة) فمخالف للفظ الإبدال لأن الإبدال ألف محضةٍ والتخفيف فيه بين الألف والهمزة والفصل بينهما بيّن جدًا [٢].

فقد ذهب سيبويه إلى تخفيف الهمز في (نبي وبريئة) لأنه قليل ورديٌ أيضًا فهو مخالف للاستعمال اللغوي ، بمعنى أن التخفيف هو الشائع والمهيمن ،بالرغم من أن(نبي وبريئة) قُرِءَت بالسبع[٣] مهموزة : (نبيء وبريئة)[٤].

وأشارفي النص الثاني إلى أَنَّ الهمزة التي قبلها واو أو ياء مَدّيّة تُبدل من نفس جنس حرف المد ولايجوز حذفها لأنّ الحذف يخل بحروف المد وصفة المدِّ فيها .

وقال الأخفش (ت ٢١٥هـ) : ((وإذا كانت الهمزة ساكنة فهي في لغة هؤلاء الذين يخففون إن كان ما قبلها مكسورًا قُلِبتَ ياءً نحو : (أنبيهم بأسمائهم) ونحو :(نبينا) ، وإن كان مضمومًا جعلوها واوًا نحو(جَوْنَة) وإن كان ما قبلها مفتوحًا جعلوه ألفًا نحو (آس) و(فاس) وإن كانت همزة متحركة بعد حرف ساكن حرَّكوا الساكن بحركة ما بعده وأذهَبُوا الهمزة))[٥] .

نستنتج من النص السابق أن هنالك لغتين في (نبيء) و (بريئة) :

الأولى : لغة من يخففون وهي ما يهمنا في هذا الموضع .

الثانية : لغة من يحققون الهمز.

---

١ - كتاب سيبويه : ٣/ ٥٤٧.
٢ - ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه (أبو علي الفارسي) : ٤/ ٥٧.
٣ - ينظر : الحجة في القراءات السبع : ٨٠- ٨١ ، ٣٧٤ ، والحجة للقرَّاء السبعة : ٢/ ٩١- ٩٢ ، ٦/ ٤٢٨.
٤ - ينظر : كتاب سيبويه : ٣/ ٤٢٧، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ٣٥.
٥ - معاني القرآن (الأخفش) : ١/ ٤٧، والقراءة تنظر في معجم القراءات : ١/ ١٥٢، البقرة : ٣١، وينظر السبعة في القراءات : ١٥٣ ، والمحتسب : ١/ ٦٦، والقراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : ٢٥.

وأشار الأخفش إلى أن من يخففون الهمز في حالتين:

أحدهما : إن كانت الهمزة ساكنة وما قبلها مكسورًا أو مضمومًا أو مفتوحًا فتقلب من جنس حركة ما قبلها .

والحالة الأخرى هي : وان كانت الهمزة متحركة وما قبلها حرفًا ساكنًا فيحرك هذا الساكن بحركة ما بعده وتُحذف الهمزة .

وقال الزجّاج : ((القراءة (البَرِيّةِ) بترك الهمزة . وقد قرأ نافع (البريئة) بالهمز، والقرَّاء غيره مجمعون على ترك الهمز ، كما أجمعوا في النبي ، والأصل البريئة ، إلاّ أن الهمزة خففت لكثرة الأستعمال ، يقولون : هذا خيرُ البريّة وشر البريَّة، وما في البريّة مثلة ، واشتقاقه من برأ الله الخلق . وقال بعضهم : جائز أن يكون أشتقاقها من البَرَا وهو التراب ، ولو كان كذلك لما قرأوا البريئة بالهمز ، والكلام برأ الله الخلق يبرؤهم ، ولم يَحْكِ أحد بَرَاهم يبريهم فيكون أشتقاقه من البَرَا وهو التراب))[1].

يتضح مما سبق أن هناك قراءتين في (نبيء وبريئة) هما :

الأولى : تُقرأ بالهمز وأن أشتقاقها من الفعل (برأ) نحو برأ الله الخلق ، وخففت الهمزة لكثرة الأستعمال .

الأخرى : ترك الهمز(نبي وبريّة) وأشتقاقه من البَرَا : التراب ، ورده الزجاج فلم يُسمع اشتقاقه من (برا – يبري).

ولابن يعيش رأيٌ في ذلك إذ قال: ((فأمّا الواو والياء اللتان تبدل الهمزة بعدهما من جنسهما وتُدغمان فإذا كانتا ساكنتين مزيدتين غيرطرفين وقبلهما حركة من جنسهما ، وذلك نحو قولك في(خطيئة): (خَطيَّةٌ)، وفي (النَّبيء) : (النَّبيُّ) ... لأنه لا يقدر على إلقاء حركة الهمزة عليها؛ لأن الواو والياء هنا مزيدتان للمد، فأشبهتا الألف لسكونهما وكون حركة ما قبلهما من جنسهما، وأنهما شريكتان في المد ، فكرهوا الحركة فيهما لذلك ولأن تحريكهما يُخِلُّ بالمقصود بهما لأن تحريك حرف المد يصرفه عند المد... وقال ابن الحاجب: (قد أَلتزمَ ذلك في نَبِيّ وبَرِيَّة) ، يريد ترك الهمزة وقلبها إلى ما قبلها وإدغامها على حد خطيَّةٍ ، إلاّ إنَّهُ في (نبيّ) و (بريَّة) لازم لكثرة الأستعمال بحيث صار الأصل مهجورًا))[2].

١- معاني القرآن وأعرابه (الزجاج) : ٥/ ٣٥٠، والقراءة تنظر: في السبعة في القراءات : ٦٩٣.
٢ - شرح المفصل (ابن يعيش) : ٥/ ٢٦٧ – ٢٦٨ ، ورأي ابن الحاجب ينظر : شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٧١٩.

يكشف هذا النص أنّ :

١ – قلب الهمزة ياءً في (بريّة ونبيّ) غير قياسي من جهة عدم جواز نقل حركتها إلى ما قبلها وقد عَبَّر عن ذلك بقوله : (قد التزم ذلك في نبيّ وبريَّة).

٢ – إن تحول الهمزة محكوم بما قبلها – الياء – أي إن تحولها جاء لغرض الإدغام – إبدالٌ للإدغام – فالأصل:

بَرِيْئَة

↓

بَريْيَة ← بَرِيَّة

٣ - هذا التحول – الهمزة إلى الياء – غير مطرد فقد أُلتُزِمَ فقط في (نبيء وبريئة) ← (نبيّ وبريّة) .

٤ – الغالب في الهمزة قلبها ياءً ومصداق ذلك (بنوة = نبيّ).

وقال قره سنان : ((وقولُهُم : التُزِمَ ذلك في نبيّ ،أصله : نبيىء بمعنى فاعل من النبأ وهو : الخبر قلبت ياء وأُدغِمَ . وبريّةٍ أصله : بريئة وهي الخلق ،غيرُ صحيح لأنَّ نافعًا يقرأ النبيىء بالهمزة في جميع القرآن ونافع وابن ذكوان يقرآن البريئة بالهمزة ، وما نقله القرّاء وإن كان غير متواتر أولى مِمّا نقله غيرهم من الآحاد ولكنه كثير، وقِيل : أصله نبيو من النبوة والنباوة وهي ما ارتفع من الأرض أي : شرف وأصلها :بريّية ، من البَرَى، وهو التراب والخلْق))[1].

نجد أنّهُ خَصَّ التحوّل في مصداقين هما : (نبيّ وبريَّة) ، وقد اختلف في تأصيل كلمة (النبيّ) إلاّ إنّ الجمهور يرى أنَّهُ (فَعِيل) من (النبأ) االذي هو الخبر وأصله (نبيىء) وتركت العرب همزهُ لا على طريق التخفيف بل على طريق الإبدال ، وعلى هذا المذهب فإن النبي (فَعِيْل) بمعنى (فاعل) لأنّهُ مُخبِر ومُبَلِّغ ، ولامه همزة أُبْدِلتَ ياء وأُدْغِمَت فيها الياء قبلها فصارت (نبيىء) بالهمز وهو قليل رديء لدى قوم من أهل الحجاز ، لِذا قَوَّمَ الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قول بعض الأعراب له : (يا نبىء الله) بالهمز قائِلًا : (لستُ نبيىء الله) ، وفي القراءة المرجوحة (نبيىء) وقول الأعرابي دليل على الأصل المهموز ، إلأ لما جاز جمعه

١ - الصافية شرح الشافية : ٢/ ٤٥١- ٤٥٢.

على فُعلاء ، ثُمَّ انّ إماتة الهمزة بالإبدال حينًا وبالحذف حينًا آخر وارد عن العرب كقولهم خطيَّة بَرِيَّة ، وقِيل : هو (فَعِيل) من النبوة بمعنى الرفعة [١].

أمّا (البريَّة) فقد اختُلِفَ في تأصيلها أيضًا وذلك في قوله تعالى :﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أُولئِكَ هُمْ خيرُ البَرِيَّة﴾[٢] على مذهبين :

الأول : إنّها فَعِيْلَة من بَرَأ الله الخلق يبرؤهم برءًا إذا خلقهم ، وعلى هذا أكثر العلماء ، وهذا المذهب يُشير إلى أَنّ (البريَّة) أصلها (بريئة) فأُمِيتت همزتها بقلبها ياء وأُدغِمَت الياء بالياء والذي يدل على أصلها المهموز اللاّم قراءة بعضهم (بريئة) بالهمز وتصغيرها على (بُريئة) بالهمز أيضًا لأنّ التصغير يرد الأشياء إلى أصولها .

الآخر : إنَّها (فعيلة) من البرى وهو التراب، وعلى مذهب مجموعة من العلماء أَنَّهُ يجوز اشتقاقها من أصلين (البرء والبرى).

وذُكِرَ فيها مذهبٌ آخر وهو أنَّها (فَعْلِيّة) من بريت العود ولذا لم يهمز ، وقيل هي منسوبة إلى البر، وكِلتا الدعوتين مدفوعة ببعد المناسبة بين البريَّة والبري والبِر، وبقراءة من قرأ اللفظة بهمز اللاّم ومن صغّرها على (بُرَيْئة) [٣].

وقد أيَّد قره سنان ابن الحاجب في ثبوت الهمز في (نبيء وبريئة) وحجته في ذلك ما جاء في القراءات السبع سواء كانت متواترة أو آحادًا. إلاّ أنّ هناك من يرى أنَّ ثمّة قرابة بين الهمزة وأحرف اللين ولا يمكن أن تُنْسَب هذه القرابة إلى إشتراك في مخرجٍ أو اتفاقٍ في صفةٍ ، بل إنّها قرابة ذهنيّة أسهمت عوامل معينة في إيجادها ، وليس بعيدًا أن تكون القرابة الذهنية سببًا في تصور القرابة الصوتية بعد حين[٤] .

فلدينا مادة لغوية قوامها اللهجات ووجود ظواهر متشابهة ومتتابعة في هذه المادة أكثرها الهمز والتخفيف مما يولد قرابة ذهنية بين صورتي الهمز والتخفيف بفعل هذا التتابع واستحالة

١- ينظر : معجم الخلاف الصرفي في الفاظ القرآن الكريم (د.كاطع جار الله سطام) : ٣٩٣- ٣٩٤، وقول الرسول ينظر: المستدرك على الصحيحين (النيسابوري) : ٧/ ٣٧، والنهاية في غريب الحديث (ابن الثير) : ٣/ ١٢٠.
٢- البيّنة : ٧.
٣ - ينظر: تفسير غريب القرآن (ابن قتيبة) : ١٥، وجامع البيان عن تآويل آي القرآن (الطبري) : ١ / ٢٨٨، ومعجم الخلاف الصرفي في الفاظ القرآن الكريم : ١٨٠.
٤ - ينظر : القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : ٢٥.

هذه القرابة الذهنية إلى قرابة ذهنية صوتية أفضت إلى قولهم بالإبدال أو إلى قواعدهم في الهمز والتخفيف .

ويبدو أنَّهُم أرادوا أن يُسَوِّغُوا هذا الإبدال فلم يجدوا سوى هذه التتابعات التي تقابلها الهمزة في الأمثلة المهموزة كـ (انبئهم) لأنّها مضنة التغيير فنسبوا إليها الكراهة ليستقيم لهم التسويغ[١].

وقد عَبَّرَ عنها صوتيًا بأن الهمزة في مثل كلمة (أنبئهم) قد سقطت وأُطِيل المُصَوِّت القصير الذي يسبقها تعويضًا لموقع الهمزة الساقطة :

أنبئهم : /ء ـَ ن/ ب ـِ ء /هـ ـُ م /

× ↓

أنبيهم : / ء ـَ ن / ب ـِ / هـ ـُ م/

وهذا ما يحدث عند الانتقال من نبر التوتر الهمزي إلى نبر الطول[٢] .

والأمر الآخر الذي يتضح من خلال نص قره سنان هو : أنَّهُ يَنْسِب قراءة (النبيىء) بالهمزة إلى نافع في القرآن كله على الأصل ،وأنَّ (النبيء) بالهمزة أو الياء لغتان الأفصح فيهما هو (النبي) بالياء وخُفِّفَت الهمزة لكثرة الاستعمال .

٥- قراءة حفص (ت ١٨٠هـ) :

ذكر الشارح قراءة حفص في مبحث (التقاء الساكنين) في قوله تعالى : ﴿وَيَتَّقْهْ﴾[٣]، وقد شاع في التداول النحوي الوقف بمعنى السكون ومن ثم أطلقوه على سكون البناء ، وصنّفه سيبويه على أنه مجرىً من مجاري البناء[٤] ، **قال** : ((هذا بابٌ من مجاري أواخر الكلم في العربية وهي تجري على ثمانية مجارٍ : على النصب، والجر ، والرفع ، والجزم ، والفتح ، والضم ، والكسر ، والوقف))[٥] .

١ - ينظر: القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : ٢٥، ٣٤- ٣٦، ٦٢ ، ٤١ ــ ٤٢.
٢ - نفسه : ٨٧.
٣- النور : ٥٢.
٤ - ينظر : الوقف في المدونة النحوية : ١٩.
٥- كتاب سيبويه : ١/ ١٣.

وقرر سيبويه أن سكون البناء هو الأصل ، لأنه سكون في الوصل وفي الوقف ، أو سكون على كل حال بعبارة سيبويه ؛ فسكون الوقف جاء بآخره [١]**، قال** : ((فأمّا الذين أشمُّوا فأرادوا أن يُفرقوا بين ما يلزمه التحريك في الوصل وبين ما يلزمه الإسكان على كل حال . وأمّا الذين لم يُشِمُّوا فقد علموا أنَّهُم لا يقفون أبدًا، إلاّ عند صرف ساكن فلمّا سُكِّنَ في الوقف جعلوه بمنزلة ما يُسَكَّن على كل حال لأنه وافقه في مثل هذا الموضع))[٢].

والأصل عند أولئك وعند هؤلاء أن يكون الوقف بالإسكان، ومن ثم صار البناء أصلًا حُمِلَ عليه سكون الوقف ، أو جُعِل بمنزلته كما عبَّر عن ذلك سيبويه . أمّا الذين أشمَّوا فلم يتعبدوا بهذا الأصل فضلًا عن أن يحملوه على سكون البناء فأرادوا أنْ يُفرقوا بين أصل وأصل ، بما يشـول الأول وذلك بضم الشفتين بـعد [٣]((أن تـضع لسانك موضع الحرف قبل تزجية الصوت))[٤].

ولا شك أن التخفيف بالتسكين يكون بإسقاط المصوت الأثقل أي التتابع (ص ـَ ص ـِ) من البنية نتيجة لتوالي الحركات ، وما يهمنا هو تسكين عين الكلمة في الفعل نحو : انْطَلْق ، ولم يَلْدَه ، حملًا لها على كَتْف تحقق التتابع المذكور[٥] .

قال سيبويه في باب ما يُسكّن استخفافًا وهو في الأصل متحرك : ((وذلك قولهم في فخذٍ : فخْذ ، وفي كبدٍ : كبْدٌ ، وفي عضدٍ : عَضْدٌ ... وإنما حملهم على هذا أَنهُم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عـن المفـتوح إلــى المكسور ، والمفتوح أخف عليهم ، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل ...))[٦].

وما يمكن أن نقف عليه في هذا النص هو :

١ - إن الأجراء كان بإسكان المتحرك ، وتحريك الساكن .
٢ – إن الغرض من هذا التخفيف الإنتقال من الخفيف – الفتحة – إلى ما هو أخف منه – السكون .

١ - ينظر : الوقف في المدونة النحوية : ١٠٣.
٢ - كتاب سيبويه : ٤/ ١٧١.
٣ - ينظر: الوقف في مدونة النحوية : ١٠٣.
٤ - كتاب سيبويه : ٤/ ١٦٨.
٥ - ينظر : مراعاة الغرض وأثره في البنية العربية (بحث) : ١٧٦٨.
٦ - كتاب سيبويه : ٤/ ١١٣- ١١٤.

٣– إن حمل تحريك الساكن الثاني في نحو : انْطَلْق ونظائرها على (أيْن) لعلة التخفيف، إذ إن تحريك الساكن الثاني فيها لكراهة توالي الأمثال – الياء والكسرة – ولا اجتماعًا للأمثال في نحو: انْطَلْق ، ولم يَلْدَهُ ، فيما لو حُرِّكَ على الأصل[١] .

وقال ابن السرَّاج (ت ٣١٦هـ) في الفعل المعتل : ((الفعل المعتل نحو يرمي ويغزو واخشى ويقضى ويرضى ، وجميع هذا يوُقف عليه بالواو والياء والألف ولا يُحذف منه في الوقف شيء لأنه ليس مما يلحقه التنوين في الوصل فيحذف ، فأمّا المعتل إذا جزم أو وُقِفَ للأمر ففيه لغتان : من العرب من يقول ارْمِهْ ، ولَم يَغْزُه ... ومنهم من يقول : ارِمْ واغِزْ ، واخَشْ فيقف بغيرهاء ... فأمّا لا تَقِهْ من وَقيتُ ، ... فإنه يلزمها الهاء في الوقف لأنه كثر في كلامهم وهو شاذ))[٢].

ويتضح من هذا النص أنَّ هناك لغتين في الوقف على الفعل المعتل ، الأولى : يُوقف عليه بالهاء نحو: (ارْمِهْ ولم يَغْزُهْ) ، والثانية يُوقَف عليه بغير هاء نحو: نحو: (إرِمْ وإغِزْ) ، وأمّا في (يَتَّقِهْ) فإن الهاء تلزمها في الوقف وهذا شاذ بالنسبة له .

وقال ابن مجاهد: ((قرأ حفص عن عاصم (ويَتَّقْهِ) ساكنة القاف مكسورة الهاء بغير ياء مختلسة الكسرة)) [٣].

ولم يخرج عن هذا أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) إذ قال : ((وأمّا ما رواه حفص عن عاصم (ويَتَّقْه) فإن وجهه أن (تقه) من يتّقه مثل : كَتْف ، فكما يُسكن نحو: كتف كذلك سكن القاف من (تقْه) ... فلما أُسكن ما قبل الهاء لهذا التشبيه ، حـرّك الهاء بالكسر كما حرّك الدال بالفتح في : (لم يلْدَه)))[٤].

ويمكن أن نقف على هذا النص بأن الوجه في إسكان القاف من (تقْه) هو لشبهها بـ (كتْف)، وتحريك الهاء بالكسر للمناسبة بين الكسرة والحرف المحذوف (الياء) كما حُرِّكَت الدال بالفتح في : (لم يلْدَه) .

وصَرَّح ابن يعيش أن تحريك الساكن الأول يلزم نقضًا للغرض قال : ((... وكذلك عدلوا عن تحريك الأول فيما ذكره من قولهم في الأمر : انْطَلْق يا زيدُ ، والأصل انْطَلِقْ ، فشبهوا طَلِقْ منه بكَتِف ؛ فأسكنوا اللام على حد إسكان كَتْفٍ فألتَقى ساكنان ، ففتحوا القاف وأتبعوها

١ - ينظر : مراعاة الغرض وأثره في البنية العربية : ١٧٦٨.
٢- الأصول (ابن السراج) : ٢/ ٣٨٢.
٣ - السبعة في القراءات : ١٥٨، وينظر : الحجة للقرّاء السبعة : ٥/ ٣٢٧.
٤ - الحجة للقّراء السبعة : ٥/ ٣٢٩.

حركة أقرب المتحركات إليها وهو فتحة الطاء ولم يُحركوا اللام لأنه يكون نقضًا لغرضهم فيما أعتزموه من التخفيف ... ومن ذلك قوله تعالى في قراءة حفصٍ : ﴿ويخْشَ اللهَ ويَتّقِهْ﴾ بإسكان القاف وكسر الهاء وذلك أن الأصل (يتقي) فجزم بحذف الياء ثم أدخلوا هاء السكت فصار (يتقِهْ) بكسر القاف وسكون الهاء ، فشُبِّهَ (تَقِهْ) منه بـ (كتف) فأسكنت القاف فألتقى ساكنان : القاف والهاء فكُسِرَت الهاء))[١].

وما يُحسَب لهذا النص أنه صَرّح بالعدول عن الأصل في الإجراء – كسر الساكن الأول – مراعاة للغرض- التخفيف – وثمّة أمر يلحظ في المعالجة هو أن في (انْطَلْقَ) و(لم يَلْدَه) حُرِّكَ الساكن الثاني بأقرب الحركات إليه – الفتحة - على حين أن الهاء في (يَتَّقْهِ) لم تُحَرَّك الهاء بأقرب الحركات [٢].

وقال ابن الحاجب في الإيضاح: ((وأمّا (يَتَّقْهِ) فأصله (يتّقِهْ) على أن الهاء هاء السكت ، وقد حملها أبو علي على ذلك في قراءة حفص وليس ذلك بمستقيم))[٣].

يتضح أن ما ذكره ابن الحاجب يدل على ما ذهب إليه الزمخشري اقتداءً بأبي علي الفارسي لما ذكره من أن ذلك غير مستقيم وبلحاظ التفسير الذي نسب فيه الهاء إلى الضمير ، ناهيك عن لحن القول[٤] .

أمّا الرضي في حديثه عن (يتقه) ردًا على الزمخشري فإنه قال : ((أصله يَتَّقِ أُلحِقَت به هاء السكت فصار تَقِه ككَتِف، فخفف بحذف حركة القِاف كما هو في لغة تميم فالتقى ساكنان ، فحرك الثاني : أي هاء السكت لئلا يلزم نقض الغرض لو حُرِّكَ الأول وفيما قال أرتكاب تحريك هاء السكت ، وهو بعيد ، وقال المصنف – وهو الحق – بل الهاء فيه ضمير راجع إليه تعالى في قوله : ﴿وَيَخْشَ اللهَ﴾ ، وكان تَقِه ككتف ، فخفف بحذف كسر القاف ، ثم حذف الصلة التي بعدها الضمير:أي الياء،لأنها تُحذَف إذا كان الهاء بعد الساكن نحو: منه وعنه...))[٥].

فالرضي في هذا النص يرجح رأي المصنف بقوله : (وهو الحق) والذي يرى فيه أن الهاء في (يتقه) ضمير راجع إلى الله تعالى ، وقد شُبّهَت بكتف فخففت بحذف كسر القاف وحذف

١ - شرح المفصل (ابن يعيش) : ٥/ ٢٩٤، والآية من سورة النور : ٥٢.
٢ - ينظر : مراعاة الغرض وأثره في البنية العربية (بحث) : ١٧٦٨.
٣ - الايضاح (ابن الحاجب) : ٢/ ٣٥٧.
٤ - ينظر : تجاور الساكنين في مدونة النحو العربي : ١٨٠.
٥ - شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢/ ٢٤٠.

كسر القاف وحذف ياء الصلة لمجيء الهاء بعد الساكن ،فهي على رأي الرضي هاء الضمير وليست هاء السكت .

وذكر قره سنان قراءة حفص في هذا الموضع فقط ونص ما قال هو : ((وقراءةُ حفصٍ : ﴿ومن يُطِع الله ورسوله ويخْشَ الله ويَتَّقْهِ فأولئك هم الفائزون﴾ بإسكان القاف وكسر الهاء ليست منه ، أي من إسكان الأول لغرض ، وتحريك الثاني ؛ لأن أصله : يَتَّقيه حُذفت الياء للجزم ، فَشُبِّهَ تَقِه منه بكَتفِ فأسكن القاف فلم يجتمع الساكنان حتى يُحرك الثاني ؛ لأن الهاء ضمير مفعول عائد إلى الله لا هاء السكت على الأصح وعلى غيره منه لأن أصله : يتقي حُذفت الياء للجزم ثم أَدخل هاء السكت فشبه تقه منه به فأسكن القاف والتقى ساكنان فكسرت الهاء لإلتقاء الساكنين ، والاصل في تحريك الساكن الكسرُلما قيل : الجزم في الأفعال عوض عن الجر في الأسماء ، وأصل الجزم السكون ، فلما ثبت بينهما التعاوض وامتنع السكون في بعض المواضع جعلوا الكسرة عوضًا عنه .))[1] .

قدّم قره سنان رؤيتين هما :.

الأولى : رؤية قوامها النظر إلى الهاء من حيث جنسها ويمكن تقسيمها على ضربين هما :

١ – يمكن عَدّها ضميرًا ، ووفق هذه الرؤية لا اجتماع للساكنين عنده ، وقد رجّح هذه الرؤية .
٢ – أنّها هاء السكت وفيه أجتماع للساكنين .

الأخرى : رؤية إجرائية ويمكن تقسيمها إلى ضربين هما :

١ – جعل الهاء مع الفعل بناءً واحدًا فحذفت الياء وتحولت كسرتها إلى القاف ثُمَّ تُسَكَّن – القاف- وتكسر الهاء للتخفيف ولتسليط الجازم عليها .
٢ – جعل الهاء بمعزل عن الفعل في الإجراء فإنّ أصلها (لم يتقي) حُذفت الياء للجزم ثم أدخلنا عليها هاء السكت فحُرِّك الهاء بالكسر للتخفيف ، والأصل هنا في تحريك الساكن الكسر .

وقال الحملاوي يُوقف بهاء السكت جوازًا على الفعل المُعَلّ لامًا بحذف آخره نحو : لم يغزُهْ ولم تَرْمِهْ ، ولم يَخْشَهْ . وتجب الهاء إن بقي على حرفٍ واحدٍ، نحو: قِهْ وعِهْ ، وقال

١ - الصافية شرح الشافية : ١/ ٣٢٦، والآية من سورة النور : ٥٢.

بعضهم : وكذا إذا بقيَ على حرفين أحدهما زائد نحوَ لم يَقِهْ ، ولم يَعهِ . ورُدّ بِلمَ أك ، ومَنْ تَق ، بدون هاء عند إرادة الوقف))[١].

وما تثيره النصوص المتقدمة أن الأوائل ساوَوا في سكون الثاني بين ما سكونه كان عارضًا نحو: لم يَلْدَه ، وما كان متأصلًا نحو هاء السكت في قراءة (يَتّقه) ، إذ لا تكون إلاّ ساكنة[٢] .

ولا ريب أَن اختلافًا في التوصيف نجده عند المحدثين يمكن تقسيمه وفق رؤيتين هما:

الأولى : إن التخفيف بالسكون يؤدي إلى تجاور الصوامت وهذا التجاور الذي في نهاية الكلمة على ضربين هما :

١ – غير متبوعين بشيء (حالة الوقف) ومصداقه : انْطَلْقْ هكذا :
/ء ـَ ن ط ـَ ل ق/

وهو مغتفر ويتحول إلى متعذر في حالة الدرج.

٢– متبوع بصامت ثالث (في حالة الدرج) ومصداقه (لمَ يَلْدْهُ) هكذا :

/ل ـَ م/ ي ـَ (ل د /هـ) ـُ /.

وتعذر النطق بالصامتين في الدرج يرجع إلى الصامت الثالث وهذا يفسر اغتفار صورة التجاور الأولى : ((لقد منحت الصورة الثالثة سمة القبول في الوقف، إذ لا يكون صامت

ثالث ...))[٣].

الغريب أن الإجراء فيهما واحد بجلب مصوت يفصل بين الصامتين المتجاورين وبيانه هكذا :

انْطَلْقْ : /ء ـَ ن ط ـَ / ل ق /.

/ء ـَ ن ط ـَ/ ل ـَ ق / .

١- شذا العرف في فن الصرف (احمد محمد حملاوي) :١٧١.
٢ - ينظر : مراعاة الغرض وأثره في البنية العربية : ١٧٦٩.
٣ - تجاور الصوامت في العربية قراءة اخرى (د. جواد كاظم عناد) : ٢٥.

وبين ثلاثة صوامت هكذا :

لم يَلْدْهُ : /ل ـَ م ي / ـَ (ل د هـ) ـُ

/ل ـَ م ي / ـَ ل ـَ دهـ ـُ ./

فجلبت الفتحة للتخلص من تجاور (ل د هـ) .

الثانية : توافر المقطع المزيد في الدرج ، ومصداقه : لم يَلْدْه ، و (يَتَّقْه) ، قال د. صباح عطيوي : ((وفي أمثلة (انْطَلْقَ) و(لم يَلْدَهُ) أفضى القياس على الأمثلة التي ذكرها سيبويه إلى تجاور الصوامت في صورة مرفوضة ، إذ تولدَّ مقطع مزيد في الدرج ...))[1].

والحقيقة أن (انْطَلْقَ) خارج دائرة الدرج ، والمعالجة في (لم يَلْدَهْ) على أنها من باب تجاور الصامتين تمتد إلى النظرة المقطعية ، لا المنطوقة ؛ لأن المنطوق يُفضي إلى تجاور ثلاثة صوامت هي : (اللام والدال والهاء)، والمهم في هذه المعالجة ، أن التخفيف بالتسكين أنتج مقطعًا مزيدًا هكذا :

الأصل : لَمْ يَلَدْهُ / ل ـَ م / ي ـَ / ل ـَ د / هـ ـُ /.

حذفت ضمة المقطع الثالث للتخفيف .

/ل ـَ م / ي ـَ ل د / هـ ـُ /

توافر المقطع المزيد في بنية الكلمة (/ ي ـَ ل د /) ،ثم انقسم المقطع المزيد إلى مقطعين باجتلاب قمة تماثل القمة السابقة لها فصارت البنية هكذا :

/ل ـَ م / ي ـَ ل / د ـَ/ هـ ـُ /.

ومثلها في المعالجة قراءة (يَتَّقْهِ) ، إذ الأصل فيها : (يَتَّقِه) هكذا :

/ي ـَ تْ / ت ـَ / ق ـِ هـ/ .

١ – حذفت قمة المقطع الأخير للتخفيف ، لأن (تَقِه) يشبه (كَتفِ) .
/ي ـَ ت / ت ـَ / ق ـِ هْ /.
٢ – توافر المقطع المزيد في بنية الكلمة .
/ي ـَ ت / ت ـَ ق هـِ /.

١ - التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي : ١٩٦.

٢ – انقسم المقطع المزيد (الأخير) على قسمين باجتلاب قمة للصائت الأخير مراعاة لغرض التخفيف ، وكانت القمة هي الكسرة مراعاة لحركة الأصل في التخلص هكذا : [١]
/ي ـَ ت / ت ـَ ق / هـ ـِ /.

٦- قراءة الشيخ الشاطبي (ت ٥٩٠هـ) :

استدل قره سنان في باب مواضع امتناع الإدغام بقراءة الشيخ الشاطبي في قوله تعالى :﴿دار الخلدِ جَزاءً﴾ [٢]. على جواز إدغام الدال في الجيم على الإخفاء لا على حقيقة الإدغام .

لقد وصف الفرّاء هذا الإدغام بأنَّهُ خفّي في قوله:((... إلاّ إنَّهُ إدغامٌ خفي))[٣]، وقيل ((لعل وصفه للإدغام بأنه خفي يدل على أنه نهل مما نهل منه البصريون ولا سيما إمامهم سيبويه فقد نسبوا هذه الصور التي تحقق فيها التجاور إلى الإخفاء أو الإختلاس))[٤]، وقصد بقوله : (إلاّ انه إدغام خفي) الإخفاء الذي تجوز بإطلاق أسم الإدغام عليه لما بينهما من قرب ، وإلاّ فلا مسوَّغ لوصف الإدغام الحقيقي بأنه خفي ، وإذا جاز أن يقسم الإدغام إلى حقيقي وخفي ، فالخفي هو الإخفاء ولا يحتمل غيره[٥].

فسيبويه يقول إنه إدغام ولكنه خفي ، وإذا بحثنا عن مصطلح الاختلاس والإخفاء نجد أن بينهما فرقًا دقيقًا فهما من مصطلحات سيبويه ، فالإختلاس هو عبارة عن الإسراع بالحركة إسراعًا يحكم السامع له أن الحركة قد ذهبت وهي كاملة في الوزن ، والإختلاس لا يعني انعدام الحركة وإنما هو خفوتها فهو يشبه الروم إلاّ أن الروم يكون في الوقف والإختلاس في درج الكلام وفي الوقف ، فالمخفي بزنة المحقق إلاّ أنك تختلس[٦] .

وقد وصف ابن جني الإختلاس بالحركة الضعيفة وعدّها كالحركة التامة وأطلق عليها أيضًا الإخفاء[٧] .

١ - ينظر: مراعاة الغرض وأثره في البنية العربية (بحث) : ١٧٧٠.
٢ - فصلت : ٢٨، والقراءة تنظر: معجم القراءات : ٨/ ٢٨١.
٣ - معاني القرآن (الفراء) : ١٨/١.
٤ - القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : ٢٢٨، ونص سيبويه ينظر: كتاب سيبويه : ٤٣٩/٤.
٥ - نفسه : ٢٢٨.
٦ - ينظر: المقتضب (المبرد) : ١/ ٢٤٢، والمصطلح الصوتي في الدراسات العربية : ٢٣٣.
٧ - سر صناعة الأعراب : ١/ ٥٦- ٥٧.

أمّا الإخفاء فهو حالة من حالات النون الساكنة والتنوين حين يكون بعدهما أحد أصوات الفم البعيدة المخرج، والدال والجيم من أصوات الإخفاء التي تكون وسطًا بين الإدغام والظهور[١] .

وذكر ابن يعيش عن ابن مجاهد أنه قال : ((يترجمون عنه بإدغام وليس بإدغام وإنما هو إخفاء والإخفاء إختلاس الحركة وتضعيف الصوت)) **ثم قال عنه** : ((وعلى هذا الأصل يَنبغي أن يُحمل كل موضع على موضع يذكر القرّاء أنَّهُ مُدغم والقياس يمنع منه على الإخفاء مثل (شهر رمضان) . وما أشبه ذلك من حرف مُدغم قبله ساكن صحيح)) [٢].

يبدو أنَّ الأصل هو الإخفاء وطبيعته هي اختلاس الحركة وإضعاف الصوت فَعُبّرَعن المصطلح بالأداء ، ويُفهم من هذا أن القياس يمنع الإدغام في (الخلدِ جَزاءً) لأن الصوت الأول ليس بساكن فكأن الإختلاس الذي يقع على الصائت يُقَرِّبَهُ من الساكن بإضعافه للحركة فيصبح كأنه ساكن أو هو ساكن ولكن ليس على حقيقته فيُحمل على الإخفاء لأن المانع من الإدغام هنا هو الحركة .

إذًا : الاختلاس هو إجراء يصيب الحرف الأول ليتحقق الإدغام .

ووَجَّه ابن الحاجب قراءة الشاطبي بقوله : ((وهذا مما اضطرب فيه المحققون من العلماء وذلك أن النحويين مطبقون على أنه لا يصح الإدغام فيعسر الجمع بين هذين القولين مع تعارضهما ، وقد أجاب الشيخ الشاطبي في قصيدته على ذلك بجواب ليس ببين فقال ما معناه : يُحمل كلام النحويين على الإدغام الصريح ، وكلام المقرئين على الإخفاء الذي قريب من الإدغام فيزول التناقض فعلى هذا لا يـكون النحويون منكرين للإخفاء ولا يـكون القرّاء منكـرين امتناع الإدغام))[٣].

وأعترض ابن الحاجب على جواب الشاطبي الذي ذُكِرَ قال : ((وهذا – أي جواب الشاطبي – وإن كان جيدًا على ظاهره إلاّ أنَّهُ لا يُثبت أن القُرّاء امتنعوا من الإدغام بل أدغموا الإدغام الصريح وكان المجيب بهذا الجواب يقرأ به)) [٤].

فقد جمع الشيخ الشاطبي بين القولين في قوله : أراد القرّاء الإخفاء وسموه إدغامًا لقربه منه وأراد النحويون الإدغام المحض .

---

١ - المصطلح الصوتي في الدراسات العربية : ٢٣٤ – ٢٣٥.
٢ - شرح المفصل (ابن يعيش) : ١٠/ ١٤٧، وقول ابن مجاهد ينظرفي : السبعة في القراءات : ٦٧٥، والآية : البقرة : ١٨٥.
٣ - الأيضاح: ٢/ ٤٧٩، وقول الشاطبي ينظر: الوافي في شرح الشاطبية (عبد الفتاح القاضي) : ٦٧.
٤ - الايضاح: ٢/ ٢٧٩، وينظر : القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : ٢٣١.

وقال ابن عصفور: ((وأنما جاز إدغام هذه الأحرف في الجيم وإن لم تكن من مخرجها لأنها أخت الشين وهي معها من مخرج واحد ، فكما أن هذه الأحرف تُدغم في الشين فكذلك أُدغمت في الجيم حملًا عليها))[١].

فالجيم يُدغم فيها من غير مخرجها ستة أحرف هي : الطاء والدال والتاء والطاء والذال والثاء)، ومخرج الدال غير مخرج الجيم لأن الجيم مخرجها من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى ، ومخرج الدال مما بين طرفي اللسان وأصول الثنايا[٢].

حمل ابن عصفور الجيم على الشين في الإدغام مما يدل على أن إدغام الدال في الجيم إدغامًا غير أصيل بل هو محمول على الأصيل الذي هو في الأصل (إدغام الدال في الشين) فللشبه بين الجيم والشين أُدغمت الجيم في الأصوات الست المذكورة كما تُدغم الشين .

أمّا من حيث صفات الحروف فإن الدال صوت أسناني لثوي أنفجاري مجهور منفتح متقلقل، والجيم صوت شجري مصمت مجهور شديد منفتح مستفل متقلقل [٣]، فالحرفان يتفقان في صفات الجهر والشدة والقلقلة والأنفتاح أي في أغلب الصفات الصوتية . والتقارب الذي يكون الإدغام بسببه إمّا أن يكون في المخرج وإمّا في الصفة،أو في كليهما معًا .

وقال الرضي : ((وأما ما نُسِبَ إلى أبي عمرو من الإدغام في نحو(خُذ العفو وأمر) و(شهر رمضان) فليس بإدغام حقيقي بل هو اخفاء أول المثلين ، إخفاء يشبه الإدغام فتُجُوّزَ بإطلاق أسم الإدغام على الاخفاء لما كان الاخفاء قريبًا منه ، والدليل على أنه اخفاء لا إدغام أَنَّهُ روي عن الاشمام والروم في نحو (شهر رمضان) و(الخلدِ جَزاءً) إجراءً للوصل مجرى الوقف والروم هو الإتيان ببعض الحركة وتحريك الحرف المُدغم محال فلك في كل مثلين في كلمتين قبلهما حرف صحيح إخفاء الأول منهما ...))[٤].

يتضح من نص الرضي أنه لا يرى أن الإدغام حقيقي لأن الحرف الأول ليس بساكن فكان إخفاء أو إختلاس لأن فيه إضعاف للحركة فيصبح كأنه ساكن فيتحقق الإدغام ، وفي ذلك أعتراض على قول الشيخ الشاطبي .

---

١ - الممتع في التصريف : ٢/ ٦٨٧- ٦٨٨.
٢ - ينظر: القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : ١٤٢، ١٤٤، والمدخل إلى علم أصوات العربية (غانم قدوري الحمد): ١٧٦- ١٧٧.
٣ - نفسه : ٢٠١، وينظر :نفسه : ١٧٦- ١٧٧.
٤ - شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢٤٧/٣- ٢٤٨، والآية الأولى الأعراف : ١٩٩، والثانية البقرة : ١٨٥، والثالثة فصلت : ٢٨.

وأشارالمالقي (ت ٧٠٥هـ) إلى أن : ((العرب استقبحوا الإدغام الصحيح في نحو (الخلدِ جَزاءً) ... وجعلوه من باب الاخفاء وراموا الحركة لأنه إن أُدغم لم يكن فيه الاّ شرط واحد وهو كون الساكن الثاني مدُغمًا خاصة .))[١].

فهو يتفق مع الرضي في إن الأصل في الإدغام هو سكون الحرف الأول وتحريك الثاني ، وفي هذه القراءة فإن هذا الشرط غير متحقق لأن الحرف الأول هنا متحرك وكذلك الثاني ، فكان من باب الاخفاء أولى .

واحتجّ قره سنان بهذه القراءة إذ قال : ((وَحُمِلَ قولُ القُرّاء وهو الجواز في نحوهما كما قرأ الشيخ الشاطبي ((الخُلدِ جَزاءً)) بإدغام الدال في الجيم على الاخفاء لا على حقيقة الإدغام كما حُملَ عليها قول النُحاة))[٢].

يتضح من هذا النص أنه يرى :

١ – جواز إدغام الدال في الجيم ، واستن بسُنَّة القرّاء – الإخفاء- لا النحاة ؛ لأن رأي القُرّاء أدق.
٢ – ويرى أن هذا الإدغام بابه الإخفاء ؛ لأن شرط الإدغام غير متحقق في الصامت الأول .
٣ – وأشار إلى أن سُنّة النحاة في إدغام الدال في الجيم هي الإدغام المحض .
٤ – ورجّح هذه القراءة - (الخلدِ جَزاءً) – على أنها من باب الإخفاء وليست من الإدغام الحقيقي .

يظهر مما قدّمته هذه الآراء والنصوص صورة واضحة عن مدى التباين في النظر إلى هذه القضية سواء بين النحويين أنفسهم، أو بين القرّاء أنفسهم، أو بين النحويين والقرّاء، فمن القرّاء من أراد أن يتابع النحويين فنسب الخلاف إلى التسمية ومن النحويين من تابع القراء ورأى أن الإدغام في هذه الأمثلة إدغام صحيح أداءً ونقلًا [٣].

١ - الدر النثير والعذب النمير : ٢/ ٢١٩.
٢ - الصافية شرح الشافية : ٢/ ٥٧٥.
٣ - الأيضاح:٢/ ٤٧٩.

ومن ثم يكون ((المصير إلى قول القراء أولى لأنهم ناقلون عمّن ثبت عصمته عن الغلط في مثله ولأن القراءة ثبتت تواترًا وما نقله النحويون آحاد ، ثم أنه لو سلم أنه ليس بتواتر فالقراء أعدل وأكثر فكان الرجوع اليهم أولى)) [١].

ويزين ما مرّ القول أننا أمام رؤيتين ، أحداهما قائمه على الإخفاء وهو لا يتعدى إختلاس الحركة وإضعافها بالإتيان ببعضها لا كلها ، فيترتب على ذلك إضعاف الصوت .

والاخرى هي : الإدغام المحض وفيه الغض من الحركة وكأنه عامل الصامت الأول على أنَّهُ ساكن .

ثانيًا : الحديث النبوي الشريف :

عَرَّفَهُ الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) بقوله ((هو اسم من التحديث ، وهو الإخبار ، ثم سُمّي به قول، أو فعل ،أو تقدير نُسِبَ إلى النبي عليه الصلاة والسلام))[٢].

والحديث الشريف هو :((أقوال النبي (ﷺ) وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله، أو أحواله، أو ما وقع في زمنه))[٣].

واتفق علماء العربية على أنّ الرسول (ﷺ) هو أفصح العرب كلهم وكلامه في غاية درجات الفصاحة والبيان لذلك يُعد الأصل الثاني من أصول السماع بعد القرآن الكريم فكان مُقدَّمًا على أصول السماع الأخرى .

ومع ذلك، فلم يبلغوا في الاستشهاد به منزلة غيره من شواهد القرآن الكريم، ولا حتى الشواهد الشعرية، وذلك لأَنَّ كثيرًا من الأحاديث النبوية، قد رُوِيتَ بالمعنى من دون اللفظ والشاهد إنما يُساق لأجل لفظهِ لا معناه في اللغة [٤]. ولو ثبت لديهم يقينًا أنَّ اللفظ من الرسول (ﷺ) لجرى مجرى القرآن الكريم في الاستشهاد به لإثبات القواعد الكلية[٥].

---

١ - ينظر: شرح المفصل : ١٠/ ١٤٧، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ٢٤٨، القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : ٢٣٢.
٢- الكليات :٢٧١ ، وينظر : تحرير علوم الحديث(عبد الله الجديع) : ١/ ١٧.
٣ - في أصول النحو : ٤٦.
٤ - ينظر : الاقتراح : ٩٢، ٩٥.
٥ - ينظر : الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية (د.محمد ضاري حمادي): ٣١٠، والدرس الصرفي بين ركن الدين الاستراباذي والنّظام النيسابوري في شرحيهما على شافية ابن الحاجب (رسالة) : ٣٦.

وقد ورد هذا الأصل عند قره سنان على قلةٍ فقد استشهد بحديثين فقط ، وتتسم طريقة استشهاده بـ :

١. إيراد الشاهد من الحديث النبوي لتقرير القاعدة وتوضيحها :

احتج قره سنان في (باب الابتداء) بقول النبي (ﷺ) ، إذ قال : ((.. وفي لام التعريف نحو الرجل وميمه أي ميم التعريف وطيء تبدل لام التعريف ميمًا قِيل : ((قال النمر بن تولب سائلًا عن النبي عليه الصلاة والسلام : أمن أمبرأمصيام في أمسفر ؟ قال عليه السلام في جوابه : ليس من أمبر أمصيام في أمسفر وحرف التعريف اللاّم وحده كما إنّ حرف التنكير النون وحده ، وهو نون ساكنة ، والهمزة زائدة للوصل والتزيين والفرق بين محتملاته ، ولو كانت مقصودة لثبتت في الوصل كهمزة أمْ وأَنْ))[١].

فقد بَيَّن أنَّ من العرب قوم وهم (طيء) يُبدلون لام أل التعريف ميمًا ، وذلك شاذ لا يمكن القياس عليه[٢] .

وذلك الشذوذ إنَّما جاء من جهة الاستعمال إذ لم يتوافر لهذه اللغة التحقق الفسيح ، ولقلة استعمالها وُصِفَت بـ (الضعف)[٣] وليس لانعدام العلاقة الصوتية بين الميم واللام لأنهما مجهوران ومتوسطان بين الشدة والرخاوة سببًا في ذلك الضعف [٤].

فكانت هذه اللغة لا تخرج عن وصفين هما : الشذوذ ، والضعف الناتج عن قلة الاستعمال ، ويبدو أن هذا الإبدال من الجواز المُقيّد ببيئته اللغوية لأن أمثلته لم تُسمع من العرب أو من إجماع لذا لا يمكن القياس عليه[٥].

---

١ - الصافية شرح الشافية : ١/ ٣٣٩، وينظر : الحديث في غريب الحديث (ابن سلاّم) : ٤/ ١٩٤، وصحيح ابن حبان (ابن حبان) : ٨/ ٣٢٢ ، والمستدرك على الصحيحين(النيسابوري) : ١/ ٥٩٨.
٢ - ينظر : سر صناعة الأعراب :٢/ ٩٧، وشرح المفصل (ابن يعيش) : ١٠/ ٦٩.
٣- ينظر : شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٨١٩، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ٢١٦، وشرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) :٢/ ٨٨٧.
٤ - ينظر : الأصوات اللغوية : ٤٤، ٥٩، والمصطلح الصوتي في الدراسات العربية : ٨٩، ١٢٨، واللغات في شروح شافية ابن الحاجب(قراءة صوتية وصرفية) : (د. حيدر حبيب حمزة) (مخطوط) .
٥ - ينظر: اللغات في شروح شافية ابن الحاجب (قراءة وصوتية وصرفية) : (د.حيدر حبيب حمزة) (مخطوط) .

٢. إيراد الحديث النبوي الشريف على ما كان قليلًا أو شاذًا :

استشهاد قره سنان في موضع (إبدال الهاء) إذ قال : ((وإبدالهُا من الألِفَ شَاذٌ فِيْ أَنّهُ ، في أنا بالوقف ، ويجوز أن يكون الهاء لبيان نون أنا ، وَشاذ في حَيْهَلَهْ في حيّهلا ، وهو مركب من حيّ وهل ، يُقال : حَيَّهَلَّ الثريد ، أي ائته ، وقد جاء : حيهلًا ، بالتنوين، ومما يُحَدَّث : ((إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر)) ، أي : أسرع بعمر في الذكر فإنّهُ مِنْهُم))[١].

يتضح مما سبق أن (حَيَّهَلة) مركبة من حي وهل ، وهي مبنية على الفتح على اللغة القُدمى، وقد جاء (حَيَّهَلًا) بالتنوين ففي الأولى اعتادوا طريقين في الوقف عليها : إمّا بإسقاط الحركة على حد الوقف بالإسكان فيقولون : (حيّهلْ) ، وإمّا بإطالة زمن النطق بها شحًّا عليها أن تتلاشى بسبب التثاقل الذي وصلت إليه مجموعة الكلام[٢] .

قيل أنَّهُ : ((لا يمكن أن يكون هذا بسبب من المعنى الذي سبقت له الكلمة : الاستحثاث . وليس بعيدًا أن يكون هذا المعنى نفسه هو الذي سَوَّل لطائفة منهم أن يُطيلوا زمن النطق بالحركة في الوصل أيضًا ، فيقولون : (حيّهلا) بعمر، كما قالوا : حيَّهَلا بالوقف . ويصدق هذا على من قال (حيّهلًا) في الوصل ، فالنون هنا ليست للتمكين ، بل للتوكيد كالنون في نحو(اقرأنْ) ، وإذا كان المعنى هو الذي زيَّنَ لمن أطال زمن النطق بالحركة في الوصل ، فهذا المعنى أيضًا هو الذي دعا إلى إلحاق هذه النون فقد سَهَّل هذا الإلحاق على شذوذه ما في هذا الحرف من معنى الحثّ والاستعجال))[٣].

رابعًا : كلام العرب :

هو كل ما ورد عن العرب من مأثور الشعر وموروث النثر ، وكلام العرب الذي استشهد به قره سنان يمكن تقسيمه على قسمين هما :

١ ــ الشعر.
٢ ــ النثر.

١ - الصافية شرح الشافية : ٢/ ٥٥٩- ٥٦٠ ، والحديث ينظر: مسند ابن حنبل (احمد ابن حنبل) : ٦/ ١٤٨، والمعجم الكبير(الطبراني) : ٩/ ١٦٤، ومجمع الزوائد(نور الدين الهيثمي) : ٩/ ٦٧.
٢ - الوقف في المدونة النحوية : ١٣٧.
٣ - نفسه: ١٣٧- ١٣٨.

أولًا: الشعر:

هذا الأصل له مكان عَليٌّ في كتب النحاة ، ومنزلة رفيعة في نفوسهم فكان مصدرًا رئيسًا لبناء قواعدهم وتنظيم أصولهم وتحقيق ألفاظهم فاتكأوا عليه في تقعيد وتقرير تلك القواعد والأصول ، وكان احتجاجهم بالشعر أكثر من احتجاجهم بأنواع السماع الأخرى، وذلك لأنّ الشعر ديوان العرب حفظت به أنسابهم وسجلت فيه وقائعهم وأيامهم[١] ،وبذلك أخذ المرتبة الأولى في الاحتجاج ،ليس لأنه أقوى حجة ، فالقرآن أثبت حجة وأقوى ، ولكن القرآن لم يحوِ جميع استعمالات العرب في لغتهم ، وإنما ما جاء في الشعر كان موافقًا للغة العرب فهو أفصح نطق العرب على الإطلاق ، لذاعُنِيَ قره سنان بالشواهد الشعرية وعَوَّلَ عليها في الاحتجاج وتقرير كثير من القواعد في المسائل المختلفة[٢]، فكان الاحتجاج بالشعر أفشى ،وأشيَعَ من الاحتجاج بالكلام النثري ، ويبدو للباحث أن ذلك يرجع إلى سرعة حفظ الشاهد الشعري وطول بقائه في الذاكرة .

وقد فاق هذا الأصل بقية الأصول عددًا لدى قره سنان من بعد القرآن الكريم في الاستشهاد به ، إذ بلغ عدد الشواهد الشعرية التي احتجّ بها نحو الثلاثون شاهدًا ، وقد التزم بالقيد الزمني للاحتجاج بالشعر ، إذ لم يخرج عن هذا القيد ، مما يدل على أَنَّ قره سنان كان متشددًا بقيد الزمن ومهتمًا بالفصاحة العالية المتمثلة بشعر شعراء ما قبل عصر الاحتجاج ، فلم يتخطَّ الـ (١٥٠ هـ = إبراهيم بن هرمة (٧٠- ١٥٠هـ)).

وإذا ما تتبعنا هذه الشواهد نجد أنَّها لم تخرج عمّا أورده السالفون في كتبهم ، فلم نعثر على شاهد بكر لم يسبق المتقدمون إليه .

ويمكن ملاحظة سمات استشهاد قره سنان بهذا الأصل كالآتي :

١ ــ الاستدلال بالشاهد الشعري على ما خالف القياس :

ذكرفي باب (همزة الوصل) أنَّ إثبات ألف الوصل في (اثنين) في درج الكلام للضرورة شاذّ ومن ذلك قول قيس بن الخطيم :

إذا جَاوَزَ الإثْنَين سِرّ فإنَّهُ بِبَثٌّ وتكثيرِ الوُشاةِ قَمِينَ.[٣]

١ - ينظر: الصاحبي في فقه اللغة (ابن فارس) :٢١٢.
٢ - ينظر: الاحتجاج الصرفي عند شُرَّاح الشافية في القرن الثامن الهجري (رسالة ماجستير) : ٤٥- ٤٦.
٣ - ينظر: الصافية شرح الشافية : ١/ ٣٤٢، والبيت ينظر: ديوان قيس بن الخطيم :١٦٢.

وأشار في موضع آخر إلى أنَّ : ((التحريك في الرّفْعِ في الياء شاذٌّ كما في قوله :

قَدْ كاد يُذْهِبُ بالدُنيا ولَذَّتِها مَوَالِيٌّ كَكِبَاشِ العُوسِ سُحَّاحُ

والقياس : موالٍ ، بغير ياء مضموم (مُنَوّن) ، القوسُ بالضم ضرب من الغنم ، والسحاح : الشاة السمينة)) [١].

وقال : ((أنَّ الإثبات في الألف في الجَزْمِ شاذًا أيضًا في قوله :

ما أَنْسَ لا أنْسَاهُ آخر عيشتي ما لاح بالمِغراءِ رَيْعُ سرابِ

المغراء : الأرض الصلب الكثير الحصى ، والريع – بالكسر – الطريق ، ومالاح : مادام لاح ، والقياس : لا أَنْسَهْ بحذف اللاّم)) [٢].

فقد وردت لفظة(أَنْسَاه)بإثبات الألف مع إنّها مسبوقة بأداة جزم وذلك على غير القياس الذي يُوجِب حذف الألف وهو لام الكلمة لأنها مجزومة .

٢ – بيان أصل البنية :

بَيّنَ قره سنان أنّ الضميرين الواو والياء قد يُحذفان في الفواصل والقوافي وذلك الحذف قليل؛ لأن الواو والياء منهما اسم برأسه فحذفه يخل ، وسبب الحذف أنّهُ لولم يُحذف لم يدرِ أواصلٌ هو أم واقف ، واستشهد لذلك بقول الشاعِر :

لا يبعد الله إخوانًا لنا ذهبوا لَمْ أدْرِ بعدَ غداةِ البينِ ما صَنَعْ [٣].

فحذف واو الجماعة من (صنعوا) كما تُحذف الواو الزائدة إذا لم يُريدوا التَّرَّنم وهذا قبيح ، فحُذفت لغرض التناسب ولوقوع الواو طرفًا ، والأطراف محل التغيير[٤] ، فكان استشهاده بقول الشاعر على حذف الواو الواقعة طرفًا .

وذهب إلى أنّ الهمزة إذا كانت عينًا تُحذف في مضارع (رأى) بعد نقل حركتها إلى الراء وذلك لكثرة الاستعمال والتخفيف ، **وقد جاء على الأصل في قول الشاعر ، فقال** : ((والتزم

١ - الصافية شرح الشافية : ٢/ ٥٤٣، والبيت : لجرير بن عطية هو بلا نسبه في المفصل : ٥٣٨، وينظر: في شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ١٨٢ .
٢ - الصافية شرح الشافية : ٢/ ٥٤٢، والبيت لحصين بن قعقاع في شرح شواهد الشافية : ٤١٣.
٣ - ينظر: الصافية شرح الشافية : ١/ ٣٦٢- ٣٦٣، والبيت ينظر: ديوان ابن مقبل : ١٦٨.
٤ - ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢/ ٤٠١.

ذلك (النقل والحذف) في باب يرى أصله يَرْأَي (لأن ماضيه رأى) فألقيت في المضارع حركة الهمزة على الراء وحُذفت والتزم لكثرة الاستعمال ،ولم يرجع إلى الأصل إلاّ للضرورة كقوله :

أَلَمْ تَرَ مالاقيتُ والدّهرُ أَعْصُرٌ ومَنْ يتمَلَّ العيشَ يَرْأَ ويسمعُ.

أي : مالم يكن رآه وسمعه ، والأعصر: المختلف ، والتملي : الاستماع الكثير)) [١].

٣. بيان اللهجات التي جاءت عليها الكلمة:

قال في باب (إبدال الميم من لام التعريف)واصفًا اللهجة بالضعف:((وإبدالها ضعيف في لام التعريف ، وهي لغة طائيّة كقوله :

ذاك خليلي وذُو يُعاتِبُني يرمِي ورائي بأمسهم وامسلمة

الأصل بالسهم والسلمة وهي : الحجارة من السلام بالكسرة وهو الحجر))[٢].

فقد بَيَّن اللهجة التي جاءت عليها الكلمة في البيت الشعري السابق ونسبها إلى طيء ووصفها بالضعف، وذلك الضعف كما سبق وأن ذكرنا متأتٍ من قلة الاستعمال والتداول فهي لغة خاصة ببعض أهل اليمن لا لجميعهم فلم يتسنَّ لها أن تتوسع وتنتشر وما وصلنا منها إلاّ القليل الذي عُدَّ شاذٌ لا يُقاس عليه فهو مُقيّد بتلك البيئة فقط ، ولم نسمع أمثلة مشابهة من العرب ، ولا علاقة للجانب الصوتي بذلك الضعف [٣].

وذكر أيضًا أنَّ الجيم تُبدل من الياء المشددة لأنها من الأصوات المجهورة التي من وسط اللسان، قال : ((والجيم منها تُبدل من الياء المشددة في الوقف لا شتراكهما في المخرج لكونهما من وسط اللسان واشتراكهما في الجهر من نحو : فُقَيْمِجٍّ في فُقَيْمِيّ وهو شاذّ ، وإبدالها من غير المشددة في نحو :

لا هُمّ إن كنُت قبلت حجتِجْ
فلا يزال شاحَجِ يأتيك بِج
أقَمرُ نَهَّاتٍ يُنَزّي وَفْرَتِج

١- الصافية شرح الشافية : ٢/ ٤٥٥، والبيت: للأعلم بن جرادة السعدي كما في النوادر : ٤٩٧، وشرح شواهد الشافية : ٣٢٩ .
٢ - الصافية شرح الشافية : ٢/ ٥٥٦، والبيت لبجير بن عتمه الطائي ينظر في المؤتلف والمختلف (الدار قطني) : ٥٩، وشرح شواهد الشافية(الرضيّ) : ٢/ ٤٥١.
٣- ينظر : الـلغات في شروح شافية ابن الحاجب (قراءة صوتية صرفية)، (د. حيدر حبيب حمزة) (مخطوط).

أشَذ . لاهم : الهّم ، حجتج : حجتي ، شاحِج : أي حمِار مصوّت من شحج البغل، أي : صَوَّتَ، يأتيك : صيغته بج : أقمر أبيض ، نهات (نَهّاق) ، ينزي : برك وفرتج : وفرتي الوفرة : الشعر إلى شحمة الإذن))[١].

وسُمِّيَ إبدال الياء المشددة جيمًا بالعجعجة وعُزِيَت إلى بني سعد وإلى قضاعة [٢] والشاهد فيه قوله : (حجتج) و(بج) حيث أُبْدِلَت الياء فيهما جيمًا في الوقف .

٤- بناء الزِنَة التي عليها الكلمة :

يرى قره سنان أنَّ : ((كينونة وقيلولة الأصل فيهما : كَيُونُونة وقيولولة ، لوجود فيعلولة بالفتح في نحو : خيتعور وهو كل شيء لا يدوم على حالة واحدة ويضمحل كالسراب وكالذي ينزل في الهواء كنسج العنكبوت ، كما في قوله :

كُلُّ أُنثى وإن بدا لك منها آية الحُبِّ ، حبُّها خَيْتَعُورُ

قُلِبَت الواو ياء لاجتماعهما وسبق إحداهما بالسكون ثم أُدْغِمَ في الثاني ، ثم حذف الثاني مع حركته جوازًا لكثرة حروف الكلمة مع تاء التأنيث ، فالوزن : (فيلُولة) بحذف العين أو حذف الأول ، وسكن الثاني للخفة ، فالوزن (فَعْلُولَة) . وقِيل وجوبًا لأنّه لم يُستعمل على الأصل إلاّ للضرورة كما في قوله :

يالَيْت أَنَّا ضَمَنَّا سَفينَه حتى يعود الوَصْل كَيَّنُونَه))[٣].

أراد أنَّ (كيَّنونة) أصلها (كيونونة) بدليل وجود (فَيْعَلُولة) بالفتح ، واستشهد على ذلك في نحو: (خيتعور) ، وذكر أنَّها استعملت على الأصل في الضرورة الشعرية بوزن (فَعْلُولة) ، وذلك لأنّ هذا الأصل مهجور وغير مستعمل .

ومن سمات منهجه في إيراد الشاهد الشعري :

١. تقديم الآية الكريمة على الشاهد الشعري :

---

١ - الصافية شرح الشافية : ٢/ ٥٦٣، وورد هذا الرجز في الإبدال (لابن السكيت) : ٩٦ معزوّاً للفرّاء ، وورد في نوادر أبي زيد(ابو زيد الانصاري) منسوباً لبعض أهل اليمن : ٤٥٦.

٢ - ينظر: كتاب سيبويه : ٢/ ٢٨٨، وشرح المفصل (ابن يعيش) : ٩/ ٧٤، ١٠٠، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢/ ٥٦٤.

٣- الصافية شرح الشافية : ٢/ ٥٢٥، والبيت الأول لحجر اكل المرار ينظر: في شرح شواهد الشافية : ٣٩٣، والآخر بلا نسبه في شذور الذهب : ٢٧، الخزانة : ٤/ ١١٩.

ذكر قره سنان في باب تخفيف الهمزتين المجتمعتين أنَّ : ((الشاذ عن القياس كالقَوَد، والصَيد، وكقوله تعالى : ﴿استحوذ عليهم الشيطان﴾ أي غلب ؛ لأن القياس قلبهما ألفًا فيهما وعن الاستعمال قوله :

نحّي الذنابات شمالًا كثبًا وأُمُّ أَوْعَالٍ كها أو أقْرَبا

لأن الاستعمال أن يُقال مثلها بدل : كها ، النحي : الحمار الوحشي الكثب القريب))[١] .

وقال أيضًا : ((أنَّ لام الأمر في السكون بالواو وغيره نحو : (وليُوفوا نذورهم) و (ليُنفِق ذو سعةٍ) وشُبِّهَ بِهِ أي : بالمذكور في الواو والفاء واللاّم ما فيه همزة الاستفهام في كونها على حرف واحد وإن لم تكثر كثرته وهو : أَهْوَ وأَهْيَ في قول الشاعر :

وقُمْتُ للزّورِ مُرْتاعًا وأَرَّقَنِي فَقُلْتُ : أَهْيَ سَرَت أم عادني حُلُمُ))[٢]

٢- ينسب الشاهد الشعري إلى قائله :

استشهد بمثل ذلك في باب الإدغام متحدثًا عن تاء الافتعال في قوله : ((وتقلب تاء افتعل بعد حروف الإطباق طاءً إذ لو بَقِيَ على حاله فلو إدغمت هذه الحروف لذهب صفة الإطباق ، وإلاّ يعسر النطق بها لقربها منه في المذهب فتُدغم الطاء فيها : وُجوبًا في اطّلَب أصله : اطْتَلَبَ لاجتماع المثلين بعد القلب ، وجوازًا على الوجهين وهو قلب الأول إلى الثاني ، وعكسه بعد القلب ، فيُقال في اظْطَّلَمَ في اظتطلم أطَّلَم واظَّلَمَ ، وجاءت الوجوه الثلاث : الإدغام على الوجهين وتركه في قول زهير :

هو الجواد الذي يُعطيكُ نائِلَهُ عفوًا ويَظَّلِمُ أُحْيَانًا فَيَظْطَلِمُ

أي:يُعطي ماله بسهولة ولا يمن بـه ولا يَمـْطُلُ سائلـه يطلب (فـي موضع الطلب أو في غيره)))[٣].

١- الصافية شرح الشافية : ٢/ ٤٧٠، والآية من سورة المجادلة : ١٩، والبيت ينظر: ديوان العجاج : ١/ ٢٦٤، والخزانة : ١٠/ ٢٠٢.

٢ - نفسه : ١/ ٣٤٤ ، والآية الأولى من سورة الحج : ٢٩، والثانية من سورة الطلاق : ٧ ، والبيت ينظر: شرح شواهد الشافية : ١٩٠، الخصائص : ١/ ٣٠٥.

٣ - الصافية شرح الشافيّة : ٢/ ٦٠٢- ٦٠٣ ، والبيت ينظر: ديوان زهير بن أبي سلمي : ١١٥ .

يتضح مما سبق أنَّ قره سنان ذكر الأمرين في إدغام تاء الافتعال وهما : إدغام الأول في الثاني فتصبح (اطَّلَمَ) ، وإدغام الثاني في الأول فتصبح (اظَّلَمَ)، وذهب إلى أَنَّ البيان أحسَن أي الإبقاء على الكلمة من دون إدغام (اظْطَلَمَ) .

فالقياس أنَّهُ إذا كان فاء افتعل إحدى الحروف المطبقة فإنَّ تاؤه تقلب طاء ؛ لأنَّها لو بقيت مع مقاربتها لأدى الأمر إمّا إلى إدغامها ، وهي لا تُدغم في التاء لِما فيها من الإطباق ، الذي يفوت بالإدغام ، وإمّا إلى أظهارها ، فيعسر النطق به، لقربها من المخرج مع التنافي في صفاتها ، لأن التاء حرفًا شديدًا ، والصاد والضاد معجمة رخوة ، لذلك قلبوا تاء الافتعال حرفًا يوافق التاء في المخرج[١].

ومن مصاديقه أيضًا ما وَرَدَ في باب(تخفيف الهمزتين المجتمعتين) فذكر أنّ كثيرًا ما يوسط ألف بين الهمزتين في مثل: أَأَنْتَ ثُمّ تُخفّف الهمزة بين بين أو تُحَقَّق ، إذ قال : ((... وجاز في مثله لا غير : اقحام الألف في التلفظ بينهما هربًا من اجتماعهما مع حرصهم على إثباتِها ، كقول ذي الرمّة :

فيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بين جلاجِلٍ وبين النَّقَا آ أنْتِ أم أُمُّ سالِم

الوعساء : الأرض الليّنة ، وجلاجِل بالجيم المفتوحة، أو بالحاء المهملة المضمومة ، اسم موضع)) [٢].

فأراد من ذلك الحِرص على إثبات الهمزتين ، فزادوا ألفًا بينهما هربًا من الاجتماع بينهما .

٣ ــ استشهاده بأكثر من شاهد في موضع واحد :

قد يستشهد قره سنان بأكثر من شاهد في موضع واحد ومنه في باب (زيادة الهاء) إذ استعمل الأمّات في الإنسان على خلاف الغالب ، إذ الغالب استعمال الأمّهات في الإنسان والأمّات في البهائم ، قال : ((وأمّا الهاء فكان المبرد لا يعدّها من حروف الزيادة ولا يلزمُهُ نحو: اخْشَه بهاء السكت في الوقف فإنَّها حَرْف معنى كالتنوين وياء الجر ولامه، وإنَّما يَلْزَمُهُ نَحْوُ : أُمَّهَاتٍ أصله : أصله أُمَّات جمع أُم ، قال :

إذ الأُمَّهَاتُ قَبَّحْنَ الوجُوهَ فَرَّجْتَ الظَّلاَمَ بأُمَّاتِكَا.

---

١ - ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) :٥٠٨، والاحتجاج الصرفي عند شراح الشافية في القرن الثامن الهجري : (أطروحة) : ١٠٢.

٢ - الصافية شرح الشافية : ٢/ ٤٧٥، والبيت ينظر: ديوان ذي الرمة : ٢٧٣، وللمزيد ينظر: ١/ ٣١٩.

ويَلْزَمُهُ نحو قوله :

إنّي لدى الحرب رَخِيَّ اللَّبَبِ معتزم الصَّولة عالي النَّسَبِ.

أُمّهَتي خِنْدِفُ وإلياسُ أبي.

أصلها : أمّتي ، واللبب ما يشد على صدر الدّابة يمنع الرجل من الاسستيخار .. وأمُّ : فُعْلٌ بالضم والسكون بدليل الأُمُومة في مصدره))[١].

والاستشهاد بالبيت في قوله : (أُمّهَتي) حيث زاد الهاء على (أُمْ) بدليل الأمومة. واختلف اللغويون في هذه اللفظة مُفردةً وجمعًا ، إذ يراها بعضهم ذات حروف أصول وهاؤها أصلٌ فيها، فأصل (أُمّ) لديهم هو : (أُمَّهَة) ووزنها (فُعَّلَة). ومنهم من يراها مزيدة الهاء وأصلها : (أُمَّات)، والمستعمل منها على الأكثر(أُمَّهَات) ووزنها(فُعْلَهَات)[٢].

وأشار بعض اللغويين إلى أن ثمَّة فرقًا ملحوظًا في اللفظ والدلالة في الاستعمال ما بين أُمَّهَاتٍ وأُمَّاتٍ ، إذ أنَّ أمَّهاتٍ تستعملُ للعُقلاءِ ، وأُمّاتٍ لغير العُقلاء كالبهائِم [٣].

٤ ــ اجتزاء موضع الشاهد من البيت الشعري :

احتج قره سنان بمثل هذا في باب الوقف ، فيما ضُعِّنَ فيه الحرف الأخير للوقف ، ثُمَّ حُرِّكَ بعد ذلك للضرورة قال : ((ونحو قوله :

مثل الحريق وافق القَصَبَاَ

شَاذٌّ ضرورة ؛لأنه أتى بحكم الوقف وهو التضعيف حال الوصل ؛ لأنَّهُ إنّما تتحرك القوافي على نية وصلها فشذوذه من حيث جرى الوصل مجرى الوقف))[٤].

---

١ ـ الصافية شرح الشافية : ٢/ ٤١٩-٤٢٠ ، والبيت الأول ينظر: في شرح شواهد الشافية : ٤/ ٣٠٨ وهو بلا نسبه في سر صناعة : ٢/ ٥٦٤، وينظر: معجم الشواهد باب كاف : ٢١/ ٢٢١، والثاني ينظر: معجم الشواهد باب الباء : ٢١/ ٢٨ ، وهو لقصي بن كلاب وينظر في شرح شواهد الشافية : ٤/ ٣٠١ ، والخزانة(البغدادي) : ٣/ ٣٠٦، ٥٤٤ .

٢ ـ ينظر: الخلاف الصرفي في العربية : (رسالة) : ٣٧٢، والأصول في النحو : ٣/ ٣٣٦، وكتاب سيبويه : ٣/ ٤٠٠، والتكملة : ٥٦٨، وسر صناعة الأعراب : ٢/ ٥٦٣، والمفصل : ٥٠٣، ٥٠٤، والبيت ينظر في شرح المفصل : (ابن يعيش) : ٥/ ٣٤١، ٣٤٣، ٥٦٤.

٣ ـ ينظر : المفصل (للزمخشري) : ٢/ ٢٥٢، وشرح المفصل (ابن يعيش) : ١٠/ ٥، والأيضاح في شرح المفصل (ابن الحاجب) : ٣٨٨/٢، والممتع في التصريف: ١/ ٢١٧- ٢١٨ ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه (د. خديجة الحديثي) : ١٨٨ ، والخلاف الصرفي في العربية (رسالة) : ٣٧٤.

٤ ـ الصافية شرح الشافية : ٢/ ٦٦٧، والبيت ينظر ملحقات ديوان رؤبة : ١٦٩.

فقد ذكر سيبويه أنّ عِلّة التضعيف هي إرادة الفرق مع فارق أنَّ الذين ضاعفوا أشدُّ توكيدًا ، فقال : ((وأمّا الذين ضاعفوا منهم أشدُّ توكيدًا ، أرادوا أن يجيئوا بحرف لا يكون الذي بعده إلاّ متحركًا ؛ لأنه لا يلتقي ساكنان ، فهؤلاء أشدّ مبالغةً وأجمع))[١].

وبيّن أنَّ هؤلاء الذين يُضاعفون يتحاشون هذا النوع من الوقف .[٢]

وحُكِم على أنّ التضعيف أقل أستعمالًا من الروم والإشمام ، وَعلَّلُوا لهذه القلة بأن الذي يحدث في هذا الوقف هو : ((الإتيان بالحرف في موضع يحذف فيه الحركة ، فهو تثقيل في موضع التخفيف))[٣] أو بأنَّهُ: ((بمعزل عَمَّا هو القياس في الوقف ؛ لأنه محل تخفيف وتسهيل. وبيّن أنّه مُنا فيه))[٤] .

فالتضعيف يُستدل به على مطلق الحركة ويُلازم الحركة في حال دون حال ، أي في حال الوصل دون حال الوقف[٥].

ويرى د. جواد كاظم عناد أنَّهُ : ((قد يكون هؤلاء النحويون على مستقيمة إذ وصفوا الوقف بالتضعيف (أنَّهُ تثقيلٌ في موضع التخفيف) ، وإذا حكموا بقلته استنادًا إلى هذا وإلى قاعدة (أنَّ الوقف للإ ستراحة) ، فالوقف والتضعيف متنافيان غير أنَّ سيبويه شَرَعَ في مقاربته هذا النوع من أنواع الوقف مما يتصل بالغاية ولم ينشغل بالقيمة من جهة التداول ولا بالعلاقة بين التضعيف والوقف من جهة الإنسجام والتنافي ، فهؤلاء الذين ضاعفوا (أرادوا أن يجيئوا بحرف لا يكون الذي بعده إلاّ متحركًا ، لأنَّهُ لا يـلتقي ساكـنان) فـكانوا (أشد مبالغة وأجمع) من الذين أشمُّوا والذين رامُوا))[٦].

فالحرف المشدد حرفان ، وإذا وُقفِ عليه اجتمع ساكنان ، فَيُعلم أنَّهُ لابد من التحريك في الوصل[٧] .

---

١ - كتاب سيبويه : ٤/ ١٦٨.
٢- نفسه : ٤/ ١٧١.
٣- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢/ ٣١٥.
٤- شرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ) : ١/ ٥٥٤.
٥- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢/ ٣١٥.
٦ - الوقف في المدونة النحوية : ١١٦.
٧ - ينظر : شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٥/ ٤٧.

واستشهد كذلك في (باب الإعلال) متحدثًا عن إسكان الواو والياء إذا وقعتا طرفًا مكسورًا ما قبلها، وتحريك الياء والواو في حالتي الرفع والجرّ شاذٌّ كما أنَّ سكونهما في حال النصب شاذٌّ كقوله : يادار هند عفت إلاّ أثافيْها))[1].

٥ ــ الاكتفاء بالاستشهاد بالشاهد الشعري الواحد:

استشهد بمثل ذلك في باب(أبنية الفعل الثلاثي المزيد) ،قال:((واستكان مِنْهُ أي : من الفعل المحمول على الفعل الثلاثي لأنه استفَعل من كان أصله : كَوَن أوكَيَن ، لا افتعل من السكون ، خِلافًا للأكثر، فعندهم هو : افتعل منه ، بزيادة الألف بين العين واللاّم لِبُعْد الزيادة كما في نحو : (مُنْتَزاح) في قوله :

وأنت من الغوايل حِينَ تَرمِي ومِنْ ذمّ الرّجالِ بِمُنْتَزاح .

ولقولهم في مصدره : استكانة كاستقامة ، ولا يجيء افتعالة من افْتَعَل بخلاف قَوْلٍ وبَيْعٍ فلا تُقلبان ألفًا ، لسكونهما))[2].

فقد أراد (بمُنْتَزاح) : (بمُنْتَزِح) فأشبع فتحة الزاي فتولدت الألف وهو الأصل ، فأصبحت بذلك مُصَوّتين فتكَوَّن الألف فصارت (بِمُنْتَزاح) .

واحتجَّ بمثل ذلك في باب (الزيادة) فقال : ((وأُجْرِيَ أُولُوا عليه ولو دخل لام التعريف عليه لم يزد كما في قوله:

هُمُ الأُلَى أنْ فَاخَرُوا قالُوا العُلاَ بِفي إمْرِيء فأخَركُمْ عَفْرُ البَرى .

لعدم الإلتباس))[3].

والشاهد على أنّ الأولى أن المقصور لا يُكتب بعد ألفه واو لأن الألف واللاّم قبله ترفع اشتباهه بـ (إلى) الجارّة .

٢- النثر: ويشمل :

---

١ - شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ٢/ ٥٤٤، والبيت للحطيئة ينظر ديوانه : ١٥١، وعجزه (بين الطوّيّ فَصَارَات فَوادِيها).

٢ - الصافية شرح الشافية :٢/ ٤٩٤-٤٩٥، والبيت ينظر ديوان إبراهيم بن هرمة : ٨٧.

٣ - الصافية شرح الشافية : ٢/ ٦٤٣، والبيت من مقصورة ابن دريد اللغوي (ياسر بن حامد المطيري) : ٧٨، وللمزيد ينظر: ١/ ١٨٦، ٢/ ٤٥٥، ٢/ ٤٧٥، ٢/ ٤٩٥، ٢/٥٥٦، ٢/ ٥٢٠، ٢/ ٦٠٣، ٢/ ٦٤٢.

أ. الأمثال :

المثل عبارةٌ تُقال في حادثة فتعلق في ذهن السامع، وهو في اللغة : الشيء الذي يُضرب لشيء مثلًا فيجعل مثله[١]، وهو ((جملة من القول مقتطفة من كلام أو مراسلة بذاتها ، تُنقل ممن وردت فيه إلى مُشابهة دون تغيير))[٢] .

أمّا الأمثال اصطلاحًا : ((هي حكمة العرب في الجاهلية والإسلام ، وبها كانت تعارض كلامها فتبلغ بها ما حاولت من حاجاتها في المنطق بكناية غيرتصريح فيجتمع لها بذلك ثلاث خلال : إيجاز اللفظ ، وإصابة المعنى ، وحُسن التشبيه ...))[٣].

ويُذكر المثل لغايات متعددة منها : العبرة ، والعِضة ، وإقامة الحجة ، وقد يرد أحيانًا للحديث فقط [٤].

وتُعد الأمثال مصدرًا مهمًا من أدلة السماع التي أطمأن الكثير من علماء اللغة العربية في صحة الاحتجاج بها ، فهي مادة لغوية غزيرة اهتم بها العلماء لدعم قاعدة معينة أو تقريرها ، وقَلَّ الاستشهاد بها قياسًا بأدلة السماع الأخرى .

واستشهد قره سنان بثلاثة أمثالٍ فقط وهي :

في باب (معاني (اسْتَفْعَل))احتجَّ قره سنان بالمثل القائل : ((إن البُغاث بأرضنا تَسْتَنْسِرُ))[٥]، تبعًا للمصنف على (تستنسر) من التحول المعنوي وهو مضارع (اسْتَفْعَلَ) والذي يكون من معانيه السؤال والطلب والتحُّول أي :لتحويل فاعله إلى ما اشتق منه الفعل حقيقة نحو (استحجر الطين) أي يتحول الطين إلى صفة الحجر ، وفي المثل يتحول إلى صفة النسر، فالألف والسين والتاء ترد بمعنى التحُّول من حالٍ إلى حال[٦]اذ قال : ((واسْتَفْعَل)) للسؤال والطلب غالبًا ... وللتحوُّل أي لتحوُّل الفاعل إلى أصل الفعل نَحْوُ: اسْتَحْجَرَ الطين : أي تحّول

١ - ينظر : لسان العرب : ٦/ ٤١٣٣ ، (مثل).
٢ - المعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية في القاهرة): ٢/ ٨٨٨.
٣ - المزهر في علوم اللغة: ١/ ٣٨٤ .
٤ - ينظر:الصورة الفنية في المثل القرآني(د.محمد حسين الصغير): ٦٠ ، والدرس الصرفي بين الخضر اليزديّ وابن الغياث في شرحيهما على شافية ابن الحاجب (رسالة) : ١٦٦.
٥- ينظر:مجمع الأمثال (ابو الفضل الميداني) : ١/ ١٠، وجمهرة الأمثال (أبو هلال العسكري) :١/ ١٦٠.
٦ - ينظر : أوزان الفعل ومعانيها (د.هاشم طه شلاش) : ١٠٧، ١٠٩، ٢١٨.

إلى حجر ، أي صار حجرًا ،وإنَّ البُغَاثَ بأرضنا تَسْتَنْسِرُ أي : تحول إلى صفة النسر ، والمعنى : من جاوَرَنَا عَزَّ بِنَا))[١] وقد أورد هذا المثل لتقرير قاعدة صرفية.

واحتجَّ أيضًا بالمثل القائل :((التقت حلقتا البطان))[٢]على الجمع بين الألف ولام التعريف أي إنَّهُم اثبتوها وكان القياس إذ إنّ تُحذف ،حيثُ ان الأصل : حلقتان للبطان ، فلما أُضيفُ حُذِفَت اللاّم والنون لخصوصية الإضافة فصار حلقتا البطان ، ثَم التقى ساكنان فكان إثباتها شذوذًا ، ويُقال المثل في الأمر إذا اشتد وبلغ الغاية ، **قال :** ((وَحَلْقَتَا بإثبات الألف في التلفظ لا في الخط فقط ، البِطَان وهو الحزام الذي يُجْعَل تحت بطن البعير، شاذٌ والقياس الحذف ...))[٣].

ووجه الشذوذ فيه أنَّ الساكن الأول كان مدة لكنه لم يكن الحرف الثاني حرفًا مُدغمًا ، وأن الساكنين ليسا من كلمة واحدة بل من كلمتين ، والدرس الصوتي الحديث لا يرى ساكنين بل هو مقطع غير مُستساغ في نسيج الكلمة [٤] .والناظر في المقطعية لـ (حلقتا البطان) يلحظ أنَّ فيه مقطعًا مديدًا لا التقاء ساكنين ، هكذا :

/ ح ـَ / ل ـَ / ق ـَ / ت ـً ل/ ب ـِ /ط ـً / ن ـِ / [٥]

احتج أيضًا في باب الإعلال (إسكان الواو والياء) بالمثل القائل : ((أعط القوس باريها وانزل الدار بانيها))[٦].على أن (الياء) في كلمة (بارِيْها) قد سكنت مع أن موضعها هوالنصب وكان يجب أن تكون مفتوحة على القياس ، لذا عُدَّ تسكينها شذوذًا [٧] ومعنى المثل : استعن بأهل المعرفة والحِذق فيه.

ب. أقوال الصحابة والتابعين :

---

١ - الصافية شرح الشافية : ١/ ١٧٦.
٢ - مجمع الأمثال : ٢/ ١٨٦.
٣ - الصافية شرح الشافية : ١/ ٣١٩.
٤ - ينظر: التقاء الساكنين والتخلص منه في ضوء الدرس الصوتي الحديث (اطروحة) : ١٤٠، والدرس الصرفي بين ركن الدين الاستراباذي والنظام النيسابوري في شرحيهما على شافية ابن الحاجب (رسالة) : ٥٢.
٥ - ينظر: الدرس الصرفي بين الخضر اليزديّ وابن الغياث (رسالة) : ١٦٨.
٦ - ينظر: مجمع الأمثال : ٢/ ٩١٨، وجمهرة الأمثال :٧٧/١، والمستقصى في أمثال العرب: ١/ ٢٤٧، ومعجم الأمثال العربية (محمود إسماعيل صيني) : ٣٢.
٧ - ينظر: الصافية شرح الشافية : ٢/ ٥٤٤، والأحتجاج الصرفي عند شراح الشافية في القرن الثامن الهجري (اطروحة) : ٥٤-٥٥ .

وهو الكلام الصادر عن لسان أحد الصحابة أو أحد التابعين للرسول محمد (صلى الله عليه واله وسلم) ، والصحابي هو من لقي النبي (ﷺ) مؤمنًا به ، ومات على الإسلام [١].

واستشهد قره سنان بأقوال الصحابة لكن استشهاده بهذا الأصل كان قليلًا، فاحتجَّ في باب (الوقف) بقول الصحابي أبي ذؤيب (ت ٢٧هـ) على قلب ألف (ما) الأستفهامية (هاءً) في الوقف، **قال :** ((وَمَهْ في ما الاستفهامية بقلب ألفها هاءً ، كما في قول أبي ذؤيب : قدمت المدنية ولأهلها ضجيج ، (أي : صوت) كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام ، فقلت مَهْ ، فقالوا هلك رسول الله، ﷺ))[٢] .

والشاهد (مَهْ) فالفصيح الوقف عليها بالألف ، ويجوز الوقف عليها بالهاء وهو قليل ؛ لأَن الألف أخف من الهاء وأن الهاء تشبه الألف لقرب مخرجيهما.[٣] واستشهد أيضًا بقول عمر بن الخطاب (رض) في باب (الاشتقاق من أدلة الزيادة) **قال :** ((وكان مَعَدٌّ (فَعَلًا) بفتحتين وتشديد اللام بزيادة الدال الثانية وأصالة الميم مع كثرة مَفْعَل، وعدم فَعَلّ فقدم الاشتقاق على عدم النظير وغلبة الزيادة لمجيء تَمعْدَدَ كما قيل : تمعددوا أي : تشبهوا بمعدّ بن عدنان في التكلم بكلامهم أو في خشونة العيش)) [٤].

ففي اشتقاق(معدٍّ) ذُكِرَ رأيين أحدهما : أن يكون على (مَفْعِل) من العدد ، فكأنه كان مَعْدَدٌ فأُدغمت الدال ؛ والآخر: بأن يكون من (المَعَدِّ) ،والتمعدد: تمام الشّدّة والقُوّة ، وقد سميت بهذا العرب مُعّيدًا ومَعْدَدًا ومَعْدان واشتقاقه من المَعْد يعني الصلابة[٥].

فحكم قره سنان بأصالة الميم في (مَعَدّ) من خلال اشتقاقها من : مَعْدَدَ وتَمَعْدَدَ وزيادة الدال الثانية مستندًا في ذلك إلى معيار الكثرة والاشتقاق فـ (مَفْعَلًا) أكثر استعمالًا وشيوعًا من (مُمَفْعَلٍ) ، وهي – أي الميم – لاتسقط في الاشتقاق لقولهم معدد وتمعدد[٦].

---

١ - ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة (العسقلاني): ٤/١، والدرس الصرفي بين الخضر اليزديّ وابن الغياث في شرحيهما على شافية ابن الحاجب (رسالة) : ١٦٢.
٢ - الصافية شرح الشافية : ٣٥٣/١، والقول ينظر: فتح الباري (العسقلاني) : ٨/ ٤٤٦، والإصابة في تمييز الصحابة: ٧/ ١١١،والإعلام : ١٢/ ٣٢٥ .
٣- ينظر: كتاب سيبويه : ٤/ ١٢٠، وشرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ) : ٥٣٦/١- ٥٣٧.
٤ - الصافية شرح الشافية : ٢/ ٣٨٥، والحديث قاله عمر (رض) ونصّه : ((احتفوا واخشوشنوا وتمعددوا)) والقول ينظر: جامع البيان عن آي القرآن: ٢/ ٢٤٣،والنهاية في غريب الحديث والأثر : ٢٢٩/٣، وكشف الخفاء مزيل الالباس عما اشتهر من الاحاديث على السنة الناس (إسماعيل الجراحي) : ١/ ٦٧.
٥- ينظر: الأشتقاق (ابن دريد) : ٣٠/١-٣١.
٦- ينظر: ما وجه على التوهم في الصرف العربي (بحث): ٢٦٤ .

واحتجّ كذلك بقول أبي عمرو لأبي خيرة : ((استأصل الله عِرْقاتِهِم))[١]على أن (عرقات) تُنصب بالكسر ، وهي لذلك جمع (عِرْق) ولم يقف فيها بالهاء لأنها ليست مفردة كـ (سعلاة) حتى يوقف عليها بالهاء ، **فقال** : ((وعِرْقَاتُ بكسر العين وسكون الراء أو كسرها ، الأصل : إن فُتِحَتْ تَاؤُهُ في النصب نحو: استأصل الله عِرْقَاتِهِم ، أي : أصلهم ، يكون مفردًا فبالهاء يوقف عليها وإلاّ يكون جمعًا ، فبالتاء يوقف عليها))[٢].

ت- اللهجات :

اللهجة في اللغة هي : طرف اللسان ، ويقال : جرس الكلام، وهي لغتة التي جُبِلَ عليها فاعتادها ونشأ عليها، ولهجت بالشيء ألهج لَهَجًا ولَهِجًا : إذا غربت به ، والمصدر اللهج ، يقال : فلان صادق اللهجة[٣] .

وفي الاصطلاح : هي ((مجموعة من الصفات اللغوية التي تنتمي إلى بيئة خاصةٍ ، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة))[٤].

وأخذ النحاة واللغويون اللغة في مرحلة السماع وتقعيد القواعد عن بعض القبائل التي كانت تقطن في شبه جزيرة العرب وأكثرهم من تميم وأسد وقريش وقيس وهذيل وكنانة وطيء ، وقاموا باستبعاد اللهجات الناشئة في الأمصار المفتوحة ، ولهجات القبائل التي اختلطت بغير العرب أو القبائل الجنوبية[٥] ، وقد عرضت الدكتورة خديجة الحديثي ترتيبًا من حيث القوة والصحة والفصاحة في الاستشهاد بهذه اللهجات [٦].

واستشهد قره سنان بلهجات هذه القبائل كما احتجّ بلهجات قبائل أخرى كلهجة بني عامر، وكلب، وأهل الحجاز، فلم يخرج كثيرًا عن دائرة الاحتجاج المكاني بالقبائل .

وفيما يأتي بعض شواهد قره سنان من لهجات القبائل في بعض الموضوعات الصرفية :

١- كتاب سيبويه :٣/ ٢٩٢، والخصائص : ٢/ ١٣.
٢ - الصافية شرح الشافية : ١/ ٣٥٣، وللمزيد ينظر: ١٦٦/١.
٣- لسان العرب : ٥/ ٤٠٨٤، (لهجة) ، والعين : ٨٨٧، (لهج) ، وجمهرة اللغة : ١/ ٤٩٤، (لهج).
٤- في الهجات العربية (إبراهيم أنيس): ١٦، وينظر : المجالات اللغوية لهجة طيء في لسان العرب (أحمد السامرائي) : ٣١- ٣٢.
٥- ينظر: الأقتراح : ٥٦، والأحتجاج الصرفي عند شراح الشافية في القرن الثامن الهجري : ٦٠(رسالة) والعيني صرفياً (رسالة) : ٨٣.
٦ - ينظر : الشاهد وأصول النحو (د.خديجة الحديثي) : ٩٨.

احتجَّ قره سنان في باب (جمع الاسم الثلاثي المؤنث (جمع فَعْلَة)) على أنَّ لهجة هُذيل تفتح بالعين في جمع (فَعْلَةٌ) صحيحًا كان، أو معتلًا والقياس بالتسكين وهو لغة سائرالعرب .

قال : ((وهُذيل تُسَوّي بينهما في التحريك ولم تعتبر الحركة لعروضها))[١]، أي : إنها تُسَوّي بين الصحيح والمعتل في التحريك ولا تلتفت إلى النقل اللازم من تحريك الياء والواو لعروضه ، فهي تفتح من الأجوف كما تفتح في الصحيح، استخفافًا للفتحة، ولا تقلب الواو والياء ألفًا [٢].

وَوُجِّه مذهبهُم على أنه لا اعتداد بهذه الحركة ؛لأنَّها عارضة فكأنه لا حركة ، فلا يلزم التخفيف المذكور، إذ إن جزء العِلّة منتفٍ على التقدير[٣].

واحتجَّ على أنَّ لهجة (طيَّء) لزيادة الثقل في الفعل دون الأسم تقوم بقلب الكسرة التي قبل الياء فتحة ، والياء ألفًا للخفة فيُقال في رَضِيَ ، و بَقِيَ ، و دُعِيَ ، رَضَا ، وبَقَا ودَعَا ، قال : ((وطِيِّءٌ " أي قبيلة تَقُولُ في باب بَقيَ بالكسر يَبْقَى بالفتح بَقيَ بالكسر يَبْقَى بالفتح بَقَى يَبْقَى بفتحهما ، أي : قلبوا كل ياء مفتوحة قبلها كسرة ألفًا بعد قلب الكسرة فتحة للتخفيف ، نحو : بَنَا في (بُنِيَ) مجهول بَنَى))[٤].

وذُكِرُ أنَّهُ أصل مطرد ، وتوجيهه أَنَّهمُ استثقلوا الكسرة قبل الياء فقلبوها فتحة ، ثم أنقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها[٥] .

فهم يُبدلون الياء ألفًا لاتفاقهما في صفة الجهر إلاّ أنَّ الألف حرفُ هاوٍ مخرجه من أقصى الحلق ، أمّا الياء فحرف لين مخرجه من وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى[٦] .

وذكر في باب تخفيف الهمزة قال : ((تخفيف الهمزة هو : أن يردّ الهمزة إلى وجه من التخفيف فيها . وهي : حرف شديد مستثقل يخرج من أقصى الحلق ، فلهذا ساغ فيها التخفيف

---

١ - الصافية شرح الشافية : ١/ ٢٨٤.
٢- ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٣٨٧- ٣٨٨ ، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) : ١٥٨، وشرح النظّام : ١٣١- ١٣٢.
٣- ينظر:شرح الشافية ابن الحاجب (اليزديّ) ١/ ٤٢٢.
٤ - الصافية شرح الشافية : ١/ ١٨٤ – ١٨٥.
٥ - ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٢/ ٨٢١، وينظر: شرح شافية (الجاربرديّ) : ٣٨٥.
٦- ينظر : كتاب سيبويه : ٤/ ٤٣٣، ٤٣٦ ، والمجالات اللغوية للهجية طيء في لسان العرب : ٦١.

لنوع من الاستحسان وهو لغة قريش وأكثرأهل الحجاز، والتحقيق لغة بني تميم وقيس ، قياسًا لها على سائر الحروف))[١].

أشار إلى أنَّ لغة قريش وأهل الحجاز هي تخفيف الهمزة وتسهيلها استحسانًا ، أمّا التحقيق فهو لغة بني تميم وهم أصحاب النبر [٢].

وأشار قره سنان إلى أن (وَجَدَ) مضارعه (يَجِدُ) بكسر الجيم لكن بني عامر يقولون (يَجُد) بضمها وكان حقها أن تَثْبُت فاؤه فيقال فيه : (يوجُد) لزوال موجب حذفها ، ويبدو أنهم حذفوها وإن زال موجب حذفها تخفيفًا ، **قال :** ((وَوَجَدَ بالفتح يَجُدُ بالضمِّ ضعيفٌ وبالحذف شاذ، وهي لغة بني عامر)) [٣]، يتضح أنَّ لهجة (بني عامر) تضم العين في المضارع وقد تفردوا بذلك ، وهي تَمثل مستوى من الأداء الفصيح لايراده الاستشهاد بها .

١ - الصافية شرح الشافية : ١/ ٤٤٧

٢ - ينظر: كتاب سيبويه : ١٦٣/٢، والنوادر في اللغة: ٥٩٦، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ٣٢.

٣- الصافية شرح الشافية : ١/ ١٨٢ وللمزيد ينظر: ١/ ١٨٠، ١/ ٢٨٦، ١/ ٣٢٥، ٢/ ٥٥٦، ٢/ ٥٦٥، ٥٦٦/٢، ٢/ ٥٦٧، ٢/ ٥٩٤.

المبحث الثاني

القياس

يُعدّ القياس من الأدلة المهمة التي يرتكز عليها علماء اللغة فهو يأتي بعد السماع من حيث صحة الاستدلال اللغوي وقوة الاحتجاج ، **فالقياس في اللغة : التقدير والمساواة :** ((قاس الشيء يقيسه قَيْسًا وقِياسًا واقْتّاسهُ وقَيَّسَهُ إذا قَدَّرَهْ على مثاله)) [١] .

أمّا في الاصطلاح هو : ((الجمع بين اوّل وثانٍ يقضيه في صحّة الأول صحّة الثاني ، وفي فساد الثاني فساد الأول)) [٢].

وذكر الأنباري تعريفات عدِّة له منها : ((... تقدير الفرع بحكم الأصل ، وقيل هو حمل فرع على أصل بعلة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع ، وقيل : هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع ، أو هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع)) [٣].

وتُبنى عملية القياس على السماع الذي يُعد الأصل الأول عند العرب ، فأي قياس لا يُعاضده سماع فهو مرفوض عندهم[٤] .

وينقسم القياس الوارد عند قره سنان إلى الآتي :

١. القياس بحسب الاستعمال.
٢. القياس بحسب العلة الجامعة.
٣. القياس بحسب الوضوح والخفاء .
٤. القياس بحسب اللفظ والمعنى.

١- لسان العرب : ٦/ ١٨٧(قيس).
٢- الحدود في النحو : ٣٨.
٣- - لمع الأدلة : ٩٣، وينظر : إرتقاء السيادة (يحيى الجزائريّ) : ٦١، والدرس الصرفي بين ركن الدين الاستراباذي والنظّام النيسابوري في شرحيهما على شافية ابن الحاجب : ٥٤.
٤- ينظر: الخصائص : ١/ ١١٨، والدرس الصرفي بين الخضر اليزديّ وابن الغياث في شرحيهما على شافية ابن الحاجب : ١٧٠.

أولًا: القياس بحسب الاستعمال ويُقَسَّم إلى:

أ- القياس المطّرِد: وهو ما لا تعترض عليه الرواية الضعيفة، والجاري على النظائر [١].

وحَدَّهُ ابن جني بأنّهُ :((ما استمَرَّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردًا))[٢]، أي : الشائع والكثير مما اجتمع عليه العرب ،اطراد القاعدة الصرفية على نوع أو جنس معين من الكلمات تتشابه في قياساتها[٣]

واستعمل قره سنان هذا النوع من القياس في (باب المصدر الميمي) ، قال : ((ويجيء المصدر الميمي من الثُلاثي المَجُرد أيضًا غير المثال الساقط فاؤه في مستقبله فإنه يجيء بكسر العين كالموضِع من يَضَع قياس على مَفْعَلٍ بفتح الميم والعين ،وسكون الفاء قياسًا مُطَّردًا في الأقسام السبعة كمَضْرَبٍ ومَقْتَلٍ ومَرْمَى ومَطْوَى))[٤].

يظهر أنَّ المصدر الميمي من الفعل الثلاثي المجرد يكون على (مَفْعَل) قياسًا مُطَّرِدًا .

وذكر أيضًا أنَّ زيادة النون في الفعل المضارع قد اطَّرَدَت نحو : نضرب [٥] ، وأنَّهُ : ((يُعتد بتاء التأنيث اللازم في الكلمة قِياسًا مُطَّرِدًا فلم يجعل ما قبله في الطرف ولهذا لم يُعَلْ نَحْوُ : شَقَاوَةٍ وسِقَايَةٍ بقلبهما همزة)). [٦]

ب-**القياس الشاذ :**

الشاذ هو ما خرج عن القاعدة ويُفيد التفرّد وعدم اطّراده في بابه [٧]، فهو : ((ما فارق عليه بقية بابه ،وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًّا)) [٨].

ولم يُحدد القدماء المقصود بـــ (الشاذ) فكل ما ذكروه عنه أنَّهُ مُقابل للمُطَّرِد ، أي ما يكون وجوده كثيرًا ولكنه على خلاف القياس [٩].

١- ينظر: الحدود في النحو : ٤٢.
٢- الخصائص : ١/ ٩٧.
٣- ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٥٩، القياس في النحو نشأته وتطوره (د.سعيد جاسم الزبيديّ) : ٣٥، ٤٤، وأصول التفكير النحوي: ٩٥.
٤- الصافية شرح الشافية : ١/ ١٩٨.
٥- ينظر: نفسه : ٢/ ٤١٦ .
٦- نفسه : ٢/ ٥٣٦، وللمزيد ينظر: ١/ ١٥٧، ١٩٩، ٢٥٣.
٧- ينظر: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي (د. عبد الفتاح الدّجني) : ١٧.
٨ - الخصائص : ١/ ٩٧.
٩- ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٣٦.

ويُعَبرّون عن أمثلتها بأنّها تُحفظ ولا يُقاس عليها وقد ذكروها، لأنهم سمعوها إلاّ أنها لا تتسق والقواعد التي بَنَوا عليها [١].

ومن أمثلة هذا النوع من القياس لدى قره سنان، ذهابه إلى أن النسبة الى (فَعِيْلَةَ) صحيحة العين وغير مضعّفة تكون بحذف الياء والتاء فيها، وبقاء الياء في نسبتها يعني شذوذها فقال: ((وسَلِيقيٌّ من يتكلم بسليقته، أي : بطبيعته معربًا من غير تعليم في سليقة شاذ، والقياسي سَلَقيٌّ بالحذف والفتح ، وعَمِيْري في كلبٍ في عَمِيْرة شاذٌّ، جُعِلا كذلك لئلا يلتبس بسَليمة التي في غير الأزد وعَمِيْرَة التي في غير الكلب)) [٢].

فهذه المصاديق التى أوردها جاءت اعتراضًا على (فَعِيْلة)،فأخبر بأنّها شاذة، والقياس (سَلَقِيّ سَلَميّ وعَمَرِيّ) بناءً على أنَّ المسموع من العرب المطرد في النسب الى (فعيلة - فَعلي) بحذف الياء وأشار الى القياس الشاذ في باب الاسم المجموع فقال : ((وأَقْوُسٌ في قوس وأثْوُبٌ في ثوب ، وأعْيُنٌ في عين ، وأنيُبٌ في ناب ، أصله : نَيَب ، وهو السن ، شاذٌّ))[٣].

يبدو أنّه وجد أن امتناع جمع المعتل العين (بالواو أو الياء)على ((أفْعُل)) شاذًّا، وعِلةّ ذلك هي استثقال الضمة على الواو والياء ، فالقياس لدى النحويين هو أنَّ ما كان مفرده على (فَعْل)، فالقياس فيه أن يُجمع جمع قلة على (أفْعُل) نحو: ((نَهْر ـ أنْهُر)، واستثنوا من ذلك الأجوف الواوي واليائي فهما لا يُجْمعان على (أَفْعُل) في القياس ،فلا يُقال : (قَوْسَ ـ أَقْوس) أو (ناب ـ أنْيُب) وإنّما القياس فيهما أن يُجمعا على (أَفْعَال) فيقال : (أقوْاس وأنْيَاب)، وذلك لأن الانتقال من جمع إلى جمع آخر في الأجوف يمثل لونًا من الوان الهروب من كراهة حركةٍ مركبةٍ ثقيلةٍ وقليلة في الأستعمال في جمعٍ إلى أخرى أخف منها ،وأكثر شهرة في الأداء في جمع آخر، ففي الأجوف الواوي من نحو : (أقوُس) هرب المتكلم من كراهة التتابع الصاعد المتماثل (وُ) الذي يُعدُّ من أثقل التتابعات في العربية وأقلها استعمالًا إذ يعدّونه بمثابة اجتماع واوين ، إلى التتابع الصاعد (وا) في الجمع الآخر (أقْوَاس) ولاشك في خفة هذا التتابع بالنظر إلى التتابع الأول مِن قِبَل أنَّ الواو مُحَرَّكة بحركةٍ مخالفة وهذه الحركة هي الفتحة الطويلة (الألف) التي تمتاز باتساع مخرجها وخفتها [٤].

١- ينظر : القياس في النحو نشأته وتطوره : ٣٧، ٤١.
٢- الصافية شرح الشافية : ١/ ٢٣٦.
٣- نفسه : ١/ ٢٨٠، وللمزيد ينظر: ١/ ١٦٦، ١٨٢- ١٨٣، ١٨٧، ٢٢٧، ٢٣٤- ٢٣٥، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٢، ٢٧٥، ٢/ ٤٧٢، ٥١٧، ٥٥٧، ٥٩٤، ٦٠٢- ٦٠٨، ٦١٠.
٤- ينظر : الكراهة اللغوية عند الرضيّ (أطروحة) : ١٤٩- ١٥٠.

وفي اليائي من نحو : أبْيُت، شكّلَ التتابع الصاعد (يُ) كراهة هذا الجمع ، مِن قِبَل تحرك نصف المصوّت الياء بحركة ثقيلة وهي الضمة إذ يعدّونه بمثابة اجتماع ياء ، وواو ، ومِن قِبَل أيضًا أن طَرَفَي التتابع حركتان مستعليتان يتطلب أداؤهما ارتفاع اللسان نحو الحنك الأعلى ، زيادةً على حركتيه المتخالفتين ما بين ارتفاع أوله عند النطق بنصف المصوّت (الياء) ثم ارتفاع آخره عند أداء الضمة ، فقالوا : (أبْيَات) ،إذ يُعد التتابع (يا) فيه أخف التتابعات في العربية لتحرك الياء بالفتحة الطويلة[١].

ت- القياس المتروك :

ويُطلق عليه (المهجور)[٢] وهو الأصل المفترض الذي تكون عليه الكلمة ، وقيل : ((كما لا يُقاس على الشاذ نطقًا لا يُقاس عليه تركًا)) [٣].

وصَرَّح قره سنان في (باب فِعْلَة) مكسور الفاء أنَّ : ((باب فِعْلة، بكسر الفاء وسكون العين نحو : كِسْرَة على كِسَرَات بالفتح للخفة، والكسر للإتباع في العين لا بالضم؛ لأنَّهُ مهجور)) [٤].

فلَم يجز الضم في جمعها لعدم مقتضيها ، فللفتحة مقتضٍ وهو الخفة ، وللكسرة مقتضٍ وهو الإتباع ، لكن ليس للضمة مقتضٍ [٥].

وذكــر في موضوع آخر أنَّ صياغة الفعل المضارع من الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة نحو (أكرم) القياس فيه أن تظهر الهمزة في المضارع فيقال في (أكرم ← يُؤكْرِم) الاّ أنه قيل فيه : يُكْرِم ،فَدَلَّ ذلك على أنَّهُ أصل متروك ومرفوض ، **قال :** ((... ومن ثمة أي لأجل أنَّ المضارع يتحقق بزيادة حرف المضارعة على الماضي كان أصل مُضارِع أَفْعَلَ يُؤفْعلُ إلاّ أنّهُ رُفِضَ وتُرِكَ لِما يَلْزَمُ من توالي الهمزتين في المتكَلم وحدهُ نحو أَفْعَل فحذفت الهمزة الثانية مع حركتها إذ لو حُذفت الأولى تبطل المضارعة فخُفِّفَ الجميع الذي فيه الياء والتاء والنون للأطرّاد)) [٦].

١- الكراهة اللغوية عند الرضيّ (أطروحة) : ١٥٠.
٢- ينظر: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره : ٤١.
٣- ارتقاء السيادة : ٦٣.
٤- الصافية شرح الشافية : ١/ ٢٨٥.
٥- ينظر: كتاب سيبويه : ٢/ ١٨٢.
٦- الصافية شرح الشافية : ١/ ١٨٦.

فالأصل في (أَكرم) هو (يُؤَكْرِم) وهذه الهمزة زائدة لذلك حُذفت وقد تلحق الكلمة همزة المتكلم فتصبح : أُأَكْرِم كراهة اجتماع همزتين في كلمة واحدة لذلك تُحْذَف إحداهما.[١]

ثانيًا : القياس بحسب العِلّة الجامعة :

وهذا النوع من القياس يكون على ثلاثة أضرب هي :

أ. **قياس العِلّة : ((** وهوأن يُحْمَل الفرع على الأصل ، بالعِلة التي عَلَّق عليها الحكم في الأصل))[٢].

وينقسم على ثلاثة أقسام هي :

١. **القياس المسُاوي :**وهو حمل النظير على النظير ، والنظير : ((هو الشبيه بماله مثل معناه، وان كان من غير جنسه))[٣].

ويعني ذلك حمل باب على باب آخر لتساويهما في الصيغة دون المعنى ومنه أنّ فعل التعجب قد يُصَغَّرُ قِياسًا على تصغير اسم التفضيل ، وذلك لاتفاقهما وزنًا ، وأصالةً ، وزيادةً ، **قال قره سنان : ((** وصَحَّ باب ما أَفْعَلَهُ نحو :ما أَقْوَلَ بزَيْدٍ وما أَبْيَعَهُ ،وصَحَّ باب أَفْعِلْ بِهِ نحو: أَقْوِل بِزَيْدٍ وأَبِيْعْ بهِ وهُما فِعْلاَ التعجُّب لِأَنَّهُ لو أُعِلَّ لكاَن للحمل على قَالَ وبَاع مثلًا ، لكنه لعدم تصرفه تصرف الأفْعَال لم يُحْمَل على المتصرف في الإعلال ، أو لقصد الفرق بين التعجب وغيره في المعتل العين ... وأفْعَل للتفضيل ، نحو: زيد أَقوَل وابيَع من عمره محمولٌ عليه أي : ما أفعَلَه ، لأنهما يجريان مجرىً واحدًا فيما يجب ، وهو أن يكون بناؤهما من الثلاثي المجرد ... والفعل بالفعل أشبه ، فالحمل عليه أولى ، فنظرًا إلى هذا الدليل يجوز حمل فعل التعجب عليه لمشابهتهما لفظًا ومعنىً)).[٤]

يتضح من النص السابق مساواة أفعل التفضيل للتعجب إذ إنهما يجريان مجرىً واحدًا في حالة الوجوب والجواز والامتناع والصياغة أيضًا .

١- ينظر: الدرس الصرفي بين الخضر اليزديّ وابن الغياث في شرحيهما على شافية ابن الحاجب (رسالة) : ١٧٢.
٢- لمع الأدلة : ١٠٥، ٥٤.
٣- الحدود في النحو : ٤١.
٤- الصافية شرح الشافية : ٢/ ٥٠٢- ٥٠٣.

وذكر في موضع آخر أنَّهُ قد : ((صَحَّ مِقْوَلٌ ومِخْيَطُ ؛لأنَّهُما محذوفات منهما أي : مِن مِقْوَال ومِخيَاط، أَو لأنَّهُما بمعناهما فَحُمِلا عليها، والاعتذار فيها مُقتضى الإعلال وهو الحمل على الثلاثي))[١].

٢. **القياس الأولى :** وهو(حمل أصل على فرع) [٢]، أي إنَّ العِلّة في الفرع أقوى منها في الأصل، قال ابن جني : ((الفروع إذا تمكنت قويت قوّة تسوّغ حمل الأصول عليها، وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع ، والشهادة له بقوة الحكم)) [٣].

ومما يدل على أنّ هذا النوع من القياس يُعنى بالفرع أكثر من الأصل ، وذلك لقوة العِلّة فيه . لم يرد هذا النوع من القياس عند الشارح كثيرًا إلاّ أنَّهُ ذكر أن المصدر يصحّ أو يُعلّ لإعلال فعله **قال :** ((وتقلب الواو المكسور ما قبلها في المصادر التي أُعِلَّ فعلها ياءً نحو :قام قِيامًا وعاذُ عِياذًا وقام قِيَمًّا ؛ لإعلال أفعالها وحَالَ حِوَلًا شاذٌّ كالقودِ بخلاف مصدر نَحْوِ : لاَوَذَ لِوَاذًا؛ أي (لاذ) والتجأ بعضهم ببعض ولم يعتل لعدم إعلال فعله))[٤].

فقد صحّت الواو في المصدر (لاذ ، لاوَذَ يَلاوذُ ملاَوذة ولِوَاذًا مع انكسار ما قبلها لصحتها في الفعل (لاَوَذَ)، ولو كان مصدر (لاذَ) لكانَ (لِياذًا) لأن المصدر يُعل بإعلال الفعل ،[٥] وبذلك فاءن المصدر عند قره سنان في هذا الشاهد يُعل ويصح قياسًا على الفعل الذي هو فرع على المصدر .

٣. **القياس الأدون :** وهو أحد أنواع القياس ويُسمّى بـ (القياس الأدون) [٦]، وورد عند أهل التصريف على قلة وهو : (حمل الضدّ على الضد) وقِيل في حَدِّه : ((والضدّ على الضدّ، وهو القياس الأدْون)) [٧]. فهو نقيض وشأن النقيض المباينة في الحكم لا الموافقة .

٤. وذكر قره سنان أنّ وزن (بُطنان) جاء على فُعْلاَن لأنه لا يوجد في كلام العرب(فُعْلاَل) مع أنه نقيض (ظهْران) فالحمل عليه أولى حملًا للنقيض على النقيض قال : ((وبُطْنانٌ اسم لباطن الريش فُعْلانٌ بضم الفاء وسكون العين (فُعْلال) لأنه لا يوجد في كلام العرب وقُرْطاسٌ

١-الصافية في شرح الشافية : ٢/ ٥٠٤.
٢- الاقتراح في علم أصول النحو : ٢٢٠، وينظر: الحمل على المعنى في العربية (د. علي عبد الله العنبكي) : ١٥.
٣- الخصائص : ١/ ١٨٤.
٤- الصافية شرح الشافية : ٢/ ٥١٥.
٥- ينظر: البحث الصرفي عند زكريا الأنصاري (أطروحة) : ٦٠.
٦- ينظر: الأقتراح : ٦٣.
٧- ارتقاء السيادة : ٦٥.

بضم القاف وسكون الراء المهملة ضعيفٌ فلا يُحْمَلُ عليه مع أَنّهُ نقيضُ ظُهْرانٍ والمشهور كسر القاف لغة : اسم لظاهر الريش (فُعْلان) بضم الفاء لا (فُعْلال) بالاتفاق ، فالحمل عليه أولى حملًا للنقيض على النقيض)) [١].

وذكر في باب المصدر أنّهُ : ((في الصنائع ونحوها مما يُشابهها نحو : عَبرَ الرؤيا عبارة ، أو يضادها، نحو : بطل بطالة حملًا للنقيض على النقيض نَحْوُ : كَتَبَ على كِتابَةٍ (فِعالة) بكسر الفاء)) [٢].

فقد أحتَج بقياس الحمل على الضد على أن الغالب في مصادر الثلاثي (فَعَلَ) المفتوح العين إذا كان متعديًا يكون مصدره على زنة (فَعْلِ) كضَرَبَ ضَرْبًا ، وإذا كان لازمًا يكون على زِنَة (فُعُولٍ) كَخَرجَ خُرُوجًا ، وإن كان مدلوله صنعة من الصنائع كان على زنة (فِعَالَةَ) ككَتَبَ كِتَابَةً وأُجري على ذلك الأخير ، وهو محل الشاهد ما يجري مجرى الصنائع كقولك : عَبَر الرُّؤيا عَبارَةَ لأنه ضده فحُمِلَ عليه .

ب. **قياس الشبّه : هو : ((** أن يُحمل الفرعُ على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل))[٣].

ويرى قره سنان أنّ ((نحو لم يغزُه فمحمول على مثل : قِهْ ؛ لأن الأمر مأخوذ من لفظ المضارع))[٤].

وذكر أيضًا أنَّهُ قد : ((أُعِلَّ نَحْوُ :يَقُومَ ويَبِيْعُ بنقل حركة عينهما إلى الساكن المتقدم عليه دون قلبهما ألفًا حملًا على قام وباع لئلا يلتبسا بمفتوح العين ، وأعلَّ نحو مقُومٍ (مَفْعُل) بفتح الميم وضم العين ، أو (مفعول) والمقصود التمثيل))[٥].

وبَيَّن أن غير المشهور هو فرع المشهور الذي يكون الحمل عليه أولى ،فقال :((أمّا في سألَ ومستهزئين ورؤوس ،فلأنه لا فرق فيها بينه وبين البعيد لمجانسة حركتها حركة ما قبلها فالحمل على المشهور أولى))[٦].

١- الصافية شرح الشافية : ١/ ١٣٢.
٢- نفسه : ١/ ١٩٣.
٣- لمع الأدلة في أصول النحو : ١٠٧، وينظر: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره : ٤٣.
٤- الصافية شرح الشافية : ١/ ٣٥٩.
٥- نفسه : ٢/ ٥٠٥.
٦- نفسه : ٢/ ٤٥٩.

وذهب الى أنَّ (فَعِلَ) فرعٌ على (فَعَلَ) مما كانت العين من اللفيف المقرون مكسورة نحو : (طَوِيَ)، فصّحت عينه لضرب من الشبه بينه وبين الاصل ، **قال :** ((وصحَّ باب طَوِيَ بالكسرِ وحَيِيَ أيضا، ولم يقلب العين فيهما ألفًا مع أنه لا يجتمع إعلالان لأنّهُ أي بابهما ، فرعُهُ أي : هوى بالفتح ؛ لأن الأصل فَعَلَ بالفتح لخفته وكثرته فحُملَ عليه))[١].

ج. قياس الطرد : قِيلَ فيه((هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإحاله في العلة))[٢]. كبناء ليس وإعراب ما لا ينصرف [٣].وساضرب صفحًا عند مصاديقه لاننا قد ذكرناه في القياس المطرد .

ثالثًا : القياس بحسب الوضوح والخفاء :

وهذا النوع من القياس يكون على ضربين :

أ.القياس الجلي : ((وهو ما تسبق إليه الإفهام))[٤].

وهو القياس البيّن الواضح كقياس المثنى على الجمع قياسٌ جلي [٥]، وذهب قره سنان إلى أنَّ زيادة اللام قليلة ووزن (فَيْشَلَة) :(فَيْعَلَة) وليس (فَعْلَلَةٌ) لأن الإشتقاق فيه واضح الدلالة ، قال : ((وأما اللاّم فقليلٌةٌ زيادتها لأنها أبعد حروف الزيادة شبهًا بحروف المد ... حتى قال بعضهم في فَيْشَلَة وهي : رأس الذكر ((فَيْعَلةٌ)) بزيادة الياء دون اللام مع فَيْشةٍ ((فَعْلَة))بأصالتها وعدم اللام بمعناه))[٦].

ب. القياس الخفي : ويُسمى (استحسانًا)[٧]. فـ((كُلّ قياس خفي استحسان، وليس كل استحسان قياسًا خفيًّا،والاستحسان:هوترك القياس والأخذ بما هو أرفق للناس إذ إنّهُ يُقابل القياس الجلي[٨].

الجلي[٨].

١- الصافية شرح الشافية : ٢/ ٤٩٧، وينظر: ١/ ٢١١، ١/ ٣٠٠- ٣٠١.
٢- ينظر: لمع الأدلة : ١١٠، وينظر: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره :٤٣.
٣- لمع الأدلة : ١١٠، وينظر: الصافية شرح الشافية : ١/ ١٨٦، ٢/ ٥٣٦.
٤- التعريفات (الجرجاني): ١٥٢، وينظر: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره :٤٤.
٥- الاقتراح : ١٧٠، وينظر: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره :٤٤.
٦- الصافية شرح الشافية : ٢/ ٤١٨.
٧- ينظر: التعريفات : ١٣٣، والقياس في النحو نشأته وتطوره : ٤٤.
٨- ينظر: التعريفات : ١٣٣، القياس في النحو العربي :٤٤.

وذهب قره سنان إلى أنَّ جمع أرضْ على أُرُوض بضم الهمزة ومدّها على غير القياس قال : ((وحكم ما فيه التاء تقديرًا كحكم ما فيه التاء لفظًا ، فيفتح العين كما في تَمَرَات في جمع (تمرة) ، نَحْوُ أَرْضٍ : أَرَضَات ، وقِيل في جمعه : أُرُوض بضم الهمزة ، وآراض بمدها ، وأراضِي على غير القياس)) [١] .

وأشار أيضًا إلى أَنَّ حذف المُدغم غير قِياسي والقياس عدم الحذف ، قال : ((وحذف المُدغم نَحْوُ : مِمَّ وعَمَّ وأَمَّا وإلاَّ ومن ما وعن ما وإن ما وإن لا وإن فيهما شرطية ليس بقياسٍ لأن القياس عدم الحذف [٢] .

وقال في تخفيف الهمزة : ((وهي حرف شديد مستثقل يخرج من أقصى الحلق لهذا ساغ فيها التخفيف لنوع من الاستحسان وهو لغة قريش وأكثر أهل الحجاز، والتحقيق لغة بني تميم وقيس قِياسًا لها على سائر الحروف)) [٣] .

أراد أنّ تخفيف الهمزة من باب الاستحسان ، وليس واجبًا ، وهذا يعود لثقل الهمزة في النطق إذا إنّها صوت مكروه في العربية من قِبَل طبيعة تخلقّه ، وصفاته التي ينماز بها ، فهو أشق الأصوات نُطقًا وأبعدُها مخرجًا ، وطريقة إنتاجه تمر بثلاث مراحل، وهي : (قطع النفس ، والإنطباق، والإنفجار) [٤]، وإنَّ له نبرة كريهة في الصدر كالتهوّع [٥]،ولامرية في أنّ هذا الثقل الذي استدعى التخفيف به حاجة إلى جهد عضلي كبير لأدائه أكثر مما تحتاجه الأصوات الأخرى[٦] .

رابعًا: **القياس بحسب اللفظ والمعنى**

وهذان الضربان وإن عَمَّا وفَشَوَا في اللغة إلا أنَّ أوسعهما وأقواهما هو القياس المعنوي [٧].

أ. **القياس اللفظي** : هو ((مضامة اللفظ للّفظ))[٨]، وقد ارتأى ابن جني أن يلحقه بالقياس المعنوي فقال : ((واعلم أنَّ القياس اللفظي إذا تأملته لم تجده عاريًا من اشتمال المعنى

١- الصافية شرح الشافية : ١/ ٢٨٧- ٢٨٨.
٢- نفسه : ٢/ ٦٤٤.
٣- نفسه : ٢/ ٤٤٧.
٤- ينظر : علم الصرف الصوتي : ١٧٨، والكراهة اللغوية عند الرضيّ(أطروحة): ١٥٧.
٥- ينظر : كتاب سيبويه : ٣/ ٥٤٨، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ٣١.
٦- ينظر : الكراهة اللغوية عند الرضيّ(أطروحة) : ١٥٨.
٧- الخصائص : ١/ ١٠٩.
٨- نفسه : ١/ ١٠٩، وينظر: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره : ٤٣

عليه ... فالمعنى إذن أشبع وأسير حكمًا من اللفظ ، لأنك في اللفظي متصور لحال المعنوي، ولست في المعنوي بمحتاج إلى تصور حكم اللفظي فاعرف ذلك)) [١].

ب. **القياس المعنوي** : وهو ما كانت العوامل في الحقيقة راجعة إلى أنّها معنوية كرفع المبتدأ بالابتداء وبعض من الأسباب المانعة للصرف [٢] .

واحتجّ قره سنان بالقياس حسب المعنى على صحة باب ازدوجوا واجتوروا لأنّ باب (افْتَعَلُوا) ههنا بمعنى (تَفَاعَلُوا) ، وصَحَّ عين تَفَاْعَل في مثله ، نحو : تزاوجوا وتجاوروا لعدم العلّة المُوجبة لقلب الواو ألفًا ، لذا قد أَجْرَوا ما كان في معناه عليه ، تنبيهًا على أنَّهُ في معناه ، وفي ذلك يقول : ((وصَحَّ باب ازْدَوَجُوا واجْتَوَروا مع أن الواو متحرك وما قبله مفتوح ؛ لأَنَّهُ بمعنى تَفَاعَلُوا وتزاوجوا وتجاوروا ولم يُعل فيه لمِا مَرَّ في تقاوَلَ)) [٣].

وكذلك احتجَّ بالقياس حسب المعنى على حمل (أَلَنْجَجٍ) على (أَلَنْجُوج) لما بينهما من اتحاد المعنى ، فالمبنى وإن كان له نظير في صورته وهو سَفَرْجَل من حيث السكنات والحركات وعدد الحروف ، إلاّ أنَّ المعنى الجامع بين ألنجج وألنجوج جعلهم يحتجون بالمعمول عليه على أنَّ الهمزة والنون زائدتان . وفي ذلك الحمل على المعنى يقول : ((ونَحْوْ : همزة أَلْنَجَجٍ وهو : عود يُتَبَخَّرُ به ، وزنه (أَفَنْعَل) بفتح الهمزة والفاء والعين لا (فَعَنْلَل) وإن وُجِدَ مثل شَرَنْبَث وهو : الغليظ مع وجود أَلْنجوج بوزن (أَفَنْعُول) لا تفاقهما في المعنى والأصول ، ولم يعكس الحمل في هذه الأمثلة لئلا يلزم مخالفة الأصول)) [٤].

قضايا أُخرى في القياس :

١. القياس على الكثير:

احتجَّ قره سنان بلفظ القياس (الأكثر) الدال على القبول حسمًا لوقوع الخلاف بين العلماء في وزن (خَنْدَرِيْسٌ) ، وذلك ضمن حديثهم عن الاسم الخماسي المزيد لا المجرد ، فقال قوم من العلماء : هو فَنْعَلِيلُ ، وقال آخرون : هو فَعْلَلْيلٌ كسلسبيل يريدون أَنَّ خَنْدَرِيسًا كمَنْجَنِيق في القولين المشهورين ، أي فَنْعَليلًا وفَعْلَلْيلًا ، وهذا الأخير هو الأصح [٥] وفي هذا يقول قره سنان

١- الخصائص : ١/ ١١٠- ١١١، وينظر: الحمل على المعنى في العربية : ١٦.
٢- الخصائص : ١/ ١٠٩، وينظر: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره : ٤٣، والحمل على المعنى في العربية : ١٩.
٣- الصافية شرح الصافية : ٢/ ٥٠٣.
٤- نفسه : ٢/ ٤٠٤- ٤٠٥، وللمزيد ينظر: ٢/ ٣٠٠- ٣٠١ ــ ٣٩٤- ٣٩٥، ٥٠٤.
٥- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ) : ١/ ١٨٥، ٦٢٢.

سنان : ((وخَنْدَريسٌ وهو: الخمر القديمة ، بوزن (فَعْلليل) بفتح الفاء واللام الأولى وسكون العين وزيادة الياء بين الثانية والثالثة . وقيل (فَنْعَلِيل) من مزيد الرباعي ، بفتح الفاء والعين وزيادة النون الساكنة بينهما وزيادة الياء بين اللاّمين، فوقع التردد في زيادة النون ولهذا حكم بأصالته على الأكثر لأنه أولى حينئذٍ)) [١].

يبدو أنَّ (سَلْسَبِيْل) خماسي بوزن (فَعْلَليل) على الأكثر وذلك بلا تكرار فـاء ولا عين فقال : ((وكذلك المذكور سَلْسَبِيْل بلا تكرار فاء ولا عين ، خُماسي بوزن (فَعْلَلِيْل) على الأكثر وقيل : (فَعْفَلِيْل) بتكرير الفاء ...)) [٢] .

وأشار قره سنان إلى عِدّة آراء في زنة واشتقاق لفظة (سَلْسَبِيْل) ، وقد اختلف فيها العلماء ولهم فيها مذاهب كثيرة فمنهم من ذهب إلى أنّها على وزن (فَعْلَلِيْل)[٣] من الأصل الخماسي (سَلْسَبل) بوزن (فَعْلَلِلْ) ،وزيدت الياء قبل آخره فصارت (سلسبيل) على وزن (فَعْلَلِيْل) .

و منهم من ذهب إلى الحكم بأصالتها أي ثبوت وزن (فَعْلَلِيْلَ) ولا زيادة فيها [٤]. وذكر أبو حيان الأندلسي وزنين لها هما : ((فَعْفَعِيْل وفَعْفَلِيعْ)) من سلب وسبل[٥]،فالواضح مما سبق هو الإتفاق بالوزن والإختلاف بجذر الكلمة .

وأُشير إلى مذهب آخر في توجيه هذه اللفظة يُلَحظ فيه مراعاة جميع أحوالها دون تكلف ولا قصور وعُزِيَ للإمام علي (عليه السلام) ، وهو أنّ الكلمة مركبة من السؤال عن السبيل وأصلها (سَلْ سبيلا) مركّب وصار علمًا لتلك العين وهذا المذهب حَسَن غير متكلف حافظ على جميع أحرف اللفظة أصولًا، ويفسر صرفها تفسيرًا واضحًا، أمّا الميزان فعلى الأصلين (سل) بوزن (فل) و(سبيل) بوزن (فعيل) . [٦]

ولكن ما رجّحَهُ قره سنان على أنّه المذهب الأصح، والأكثر في الاستعمال اللغوي هو الحكم بأصالة حروفها جميعها من دون زيادة فيها ووزنه (فَعْلَلِيْل) .

١- الصافية شرح الشافية : ١/ ١٥٥.
٢- نفسه : ٢/ ٤١١.
٣- ينظر: كتاب سيبويه : ٤/ ٣٠٣.
٤- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ١/ ٦٢.
٥- ينظر: أرتشاف الضرب من لسان (بن حيان الأندلسي) : ١/ ١١٥.
٦- نظر: تفسير غريب القرآن(محمد صنعاني) : ٣٠٤، والكشاف (الزمخشري) : ٤/ ٦٧٢، ومعجم الخلافي الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم : ٢٧٥- ٢٧٦

٢. الأفصح :

احتجَّ قره سنان في باب النسب بلفظ (الأفصح) الدال على القياس بأنّ الاسم الرباعي الذي ثانية ساكن وقبل آخره حرف مكسور لا يطرأ عليه شيء عند إلحاق ياء النسب معتمدين في هذا الاحتجاج على إيراد لفظ التفضيل الكاشف عن السبق لإحدى اللغات ،وفي ذلك يقول : ((... وقد يُفتح من نحو : فِعِل بكسرتين ، نحو: إبِل ، مثل إبَليٌ ، بفتح الباء لما ذكرنا ، وقد يبقى لِخِفَّة توافق الحركات بخِلافِ تَغْلِبيّ في تَغْلِب بكسر اللاّم ولم يُفتح على الأفْصَحِ لِوجود الساكن ، وقد يُفْتح لأن الساكن كالمعدوم)) [١] .

فالأفصح فيه (تَغْلِبي) ببقاء الكسرة ؛لأن عدد حروف الاسم كثيرة فلا تُجدي عليه الخفة وضع حركة مكان حركة .

واحتجّ أيضًا بلفظ (الأفصح) الدال على قبول القياس من أن الياء تُحذف إذا وقعت في آخر الكلمة رابعة ، وكان ما قبل هذه الياء مكسورًا على الأفصح ، فيقال في (قاضِيّ) ويبدو إنّهُ قال على الأفصح ؛ لجواز قلب الياء واوًا وفتح ما قبلها نحو : مَا ضَويّ ، إجراءً لها في ذلك مجرى الألف الثالثة ، كما أُجْرِيَ (مَلْهَوِيّ) مجرى (رَحَوِيّ) ، وفي ذلك قال : ((... وتُحذف الياء الأخيرة الرابعة المكسور ما قبلها على الأفصح كراهة لإجتماع الياءات والكسرتين لو لم تتغيّرٍ، كَقَاضِيّ فلو غَيَّرتَ بأن قلبت واوًا وفُتِحَ ما قبلها قِياسًا على غيره إجراءًا لها مجرى الياء الثالثة لسكون ثانية كما أجري ملهوي مجرى رحويّ...)) [٢] .

٣. المشهور المستعمل :

احتجّ قره سنان بلفظ المشهور المستعمل الدال على قبول القياس بالوقف على تاء الجمع المؤنث بعد إبدالها تاءً في الوقف وهو ضعيْف لأنها غيرخالصة للتأنيث لأنها للجمع لذا وُقِفَ عليها في المشهور المستعمل بناءً على الوقف على تاء التأنيث **قال :** ((... والتشبيه به في نحو : الضّارِباتِ نحو ، كيف البنون والبناه ، كيف الإخوة والإخْواه ، بإبدال تاء الجمع المؤنث تاء في الوقفِ ضعيفٌ لأن تاء هذا الجمع غير خالص للتأنيث بل للجمع مع أنه مغنٍ عن التاء في ضاربة، ولهذا يُوقف عليها في المشهور المستعمل)) [٣] .

١- الصافية شرح الشافية : ١/ ٢٤٤.
٢- نفسه : ١/ ٢٥٥، وينظر: ١/ ٢١٢، ٣٤٤، ٣٥٠، ٢/ ٤٦١، ٤٨٠.
٣- نفسه : ١/ ٣٥٣، وللمزيد ينظر: ٢/ ٤٤٠، ٤٤٨، ٤٥٠، ٤٥٩، ٤٥٤.

٤. أقَيس وأصَحْ :

احتجَّ قره سنان بلفظي القبول (أقيس وأصح) على صحة مذهب سيبويه في كلمة (خطائِيَ) ، وبدًا أن هذه الكلمة مما اجتمعت فيه همزتان متحركتان خَطَايَا ، وأصله خَطائي ، فقلبوا الياء الثانية همزة كما في قبائِل ، وهي جمع قبيلة ، فصار خطائِيَ ،على وزن فَعَالِيَ ، وفي ذلك ذكر أنَّ : ((... مذهب سيبويه أَقيس وأصَح ؛ لمِا نُقِلَ عن العرب الموثوق بعربيّتهم : اللهم اغفر لي خطاءِءي بتحقيق الهمزتين)) [١] .

وذهب أيضًا إلى صحة مذهب الأخفش بتسكين ما أصله السكون قال : ((... وأبو الحسن الأخفش يُسَكّن ما أصْلُهُ السُّكُونُ فيردّ ؛ لأنَّهُ إذا رَدَّ اللاّم سكّن العين فنسب كأنه على الأصل وهو أَقْيَس فيقول : غَدْوِيٌّ وَجَرْحِيٌّ بالسكون فيهما ، وأمّا من لم يُسَكّن ؛ فلأَنَّ التغيير في غَدٍ حال النسبة وقع بواو لم يكن في آخر المنسوب إليه وقبله سكون مثل : طووي في طي فكما يفتح في طَوَوِي فكذا في غَدَوِيّ ، ثم يحمل غير المعتل كحِرٍ على المعتل كغَدٍ ، لما كان موافقًا له في الحذف والرد)) [٢] .

وذكر في بابْ جمع اسم الجنس أَنَّ : ((نَحْوُ : تَمْرٍ وحَنْظَلٍ وبطِّيخٍ (فعيل) بالكسر والتشديد ممّا تَمِّيزَ واحدهُ بالتاء وهو تَمْرة وحَنْظلة وبطيخة ، لَيْسَ بِجَمْعٍ على الأَصَحِّ ، وهو أي : هذا التميز غَالبٌ في غَيْرِ المَصْنُوعِ)) [٣] .

١- الصافية شرح الشافية : ٢/ ٤٦٩.
٢- نفسه : ١/ ٢٦٥- ٢٦٦، وللمزيد ينظر : ١/ ٣١٣، ٢/ ٤٢٨- ٤٢٩.
٣- نفسه : ١/ ٣١٢.

المبحث الثالث

الإجماع

يُعد الإجماع حُجّة عقلية تشمل إجماع العرب الفصحاء بصفتهم ناطقين ، وإجماع النحاة بصفتهم جمعوا كلام العرب قديمًا ويدور معناه في اللغة حول ثلاثة معانٍ هي الاتفاق والعزم والإحكام ، ومنه قولهم الإجماع : الاتفاق ، وقيل : ((جمع أمره وأجمعه وأجمع عليه : عزم عليه))[١].

وقِيل : إنَّهُ ((الإحكام والعزيمة على الشيء، تقول : أجمعت الخروج وعلى الخروج))[٢].

أمّا اصطلاحًا فقِيل : ((اعلم أن إجماع أهل البلدين أنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده إلا يخالف المنصوص ، والمقيس على المنصوص فأما إن لم يعطِ يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه ...))[٣].

وحدّه ابن الحاجب بقوله : ((وإجماع أهل العربية مقطوع به في تفاصيل العربية))[٤].

وقيل أيضًا بأنه : ((إجماع أهل البلدين مالم يُخالف نصًّا أو قياسًا ، إذ لم يرد أنَّهُم معصومون ، ككل الأمة ، وإنما منتزع من استقراء اللغة))[٥].

وقد يرد مصطلح الإجماع بألفاظ مختلفة منها : ((الإتفاق ، قولًا واحدًا ، ولاخلاف)). ولكن هذه التسميات مترادفة ، ومعناها واحدًا [٦].

وكان احتجاج قره سنان بالإجماع قليلًا إذا ما قِيس بالسماع والقياس ، وورد الإجماع لديه بلفظة (الإتفاق) في جميع المواضع الواردة في صافيّته ومنها ما جاء :

---

[١]ينظر: لسان العرب : ١/ ٦٨١،(جمع)، والقاموس المحيط : ٧١٠، (جمع) ، والمعجم الوسيط : ١٤٦/١،(جمع).

[٢]معاني القرآن (الفرّاء) : ٢/ ١٨٥ .

[٣]الخصائص : ١/ ١٩٠.

[٤]الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٣٥٩.

[٥]ارتقاء السيادة : ٥٥.

[٦]ينظر : الإجماع في الدراسات النحوية (حسين رفعت حسين عواد) : ١٤.

في باب الوقف على المقصور قـال : ((والـوقف علـى الألف فـي باب عصَا ورَحـى بإتّفاقٍ ...))[١] .

فالمقصور كالصحيح المُنوّن في حذف التنوين من المضموم والمكسور وإبداله ألفًا من المفتوح، ويوقف عليه بالألف[٢]،فالأكثر الأعرف أن تُترك الألف على حالها في الاسم المقصور إذا وُقفَ عليه ((وأمّا الألفات الـتي تذهب فـي الوصل فإنها لا تُحذف فـي الوقف ؛ لأن الفتحة والألف أخف عليهم))[٣] .

ويمكن أن يكون الإجراء بالنظر إلى أن ما حدث في الاسم المقصور هو تخلص من مزدوج هابط ضاقت به العربية في مرحلة من مراحلها ، فالألف في نحو (رحى) هو مخرج للتخلص من المزدوج الهابط (ـَ ى) إذ أسقط الجزء الثاني منه ، وعوّض باطالة زمن النطق بالفتحة .

/ رـَ / ح ـً ي/

/ رـَ / ح ـً / .

فإذا ما دخل المقصور في تركيب اقتضى تنوينه ، كانت الصورة في الأحوال الثلاثة الإنتهاء بالمقطع المديد (ت ـً ن) ، ولا تُسِيغ العربية هذا المقطع في الدرج فحُوِّلَ إلى مقطع طويل ، وذلك بتقصير زمن النطق بالألف :

/ ر ـَ / ح ـً ن /

/ رـَ/ ح ـَ ن /

والوقف على كلمة يعني تحريرًا لها من ربقة ما بعدها (= الوصل بما يقتضيه من إعراب أو تنوين، أو تحريك للتخلص من التقاء الساكنين، هكذا زال المقتضى عند الوقف على المقصور أي : التنوين الذي كان سببًا في ولادة مقطع مكروه دفع ثمن التخلص منه الألف عندما فقد بعضًا من كميتّه ، فالوقف على المقصور المنوّن يعني استعادة لبعض الألف المفقود ، وذلك بزيادة النطق ببقيته الباقية الفتحة[٤].

١- الصافية شرح الشافية : ١/ ٣٥٠.
٢- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢/ ٢٨٤، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) :٢٤٥.
٣-كتاب سيبويه: ٤/ ١٨١، ٤/ ١٨٤.
٤- ينظر: الوقف في المدونة النحوية : ١٤٥- ١٤٦.

ويُظهر هذا الإجراء أن ليس ثمّة ما يدعو إلى القول : إن الألف أصل، أو إنّها منقلبة عن التنوين. فالألف لم يُحذف في الوصل ، بل فقد شيئًا من طوله تحت وطأة التخلص من المقطع المكروه حتى إذا كان الوقف وذهب التنوين تمّ له طوله بعودة ذلك الشيء المفقود.

فاحتجَّ قره سنان بالإجماع على أنَّ الوقف يكون بالألف على المقصور ، سواء أكان مرفوعًا أم منصوبًا أم مجرورًا وسواءًا كان ثلاثيًا أم غير ثلاثي ، نحو قولك : عصا ، ورحى ومُسمّى وغيرها من المصاديق ، في الأحوال الثلاثة ، وذلك الإتفاق يؤدي دور الإقناع مما يجعله من أبلغ الحجج في إثبات المسائل .

وقال قره سنان في باب النسب : ((وأمّا نَحْوُ:عَدُوٌّ بتشديد الواو فَعَدُ وِيٌّ بالواوين إتفاقًا))[1].

احتجَّ هنا بالإجماع والاتفاق على أن (فَعُول) من المعتل اللاّم تكون النسبة إليه جارية مجرى الصحيح ، إذ لا يوجد حذف في هذا النحو فكما تقول في صَبُور مثلًا : صَبُوْري، كذلك تقول في عَدُوّ : عَدُوِيّ ، وذلك لأن المُدغم والمدُغَم فيه بمنزلة حرف واحد ، فيندفع بذلك ثقل إحدى الواوين بما حصل من خفة الإدغام ، ولكون الواو قبل ياء النسبة فحينئذٍ لاحاجة إلى القلب. فهذه المسألة مما احتج لها بالإجماع الذي يستند إلى مباني العلماء في قراءاتهم للمسألة ، فلم يُجوّز أحد منهم حذف الواو كما في (شنوءة)، ومن جهة أخرى فإن هذه المسألة وإن لم تُبّنَ على الاستقراء التام لكلام العرب وقلة ما ورد عنهم من كلمات زنة مفعول قد لحقتها ياء النسب.

١- الصافية شرح الشافية : ١/ ٢٥٠، وللمزيد ينظر: ١/ ١٣٦- ١٣٨- ١٣٨ ، ١/ ٢٢٣، ١/ ٢٥٠، ٢/ ٦١٤- ٦١٥.

استصحاب الحال

الاستصحاب لغة له مجموعة من المعاني منها : ((صحب الصاحب ، يجمع بالصَّحْب، والصُّحبان والصُّحْبَة والصحاب والأصحابُ : جماعة الصَّحْب ... وتقول : إنك لمُصاحِبٌ لنا لما تُحِبُّ))[١].

وجاء الاستصحاب بمعنى الاستفعال من الصحبة وهي الملازمة واستمرارها واستدامتها يقال : استصحبت الكتاب وغيره : حملته بصحبتي ، وكل ما لازم شيئًا فقد استصحبه[٢] .

أمّا في الاصطلاح فقد عَرّفه ابن الانباريّ بأنَّهُ : ((إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل))[٣] .

أي يتمسك بالحكم الأصلي الوارد في مسألة ما ، وقيل عنه : ((الحكم ببقاء أمر في الزمن الحاضر بناءً على ثبوته في الزمن الماضي حتى يقوم الدليل على تغييره))[٤] .

فهناك علاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ، هو مصاحبة حكم كان ثابتًا في الماضي باقيًا في الحاضرحتى يقوم دليل على تبديله وتغييره مع بـذل الـوسع والجهد في البحث عنه وتقصّيه .

والمتأمل في (الصافية شرح الشافية) يجد أن قره سنان في احتجاجهِ فيها بهذا الأصل من أصول الأحتجاج قد سار على منهج البصريين واتخذ منهجًا للتعبير عن الاستصحاب بما يدل عليه فاستخدم كلمة (الأصل) و(أصلها) و(أصله) ، ولم يُعبر بالاستصحاب أو استصحاب الحال فقد كان المعنى فاعلًا من سياقه وظاهرًا من مراده في التركيب في المسائل المتعدده ، ويُلاحظ أنّ (الأصل) الذي قُصِدَ بِهِ الاستصحاب من الممكن أن يكون علة ، كعلة أصل أو علة مراعاة الأصل مثلًا كما سُمِّيتْ .

ومن المصاديق الـدّالة على هذا الأصل الاحتجاجي ما جاء في باب (جمع التكسير) في قوله : ((وفعيلٌ بمعنى مفعولٍ بابُهُ وأصله فَعْلى بالفتح والسكون كجرحى في جريح بمعنى مجروح ، وأَسْرَى في أَسير بمعنى مأسور ، وقتلى في قتيل بمعنى مقتول ، وقد جاء (فُعالى)

١- العين : ٥٠٩، (صحب) ، وينظر: تهذيب اللغة : ٤/ ٢٦١- ٢٦٣، ومقايس اللغة : ٣/ ٣٣٥، (صحب) ، والصحاح : ١/ ٩٧، (صحب) .
٢- ينظر: لسان العرب : ٤/ ٤٠٠- ٤٠١،(صحب) .
٣- الإغراب في جدل الاعراب (ابن الانباري): ٦٣، وينظر: في أدلة النحو(د. عفاف حسانين) : ٢٢٩، الأحتجاج الصرفي عند شراح الشافية في القرن الثامن الهجري (أطروحة) : ١٦٧.
٤- الشاهد وأصول النحو: ٤٤٦.

بالضمِّ ، وهو :أُسارَىَ شذَّ ((فُعَلاَء)) بالضم والفتح وهو: قُتَلاَءٌ وأُسَرَاءٌ ولا يُجْمَعُ مُذكر هذا جمْعَ التصحيح بالواو والنون ليتمّيز عن فعيلٍ الأصل وهو ما كان بمعنى فاعل ؛ ولم يعكس إذ الأصل بالتصحيح ، فالمؤنث أولى ، فلا يُقَالُ : جَرِيْحُونَ للمذكر ، ولا جَرِيْحَات للمؤنث))[١] .

يتضح من هذا النص أنَّ الشارح احتجَّ بالاستصحاب على عدم جواز (فَعِيْلُ) الذي بمعنى المفعول جمع التصحيح كما يُجمع (فَعِيل) الذي بمعنى الفاعل ؛ لأن ما كان بمعنى المفعول غير أَصل ، وإنما الأصل ما هو بمعنى الفاعل ، فلا يجوز أن يُقال : جَرِيحون ولا جَرِيحَات ، وإنما يقال: ظريفون وظريفات ، وكريمون وكريمات ، فجمع السلامة له شرف فأعطوا ما هو الأصل إياه ، وأعطوا ما ليس بأصل جمع التكسير، لئلا يلزم ترجيح المرجوح وإلغاء الراجح[٢].

احتج كذلك في باب (أبنية الاسم الخماسي المزيد) باستصحاب الحال على أن (خَنْدَرِيْس) من الخماسي المزيد بحرف لا من الرباعي محتكمًا في ذلك إلى الأصل لأن الحكم في التردد بين الأصل والزائد يكون للأول ، وفي ذلك يقول قره سنان : ((وخَنْدَرِيس وهو : الخمر القديمة، بوزن (فَعْلَلِيل) (بفتح الفاء واللاّم الأولى ،وسكون العين وزيادة الياء بين الثانية والثالثة). وقيل (فنْعَلِيل) من (مزيد الرباعي بفتح الفاء والعين وزيادة النون الساكنة بينهما وزيادة الياء بين اللامـين،فوقـع التردد فـي زيـادة النون ولهـذا حكـم بـأصالته) على الأكثر(لأنه الأولى) حينئذٍ))[٣] .

فقال على الأكثر لأن أكثر الناس تذهب إلى أن النون أصلية ، والأقل ذهبوا إلى أنَّ النون زائدة فالأصل أن وزنه (فَعْلَلِيْل) وعلى القلة يكون الوزن (فَنْعَلِيل) وعلى هذا يكون رباعيًا لا خماسيًا ، والأصح هو الأول ؛ لأن تردد الحرف بين أصلي وزائد يجعل الأصل أن يكون أصليًا[٤]. وإنما حكم الشارح بذلك للخماسي لا الرباعي بحمله على من كان أصلًا في ذلك فيكون حمله أولى وحكمه أجدر بالقبول .

١- الصافية شرح الشافية : ١/ ٢٩٩- ٣٠٠.
٢- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : ٩٦- ٩٧، والاحتجاج الصرفي عند شراح الشافية في القرن الثامن الهجري (أطروحة) : ١٧٢.
٣- الصافية شرح الشافية : ١/ ١٥٥.
٤- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ١/ ٢٥٥.

الفصل الثاني

العلل الصرفية عند قره سنان

الفصل الثاني

العلل الصرفية عند قره سنان

العلة في اللغة :

للعِلَّة في اللغة معانٍ عِدَّة منها السبب ، قال ابن منظور(ت ٧١١هـ) : ((وهذا عِلَّةٌ لهذا ، أي : سبب ...)) [١]وتعني الحُجَّةَ أيضًا [٢].

العلّة في الاصطلاح :

التعليل في عمومه بيان عِلّة الشيء وتقرير ثبوت المؤثر لإثبات ألأثر، وقد تعددت تعريفات العلة عند القدماء والمحدثين ، فعند القدماء عرَّفها الرُّماني(ت ٣٨٤هـ) بأنها : ((تغيير المعلول عمّا كان عليه)) [٣]. أي : خروج عَمَّا كان عليه .

وحَدَّها الجرجاني (ت٨١٦هـ) بقوله :((هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه))[٤].

أمّا عند المحدثين فقد عَرَّفها الدكتور مازن المبارك على أنَّها : ((الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم))[٥] .

وعَرَّفها الدكتور علي أبو المكارم على أنّها : ((السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكمًا وتحقق في المقيس أيضًا فألحق به فأخذ حكمه))[٦]. فقد نظر إليها من ناحية القياس فهي أحد أنواع الجامع بين المقيس والمقيس عليه .

وعَرَّفها الدكتور محمد خير الله الحلواني بقوله : ((يُراد بالعلة النحوية تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ماهي عليه، وكثيرًا ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية، ويصل إلى المحاكمة الذهنية الصرف))[٧].

١- لسان العرب : ١١/ ٧١(علل) ، وينظر: تاج العروس : ٨/ ٣٢ – ٣٢.
٢- ينظر: المصباح المنير(احمد الفيومي): ٢/ ٧٧(علل) ، وينظر : العلة النحوية تأريخ وتطورحتى نهاية القرن السادس الهجري (د. محمود جاسم الدرويش) : ١٦ .
٣- الحدود في النحو : ٣٨.
٤- التعريفات :٨٨.
٥- النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها (د. مازن المبارك) : ٩٠.
٦- أصول النحو العربي : ١٠٨.
٧- نفسه : ١٠٨.

ويبدو أن المعنى المشترك بين اللغة والاصطلاح هو أن العلة تعني السبب الذي من أجله أُوجِدَ الشيء، فهي تغيير لا تبتعد عن بنية الكلمة ،ولا يفوت من يقرأ كتاب (الصافية شرح الشافية) يجد أنَّ قره سنان قد عَلل بعلل كثيرة منها :

١. عِلّة الإتْبَاع:

الإتباع : هو تقريب صوت أو بناء من آخر يجاوره أو يُناظره بهدف الاقتصاد في الجهد العضلي ومحاولة الأنسجام بين الحركات والأصوات[١] . وهذه العلة كثيرة الاستعمال عند اللغويين بسبب كثرة وقوع الإتباع في الكلام العربي لميل العرب إلى التجانس في كلامهم ، وقد أجاد الأوائل في تعليل هذه الظاهرة بالتماثل الصوتي في انسجام الصوائت ، قال سيبويه : ((إنَّهُم اتبعوا الجّر بالجِّر كما أتبعوا الكسر الكسر ، نحوقولهم : بِهِم وبِدَارِهِمِ))[٢].

ومن مصاديق التعليل بهذه العلة :

١. جمع الاسم الثلاثي المؤنث (جمع فُعْلَة) :

يقول ابن الحاجب في هذا الباب:((ونَحْوُ: حُجْرَةٍ على حُجُراتٍ يعني : والمضموم الأول إذا جُمَع جمع التصحيح ضُمَّت العين وفُتِحَت فتقول حُجُرَاتٌ وحُجَرَاتٌ))[٣].

ويظهر أن التعليل بالإتباع في أحد وجوه جمع الثلاثي الساكن الوسط المضموم الفاء جمع مؤنثًا سالمًا فقالوا في (حُجْرَة) ، (حُجُرات) بالضم للإتباع .

وعَلّلَ قره سنان بهذه العلّة أيضًا ، قال : ((وفُعْلَة: بضم الفاء وسكون العين نَحْوُ : حُجْرةٍ على حُجَراتٍ بالفتح للخفة والضم للإتباع ، ويحصل الفرق المذكور بهما لا بالكَسْرِ؛ لأنَّهُ مهجور))[٤].

أراد أن حُجْرةَ على وزن (فُعْلَة) بضم الفاء وغير معتلة العين ولا معتلة اللّام فإنّهَا تُجمع على حُجُرَات بالضم فضُمَّت بالجمع إتباعًا لضمها في المفرد.

١- الأصوات اللغوية: ١٧٤، وينظر: دراسة الصوت اللغوي (أحمد مختار عمر) : ٣٧٨، ، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها (لطيفة النجار) : ١١٤.
٢- كتاب سيبويه : ١/ ٤٣٦.
٣- شرح شافية ابن الحاجب لمصنفها : ٥٦١/٢، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ١٠٩/٢.
٤- الصافية شرح الشافية : ١/ ٢٨٥- ٢٨٦.

٢.أسمَا الزمان والمكان :

يقول ابن الحاجب في هذا الباب : ((وأمّا مِنْخِرْ ففرعٌ كمِنْتِن ، ولا غيرُهما ، أي : فَرعٌ على مَفْعِل، ولكنهم كسروا الميم للإتَباع كما قالوا في مُنتِنٍ : مِنْتِنٌ ، وليس في الكلام ما جاء فيه مِفْعِلٌ غيرُهما))[١] .

وَرَدَ في (مِنْخر) لغتان : الضمُّ والكسر، فعلى لغة الضم يكون في (مِنْخر) شذوذان : الكسر والإتباع ، وعلى لغة الكسر ليس فيه إلاّ شذوذ واحد ، وهو الإتباع ، وهو من حالات الإتْبَاع بالكسر ، أي : الإتباع الرجعي ويُقصد به ما أُتْبِعَ فيه الصائت الأول للثاني [٢].

وعَلَّلَ قره سنان بهذه العلة فقال : ((والمَنْخِرُ بالكسر : لثقب الأنف وهو من النخير ، للصوت بالأنف ، وأمَّا مِنْخِرٌ بكسر الميم إتباعًا للخاء فَفَرْعٌ من مفتوح الميم كمِنْتِن بكسر الميم إتْبَاعًا للتاء فرع من مضموم الميم ولا غيُرهُما؛ جاءَ فنادران))[٣].

نلحظ مما سبق أنَّهُ يرى أنَّ الإتباع في (مِنْخِر ومنْتِن) هو فرعٌ على مفتوحي الميم – مَنْخَر ومَنْتَن – وهو الأصل فيهما ، وأنَّ النطق بالفرع أخف من الأصل لأنَّ (مِفْعِل) بكسرتين ليس من الأبنية[٤] .

ويمكن القول إنَّ الصوائت القصيرة لها أثر كبير في تحقيق الخفة في نطق الكلمات عند شعور المتكلم بشيء من الثقل ، أو عدم وجود توافق بين الصوائت لذلك يحصل التغيير فيها لتحقيق الانسجام والتآلف بين أجزاء البنية .

٢-عِلّة الاستثقال:

الاستثقال : هو التكلف الناتج عن طبيعة الأصوات المتجاورة وطريقة نظمها داخل اللفظ في الأصل، مع إمكانية ((النطق به غير أنَّ فيه من الاستثقال ما دعا إلى رفضه واطّراحه))[٥] .

١- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ١/ ٤٨٢.
٢- ينظر : اللهجات العربية في القراءات القرآنية :١٤٦، وفي الأصوات اللغوية (د.غالب فاضل المطلبي) : ١٨٥.
٣- الصافية شرح الشافية : ١/ ٢٠٤، وللمزيد ينظر: ١/ ١٤٥- ١٤٦، ١/ ١٤٧، ١/٣٢٧، ١/ ٣٤٠، ١/ ٣٣١، ٢/ ٥٣٢- ٥٣٣.
٤- ينظر : ليس في كلام العرب (ابن خالويه) : ٩٣.
٥- الخصائص : ١/ ٢٦٢.

وقِيل إنَّ الاستثقال : صعوبة التتابع في مقطعين في بنية واحدة ، فيميل المتكلم إلى التخلص منهُ ؛ تحقيقًا للسهولة والجهد الأقلّ[١] .

واستعمل الصرفيون هذه العلة في تعليل بعض المسائل الصرفية ، وورد هذا الإسلوب التعليلي لدى سيبويه إذ يقول : ((واعلم أنَّ ما كان من التضعيف من هذه الأشياء فإنَّهُ لا يكاد يكون فيه فَـعُلْتَ وفَعـلَ، أَنَّـهُم قـد يستـثقلون فَـعُلَ والتـضـعـيف فلما اجتمعا حادوا إلى غـير ذلك))[٢]. فقصد هذه العلة هو الابتعاد عما يُثْقِل الكلام .

وعَلَّلَ قره سنان بهذه العلة في مواضع كُثُر منها :

١. **التصغير (تصغير ما ثالثه علّة أو همزة):**

ذكرابن الحاجب في هذا الباب : ((... فإن اتَّفَقَ اجْتِمَاعُ ثَلاثِ يَاءَاتٍ حُذفت الأخيرة نسيًا ، على الأفصح كقولِكَ في عَطاءٍ وإداوة وغاوَيةٍ ومُعَاوِيَةٍ : عُطَيٌّ وأُدَيَّةٌ ومُعَيَّةُ))[٣]

يُفْهَم من ذلك إنَّ اجتماع ثلاث ياءات بياء التصغير في الاسم المصغر يؤدي إلى حذف الأخيرة استثقالًا لاجتماع الياءات نَسْيًا فلا يُعْتَدُّ بها فيكون الإعراب على ما قبلها .

واحتَجَّ قره سنان بهذه العلة على حذف الياء الأخيرة من بعض الكلمات للاستثقال كما في (أُحَيَّ) تصغير (أَحْوَى) ، **قال** : ((فإن اتّفَقَ اجتماعُ ثَلاثِ ياءآت حُذِفَت إحْدَاها استثقالًا للياءات وخُصَّت الأخيرة لتطرفها وكثرة تطرق التغيير إلى الآخر حَذْفًا نَسْيًا غير مُعْتدٍ بها اتفاقًا وكما حُذفت الأخيرة في أُحَيَّ تصغير أَحْوَى نسيًا على الأفصح ، فجعل الإعْراب على ما قبلها في الأحوال الثلاث))[٤] .

والمتأمل في النص السابق يجد أن تلافي الاستثقال لا يقتصرعلى حذف الحركة بل، قد يُحْذَف الحرف والحركة وذلك لتيسير النطق وتسهيل اللفظ ، فالأصل : (حُيَيْيِ) حُذفت الياء الأخيرة لسببين هما :

١. كراهة اجتماع ثلاث ياءات .
٢. خُصّت الأخيرة بالحذف لتطرفها ، فقد وصف سيبويه اللام بالضعف فقال : ((... فآخر الحروف أضعف لتغيُّره ..))[٥].

١- ينظر : الأصوات اللغوية : ١٧١- ١٧٢.
٢- كتاب سيبويه : ٤/ ٣٦، وينظر : الخصائص : ١/ ٥٤-٥٥.
٣- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ١/ ٤٩٧- ٤٩٨.
٤- الصافية شرح الشافية : ١/ ٢٢٢.
٥- كتاب سيبويه: ٤/ ١١٩.

مما يدل على أن الضعف لحق الحرف الأخير لتغيره، والحقيقة أنّه تغيّربسبب الموقعية – الطرف- التي أوجبت له التغيير وليس التغيير سبب الضعف. **وقال السيرافي :** ((... ولام الفعل أولى بالإعلال ...))[١] .

٢- حكم الواو المكسور ما قبلها وهي عين :

قال ابن السرّاج : ((استثقلوا الواو بعد الكسرة ولم يُعَلّ للكسرة التي قبله فقط لأن الكسرة إنّما تقلب الواو ياء إذا كانت الواو ساكنة ولكن هذه الواو ضارعت الواو الساكنة باعتلالها في الواحد فأعلوّها في الجميع))[٢].

أشار إلى أَن الواو المكسور ما قبلها تُقلب في الجمع الواقع بعدها فيه ألفٌ إذا كان مفردُه ساكن العين ياءً ، نحو : رِياض في جمع روضةٍ لما كان السكون في الواحد كالإعلال لإماتتها بالسكون .

وعَلَّلَ قره سنان بعلّة الاستثقال في هذا الموضع فقال : ((وتُقلب الواو المكسور ما قبلها ياءً في نحو : رِيَاضٍ جمع رَوْضة ، وثِيَابٍ جمع ثَوْب ؛ لسكونها في الواحد مع الألف بعدها استثقل الواو لطول النطق بها مع أنّ السكون فيه بمنزلة الإعْلاَل ؛ لأنَّهُ يجعلها كالميتة))[٣].

وفي قولهم : (ولسكونها في المفرد) ليس بالمرضي عندي ؛ لأنَّ النظر في الكلمة نفسها أولى من النظر في مفردها ، فكان الأولى تعليل التحوّل في الجمع نفسه ، ويمكن أن يكون التوصيف المقطعي على الآتي :

/ رِـ/ وَـ / ض ـُ /.

×

وقوع الواو بين حركتين الأولى قصيرة والأخرى طويلة ساعد هذا في تحولها إلى صامت من جنس حركة ما قبلها فتصبح هكذا :

/ر ـِ / ي ـَ / ض ـُ /

١- شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٥/ ٣٥٠.
٢- الأصول : ٣/ ٢٦٤، وينظر : المنصف : ١/ ٣٤١، والتكملة : ٢٦١.
٣- الصافية شرح الشافية : ٢/ ٥١٧، وللمزيد ينظر : ١/ ١١٤، ١/ ١٢٢، ١٤٢/١، ١٤٣/١، ١/ ١٧٩، ٢٣٢/١، ٢٥٨/١، ١/ ٢٦٧، ١/ ٢٨٠، ٢٨٤/١، ١/ ٢٨٦، ١/ ٢٩٢، ١/ ٣٦٧، ٤٨٢/٢، ٤٨٩/٢، ٢/ ٤٩٠، ٥٣٢/٢، ٥٣٣/٢، ٥٣٤/٢، ٥٩٢/٢.

حيث إنَّ المزدوج (وا) المسبوق بالكسرة قُلِبت الضمةُ مِنْهُ إلى كسرة فيحدث الإنزلاق بينهما وبين الفتحة الطويلة (الألف) لتكوين الياء كما سبق[١].

المزدوج الهابط (ـِ و) يمثل كراهة صوتية (ثقل) فحصل إسقاط للجزء الثاني من المزدوج (و) وتعويض ذلك بزيادة زمن النطق بالعنصر الأول الذي نجم به تخلق للكسرة الطويلة (ياء المد) ، هكذا[٢] :

/ر ـِ / ـً / ض ـُ /.
مدّ الصوت بالصائت الذي يسبقه ليتخلق منه الصامت الياء.
/ر ـِ / ي ـً / ض ـُ /.

فالكراهة تكمن في التتابع (ـِ و) في تكوّن مزدوجين حقيقيين قائمين على الانتقال بين صوتين متخالفين مما يفرض على آلة النطق القيام بحركات عكسية متناقضة كانتقال اللسان من الأمام إلى الخلف عند النطق بالمزدوج (ـِ و) وهذا يشكل كراهة نطقية واضحة[٣] .

٣-عِلّة الاستغناء

الاستغناء هو أن يعمد المتكلم إلى ترك بنيةٍ استغناءً بغيرها عنها بقرينة لفظية أو معنوية ، وقد يكون المُستَغنى عنه غير مستعمل ، ((لأنهم مما يستغنون بالشيء عن الشيء حتى لا يُدخلوه في كلامهم))[٤].

وخَرَّج العلماء كثيرًا من مخالفات القياس على أنَّه من باب الاستغناء من ذلك ما ذكره سيبويه في (يَدَعُ ،ووَدَعُ) التي استغنوا عنها بـ (تَرَك) [٥].

ويرى ابن جني أن الاستغناء علّة أصيلة في نظام اللغة العربية وأفرد له بابًا سمَّاه (باب الاستغناء بالشيء عن الشيء)[٦] .وبذلك فإن علة الاستغناء من الأهمية بمكان ، إذ راعتها العرب في كلامها ، **وتناولها العلماء بالبحث مُرَاعينَ المعنى في كل ذلك قال أبو البركات**

١- ينظر : المزدوج في العربية : ٩٨ -٩٩ ، وضعف الطرف وأثره في البنية العربية (بحث): ٢٠٤.
٢- المزدوج في العربية : ٩٧ .
٣- ينظر: الكراهة اللغوية عند الرضى (اطروحة) : ١٠٥.
٤- كتاب سيبويه : ٦٤٦/٣، وينظر: المنصف : ٤٤، ٥٠، ٥٧.
٥- ينظر: كتاب سيبويه : ١/ ٢٥، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ١٩٥، وشرح التسهيل (ابن مالك) : ٣/ ٧١.
٦- الخصائص: ١/ ٢٦٦، ٢٧١، ١/ ٢٦٧.

الأنباري : ((وقد يُستغنى ببعض الألفاظ عن بعض ، إذا كان في المذكور دلالة على المحذوف))[١] .

وقد سُمّيت هذه العلة بعلة اكتفاء ، وعلة ترك ، وعلة عدم الاحتياج أيضًا[٢] .

وعَلَّلَ قره سنان بهذه العلة أيضًا ، ومن مصاديقها الآتي:

١. التصغير(ما امتنع تصغيره):

قال ابن الحاجب في هذا الباب : ((ورفضوا تصغير الضمائرإمَّا محافظةً على ألفاظها ؛ لأنَّ وضعَها على خلافِ القياسِ ، وإمَّا لأنَّها موضوعةٌ مَوَضِعَ غَيرها من الألفاظ ، وهي واسطةٌ ، وإمَّا لأَنَّ منها ما لا يُمكِنُ تصغَيرُهُ ، نحو: أين ، ومتى ، وَمَنْ ومَا وحَيْثُ ومُنذُ ، ومعَ وغيرُ، وحسُبك والاسمُ الذي يعملُ عملُ الفعلِ)) [٣].

أشارابن الحاجب إلى العلل التي بسببها لا يمكن تصغير الضمائر السابقة ، واحتجَّ قره سنان بعلة الاستغناء في تصغير (حَيْثُ ومنذ) فيقول : ((ورفضوا تصغير الضمائر لأنه كالصفة وهي لا توصف ... وتصغيرُ حَيْثُ استغناء بتصغير المكان عنه ، ومُنْذُ للاستغناء بتصغير مُذ ، ولم يعكس لأنّهُ بحذف النون فالتصرف فيه أدخل))[٤].

فقد أوجد العرب بديلًا من تصغير المبنى ، حيث صُغِر المكان ؛ لأن الأول مبني والثاني يُعطي مؤداه الدلالي فاستُغْنِيَ عن (مُنْذُ) بـ (مُذْ) .

٢. الإدغام (إدغام تاء افْتَعَلَ) :

ذكر ابن الحاجب في هذا الباب : ((قال : وقد تُدْغَمُ تاءُ افْتَعَلَ في مثلها ، فيُقالُ : قَتَّلَ ، وقِتَّلَ ، وعليها : مُقَتِّلُون ومُقِتِّلُون ، أي : لتاء افْتَعَلَ أحوالٌ في الإدغام والقلب ؛ فتُدغم في مِثلها ، نحوُ : اقْتَتَل ، فإذا أُدغِمَت فمنهم من يَكْسِرُ الأَوَّلَ ؛ لالتقاء الساكنين ، ومنهم من يفَتح نظرًا إلى حركتِها فتقول : قِتَّلَ وقَتَّلَ في اقْتَتَلَ وعليهما مُقَتِّلُون ومُقِتِّلون في مُقْتَتِلون))[٥] .

١- الأنصاف في مسائل الخلاف (ابو بركات الانباري) : ٩٣/١، مسالة رقم ١٣.
٢- ينظر: دراسات في كتاب سيبويه (د. خديجة الحديثي) : ١٩٩.
٣- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ١/ ٥١٢، ٥١٤.
٤- الصافية شرح الشافية : ١/ ٢٣٩.
٥- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٨٦٤.

فقد أشار ابن الحاجب إلى أنَّ في الإدغام بصيغة (افتعل) وجهين :

الأول : الفتح لمن ألقى فتحة التاء على الحرف الأول (القاف) = (قَتَّلَ) .

الثاني : الكسر لمن حذف الحركة وحَرَّك الحرف الأول على الأصل في التقاء الساكنين ، أمّا تحْريكها بالفتح فهي منقولة لها ، وأمَّا تحريكها بالكسر فهي عارضة [١].

واحتجّ قره سنان بعلة الاستغناء على حذف همزة الوصل استغناءً في صيغة (افْتَعَلَ) إذا كان بعد تائها تاءٌ أُخرى نحو : (اقْتَتَلَ) فقال : ((وقد تُدغم تاء افْتعَلَ في مِثلِها فيُقالُ قَتَّلَ بفتح القاف والتاء المشددة افْتَعَلَ بل فَعّلَ في : اقْتَتَلَ بنقل فتحة التاء الأولى إلى ما قبلها ، وإدغامها في الثانية، والاستغناء عن الهمزة، ويُقال قِتَّلُ بكسر القاف وفتح تلك التاءُ فيه إيضًا بحذف حركتها ، وتحريك القاف بالكسر لالتقاء الساكنين والاستغناء عنها))[٢] .

ومما سبق يتضح أن القلب المكاني في صيغة (افْتَعَلَ) قد جرى لاجتماع المثلين في نحو : (اقْتَتَلَ) إذ جاز فيها الإظهار والإدغام[٣] ،وفي الوجه الثاني – الإدغام – هناك وجهين هما :

الأول : إسكان التاء الأولى بعد نقل حركتها إلى القاف ولا يخرج غرض هذا النقل عن علّة الإدغام .

الثاني : هو حذف الحركة .

والمتأمل في الوجهين يجد أن الحذف أشدُّ تكلفًا من النقل ؛ لأن في حذف الحركة يحصل تجاور ثلاثة سواكن (ق ت ت ـَ) .

وبلحاظ الموقعية يُوصف هذا التجاور بأنه تجاور بين صامتين هما القاف والتاء إذا اجتمعا في مقطع واحد ، وبلحاظ المنطوق هو تجاور بين ثلاثة صوامت هي القاف، والتاء الأولى والتاء الثانية إذ وقع الصائت في مقطع آخر[٤].

١- ينظر : الجواز في شروح شافية ابن الحاجب (رسالة) : ١٢٦.
٢- الصافية شرح الشافية : ٢/٦٠٠- ٦٠١، وللمزيد ينظر: ١/ ٢٣٥، ١/ ٣٤١ ، ٢/ ٤٤٨، ٢/ ٤٥١/ ٢/ ٤٥٦، ٢/ ٤٦١- ٤٦٢ - ٤٦٣ ، ٢/ ٥٠٠، ٢/ ٥٣٨.
٣- ينظر : التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي (صباح عطيوي) : ١٧٨.
٤- ينظر: تجاور الصوامت في العربية (د. جواد) : ٢٤، وينظر: التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي : ١٧٩.

فالوجه في الاستغناء عن الهمزة هو حركة القاف من التقائها بالتاء الساكنة فأخرجت بنية خالية من الهمزة زِنَةً وهي (قَتَّلَ) .

وعَبَّرالدكتور صباح عطيوي عن ذلك مقطعيًا فذكر أنَّهُ يجوز في الإدغام ههنا ثلاثة أوجه:

الأول : نقل الحركة إلى فاء (افتعل) فتُحرك الفاء وتسقط همزة الوصل ، ثم يحدث الإدغام فنقول (قَتَّلَ) ، فالأصل فيه (اقْتَتَلَ) حدث قلب مكاني تخلصًا من التقاء الساكنين عند إسقاط قمة المقطع الأول من المقطعين المتماثلين أي :

/ ء ـِ ق ت ـَ / ت ـَ / ل ـَ /

/ ق ـَ ت / ت ـَ / ل ـَ /

ويلاحظ هنا سقوط همزة الوصل مع مصوّتها لانتفاء الغرض منها ، إذ المقطع الأول سليم البنية ؛ لأنه يبدأ بصامتٍ يتلوه مصوّت .

والوجه الثاني : أن تُحذف الفتحة من التاء فيلتقي ساكنان وتحرك الفاء بالكسر على الأصل في التحريك فتسقط همزة الوصل ونقول : (قِتَّلَ) ، فقد حدث فيه مقطع مزيد في الدرج عند إسقاط مصوّت المقطع الأول من المقطعين المتماثلين ،فانقسم إلى مقطعين باجتلاب قمةٍ هي الكسرة :

/ ء ـِ ق / ت ـَ / ت ـَ / ل ـَ / .

↓

/ ء ـِ ق ت / تَ / ل ـَ /

/ ء ـِ ق ـِ ت ← / ء ـِ / ق ـِ ت / ت ـَ / ل ـَ / .

ولما كان المقطع الأول هو عبارة عن همزة الوصل مع مصوتها ، وبعده مقطعٌ سليم البنية، انتفى الغرض في وجود همزة الوصل ، مما أدى إلى سقوط المقطع الأول ليكون الحاصل :

/ ق ـِ ت / ت ـَ / ل ـَ /

والوجه الثالث : كسر التاء إتباعًا للكسرة قبلها فنقول (قِتِّلَ) وهو كالثاني إلاّ أَنَّ قمّة المقطع الثاني من المقطعين المتماثلين أصبحت مُجانِسَة للقمة المُجتلبة فصارت كسرةً أي [1]:

١- ينظر : التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي : ١٧٩.

/ ق ـِ ت / ت ـَ / ل ـَ /

/ ق ـِ ت / ت ـِ ل ـَ / .

٤-عِلة الأصل :

الأصل في اللغة : أسفل كلِّ شيءٍ [١]ويأتي بمعنى ثبات الشيء ورسوخه ، وهو أيضًا : ((ما يُبنى عليه الشيء أو يُسنُد وجوده إليه [٢].

وفي الاصطلاح : هو الأساس أو القاعدة للفرع الذي يُبْنى عليه[٣] والأصل : أُولى حالات البنية قبل أن يطرأ عليها أي تغيير[٤] ، وكثيرًا ما يُعَلَّلُ بهذه العلّة في اللغة العربية لغةً ونحوًا ، ومراعاة الأصل فكرة تنطلق من النظر إلى أصل الكلمة الذي وُضِعَت عليه ، وهو تعبير يُعَدُّ ((ثابتًا من ثوابت التحليل اللغوي الذي تُرَدُّ إليه أنواع الكلمات المختلفة وتستأنس به شواردها وأوابدها)) [٥].

وعَلَّلَ قره سنان بهذه العلة بعض الأحكام الصرفية في أبوابٍ عِدَّة منها :

١- الوقف :

ذكر ابن الحاجب أن : ((الإسكان المجرد في المتحرك : أي المجرد عن الروم والإشمام ، كقولك : زَيْد وعَمْرْو وجَعْفَرْ، سواءٌ كان ما قبله ساكنٌ أو لم يكّن))[٦].

وهذا الوجه هو المُختار من أحكام الوقف بالإسكان ، وعَلَّلَ قره سنان ترجيحه بعلة الأصل لكثرته وغلبته فهو الأصل الذي يُقاس عليه ، قال : ((فالإسكان المُجرّد عن الروم والإشمام في المُتحرّكِ المُنوَّن وغير المُنَوَّن والمُعرب أو المبني وهذا الوجه هو الأكثر الأغلب والأصل ؛ لأن سلب الحركة أَبلغ في تحصيل غرض الإستراحة))[٧].

١- العين : ٧/ ١٥٦ (أصل) .
٢- ينظر : متن اللغة : ١/ ١٨٢(أصل) .
٣- الكليات : ١٢٢، وينظر: الحدود في النحو : ٤٢.
٤- ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية (د. محمد سمير اللبدي) : ١١.
٥- الأصول (تمّام حسّان) : ١٢٣، وينظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي (أحمد عفيفي) : ١٦٩
٦- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٦١٨.
٧- الصافية شرح الشافية : ١/ ٣٤٦، وللمزيد ينظر: ١/ ١٤٢، ١/ ١٤٧، ١/ ١٦٣، ١/ ١٨٨، ١/ ١٩٨، ١/ ٢٤١، ١/ ٢٧٢، ١/ ٣٣٠، ١/ ٣٤١، ١/ ٣٤٤، ١/ ٣٣٩، ١/ ٣٩٨، ٢/ ٤٠٥، ٢/ ٤١١، ٢/ ٤٢٤، ٢/ ٤٢٦، ٢/ ٤٣٠، ٢/ ٤٣٧، ٢/ ٤٥٥، ٢/ ٤٨١، ٢/ ٤٩٧، ٢/ ٥١٦، ٢/ ٥٢٥.

فقد أشار إلى أَنَّ الوقف بالإسكان أَبْلَغ للحصول على الاستراحة التي هي المُبتغى من الوقف؛ لذلك شاع هذا الوجه في التداول اللغوي بين العلماء الذين عُنُوا بعد سيبويه ببيان الغرض من الوقف الذي هو للأستراحة من دون ميز وقف من وقف فهو يصدق على الإسكان كما يصدق على الإشمام ، والروم ، والتضعيف ، والإسكان فيها هو الأصل والأغلب الأكثر لأنه سلب الحركة ، وذلك أَبلغ في تحصيل غرض الاستراحة[١] .

ويعني ذلك أن الاستراحة المُثلى تتحقق بهذا الوجه من وجوه الوقف ، إذ هو سلب للحركة بما يعنيه من تخفيف لا تحققه وجوه الوقف الأخرى .

ويبدو أنَّ هناك شيئين كانا وراء القول بخفة السكون ، وبأنه أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة في الوقف ، أحدهما : (الأنطولوجيا) – هو علم يدرس الوجود بذاته أي دراسة جوهر الأشياء- الأخرى :عنايتهم بما يجري على الحرف الأخير من الكلمة ، ولئن ساغ للنحويّين أن ينسبوا الوقف بالسكون في نحو : (هذا أحمد) إلى التخفيف ، لا يُقبل بهذا في نحو: (هذا بَكْرْ) ، إذ اضطر بعض العرب بسبب ثقل هذه الصورة إلى تحريك الساكن الأول[٢].

فلم يعد السكون إذن تخفيفًا في (فَعْلْ) فضلًا عن أن تكون الصيغة المحركة هي الأصل فيكون تحريك العين بلغة النحويين لكراهة بعض العرب التقاء الساكنين على حد الوقف بالنقل في نحو : (هذا بّكْرْ) ، وبلغة أخرى إنَّ هذه الأمثلة تألفت من مقطع مكروه رفضته العربية أن يكون في درج كلماتها ، غير أنَّهُ أُغتُفر في الوقف عند غالبية العرب بخلاف جماعة أخرى لم تُطق كراهته ، فكان أن تخلصت منه بتحويله إلى المقطعين الشائعين (ص م) و (ص م ص) ، وذلك بجلب مصوّت يتشكّل به المقطع الجديد (ص م ص)[٣].

ففي هذه الأمثلة : (بَكْرْ← هذا بَكْرُ← هذا بَكُرْ) .

نلحظ أنّها قد فارقت صورتها المقطعية المستساغة في الدرج (ص م ص/ ص م ص) واسستحالت إلى مقطع تجاور فيه صامتان هو المقطع المزيد فجاز الوقف عليه وأُحِيلَ إلى صورة أُخرى بمصوّت يُحاكي الساقط في الوقف ، وذلك في أمثلة لا تؤدي بها هذه الإحالة إلى مثال مرفوض هكذا[٤] :

/ب ـَ ك ر← ب ـَ / ك ـُ ر/

١- ينظر : شرح المفصل (ابن يعيش) : ٩/ ٦٧، والوقف في المدونة النحوية : ٧.
٢- ينظر: كتاب سيبويه : ٤/ ١٧٣، والوقف في المدونة النحوية : ٧١.
٣- ينظر : الوقف في المدونة النحوية : ٧٢.
٤- ينظر: نفسه: ٨٠- ٨١ .

= ← /ب ـَ / ك ـِ ر/ .

وقال د. صباح عطيوي : ((والمتأمل للأمثلة التي ذكروها مقطعيًا ، واجدٌ أنّها جارية على الفرار من المقطع المزيد الذي يظهر أن قسمًا من العرب ، قد كرهوه حتى في الوقف))[١] .

فيكون التخلص منهُ بتحويله إلى مقطعين : قصير ، طويل مغلق كما سبق ، أمّا جنس حركة الساكن الاول ، فقد تكون من جنس حركة الإعراب ، أو منسجمة مع الحركات الأخرى في البنية أو تخضع لطبيعة الحرف المُحرَّك [٢] .

٢- جمع الثلاثي المزيد بمدّة زائدة :

قال ابن الحاجب في هذا الباب : ((فَعِيْلٌ بمعنى مَفْعُولٍ فبابُهُ فَعْلَى ، كجَرْحى وأسْرَى وقَتْلَى وجاء فُعَالى كأُسارى وشَذَّ فُعَلاَءُ ، كقُتَلاَءُ وأُسَرَاءُ ، ولا يُجْمعَ جمعُ التصحيح في مُذكره، ولا مؤنثه ، لا يُقالُ : جَريحُونَ ولا جريحْاتٌ ؛ ليتميّز عن فَعِيلٍ الأصل))[٣].

نلحظ من النص السابق أن فعيلًا تأتي بمعنى مفعول وهو ليس بالأصل فيها فتجمع جمع تكسير نحو: جريح وجْرحى وقتيل قتلى ولديغ لدغى فبابه (فَعْلَى) ويجوز (فُعالى) كـ (أُسارى) ولا يجوز أن يُقال (فُعَلاء) كقُتلاء وأُسَراء فهو شاذ .

والمعنى الآخر لـ (فَعِيْل) أن يأتي على الأصل أي : أن الوصف منه لا يُراد به معنى مفعول ولا معنى فاعل ، ويكون جمعها بالواو والنون أو بالألف والتاء في المذكر والمؤنث فيُقال في (فعيل) الأصل : جريحون وجريحات أي يُجمع جَمْعُ سلامةٍ[٤] .

وعلَّلَ قره سنان بعلّة الأصل على عدم جواز جمع (فَعيلُ) الذي بمعنى المفعول جمع التصحيح ، فلا يجوز أن تقول : جريحون ولا جَريحات ليتميّز (فَعِيل) بمعنى مفعول عن (فعيل) الأصل ، والأصل أولى بالتصحيح من الفرع ، قال : ((وَفَعِيل بالفتح بمعنى مفعُولٍ بَابُهُ وأصله (فَعْلَى) بالفتح والسكون كجَرْحى في جريح بمعنى مجروح ، وأَسْرَى في أَسير بمعنى مأسور ... وقد جاء (فُعالى) بالضّم ، وهو أُسارى ، وشذَّ (فُعَلاء) بالضمّ والفتح وهو : قُتَلاءٌ وأُسَرَاءٌ ولا يُجْمَعُ مذكر هذا جمعْ التصحيح بالواو والنون ليتميَّز عن فَعِيلٍ الأصلِ وهو ما كان بمعنى فاعِل ؛ ولم يعكس إذا الأصل بالتصحيح أجدر ، ولا مؤنثه بالألف والتاء ؛ لأنّ المذكر

١- التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي : ١٥٥.
٢- ينظر : الكراهة اللغوية عند الرضيّ(طروحة) : ٢٩٢.
٣- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٥٧٢.
٤- ينظر : ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية (محمود سليمان ياقوت) : ٦١، ٧٨- ٧٩.

إذا لم يُجمع جمع التصحيح فالمؤنث أَولى ، فلا يُقال : جريحون للمذكر ولا جريحات للمؤنث))[١].

أي إنَّ فعيلًا الأصل الوصف منها يُجمع جمع سلامة أمّا فعيلًا بمعنى مفعول فهو ليس بأصل ويجمع جمع تكسير وبابه (فَعْلى) ويجوز فيه (فُعالى) .

٥-عِلّة أمن اللبس

اللبس في اللغة يعني الخلط والشبهة وفسّره بعضهم أنّه بمعنى الشُّك[٢] .

وفي الاصطلاح معناه غموض المعنى في اللفظ أو التركيب وعدم فهم المقصود منهما ما يؤدي إلى الخروج عن مقاييس العربية المألوفة تخلصًا من هذا الغموض ، فالعرب يحرصون على الإبانة ويتحاشون الخلط بين المعاني المختلفة[٣] .

وكثرُ ورود هذه العلة في الأبواب الصرفية ؛ لأن الدراسة الصرفية تتعلق بدراسة بنية الكلمة واشتقاقها وصياغتها ومثل هذه الدراسة تسبب غموضًا أو لبسًا في بعض الأحيان مما دفع الصرفيين إلى التنبيه في كل مواطن اللبس[٤] .

وعلل قره سنان بهذه العلة ، من ذلك :

١. المضارع (مضارع غير الثلاثي المجرد) :

قال ابن الحاجب : ((وإن كان غير ذلك ، يعني : غيَر ثلاثيٍّ مما هو ثلاثيٌّ بالزيادة ، أو رُباعيٌّ مطلقًا بزيادة أو بغير زيادة . كُسِرَ ما قبل الآخِرِ مالم يكن أوَّلُ ماضيه تاءً زائدةً نحو:

١- الصافية شرح الشافية : ١/ ٢٩٩- ٣٠٠، وللمزيد ينظر : ١/ ١٢٨، ١/ ١٣٧-١٣٨ – ١٣٩- ١٤٠، ١/ ١٦٢، ١/ ١٦٨-١٦٩ – ١٧٠- ١٧١، ١/١٧٤ ، ١/ ١٧٦، ١/١٨٢، ١/٢٩٠، ١/٢٥٤، ١/٢٦٨، ١/ ٢٧٨، ١/٢٨٢، ١/ ٢٨٦، ١/ ٢٩٢، ١/ ٢٩٩، ١/ ٣١٤ ، ١/ ٣١٧، ١/ ٣٣٧، ١/ ٣٤٠، ١/ ٣٥٣، ١/ ٣٦٤، ١/ ٣٧١، ٢/ ٣٨١، ٢/٣٩١- ٣٩٢، ٢/ ٣٩٦، ٢/ ٤٠١، ٢١/ ٤١٨، ٢/ ٤٣٣، ٢/ ٤٣٥، ٢/ ٤٤٧، ٢/٤٧٤، ٢/ ٤٧٧، ٢/ ٥٠٩، ٢/ ٥١٥، ٢/ ٥١٩، ٢/ ٥٢١.

٢- مقايس اللغة : ٥/ ٢٣٠(لبس) .، و ينظر: الكشاف: ٤/ ٣٧٢- ٣٧٣، وجامع البيان عن آي القرآن : ١١/ ٤١٤- ٤١٥.

٣- ينظر: علة آمن اللبس في العربية (د. مجيد خير الله) : ٦٦، وآمن اللبس وأثره في التطور اللغوي (رسالة) : ٦، ١٣.

٤- ينظر: علة آمن اللبس في العربية (رسالة) : ١٢٠، والدرس الصرفي بين الخضر اليزديّ وابن الغياث في شرحيهما على شافية ابن الحاجب (رسالة) : ١٨٨.

تَعلَّمَ وتَجَاهَلَ فلا يُغَيّر ، أو لم تكن اللام مكررة ... بل يبقونه مفتوحًا كما كان ؛ كأنّهُم كَرِهوا أن يكسروا الحرف المشدّد فيجيء الضمُّ بعدَه مستثقلًا))[١].

أشار إلى أنَّ الكسر يؤدي إلى التباس أمر مخاطبه ، نحو : تَعلَّمْ ، وتَجَاهَل بمضارع (فَعَّلَ وفَاعَلَ) حال الخطاب ، إذ لا فارق بينهما حينئذٍ إلاّ حركة التاء وهي ربّما لا ترفع اللبس ؛ لاحتمال الذهول عنها ، وأن الفتح فيه دفع لبعض استثقاله ، فقد اجتمع فيه ثقلان : ثقل أصله الرباعيّ ، وثقله لكونه منشعبًا .

واحتجّ قره سنان بهذه العلة في هذه المسألة قال : ((وإن كان الماضي غيَر ذلك ، الثلاثي المجرد وهو الثلاثي المزيد والرباعي المجرد والمزيد، وكُسَرِ ما قَبْلَ الآخِرِ نحو :قاتَلَ يُقَاتِلُ ، ودَحْرَجَ يُدَحْرِجُ واحْرِنجَمَ يَحْرِنْجِمُ مالم يكن أوّلُ ماضِيه تاءً زائدةً ، فإن كانت نَحْوُ: تَعَلَّمْ فيفتح ما قبل آخر مضارعه ، نحو : يتَعَلَّمُ ، إذ لو كُسِرَ لأ لتبس أمر مخاطبه بمخاطب مضارع عَلَّمَ بالتشديد في الوقف إذا ذهل عن حركة التاء ، تَجَاهَل (يَتَجَاهل) فيفتح لئلا يلتبس أمر مخاطبه بمخاطب مضارع (جاهل) ، وتَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ فلا يُغَيَّرُ في المضارع حركة ما قبل آخر الماضي لئلا يلتبس أمر مخاطبه بمخاطب مضارع دحرج ، ولم يضم الاستثقال اجتماع الضمتين أو للفرق بينها وبين مصادرها))[٢].

وعلل بعلة أمن اللبس على أن الفعل الماضي غير الثلاثي المجرد الذي أول ماضيه تاء زائدة ، نحو : تَضَارَب يتضارَبُ وتَكلمَّ يَتَكَلَّمُ لا يُكسر ما قبل آخره بل يبقى مفتوحًا كما كان على حاله لئلا يلتبس أمر مخاطبه بمضارع (فَاعَل ، وفَعَّل) ، نحو : يُضَارِبُ ويُكَلِّمُ ، لجواز عدم سماع المخاطب حركة أول الفعل فأستُثنَي من ذلك ثلاثة أبواب :

الأول : التفعُّل ، نحو : تَعَلَّمَ فإنّهُ يُقال في مضارعه (يَتَعَلَّم) بفتح اللاّم ، لأنَّهُ إن كُسِر لألتبس أمر مخاطبه بمضارع (عُلِّمَ يُعَلِّمُ) .

الثاني : التَفَاعُلُ ، نحو : تَجَاهَلَ فإنّهُ يُقال في مُضارعه يتجاهَلُ بالفتح أيضًا ، لا بالكسر ، لئلا يلتبس أمر مخاطبه بمضارع جَاهَلَ .

الثالث : التَفَعْلُلُ ، نحو: تَدَحْرَجَ ، فإنّهُ بفتح مضارعه، لئلا يلزم من الكسر الإلتباس بين أمر المخاطب ومضارع دَحْرَجَ .

١- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ١/ ٤٦١-٤٦٢.
٢- الصافية شرح الشافية : ١٨٥- ١٨٦.

٢. النسب :

قال ابن الحاجب : ((المُنْسوُبُ المُلْحَقُ آخِرَهُ ياءٌ مشدَّدةٌ ؛ لتدل على نسبته إلى المجرد عنها، فإذا قلتَ : دِمَشْقِيٌّ ألحقت آخر دِمَشْقَ الياءَ المشدّدَةَ ؛ لِتَدُلَّ على أَمر منسوبٍ إلى مدلولِ الاسمِ قبل الإلحاق ، ومـن ثَمَّ كان البابُ كـلُّه صفاتٍ ؛ لأنَّ معناه منسوبٌ إلى ما أُلْحِقَت ياءُ النسبِ فيه))[١] .

أشار إلى أنَّ تلحق آخر الاسم ياءٌ مشددةٌ مكسورٌ ما قبلها عند النسب لتدل على أمر منسوب إلى مدلول الاسم قبل إلحاق الياء به وفائدتها الصفة وتمتزج هذه اللاّحقة بالاسم لذلك انتقل الإعراب إليها فنقول هذا رجلٌ دمشقيّ ورأيتُ رجلًا دمشقيًّا ومررت برجل دمشقيّ كما كانت التاء في المؤنث . فسمات هذه الأداة ثلاثٌ : إمتزاجها بالاسم ، وانتقال مصوّت الإعراب إليها ، وإحداثها معنىً جديدًا لم يكن موجودًا قبلها ،وبنيتها المقطعية هي : ــِ ي ي [٢].

وعَلّل قره سنان بعلة أَمن اللبس في هذا الموضع، فقال : ((هو : المُلحق بآخِره ياء مشددة إنّما افتقرت إلى علامة لأنها معنى حادث فلا بد لها من علامة ، وكانت من حروف اللين لخفتها وكثرة زيادتها ، وإنّما أُلْحِقَت بالآخر ؛ لأنَّها بمنزلة الإعراب من حيث العروض فموضع زيادتها هو الآخر ، وإنّما لم يُلْحَق الألف لئلا يصير الإعراب تقديريًّا ، ولا الواو لأنَّهُ أثقل ، وإنَّما كانت مُشدَّدة لئلا تلتبس بياء المتكلمِ))[٣].

فقد عَلَّلَ تشديد الياء في آخر الأسم المنسوب كي لا تلتبس بياء المتكلم ، فالأولى لا محل لها من الإعراب أمّا الأخرى فتَعْرَب ؛ولذلك شُدِّدَت للتفريق بينهما وعدم حصول اللبس .

٦-علة أولى

وهي من العلل التي تُحِيل إلى التفضيل بين مرتبة وأخرى في الاستعمال اللغوي ، وتكشف كذلك عن القياس أو الرأي الأجدر بالقبول ، وسُمِّيت بـ (عِلّة الاستحقاق ، وعلة أَجْدر، وعلة أَوْجَب)[٤].

١- شرح شافية لمصنفها ابن الحاجب ١/ ٥١٥.
٢- ينظر: التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع: ٣٠٠.
٣- الصافية شرح الشافية : ١/ ٢٤١، وللمزيد ينظر : ١/ ٢٢٢، ١/ ٢٢٩، ١/ ٢٣٤ ،١/ ٢٣٦، ١/ ٢٣٨، ١/ ٢٤٥، ١/ ٢٤٦، ١/ ٢٤٧، ١/ ٢٦٩، ١/ ٣٤٣، ١/ ٣٤٩، ١/ ٣٥٠، ١/ ٣٥٥، ١/ ٣٥٩، ٢/ ٤٧٧، ٢/ ٤٩٦، ٢/ ٥٠٣، ٢/ ٥٠٤، ٢/ ٥١٢، ٢/ ٥٢٨، ٢/ ٥٢٩، ٢/ ٥٣٠، ٢/ ٥٣٣، ٢/ ٥٧١، ٢/ ٥٧٤.
٤- ينظر: الدرس الصرفي بين الخضر اليزديّ وابن الغياث (رسالة) : ١٨٩.

وعلّلَ قره سنان في مواضع كُثُر في الأبواب الصرفية بهذه العلة منها :

١. زيادة النون :

يقول ابن الحاجب : ((والنُّونُ كَثُرتْ بَعْدَ الأَلِفَ آخِرًا ، وثالِثةً ساكِنَةً ، نَحْوُ: شَرَنْبَثْ وعُرُنْدٍ ، واطَّرَدَت فِي المضارع والمُطَاوِع ، نَحْوُ: نَفْعَلُ ، وانْفَعَلَ))[١] .

أشار إلى أنَّ النون غالبًا ما تقع بعد الألف في آخر الكلمة فتكون زائدة والقياس وقوع الألف والنون بعد ثلاثة أحرف أصول فأكثر نحو: (سَكْرَان) وإلاّ حُكِمَ بأصالتها كما في (عنان) وكذلك تكون زائدة إن وقعت حرفًا ثالثًا مسكنًا نحو (شَرَنْبَت) وتكون زائدة أيضًا كما في (عُرُنْدُ) لأن النون هنا عُرِفَت بالاشتقاق فهو بمعنى (العَرَنْدَد والعَرْد) أي : الصلب ، فكان الأولى أن يُضَمَّ لشرط زيادة النون في (العُرُنْد) شرطًا آخر ، وهو زيادة حرفين بعدها فأكثر .

واحتجّ قره سنان بهذه العلة في هذا الباب فقال : ((والنون كَثُرَت زيادَتَها بَعْدَ الأَلِفِ آخِرًا، أصل هذه الألف والنون أن تلحقا بالصفات مما مؤنثة فَعْلَى نحو: عطشان ؛ لأنها بالزيادة أولى من الأسماء من حيث إنّها مشبهة بالأفعال والفعل أقعد في الزيادة من الأسم))[٢].

عَلّلَ بأن الزيادة في الصفات أولى من الأسماء من حيث أنَّها مشبهة بالأفعال والفعل أحق وأقعد في الزيادة من الأسم .

٢- تخفيف الهمزتين المجتمعتين :

قال ابن الحاجب:((والهمزتان في كَلِمَةٍ إن سُكِّنَت الثانيةُ وجبَ قلبُها، يعني : إذا اجتمعت الهمزتان في كلمةٍ فإن كانت الثانيةُ ساكنةً وجب قلبُها حرفًا من جنسِ حركةِ ما قبلهَا كآدَمَ ، ايْتِ ، اوْتُمِنَ))[٣].

أشار إلى وجوب قلب الهمزة الثانية المُسَكَّنَة إن اجتمعت مع همزةٍ أَولى في كلمةٍ واحدةٍ إلى حرف يُجَانس حركة الهمزة الأولى التي تسبقها .

وفي هذا الباب عَلّلَ قره سنان بعلةِ (أولى) فقال : ((والهمزتان إذا اجتمعتا في كلمةٍ واحدةٍ إنْ سَكَنَتْ الثانيةُ منهما وَجَبَ قَلْبُها حرفًا من جنسِ حركة ما قبلها ، كراهة لاجتماع الهمزتين مع

١- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٦٨٧.
٢- الصافية شرح الشافية :٢/ ٤١٥.
٣- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٧٣٤.

عسر النطق بالثانية ساكنة ، فألفًا إن كان ما قبلها مفتوحًا كآدم أصله أَءْدَم بهمزتين أولاهما زائدة لا الثانية؛ لكثرة زيادتها أولًا،فالحمل على الأكثر أولى ولعدم صرفه ...))[١] .

مما سبق نجد أن اجتماع همزتان وسكون الثانية منهما حاز على أتفاق اللغويين بوجوب إبدال الثانية حرفًا من جنس حركة الهمزة الأولى؛ فتبدل ألفاً إذا فتح ما قبلها نحو: أَأْمن ← آمن، و واوًا ضُمَّ ما قبلها: أُأْمن ← أُوْمِن، وياءً إذا كُسِرَ ما قبلها : إِأْ مْان ← إِيْمَان.

ولا يرى الدرس الصوتي الحديث أنّ الهمزة قد أُبْدِلَت ولا حَرْفًا قد حَلَّ مكانها ، وإنّما هو سقوط للهمزة الثانية الساكنة نتيجة اجتماعهما في مقطع واحدٍ (ء ـُـِ ء) فكانت قاعدتا المقطع الطويل المغلق همزتين وهو ما يعيق أداءهما مجتمعتين وهنا يتضح سر وجوب الإبدال في اجتماع الهمزتين ، إذا كانت الثانية ساكنة[٢] .

والتوصيف الصوتي الحديث يسير في إتجاهين :

الأتجاه الأول : يرى أَنَّ الهمزة سقطت وعُوِّضَ بحركة من جنس حركة الهمزة الأولى ، ثم اجتمعت الحركتان القصيرتان – حركة الهمزة الأولى والحركة المعوَّضة عن الهمزة الساقطة – **فكونتا حركة طويلة ، قال :** ((والواقع الذي يؤكده التحليل الصوتي هو أنَّ الناطق أسقط الهمزة الثانية ... وعَوَّض مكانها حركة قصيرة مجانسة لما قبلها ، فتحولت حركة الهمزة الأولى من قصيرة إلى طويلة ... وهذا النوع من التعويض إيقاعي يُحافظ على كمية المقطع دون نظر إلى نوعه ... والملاحظ على أيّة حالٍ أن تعويض الهمزة لم يكن إلاّ بحركة قصيرة ، فتحة ، أو كسرة ، أو ضمّة))[٣].

وهذا التوصيف فيه نظر : فقد اشترط د. عبد الصبور شاهين نفسه أنَّ الصوتين المتبادلين يجب أن يكونا من جنسٍ واحدٍ ، إمّا من جنس الصوامت ، وأمّا من جنس الصوائت ، قال : ((ولكن من البعيد أن يصبح الصامت حركةً أو أن تصبح الحركة صامتًا ؛ نظرًا للتباين في طبيعتهما))[٤].

١- الصافية شرح الشافية : ٢/ ٤٦٣، وللمزيد ينظر: ١/ ١٢٧، ١/ ١٣٩ ، ١٤٣، ١٥٥ ، ١٦٤، ١٧٥، ٢٣٨ ٢٨٣، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٢٨، ٣٤٠، ٢/ ٤٠١، ٤٠٣، ٤٠٩، ٤١٥، ٤٢٨، ٤٥٠ ، ٤٥١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٥٢١، ٥٣٣، ٥٣٧، ٥٥١، ٤٤٩، ٣٧٥، ٦٤٧، ٤٧٩ ، ٦٤٤، ٣٦١، ٤٥٩، ٣٩٣.

٢- ينظر: الكراهة اللغوية عند الرضيّ (أطروحة) : ١٦١- ١٦٢.

٣- ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية(د. عبد الصبور شاهين) : ١٨٢- ١٨٣، والكراهة اللغوية عند الرضيّ (أطروحه): ١٦٢.

٤- المنهج الصوتي للبنية العربية : ١٦٨.

امّا الإتجاه الثاني : فيتمثل بسقوط الهمزة الثانية ومَدَّ الصوت بحركة الهمزة الأولى لتكوين حركة طويلة فتكون هذه الحركة الطويلة ناجمة من إطالة الصوت بالمصوّت القصير ، وليست حصيلة اجتماع مصوتين هكذا[١] :

أَأْدَمَ = /ء ـَـء/ د ـَ / م ـَ /.

↓

× حذفت الهمزة ومُدّ الصوت بفتحة الهمزة الأولى (الصائت القصير)

آدم = /ء ـَ / د ـَ / م ـَ/ .

أَأْمَنَ = /ء ـَ ء/ م ـَ / ن ـَ /.

↓

× حُذفت الهمزة ومدّ الصوت بفتحة الهمزة الأولى :

آمَن = /ء ـَ / م ـَ / ن ـَ /.

أُأْ مِنُ = /ء ـُ ء/م ـِ/ ن ـُ /.

↓

× حذفت الهمزة ومُدَّ الصوت بضمة الهمزة الأولى :

/ء ـُ / م ـِ / ن ـُ /.

إئْمَانُ = /ء ـِ ء/ م ـً / ن ـُ /.

↓

× حُذفت الهمزة ومدّ الصوت بكسرة الهمزة الأولى .

/ء ـٍ / م ـً / ن ـُ / .

٧-علة التخلص من التقاء الساكنين:

السكون في اللغة ضد الحركة فهو يُدلُّ على الهدوء ،وانقطاع الحركة من كُلِّ ما من شأنَهُ أَنْ يتحرّك[٢] .

وفي الاصطلاح هو قطع الحركة[٣] ،وسُمِيَّ بـ الجزم و الوقف [٤].

١- ينظر: الكراهة اللغوية عند الرضيّ (اطروحة) : ١٦٣

٢- ينظر: العين : ٥/ ٣١٢،(سكن) ، ولسان العرب : ١٣/ ٢١١(سكن).

٣- الأشباه والنظائر (السهيلي) : ١/ ١٧٦.

٤- ينظر : كتاب سيبويه: ٢/ ٢٢٣ ،والمقتضب : ١/ ١٤١.

وهي من العلل التي وردت كثيرًا في تعليلات اللغويين لأن العربية تأبى التقاء الساكنين لاستثقالهُ أو استحالته في النطق. وتعد ظاهرة التقاء الساكنين ظاهرة صوتية بالأساس ، تتضمن التوافق بين الحروف والحركات وائتلافها في الكلمة الواحدة أو في الكلمتين المتتاليتين وللتخلص من التقاء الساكنين طبق النحاة القدامى إحدى القاعدتين : تحريك الساكن الأول ، أو حذفه بحسب طبيعة هذا الساكن لخلق توازن صوتي لبنية مختلة بسبب التقاء الساكنين وذلك في الكلمة المفردة أو في الكلمتين المتتاليتين ، ولكنهم جعلوا التحريك هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين لأنه أقل إخلالًا بالكلام كما أن الحذف يُلحق إجحافًا ببنية الكلمة [١].

وقد أجاز الصرفيون التقاء الساكنين في نوع من الأصوات ، وهي أصوات المد (الألف ، الواو، والياء) إذا اشترطوا في ذلك أن يكون الصوت الأول من الصوتين الساكنين أحد حروف المد وأن يكون الصوت الثاني مُدْغمًا في مثل (دابَّةَ) وعللوا جواز التقاء الساكنين تعليلًا صوتيًا ذلك أن اللسان هو في الأصل مُحرَّك فيصير الثاني من الساكنين وهو الباء في كلمة (دابَّة) كالساكن فيه فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالص[٢] .

ومن مصاديق هذه العلة لدى قره سنان ما يأتي :

١. **تخفيف المبدوء بهمزة دخلت عليها (أل) : قال ابن الحاجب :** ((... وعلى الأكثر إذا اتصلت منَ وفي بيان الاحمر قِيل : مِنَ لَحْمَرٍ بفتح النون ؛ لأنَّ اللاّم في حكمِ السكونِ ، فيجب فتح النون لا لتقاء الساكنين على القياسِ ، وفِلَحْمَر بحذف الياءِ ؛ لأنّ اللاّمَ في حكمِ السكونِ ، فالتقى ساكنان ، فحُذِفَت الياءُ ؛ لالتقاء الساكنين))[٣].

يبدو أن النون في (مِنَ الاحمر) قد فُتِحتَ كي لا يجتمع الساكنان لأنَّ اللاّم كالساكن ،وأن الفتحة هي أخف الحركات وعَلَّلَ قره سنان بهذه العلة في هذه المسألة فقال : ((... وعلى الأكثر إذا اتصلت (مِن) و(في) بباب الأحمر، قِيلَ : مِنَ لَحمر بفتح النونِ فَي مِنَ الأحمر؛ لئلا يَجتمع الساكنان ، لأن اللاّم كالساكن ، وعلى الأكثر قِيل : فِلَحْمَرٍ بحذفِ الياءِ في : في الأحمر))[٤].

١- ينظر : التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي : ١١٧، وظاهرة التقاء الساكنين بين المعالجة الصوتية والمعالجة الصوتمية (مجدي بن عيسى): ١٣٥- ١٣٦.
٢- ينظر : شرح مختصر التصريف العربي (مسعود التفازاني) : ٨٢.
٣- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٧٣٢.
٤- الصافية شرح الشافية : ٢/ ٤٦٢.

إذا دخلت لام التعريف على ما أوله همزة مقطوعة نحو (الأَحمر) و (الأُولى) فمذهب العرب عند التخفيف أَنَّهُم يحذفونها ويُلْقُوْنَ حركتها على اللاّم الساكنة ، فإذا تحرّكت اللاّم لإلقاء الحركة عليها فلهم فيها مذهبان :

الأول : أَن يُعتد بالحركة ، فتُحذف همزة الوصل فنقول لَحْمَر، ولوُلى في الأَحْمَر والأولى ؛ لأن اللاّم وإن تحرّكت في اللفّظ فهي في نية السكون .

الثاني : أن لا يُعتد بالحركة لأن حركة التقاء الساكنين عارضة لأنها ليست حركة أعرابية فكان عدم الاعتداد أكثر في كلام العرب ؛ لأن اللام في تقدير السكون لثلاثة وجوه : أحدها أن أصل اللام السكون فهي عريقة فيه .

والثالث : كون اللام كلمة أخرى غير التي في أولها همزة فهي على شرف الزوال . والثالث : أنَّ نقل حركةِ الهمزة إلى ما قبلها غيرُ لازم فكأنها لم تنقل[1] .

أمّا ما قرره الدرس الصوتي الحديث ، عدم حدوث الحذف ، وحديث اسقاط الهمزة وأعادة التشكيل المقطعي ينطبق على ما قالوه في تخفيف (الاحمر والأولى) ولكنهم كانوا أمام سياقين قال بهما العرب الأول كثير مشهور ، والآخر قليل ، ففي الأحمر مثلًا أسقطنا الهمزة وأعدنا التشكيل المقطعي هكذا :

/ ء ـَ ل/ ء ـَ ح/ م ـَ ر/

/ ء ـَ / ل ـَ ح / م ـَ ر/

وهذا على الكثير المشهور الذي ينظر إلى أنَّ اللاّم عريقةٌ في سكونها ، ولما كانت اللام ساكنة في أذهانهم فلا بد من وجود همزة بناءً على أنّ المقطع لا يبدأ بصامتين، وهؤلاء هم الذين أطلق عليهم أنَّهُم لا يعتدون بالحركة ؛ لأنها غيرُ لازمة بل هي مُستحسنة للتخفيف ، أمّا الذين اعتدّوا بالحركة وهم قِلّة فقد جاء التحليل المقطعي عندهم، كالآتي :

/ء ـَ ل/ ء ـَ ح/ م ـَ ر/

×

/ ل ـَ ح / م ـَ ر/

١- ينظر: التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي: ١٣٩، ١٤١.

وهنا نرى أن همزة الوصل مع مصوتها قد سقطتا ؛ لأن اعتدادهم بالحركة يعني أنَّ المقطع قد بدأ بصامت يتلوه مصوت[١].

ويتضح مما سبق أن الذي حصل هو أن الاعتداد بسكون لام التعريف يؤدي إلى تحريك النون بحركة للتخلص من مشكلة التقاء الساكنين ، فتحريك الساكن الذي قبل همزة الوصل بالفتح وحذف ألف الوصل لعروضها وعدم الاعتداد بحركتها ، إذ إنّ الغرض الذي من أجله وُجِدَت انتفى، فتقول : (مِنَ لَحْمِرَ) ، وأمّا الياء في (في الأحْمَر) على تقدير سكون اللّام فتصبح فلِحَمْرَ).

٢- تحريك أوله الساكنين إن لم يكن مَدّة:

قال ابن الحاجب : ((فإنْ لم يَكُن مَدّةً ، يعني : فإن لم يكن أوَّلُ الساكنين مَدَّةً حُرِّكَ صحيحًا كان أوليّنًا ، نحوُ: اذْهَبِ اذْهَبْ ، ولم أُبَلِهْ، وأصلهُ : لم أُبَالِي ، حُذِفَت الياءُ للجزمِ ، وكَثُرَ حتى صار كأنَّهُ لم يُحذَف منهُ شيءٌ ، فسُكِّتَ اللاّمُ تشبيهًا له بالصحيح ، فاجتمعَ ساكنان : الألفُ واللامُ ، فحُذِفَت الألفُ لالتقاء الساكنين – وليس هذا الحذفُ موضع الاستشهاد – ثم راعَوا حركة اللاّم الأصليّة فجوّزوا إلحاق هاء السكتِ ، فحرَّكُوا اللاّم لالتقاء الساكنين الحركة الصورية – وهو المراد بالاستشهاد – فعوملت اللام معاملة المتحرك ، حيث أُلِحْقَت هاء السكتِ وعومِلَت معاملةَ الساكِن حيثُ حُذِفَت الألفُ قبلها ، وحُرِّكَت لالتقاء الساكنين))[٢].

وعلل قره سنان بعلة التقاء الساكنين في هذا الموضع قال : ((ولم أُبَلْهْ أصله : لم أبالي ، حذف الياء للجزم ، ثم كثر استعماله حتى صار كأن لم يحذف منه شيء ، فأسكن اللاّم ، فالتقى ساكنان : الألف واللام ، فحذف ، وهذا ليس موضع الاستشهاد ، ثم الحق هاء السكت (الساكن) فالتقى الساكنان اللاّم والهاء فحرّك الأول ، وهذا هو ذلك الموضع))[٣].

فقد وقع على البنية أكثر من جزم ، الأول حذف الياء والآخر حذف الحركة فيها فأصبحت (أُبالْ) .

١- ينظر: التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي : ١٤٣، والقراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : ٨٩، ١١٣.

٢- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٥٩٥ – ٥٩٦.

٣- الصافية شرح الشافية : ١/ ٣٢٢- ٢٢٣، وللمزيد ينظر: ١/ ١٢٣، ١/ ٢٣٩، ١/ ٢٥٩، ١/ ٢٦٦، ١/٣٢٤، ١/ ٣٣١، ١/ ٣٤٠، ١/ ٣٤١، ١/ ٣٦٨، ٢/ ٤٥٢، ٢/ ٤٦٢- ٤٦٣، ٢/ ٥٤٥، ٢/ ٥٧٤، ٢/ ٥٧٥، ٢/ ٦٠١.

فالأصل (أُبالي) حُذفت الياء للجزم ، فبقى (أبَالِ) بكسر اللاّم فلمّا كثر (أُبَالِ) في الكلام لم يعتّدوا بذلك المحذوف ، فحذفت الحركة أيضًا ، للجزم فصار (لم أُبالْ) بسكون اللاّم ، فالتقى ساكنان : الألف واللاّم ، فُحذف الألف لذلك ، فبقى (لَمْ أُبَلْ) ، ثم أدخلوا هاء السكت لتوهّم الكسرة في اللاّم ، أو لأن اللاّم في تقدير الحركة ، إذا إنّها حُذفت على خلاف القياس ، فالتقى ساكنان هما الهاء واللاّم فكُسِرَت اللاّم كما هو القياس : بتحريك الساكن الأول بالكسرة [١].

ويبدو من هذا التوجيه أنَّهُم شَرَكُوا فيه من الدرج ، ومن خلطٍ بين أداء وأداء أو لغة وأخرى؛ لبيان إلحاق الهاء التي تكون في الوقف لأغراض عِدّة منها بيان الحركة ، بيد أنهَّمُ لو شركوا من الوقف لكان أشبه[٢].

ويمكن القول أنّ هناك رؤيتين في (لم أُبَلِهْ) :

الأولى : أن طائفة من العرب اعتادت الوقف على (لم أُبالِ) بالسكون بعد حذف الحركة كما هو حق الوقف ولم يشق عليهم وجود المقطع المديد .

الأخرى : ضاقت بهذا المقطع فقصّرت زمن النطق بالفتحة الطويلة فاستحال مقطعًا طويلًا .

ويرى د. جواد : ((أن طول الأمد بهذا الوقف وكثرته أورثهم عدم الاعتداد بالمحذوف ، فلما أدرجوا ألحقوها الكسرة ، حتى أذا وقفوا عليها الحقوها الهاء لبيان الحركة :

لم أُبالِ ← لم أُبالْ ← لم أُبَل في الوقف .

في الدرج لم أُبَل ← لم أُبَلِه في الوقف .

أو أنّ الوقف ابتداءً ، كان بإلحاق الهاء عند الجميع ؛ لبيان الحركة (لم أُبَلِهْ) ، فلما كثر في الكلام خُففت ... **فألفينا مقطعين قصيرين مفتوحين اكتُنِفا بمقطعين طويلين** :

/ ل ـَ م / ء ـُ/ ب ـً / ل ـِ ه/

/ ل ـَ م / ء ـُ / ب ـَ / ل ـِ ه/))[٣] .

٨-عِلّة التعويض:

العوض هو أن تُقيم حرف مكان حرف آخر في غير موضعه[١] ،وأن يقع في الكلمة انتقاص فيُتدارك بزيادة شيء ليس في أخواتها[٢]، وتقوم هذه العلة على حذف ما يُستغنى عنه

١- ينظر: تجاور الساكنين في مدونة النحو العربي : ١٢٩.
٢- تجاور الساكنين في مدونة النحو العربي ، وينظر : الوقف في المدونة النحوية : ١٣١ .
٣- تجاور الساكنين في مدونة النحو العربي : ١٣٠.

في الكلام ، ومما يتم الكلام بدونه دون أي إخلال بالمعنى المراد عند المتكلم والتعويض عن ذلك كله بحرف يكون مناسبًا لما حُذفَ من الكلام[٣] ، فمن سنن العرب أنها غالبًا ما تعوّض بعد حذف ، وهذه العلة من العلل التي تطرد في كلام العرب .

وعَلَّلَ قره سنان بهذه العلة في مواضع كُثُر ، ومن مصاديقها :

١. المصدر (مصدر فَعَّل) :

قال ابن الحاجب : ((والتزموا الحذف والتعويض في نحو : تَعْزِيَةٍ وإجازةٍ واستجازةٍ ، ونحو: ضارَبَ على مُضاربَةٍ وضراب ... أي في المعتل من أَفْعَلَ والمعتلِّ اللاّم من فَعَّلَ، فقالوا : أجازَ : أجازَةَ ، وأصلُه إجْوَازًا ، فأعَلُّوا الواو على قياسها ، وحذِفَت لالتقاء الساكنين ، فصار إجازًا ، فعَوَّضوا تاء التأنيث))[٤].

ذكر ابن الحاجب أن مجيء المصدر(تَفْعِلَة)من(فَعَّل) الناقص نحو (تَعْزِية)،عِلى أنَّ التاء عَوِض من ياء (تَفِعْيل) فأصلها (تَعْزيِيَ)،بوزن تفعِيل حذفوا الياء تخفيفًا وعَوَّضوا عنها التاء .

واحتجَّ قره سنان بعلة التعويض على حذف اللام- وهي الواو والياء- في تَعْزِية فبقي تَعْزِيْ بسكون الياء وهي ياء التفعيل وعوّضوا من اللام المحذوفة تاء التأنيث ثم لزم أن يكون ما قبلها مفتوحًا ؛ لاقتضائها ذلك ؛ لأنها موقوف عليها بالهاء ، إذ إنَّ كل تاء تصير في حالة الوقف هاءً لزم أن يكون ما قبلها مفتوحًا فصار (تَعْزِيَةً) ، وفي ذلك يقول قره سنان : ((والتزموا حذف حرف العلة وتعويض التاء عنها في نحو : تعْزِيَةٍ أصله : تعزييّ بوزن (تفْعِيل) حذفوا أحدِ اليائين للتخفيف ، وعَوّضوا التاء عنها فوزنها (تفعِلةً) إن حذفت الأولى ، و(تَفعِيةً) بحذف اللام إن حذفت الثانية وعَوّضوا التاء في نحو: إجازة واستجازة ...))[٥].

يبدو أنّ الحذف والتعويض كان في الكلام المتقدم في مصدر (فَعَّلَ) الناقص ، فحذفت إحدى الياءين ، وتم تعويض ذلك الحذف بالتاء ،وما كان سببًا في جواز الحذف والتعويض هو الفتح الذي قبل الياء .

١- ينظر : شرح المفصل (ابن يعيش) : ١٠/ ٧.
٢- ينظر: التعليل الصرفي في كتاب سيبويه(أطروحة) : ٧٣ ، والمحاجاة بالمسائل النحوية (الزمخشري) : ١١٦- ١١٧.
٣- ينظر: الاحتجاج الصرفي عند شراح الشافية (أطروحة) : ١٣٤.
٤- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ١/ ٤٧٢.
٥- الصافية شرح الشافية : ١/ ١٩٥- ١٩٦.

٢. الإبدال :

قال ابن الحاجب : ((... ، فإذا قيل : تُراثٌ عُلِمَ أَنَّ التاء مُبدلة عن الواو ، وكذلك قولهم : أُجُوهٌ ، فإنَّهُ جمعُ وجهٍ ، وتصُّرفاتُهُ من الواو ، فَدَلَّ على أَنَّ الهمزة عن واوٍ .))[١]

فقد أشار إلى أنَّ الهمزة عِوض عن الواو وقلبُها جائز .

وعَلّلَ قره سنان بعلة التعويض في هذا الموضع، إذ قال : ((... وأُجُوهٍ جمع وَجْه فإنّ الوجه والتَّوجَه والمواجهة يدلُّ على أنّ همزته عِوَض عن الواو))[٢].

يرى أن الهمزة في (أُجُوه) جمع (وَجْه) هي عَوِض عن الواو في أول الكلمة – فاء الكلمة- وهو جمع كثرة على وزن (فُعُول)، أو (أُعُول) نحـو: (وُجُوه وأُجُوه) ،لأن مـفـرده واوي الفاء (وجه) والواو زائدة وتجمع أيضًا جمع قلة على (أوْجُه) فتكون الهمزة فيها زائدة والواو فاء الكلمة[٣] .

وذكر معظم العلماء ان الواو إذا كانت مضمومة ضمة لأزمة ، غير مشددة ولا موصوفة بموجب القلب الواجب جاز قلبها همزة نحو: (وجوه: أُجوه)[٤] وسبب قلب الواو المضمومة همزة ؛ لأن الضمة تجري مجرى الواو ، وهي واو صغيرة ، فصارت الواو المضمومة بمنزلة الواوين ومن ثَمَّ كان النطق بثلاث ضمات ثقيلًا ، فهمزها هربًا من الثقل ، وميلًا للتخفيف ، لذا جاز همزها ولم يجب؛ لأن الواو المضمومة لم تكن ثقيلة كثقل الواوين فتلزم الهمز كما في (أواصل) بل كانت مشبهة للواوين[٥] .

٩-عِلّة التوهُّم :

١- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٨١٢.
٢- الصافية شرح الشافية : ٢/ ٥٤٨
٣- ينظر: الإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات القرآنية واللهجات العربية (أطروحة دكتوراه): ١١٤.
٤- ينظر : كتاب سيبويه : ٤/ ٣٣١ وما بعدها ٣٦٢، والمنصف : ١/ ٢١١، ٢١٤، والممتع في التصريف : ١/ ٣٣٥، وسر صناعة الأعراب : ١/ ٩٨، ٩٢، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ٧٨.
٥- ينظر: الإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات القرآنية واللهجات العربية (أطروحة): ١٠٨.

التوهم لغةً : هو مصدر الفعل (توهَّمَ) الثلاثي المزيد بحرفين : التاء والتضعيف ، وتَوَهَّمَ الشيء: تخيّله وتمثّلهُ كان في الوجود أو لم يكن ، وتوهمّتُ أي : ظنّنتُ ، فهو ضربٌ من التخيُّل والتمثل أو الظن ويُعَبَّرُ به عن الغلط والسهو[١] .

أمّا في الاصطلاح فلم يبعد معنى التوهم كثيرًا عن معنى التخيل والتمثل ، وهو أقرب في معناه إلى الإغفال والظن منه إلى الغلط ، فهو سبق الذهن إلى الشيء من البادرة الأولى .[٢]

والتوهم هو أن يحمل الناطق حكم لفظ على لفظ آخر لتصوّره وجود علاقة شبه بين الحكمين وهو ضرب من القياس المقصود القائم على تحسس المشابهة بين لفظين يحمل أحدهما على الآخر في الحكم [٣].

ويبدو أن ما وُجَّهَ على التوهم يمثل تصورًا آخر لحالة البنية ، أو رأيًا آخر فيها ، فليس بابه الخطأ المطلق أو هو حكم لأحد الرأيين من دون تمثلهما معًا ، فهو اعتبار لصورة مقدّرة للألفاظ مخالفة للصورة الحقيقة [٤].

والتوهم من سنن العرب[٥] ، وكثُر التعليل بهذه العِلّة في كتب اللغة والنحو .

وعللّ بها قره سنان كثيرًا من في كثير من المواضع ، ومن مصاديقها :

١. ذو الزيادة (تمسكن وتمدرع):

قال ابن الحاجب : ((فإن قلتَ : فقد قالوا : تَمَسْكَنَ وتَمَدْرَعَ ، ولم يُحكَم بأصالة الميم فيه ، ولا في مِسْكينٍ، قلتُ : للعلم برجوعه إلى ما ليس الميمُ فيه أصلِيّةً ، ألا ترى أنَّ تَمَدْرَعَ من الدِّرْعِ، تمسكن من السَّكِينَةَ ، ... فمِن ثَمَّ حُكِمَ بأنَّ الميم زائدة . فإن قلت : فَأثبت تَمَفْعَلَ في أبنية الأفعال . قلت : إذا صَحَّ تَمَسْكَنَ وتَمَدْرَعَ فقد ثَبتَ ، وإن كان شاذًا قليلًا ، ومن ثم قال : ولم يُعْتَد بتَمَسْكَنَ وتَمَدْرَعَ وتَمَنَدْلَ لوضوح شذوذهِ)) [٦].

اشتق العرب أفعالًا وكأنهم أشتقوها من لفظ الاسم نحو : تمسكن وتمدرع وتمندل ، إذ توهموا أصالة الحرف الزائد وهو (الميم) وأن أوزانها (تَفَعْلَلَ) لا (تَمَفْعَلَ) ، فالعرب قد تشتق

١- ينظر: لسان العرب: ١٢/ ٣٥٨، ٦٤٤، (وهم) ، وأساس البلاغة: ٢/ ٣٥٨، (وهم) ، والصحاح: ٥/ ٢٠٥٤، (وهم).
٢- ينظر: الصاحبي في فقه اللغة : ٢٢٧، وتاج العروس: ٣٤، ٦٤(وهم) .
٣- ينظر: معاني القرآن (الفراء) : ١/ ٣٧٣.
٤- ينظر : ما وجه على التوهم في الصرف العربي (بحث) : ٢٦٠، وينظر : علل مخالفة القياس (بحث) : ١٤٠ .
٥- ينظر : الصاحبي في فقه اللغة : ٢٢٧ .
٦- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٦٥٩- ٦٦٠.

من كلمة ما وتبقي زوائده ، ووُصِفَت هذه الأفعال بـ (الشاذة) فلا يُقاس عليها ، والأكثر منها أن تكون على وزن (تَفَعَّلَ) فيقال : تَسَكَّنَ وتَمَدْرَعَ وتَنَدَّلَ[١] وُحكم عليها بالقلة [٢].

وعَلّلَ قره سنان بعلة التوهم في هذا الموضع، فقال : ((ولم يُعْتد بتمَسْكَنَ وتَمَدْرَعَ إذا لبس المدرعة ؛ وهي قميص صغير ضيق الكمين ، وتَمَنْدَلَ إذا مسح يدهُ بالمنديل ، وتَمَنْطَقَ إذا لَبسَ المِنْطَقَة لوضوح شُذُوذِه ؛ لأنه من قبيل الغلط على توهم الميم أصلًا ، وكأنَّهُم اشتقوا من لفظ الاسم وهو المسكين والمدرع والمنديل والمنطقة كما يشتقّون من الجمل مثل .. حَوْقَلْ من لاحول ولا قوّة ، وسبحل : من سبحان الله ، واللغة الفصيحة : تَسَكَّنَ وتَدرّع وتَنَدَّلَ وتنطّقَ ، فوجد الدالّ على زيادة الميم في هذه الأمثلة دون تمعدَدُوا))[٣]

ويبدو أنه يرى أنَّ الميم ليست بأصل إذ إنهم أخذوها من أصل رباعي وأختلفوا فيه، مرةً من (سكن) وأخرى من (تسكّن) وقد ساوى بين التوهم والغلط في استعماله ، فزيادة الميم لم تكن لإ لحاق بناء ببناء فيراها مشتقة من أصل (تمسكن) والتاء هي فاء الكلمة : (تَسَكّن).

وثمة رأي يرى أنّ (تمسكن) مُلحقًا بمثال (تدحْرج) أي أن التاء زائدة فيها ، وأن الميم حرف أصلي لا زائد للالحاق ؛ لأن وزن الملحق والملحق به (تفعلل)[٤].

ويظهر من هذا الرأي إنّ أصل هذه الكلمة (سكن) على (فعل) لا (مسكن) على (فَعْلَلْ) فالميم زائدة على الحاق الرباعي بالخماسي[٥] فقد ضعّف هنا وزن تمفعل ولم يُنكره .

ويُرجحّ رأي آخر أن تكون (تَسَكّن) على وزن (تَفَعّل) لا (تَمَفْعَلَ) ، بأخذها من الثلاثي (سكن) الملحق بالخماسي فأصبحت (تَمَفْعَل)؛ لأنه مشتق من الثلاثي[٦] .

وهناك من يرى أن القول بأصالة الميم منَسوب إلى الغلط لكنه مستعمل –بأصالة الميم –إلا إنَّهُ قليل وهو من باب الغلط [٧] .

ويبدو أنّ الاشتقاق الذي يعد من أوضح الأدلة في معرفة حروف الزيادة يؤيد زيادة الميم وعدم أصالتها فيها و(تمسكن) على هذا الرأي وزنها (تَمَفْعل) لا (تفعلل) ففاء الكلمة هو حرف

١- ينظر: المنصف : ١٣٨، والأصول في النحو : ٣/ ٢٣٠.
٢- ينظر: كتاب سيبويه : ٤/ ٢٨٦.
٣- الصافية شرح الشافية : ٢/ ٣٨٦.
٤- ينظر: الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ١٦.
٥- ينظر: شرح كتاب سيبويه : ٤/ ٣٠٨.
٦- ينظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٥/ ٢٠٠.
٧- شرح الملوكي في التصريف (ابن يعيش) : ١٥٤.

السين لا الميم . إذ إن الأسهل إلحاق الرباعي بالخماسي بزيادة حرف واحد ، لأن إلحاق الثلاثي بالخماسي فيه تكلفة بزيادة حرفين . فكان القدماء يتجنبون هذا البناء (تَمَفْعَل) لقلته عندهم .

٢- زيادة الهاء في إهراق – إهراقة:

قال ابن الحاجب : ((ويلزمُهُ أي : وقد أُورِدَ على المبرد – أيضًا – نحوُ: أَهْرَاقَ إِهْراقَةً ، ولا جواب عنه إلاّ دعوى الغلطِ فيمن قاله ؛ لأنَّهُ لما أُبدِلَ الهمزةُ في هَرَاقَ تُوُهِّمَ أَنَّها فاءٌ، فأُدخِلَت الهمزةُ عليها ، وأُسكِنت))[١].

فأَهَرَاقَ عند أكثر النحويين مثل أَسْطَاعَ ، أي أنَّ الهاء عوض عن حركة العين كما أن السين في أسطاع عوض عنها[٢] .

وعَلّلَ قره سنان بعلة التوهم في هذه المسألة، فقال : ((ويَلْزَمُهُ أي : المبرد، نَحْوُ : أَهْرَاقَ إِهْرَاقَةٌ في أراق وإراقة أصلهما : أراقَ إرياقًا ، قيل في جوابه : الهاء غير زائدة بل مبدلة من همزة أراقَ لقرب مخرجها ، فصار هراق ، ثم توهّم أنها فاء الفعِل فأدخلت الهمزة عليها وسكنت ، فالوزن في الأصل :(أَءَفْعَل) بهمزتين ، وبعد القلب والإبدال أَهْفَال ، وقيل : هو أَهْرَقَ فزيد الألف بين العين واللاّم على غير القياس ، فالوزن (أَفْعَالَ)))[٣] .

ففي أراق ثلاث لغات ، المشهورة منها : أراق يُريق ، والثانية : هُراق – بإبدال الهمزة هاء- تهريق- بإبقاء الهاء مفتوحة - ؛ لأن الأصل : يؤريق : حُذفت الهمزة لاجتماع الهمزتين في الحكاية عن النفس ؛ فلما أُبدلت الهمزة هاء لم يجتمع الهمزتان ؛ فقيل : يُهريق ، والثالثة : أَهْرَاق – بالهمزة ثم الهاء الساكنة – يُهْريق إِهْرَاقة بإسكان الهاء[٤] .

فقد أوضح قره سنان أنّ رأيُ المُبّرد يقوم على أنّ الهاء تُبدل من الهمزة ؛ لقرب مخرجهما وهما من الأصوات الحلقية ،أو الحنجرية إلاّ أن الهاء صوت رخو مهموس عند النطق به يُبقي

١- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٦٩٠.
٢- ينظر : كتاب سيبويه: ٤/ ٢٨٥، والتكملة : ٥٦٨، وسر صناعة الإعراب: ١/ ٢٠١، والممتع في التصريف : ١/ ٢٢٥- ٢٢٦.
٣- الصافية شرح الشافية : ٢/ ٤٢٢، وللمزيد ينظر : ١/ ١٢٩، ١/ ١٦٨، ١/ ٢٠٨، ١/ ٢٠٩، ١/ ٢٣٤، ٢/ ٤٢٢، ٢/ ٤٥٩، ٢/ ٥٠٥، ورأي المبرد ينظر: المقتضب: ١/ ١٥٣- ١٥٤.
٤- ينظر: الإبدال (لابن السكيت) : ٨٨- ٩٨، وشرح المفصل (ابن يعيش): ١٠/ ٤٣، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢/ ٣٨٥، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ): ٣٠١.

المزمار مُنسبطًا دون تحريك الوترين ، أمّا الهمزة فصوت شديد لا مجهور ولا مهموس ، وعند النطق به تبقى فتحة المزمار مغلقة إغلاقًا تامًّا [١].

فقد أجمع الصرفيون على زيادة الهاءفي(إهْرَاق) إلاّ المُبِّرد فإنَّهُ يراها مُبدلة عـن الهمزة [٢].

ويبدو أن توجيه المبّرد لهذه المسألة فيه نظر؛ إذ عليه أن يقول إنَّ الهاء المبدلة من الهمزة ساكنة لأن لمّا تغيرت صورة البنية – من الهمزة إلى الهاء – توهموا أنَّها على وزن الأفعال وأنّ الهاء فاء البنية فلا بد من همزة الوصل لتجنب النطق بالساكن الأول وهذه مما توهمت فيه العرب .

١٠-عِلّة الخفة:

الخفّة لغةً : ضد الثقل[٣] ، وهي إجراء صوتي تعليلي يلجأ إلية الشُرّاح لبيان التحّولات الصوتية في البنية اللغوية ، ولعلها لا تخرج عن كونها عادة أدائية فرضتها الطبيعة الصوتية . وعُنِيَ بدراسة مبدأ الاقتصاد في الجهد المبذول في النطق ،فهي إجراء صرفي يتناسب مع مبدأ الاقتصاد في الجهد في الدراسة الحديثة تهدف إلى بذل أقل مجهود في نطق الكلمة[٤] .

وتُعد عِلّة التخفيف مقابلة لعلة الاستثقال وذلك لأن الهروب من الثقل هو لتحقيق الخِفّة إذ إنَّ العربي في الغالب يميل إلى التخفيف في الكلام ، وعَلَّلَ قره سنان بهذه العلة في مواضع عِدَّة منها :

١. مضارع (فَعِلَ) المكسور :

قال ابن الحاجب : ((وطَيِّىءُ تقولُ فِي بَابِ بَقِيَ يَبْقَى : بَقَى يَبْقَى ، يعني : في كلِّ ياءً مفتوحةٍ فتحةَ بِناءٍ وقبلهَا كَسْرَةٌ ، يقلِبُون الكسرةَ فتحةً ، فتنقلبُ الياءُ ألفًا ، فيقولون في دُعِيَ : دُعَا ، وفي بَقِيَ: بَقَى، قياسًا قصدًا للتخفيف؛ لأنَّ الفتحة والألف أخَفُّ من الكسرة والياء))[٥] .

أشار إلى أَنَّ القياس هو قلب الكسرة التي تسبق الياء المفتوحة في آخر الفعل إلى فتحة فتقلب تلك الياء إلى ألف للتخفيف لأنهما متجانِستان وهما أخفُّ من نطق الكسرة مع الياء .

١- ينظر: الأصوات اللغوية : ٧٦- ٧٧ ، وعلم الأصوات العام : ١١٣.
٢- ينظر: كتاب سيبويه : ٤/ ١٧٧، والمقتضب : ١/ ١٥٣- ١٥٤، والتكملة : ٥٦٨، والمفصل : ٣٥٩، وشرح المفصل (ابن يعيش) : ١٠/ ٥.
٣- ينظر : لسان العرب : ٩/ ٧٩(خفف) .
٤- ينظر : الأصوات اللغوية : ١٦٥- ١٦٦، والخفة في شروح الشافية (رسالة) : ١٦- ١٧.
٥- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ١/ ٤٦٠ – ٤٦١.

واحتَجَّ قره سِنان بعلة التخفيف في هذا الموضع فقال : ((وَطِيِّىءٌ : أي قبيلة . تقولُ في باب بَقِيَ بالكسر يَبْقَى بالفتح بَقَى يَبْقَى بفتحهما ، أي: قلبوا كل ياء مفتوحة قبلها كسرة ألفًا بعد قلب الكسرة فتحة للتخفيف ، نحو : بَنَا في (بُنِيَ) مجهول بَنَى))[١].

نلحظ أنَّهُ قد أُجْرِيَت بعض التغييرات التصريفية على اللفظ بإبدال الياء إلى ألف مناسبةً للفتحة وذلك للحصول على لفظ أكثر خفة فِرارًا من الثقل الناجم من إلتقاء الكسرة مع الياء ، ولعل ذلك يرجع إلى ذوق الناطق، وشعوره بثقل اللفظ وخفته فيميل إلى الأخَفّ منه .

٢. التصغير القياسي :

ذكر ابن الحاجب أنَّ : ((... المتمكّنُ يُضَمُّ أَوَّلُهُ ويُفْتَحُ ثانية ، وبعدهما ياء ساكنة ، يعني : إن لم يكن مضمومًا ، ويُفتح ثانيه كذلك)) [٢].

وعَلَّلَ قره سنان بهذه العلة – التخفيف – في هذا الموضع، فقال : ((... ويُفْتَحُ ثانيةِ ؛ لأنَّهُ أخفّ من الكسر؛ ولئلا يلزم النقل من الضِّم إليه ، ولم يكتف بالضم؛ لأن أول المكبر قد يُضم فلم يفرق به))[٣] .

فقد رأى أنّ عِلّة مجيء بنية التصغير مفتوحة الثاني ؛ لأنَّ الفتحة أخفَّ من غيرها ، ويبدو أنَّ عِلَّة اختيار الفتحة للحرف الثاني من المصغّر لأمرين :

الأول : أمن اللبس في حالة مجيء المكبَّر مضموم الأول .

الآخر : أنّ الفتحة أخفّ الحركات .

١١-علّة الشبه.

هي ((حمل الشيء على الشيء بضرب من الشبه))[٤]، أو ((أن يُحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علّق عليها الحكم في الأصل))[١] .

١- الصافية شرح الشافية : ١/ ١٨٤- ١٨٥.
٢- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب :٤٨٧/١.
٣- الصافية شرح الشافية : ١/ ٢١٠ ، وللمزيد ينظر : ١/ ١٣٣، ١/ ١٣٧- ١٣٨، ١/ ١٤٣، ١/ ١٤٥- ١٤٦، ١/ ١٦٣، ١/ ١٨٠، ١/ ٢٠٣، ١/ ٢٠٥، ١/ ٢١١، ١/ ٢٢١، ١/ ٢٤١، ١/ ٢٤٤- ٢٤٥، ١/ ٢٨٦، ١/ ٣٣٢، ١/ ٣٤٧، ١/ ٣٣٩، ٢/ ٣٧٥، ٢/ ٤٣٧، ٢/ ٤٤٧، ٢/ ٤٥٨، ٢/ ٤٧٤، ٢/ ٤٩٠ ، ٢/ ٤٩٧، ٢/ ٥٢٤، ٢/ ٥٣٤.
٤- لمع الأدلة : ١٠٣.

وتُسمى أحيانًا بالمضارعة أو المُماثلة ، ونظرًا إلى هذه المُشابَهة أُعْطِيَ المُشبّه حكم المُشبّه به بحسب قوة الشبه[٢] .

وتكون هذه العلة بين مصَداقين قد تشابها في شيئين أو أكثر، وهذه العلة قريبة جدًا من علة الحمل على النظير بيد أن الفرق بينهما أن الشبه لا يشترط فيه المجانسة في كل شيء بين المشبه والمشبه به ، **وقال في ذلك ابن هشام :** ((قد يعطى الشيء حُكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما))[٣].

وعلّل قره سنان بهذه العلة أحكامًا صرفيّة منها :

١. باب النسب إلى ما آخره ألف :

قال ابن الحاجب في هذا الباب : ((وقولُه : وقَدْ جاء في نَحْو: حُبْلَى حُبْلَويّ وحُبْلاوِيٌّ ، يعني : جاء في الألف الرابعة غير المنقلبة إذا كان ثاني الاسم ساكنًا وجهان آخران ؛ احدُهما : أن تُقْلَبَ الألفُ واوًا ، كما فُعِلَ في نحوِ مَلْهَوِيٌّ ؛ تشبيهًا لها بها ؛ لأنَّها لم تبلغ مبلغ الاستثقال . والآخرُ: أن تُقلب واوًا مع زيادة ألفٍ قبلها ، تقولُ : حُبْلاوِيٌّ))[٤].

وذكر قره سنان في هذا الباب أي : النسب إلى ما كانت ألفه رابعة للتأنيث وثانيه حرف ساكن نحو: حُبْلَى ، يجوز فيه وجهان هما : (حُبْلَوِيّ) تشبيها لها بـ (مَلَهَوِي) و(حَبْلاوي) تشبيهًا لها بـ (صَحْرَاوي) فقال : ((وقَدْ جاء في حُبْلى : حُبْلَوِيٌّ بقلبها واوًا تشبيهًا لها بملهى في كون الألف رابعة ، وحُبْلَاوِيٌّ بقلبها واوًا بزيادة ألف قبلها تشبيهًا لها بالممدودة بخلاف نَحْوُ: جَمَزى أي لم يجز قلبها واوًا لكونها بمنزلة الخامسة ؛ لأن حركة الثاني بمنزلة حرف ، وألف الإلحاق منقلبة عن ياء فقلبت واوًا نحو: مَغْزَوِيّ في مغزى ، ويجوز حذفها تشبيهًا لها بألف التأنيث في كونها رابعة نحو: مُغْزِيّ كحُبليّ ، ويجوز : مغزاويّ كحبلاويّ))[٥].

٢. باب إمالة ما قبل هاء التأنيث :

قال ابن الحاجب : ((قوله : وقَدْ يُمَالُ ما قبل هاء التأنيث في الوقف : تاء التأنيث اللاحقة للأسماء تقلبَ هاءً في الوقف على الأفصح ، فإذا قُلِبَت هاءً فمن أصحاب الإمالة من أمالها كما

١- الصافية شرح الشافية : ١٠٧.
٢- ينظر : الأشباه والنظائر : ٢/ ١٨١ ، ودراسات في كتاب سيبويه : ٢٠٦.
٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ابن هشام الانصاري) : ٨٤٥.
٤- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ١/ ٢٢٦- ٢٢٧.
٥- الصافية شرح الشافية : ١/ ٢٥٤- ٢٥٥.

أُمِيلَت ألف التأنيثِ ؛ تشبيهًا لها بها لفظًا وحكمًا ، أمّا اللفظ فلخفائها كالألف ، وأمّا الحكم فلكونها للتأنيث كألف التأنيث ...))[١] .

فقد أشار إلى أَنَّ تاء التأنيث في آخر الإسم تقلب هاءً في حالة الوقف وهو القياس ، وبذلك تُمال كألف التأنيث للشبه اللفظي والإعرابي بينهما .

وعَلَّلَ قره سنان بهذه العلة في هذا الباب فقال: ((وقَدْ يُمَالُ مَا قَبْلَ هاء التأنيثِ المنقلبة عن التاء في الوقفِ لشبهها بألف التأنيث لخفائهما ، وحكمًا لكونهما للتأنيث فلا يُمال تاء التأنيث في الفعل لفقد الشبه اللفظي ، ولا هاء السكت ،أو الضمير لفقد الشبه الحكمي))[٢] .

يظهر أن هاء التأنيث مشابهة لألف التأنيث من جهة اللفظ وهو أنهما زائدتان ، ومن جهة الحكم كونها للتأنيث فحملت الهاء على ألف التأنيث لضروب من الشبه ، والأصل فيهما هي التاء فهي علامة التأنيث في الوصل والوقف[٣].

ويرى جمهور القُرّاء أنَّ المُمال هو ما قبل الهاء فقط ، وقِيل أن إمالة ما قبل هاء التأنيث عند الوقف هي لغة مشهورة عند العرب[٤] ، فهاء التأنيث تشبه الألف التي للتأنيث من حيث أن ما قبلها لا يكون إلاّ مفتوحًا كالألف ، فلمّا تمكن الشبه في الوقف بالسكون أُجريت مجرى الألف في الوقف ،فأمّا ما قبلها من الفتح فقرّبه من الكسر كما يفعل بألف التأنيث إلاّ انّ ألف التأنيث تُقرب عند الإمالة نحو الياء وليست كذلك الهاء ، فإن وصل فتح ؛ لأنها تصير تاء فلا تشبه حينئذٍ الألف ، فلذلك حَسُن الوقف بالإمالة[٥] .

ويرى د. جواد كاظم عناد أن هذه الهاء تلحق الحركات التي هي جزء البنية، وأن الأصل في إلحاقها هوالبيان أي : بيان الحركة أن تتلاشى، وبيان الألف أن يخفى ويبلغ الأمر بهذا البيان أن يكون ضرورة في بعض الموارد ولولاه لأجحف بالكلمة ، ومن ثم أرتكب الجميع هذا الإلحاق[٦] .

وقِيل : ((أنَّ ماضَنَّهُ القدماء (هاء) متطرفة هو في الواقعِ امتداد في التنفس حين الوقوف على صوت اللين الطويل أو كما يُسمّى عند القدماء ألف المد وهي نفس الظاهرة التي شاعت في

١- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٧١١.
٢- الصافية شرح الشافية : ٢/ ٤٤٢ ، وللمزيد ينظر: ١/ ١٢١، ١٤٠، ٢١١، ٢٠٥، ٢١٤، ٢٢٩، ٢٣٩، ٢٤٦، ٣٤٨، ٣٥٨- ٣٥٩ ، ٢٨٩، ٣٠٣، ٢/ ٤٢٧- ٤٢٨، ٣٢٤ ، ٣٢٦، ٣٢٨، ٢/ ٤٣٠ ، ٤٢٩، ٤٤٢، ٤٦٢، ٥٠٢- ٥٠٣ ، ٥٢٤، ٥٦٠.
٣- ينظر: كتاب سيبويه : ٣/ ٤٥٥، ٤/ ١٦٦، والوقف في المدونة النحوية : ١٣٠.
٤- ينظر : الإمالة في القراءات واللهجات: ٢٩٧ .
٥- نفسه : ٣٠١ ، ٣٠٣، ٣٠٧.
٦- ينظر: الوقف في المدونة النحوية : ١٣١.

الأسماء المؤنثة المفردة التي تنتهي بما يُسمّي بالتاء المربوطة ، فليس يُوقف عليها بالهاء كما ظن النحاة بل يُحذف آخرها ، ويمتد النفس بما قبلها من صوت لين قصير: (الفتحة) فيخيل للسامع أنّها تنتهي بالهاء))[١].

١٢-علّة الفرع.

الفرع : ما يُبْنَى عليه غيره[٢] . ووردت هذه العلة عند قره سنان في مواضع كثيرة ومن مصاديق تحققها:

١. جمع التكسير (تكسير أفْعَل صفةً) :

قال ابن الحاجب : ((فإن كان (أَفْعَل) صفةً فيُجمع على فُعْلانٍ وفُعْلٍ ، كحُمَرانٍ وحُمْرٍ ، ولا يُقال : أَحْمَرُون ؛ لتميُّزِهِ عن أَفْعَل التفضيل ، ولا حَمْرَاوات لأنّه فرعه ، يعني : إنَّهُم امتنعوا من جمعه مصححًا بالواو والنونِ ؛ لأَنَّهُ قد ثبتَ أَفْعَلُ لغير ذلك ، وهو أفْعَلُ التفضيل ، فجمعوا هذا على غير ذلك ؛ ليقع التمييزُ، ومن ثم لم يقولوا : حَمْراواتٌ ؛ لأنّهُ فرعُه فكرهوا أن يجعلوا للفرع على الأصل مزيّة))[٣] .

والمتأمل في النص يجد أنَّ بناء (أَفْعَل) إمّا أن يكون صفة فيكون جمعه على (فُعْلٍ وفُعْلان) ، أو يكون للتفضيل فيجمع جمع تصحيح على (أَفْعَلون) نحو: (أَفْضَلون) و(أَحْمَرُون) لجمع المذكر ولا يجوز أن يُقال (فَعْلاوات) في الجمع مؤنث نحو: (حَمْرَاوات) ؛ لأنّ جمع مؤنث هو فرع لجمع المذكر ومن المكروه لدى العرب أن يجعلوا للفرع مزية على الأصل .

وقد علل قره سنان بهذه العلة أحكامًا صرفية كثيرة منها هذا الموضع الذي قال فيه : ((والصفة فأفْعَل : نَحْوُ أَحْمَر يُجمع على (فُعْلان) و(فُعْل) بالضِّم والسكون فيهما ، نحو: حُمْرَانٍ وحُمْرٍ ولا يُقالُ في جمعها أَفْعَلُون بالواو والنون للمذكر نحو: أَحُمْرُون لِتَمَّيزَهُ عن أَفْعَل التفضيل نحو: أَفضلون في أَفْضَل ، ولا يُقال : فَعْلاَوات بالألف والتاء للمؤنث ، نحو : حَمْرَاواتٌ ؛ لأَنَّهُ فَرْعُهُ ، أي : لأَنَّ جمع المؤنث فرع جمع المذكر))[٤] .

فيرى أنَّهُ لا يمكن أن نقول في المؤنث من أفعل التفضيل (فَعْلاوات) كـ (حَمْراوات) ؛لأَنَّ جمع المؤنث هو فرعٌ لجمع المذكر وليس بأصل ،وأنَّ الأصل أكثر مزية من الفرع.

١- اللهجات العربية (إبراهيم أنيس) : ٩٩.
٢- ينظر : الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة (زكريا الأنصاريّ) : ٦٦.
٣- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٥٧٩، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢/ ١٦٨.
٤- الصافية شرح الشافية : ١/ ٣٠٦- ٣٠٧.

٢. (في المصغّر) :

قال ابن الحاجب في هذا الباب : ((المُصَغَّر: هُوَ المَزِيدُ فيه .. ليدل على تقليل ، فالمتمكن يُضَمُّ أوَّلُهُ ويُفتح ثانية وبعدهما ياء ساكنة ويُكسرما بعدها ...)) [١].

فالمصغر لديه بمعنى أنه مختص بالدلالة على التقليل في المتمكن وغيره ، وذلك بضم أوّله وفتح ثانية .

واحتجَّ قره سنان بعلة الفرع على ضم أول الأسم الثلاثي المجرد ، لأنّه فرع الاسم المكبر حملا له على المبني للمعلوم والمجهول ،وفي ذلك يقول : ((فالمتمكن من الاسم المفرد الذي لا مانع فيه من التصغير يُضَمُّ أَوَّلُهُ لأنَّهُ فرع المكبَّر، كما أَنَّ المجهول فرع المعلوم فضم أوّله مثله لمشاكلة اللفظ للمعنى ؛ لأنّ المخرج يُصغّر بانضمام الشفتين ، ويُفتح ثانية ؛ لأنه أخفُّ من الكسر ولئلا يلزم النقل من الضم إليه))[٢].

فقد خَصَّ المتمكن لأن المبهمات تُصغَّر على غير هذا النمط فما كان منه مفردًا يُصغَّرُ بضم أوله وفتح ثانية؛ لأنَّهُ فرع للمكبَّر الذي أُخِذَ منهُ وهو الأصل .

١٣-علة الفرق:

الفرق في اللغة هو المباينة أو المُخالفة ، وهي من العلل التي يُقصد بها الإبانة في التفريق بين حكمين متشابهين ، إذ يُعطى لهما مظهران مختلفان طلبًا لدقة الدلالة[٣] .

فهي بمثابة الأداة التي يؤمن بها اللبس ويتضح المعنى المقصود فَيُلَجأُ إليها للتفريق بين المتشابهاتِ ، وتلك الفروق إنَّما تتحقق بالقرائن أيَّاً كان نوعها ، وذكرها المُبَرّد[٤] وكلا العلتين – الفرق ، وأمن اللبس – من العلل الدلالية ، ومن مصاديقها :

١. المصدر (مصدرالرباعي المجرد والمزيد) :

١- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ١/ ٤٨٦- ٤٨٧.
٢- الصافية شرح الشافية : ١/ ٢٠٩- ٢١٠ ، وللمزيد ينظر: ١/ ٣١١.
٣- ينظر: العلة النحوية تأريخ وتطور : ١٣٩.
٤- المقتضب : ٣/ ١٤٦.

قال ابن الحاجب في هذا الباب : ((والمزيدُ فيه والرباعيُّ قياسيٌّ ، فنحو: أَكْرَمَ على إِكْرَامٍ، يأتي مصدره على قياسٍ مُطَّرِدٍ،فَأَفْعَل على إِفْعَالٍ ، كقولك: أَخْرَجَ إِخْرَاجًا وأَكْرَمَ إكرامًا))[١] .

فقد أشار إلى أنَّ القياس في مصدر (أَفْعَل) على (إِفْعَال) بالكسر، وإنّما جاء (أَفْعَال) بالفتح لقصد التفريق بين وزن المصدر ،ووزن الجمع بالهمزة المفتوحة .

واحتجَّ قره سنان بهذه العلة في أبواب صرفية متعددة منها هذا الباب ، قال : ((ومصدر الثلاثي المزيدُ فيه والرباعيّ المجرد والمزيد فيه قياسيٌّ فنحو: أَكْرَم على إِكْرَامٍ (إِفْعَالٍ) بكسر همزة القطع للفرق بينه وبين الجمع على (أَفْعَال) بالفتح ، ولم يعكس؛ لأن الجمع أثقل فالفتح أَوْلى))[٢].

ومما تقدم يتضح أَنَّ كسر همزة القطع في (إِفْعَال) لأجل التفريق بين المصدر والجمع على (أَفْعَال) المفتوح الهمزة كـ (إِدْبَار) مصدر(أَدْبَرَ) ، و(أَدْبار) جمع (دُبْر)[٣]، وإنَّما لم يعكس الكسر والفتح في المصدر والجمع ؛لأَنَّ الجمع ثقيل لا تناسبه الكسرة فيؤدي إلى اجتماع ثقيلين وهو غير مستحب في العربية ، فكانت علامة الفتح أَكثر مناسبةً مع الجمع وأخف نطقًا على اللسان .

٢. قلب الياء الواقعة لامًا في فعلى واوًا :

قال ابن الحاجب : ((وتُقْلَبُ الياءُ واوًا في فَعْلَى اسْمًا ، كَتَقْوَى وبَقْوَى ، بِخِلافِ الصِّفَةِ ، نَحْوُ : صَدْيَا ورَيَّا ، ... كأَنَّهُم قصدوا إلى الفرقِ بين الأسماءِ، والصفات فيما اعتلَّت لامّه بالياء، فقلبوها واوًا في الأسماءِ وبقُّوها ياءً في الصفاتِ، فقالوا : تَقْوَى ، وهو من وَقَيْتُ ، وبَقْوَى ، وهو من الياء ، وقالوا : صَدْيَا ورَيَّا ، فلم يقلبوها ؛ لأنها صفاتٌ ، وكان التغيير في الاسم أقربَ؛ لخفة الأسماءعندهم وثِقَلِ الصفاتِ ولذلك كان أحد الأسبابِ المانعةِ من الصرفِ))[٤] .

نلحظ أَنَّهُ قد عَدَّ قلب الياء واوًا في (فعْلى) في الاسم وبقائها في الصفة للتفريق بين الأسماء والصفات ، وإنّما حصل هذا القلب في الأسم لأَنَّهُ أخفّ من الصفة[٥].

١- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ١/ ٤٧١، وينظر: شرح الشافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ١/ ١٦٣، وشرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ١/ ٢٩٧.
٢- الصافية شرح الشافية : ١/ ١٩٥.
٣- ينظر: العمدة : ٤٢.
٤- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٨٠٢- ٨٠٣.
٥- ينظر : شرح النظّام : ٣٠٦- ٣٠٧.

وعَلَّلَ قره سنان بهذه العلة في أبواب صرفية مختلفة منها هذا الباب، قال : ((وتقلب الياءُ واوًا في فَعْلَى بالفتح والسكون حال كونه اسمًا مع إنَّ الواو ثقيل فيه للفرق بينه وبين الصفة ، ولم يعكس للتعادل؛ لأَنَّ الصفة ثقيلة فيه كتقوى وهي التُقْيَة والورع أصله : وَقِيَ من الوقاية ، قُلبت الواو تاء كما في تُراثٍ والمُراد ليس هذا ، ثم قلب الياء واوًا وهو المُراد وهو غير منصرف عند من قال ألفه للتأنيث ومُنصرف عِنَد من قال ألفه للإلحاق))[١].

ويبدو أن الفرق وجه تعليلي مهم في سياق بعض الأحكام يركن إليه الشارح في توجيه احتجاجه في تلك الأبنية المتماثلة التي لها انتماءات مفهوميّة مغايرة كما حصل في بناء (فُعْلى) هُنا ، فقلب الياء واوًا في الاسم من (فُعْلى) مُطَّرد وهو أخف من الصفة لأن الصفة تشبه الفعل والواو أَثقل من الياء فلمّا عزموا على إبدال الياء واوًا وجعلوا ذلك في الاسم لخفته فكان عندهم لذلك أَحْمَل للثّقَل فَفُرِّقَ بين الاسم والصفة[٢] .

١٤-عِلّة القلة.

تسمى علة القلّة بالعِلّة العدميّة ، أو التعليل بالعدم[٣] وميدانها اللّغة والنحو على السواء إذ كَثُر التعليل بها عند العلماء وعَلَّلَ قره سنان بها أحكامًا عِدّة ومن مصاديقها :

١. **إبدال الياء : قال ابن الحاجب** : ((... وأمّا الضَّفَادِي والثَّعَالِي والسَّادِي والثَّالِي ، في الضفادع والثعالب والسادس والثالث فضعيف رديٌّ))[٤] .

فإبدال الياء من الياء قليل في الاستعمال لذلك يرى أنه ضعيف ورديء .

وذكر قره سنان أن لفظ (الثعالي) بإبدال الياء من الياء التي هي أصل الكلمة أقل أستعمالًا من (الثعالب) التي تكون كثيرة الاستعمال قال : ((... وأمّا من العين في الضفادي في

١- الصافية شرح الشافية : ٢/ ٥٣٧، وللمزيد ينظر: ١/ ١٩٤، ١/ ٢٠٩، ١/ ٢١٧، ١/ ٢٤٦ – ٢٤٧ – ٢٤٨، ١/ ٢٥٠، ١/٢٥٣، ١/ ٢٧١، ١/ ٢٨٦- ٢٨٧، ١/ ٣٠٤- ٣٠٥، ١/ ٣١١- ٣١٢ ، ١/ ٣٦٣، ٢/ ٥١٠- ٥١١ ، ٢/ ٥١٤ ، ٢/ ٥٣٧.

٢- ينظر: شرح النظّام : ٣٠٦- ٣٠٧، وينظر: الدرس الصرفي بين ركن الدين الاستراباذي (ت ٧١٥هـ) والنظّام النيسابوري (ت بعد ٨٥٠هـ) في شرحيهما على شافية ابن الحاجب: ٧٩.

٣- ينظر : دراسات في كتاب سيبويه : ١٩٨.

٤- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٨١٨.

الصفادع، ومن الياء وهو الثعَالْي في الثعالب، ومن السين وهو السّاديْ في السادس ، ومن الثاء وهو الثالي في الثالث فضعيف قليلٌ))[١].

٢.أدلة الزيادة :

قال ابن الحاجب : ((وأمّا مَنْجنيقٌ فإنِ اعْتُدَّ بجَنَقُونا فمنفعيلٌ ، وإلاّ فإن اعتد بمجانيق ففنعليلٌ ... أي وجب أن يكون وزنه مَنْفَعِيلًا ؛ لأنَّ أصوله : الجيمُ والنونُ والقافُ لقولهم : (جَنَقُوا) إذا رَمَوا بالمنجنيق . وإن لم يُعْتَدُّ به؛ لِقلتَّه وبعدِه))[٢] .

فـ (جَنَقُوا) مُوَلَّدٌ من لفظ المنجنيق ، لا أنَّهُ موضوع في لغة العرب ، فلذلك استُبْعِدَ، وأيضًا فإنَّهُ لا تجتمع زيادتان في هذا الضرب من الأسماء وإنما يكون ذلك في الأسماء الجارية على أفعالها[٣].

وعـلل قره سنان بعلة القلة في هذا الباب قال:((فإن اعْتُدَّ بجـنَقُونا أي ارمـونا بالمنجنيق (فَمَنْفَعِيلٌ) وزنه بزيادة الميم والنون الأول والياء ، وإلاّ أي : إن لم يُعتد به لقلتَّه في استعمال الفصحاء ، ولقول الفراء : إنه (مولدّ) من لفظ المنجنيق لا أنّه موضوع في لغة العرب))[٤]

فمن اعتد بها على أن أصولها (الجيم والنون والقاف) وذهب الأكثر إلى عدم الاعتداد بها واختُلِفَ في سبب عدم الاعتداد فمنهم من قال أنه مشتق من (المنجنيق) إلاّ أن فيه ضربًا من التخليط وكان قياسه : مجنقوهم وتمجنق[٥] ومنهم من قال إنه لا تحقق لنقله عند أهل الإعراب واللغة ولا يستعمله الفصحاء[٦] فمنجنيق لا تكون على (فَعْلَلِيْل) ؛ لأنه وزن لم يثبت وإذا كان

١- الصافية شرح الشافية : ٢/ ٥٥٤.
٢- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب :٢/ ٦٧٣-٦٧٤.
٣- ينظر: المنصف : ١٤٧/١ ، وشرح الملوكي : ٣١٠، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) :٢٨٣، وينظر رأي الفراء في: المنصف : ١/ ١٤٧، وشرح الملوكي : ٣١٠،ولسان العرب : ١/ ٧٠١(جنق).
٤- الصافية شرح الشافية : ٢/ ٤٠٠، وللمزيد ينظر: ١/ ١٩١- ١٩٢ -١٩٣ ، ١/ ٣٢٩، ٢/ ٤٠١، ٢/ ٥٥٨.
٥-ينظر: المنصف : ١: ١٤٧.
٦- ينظر :شرح شافية ابن الحاجب(اليزديّ) ١/ ٦١٩- ٦٢٠ .

كذلك فالنون زائدة ، وهذا يسري أيضًا على (منجنون) فلا يكون (فعللولًا) وذلك على أن (ففعلليل) -عند ابن الحاجب- ليس ثابتًا قطعًا بسلسبيل[١] .

١٥-عِلّة القوّة:

هي من العلل التي ورد التعليل بها عن اللغويين ويُراد بها أن تكون صيغة أقوى وأثبت من أُخرى في باب صرفي ، وهي من العلل التحويلية لكونها تعتمد على وجود أصل مقدّر محذوف لكلمةٍ ما، وقد رُدَّ هذا المحذوف إلى أصله ؛ لأن الكلمة من دونه لا تقوى على مقاومة الإجهاد[٢] .

وعَلّلَ بها قره سنان أحكامًا عِدّة ، ومن مصاديقها :

١. الوقف على المقصور:

قال ابن الحاجب : ((ويُوقف على ألفٍ في باب عصًا ورحىً باتّفاقٍ .. وقلبُها وقلبُ كُلِّ أَلفٍ همزةً ضعيفٌ ... وكذلك قلب الفِ التأنيث في نحو: حُبْلى همزةً ، أو واوًا أو ياءً كقولهم في الوقفِ : حُبْلَوْ وحُبْلَيْ وبعضُهم يقلبها واوًا في الوصل وياءً في الوصلِ أيضًا))[٣] .

أشار إلى أنَّ وجه قلب الألف ياءً بأنه قصد إلى قلب الألف لخفائها حرفًا من جنسها يقرب منها ، فقلبها ياءً ؛ لأنها أبْيَن منها وأخف من الواو ، ووجه قلبها واوًا مثله ؛ لأن الألف خفيفة ، والواو أمكن منها ومن الياء ، ووجه قلبها همزة كذلك لأن الألف والهمزة من مخرج واحد[٤] .

وعَلَّلَ قره سنان بهذه العلة في هذا الموضعِ ، قال : ((... وكذلك قلب ألف نحوُ : حُبْلَى هَمْزَةً وجه قلب الألف إيّاها أنّ الهمزة ابْيَن منه وليست منقلبة من التنوين فيما فيه تنوين لبعد ما بينهما أو واوًا ، أو ياء ، وجهه أنَّ الواو أبْيَن باعتمادها وقوتها وبآلتها التي هي ضمُّ الشفتين من الياء الأدخل في الفم والأبْيَن من الألف الخفيّة الحلقيّة))[٥] .

يبدو أن (حُبْلَى) جاءت على ثلاثةِ وجوهٍ هي : (حُبْلِيٌّ – حُبْلَوِيٌّ- حُبْلاوِيٌّ) ، وفَسَّرَ وجه قَلب الألف في (حُبْلى) إلى واوٍ ؛ لأنَّ الواو أبْيَن الوجوه ؛ لقوتها فأنت تقدر أن تضع لسانك في

١- ينظر :أعتراضات الرضيّ على ابن الحاجب (رسالة) ١٨٤، ١٨٨.
٢- ينظر : كتاب سيبويه : ٣/ ٣٥٨ ، ودراسات في كتاب سيبويه : ٢٠٩ .
٣- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٦٢٣، ٦٢٦.
٤- ينظر : الأيضاح : ٢/ ٣١١- ٣١٢.
٥- الصافية شرح الشافية : ١/ ٣٥١.

أي موضع من الحروف شئت ثم تضم شفتيك وذلك كتحريك بعض جسدك ، فآلة الواو هذه أقوى من الياء التي تكون أدخل في الفم ، وهو أيضًا أبْيَن من الألف التي تخرج من الحلق فتكون خفيّة[١].

وفي التمثيل الصوتي تُصْبح (حُبْلَى) : (حُبْلَوِي) هكذا :

/ ح ـُ ب/ ل ـً + ـِ ي ي / ← ح ـُ ب/ ل ـَ / وـِ ي ي /[٢].

↑

ـَ و

فجاءت (حُبلَى) بثلاثة أوجه، ففي (حُبْلى) مثلًا نقول : (حُبْلىّ) بإسقاط المصوت الأول وهو الراجح ، هكذا :

/ ح ـُ ب/ ل ـً + ـِ ي ي/ ← / ح ـُ ب / ل ـِ ي ي /

كما نقول أيضًا (حبلويّ):

/ ح ـُ ب / ل ـً + ـِ ي ي / ← /ح ـُ ب / ل ـَ / و ـِ ي ي/ .

– و

إذ شُطِرَ المصوت الطويل إلى مكوّنيه، ولكن العربي أختار الواو نصف المصوّت من باب المّغايرة والتيسير في النطق ، إذ لو أبقى المُكوّن الثاني ياء لاجتمعت الأمثال .

وقال أيضًا (حُبْلاويّ) مُجتلبتين واوًا نصف مصوّته تفصل بين المصوتين ، أي :

/ ح ـُ ب/ ل ـً + ـِ ي ي / ← / ح ـُ ب/ ل ـً + و ـِ ي ي / ← ح ـُ ب/ ل ـً / و ـِ ي ي / [٣].

١- ينظر : كتاب سيبويه : ٤/ ١٧١، والوقف قي المدونة النحوية : ١٠١.
٢- ينظر : التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي : ٢٠٣.
٣- نفسه : ٣٠٤- ٣٠٥.

٢-النسب لما كان آخره همزة قبلها ألف :

ذكر ابن الحاجب أنَّ : ((الهمزة بعد الألف في الآخِر إن كانت للتأنيث قُلِبَت واوًا مطلقًا كحمراوي وصفراوي ... وإن كانـــت أصليّة ثبتت همزة على الأكثر، فيُنْسَبُ إلى قُرَّاءٍ قُرَّائِيٌّ))[١] .

أشار إلى أَنَّ الهمزة في الاسم الممدود إن كانت للتأنيث تُقلب واوًا لأن الهمزة أثقل من الواو، ولم تُقلب ياءً لكراهة اجتماع ثلاث ياءات مع الكسرة ، ولم تُقلب ألفًا لئلا يجتمع ساكنان وذلك مستكره أيضًا وهذا الأمر مطلق لديه ، إمّا إن كانت الهمزة أصلية فلا تُقلب بل تثبت كما هي .

وعلل قره سنان بعلة (القوة) في هذا الموضع فقال : ((وإنْ كانت الهمزة أصليّة تثبت على الأكثر لقوتها بأصالتها كقُرَّائِيٍّ في قُرَّاء ... من قَرَأَ))[٢].

بيّنَ أَنَّ النسب إلى الاسم الممدود الذي همزته أصليّة يكون بإثبات الهمزة ؛ وعلّلَ ذلك بقوله : ((... لقوّتها بأصالتها ..)) .

١٦-عِلّة الكثرة

إنَّ لفظة (الأكثر) أو ذهب (الأكثرون) تدلُّ على القياس الذي يكون فيه ترجيح أحد الرأيين على الآخر ، فهو قائم على الكثير المسموع[٣] .

واحتجَّ قره سنان بهذه العلة في كثير من الأبواب الصرفية ومن نماذجها التطبيقية في تمثيله لها :

١. أدلة الزيادة (هَمَرِشٍ):

قال ابن الحاجب : ((وفي هَمَرِشٍ قولان ؛ أحدهما : وهو قول الأكثر ، أنُّه تضعيفٌ لعينِه، فا لميمُ زائدةٌ وقال الأخفشُ : أصلُه : هَنْمَرِشٌ ،فأُدْغِمَ ، فُتُوهِّمَ التضعيفُ ووزنه فَعْلَلِلٌ كجَحَمْرِشٍ ، وأكده بعدم فَعَّلِل ...))[٤] .

١- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ١/ ٥٣٣- ٥٣٤.
٢- الصافية شرح الشافية : ١/ ٢٦٠.
٣- ينظر: المقتضب (المبرد) : ٢/ ١٩١.
٤- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٦٨٢.

مما سبقَ يتضح أن الرأي الغالب في (هَمَّرِشٍ) هو ما ذهب إليه الأكثرون بقولهم بتضعيف عينه وزيادة الميم .

وعللَ قره سنان بعلة الكثرة في هذا الباب إذ قال : ((... ومثال غير الإلحاق نحو : هَمَّرِشٍ وهو العجوز ، فذهب الأكثرون إلى أنَّ وزنه (فَعَّلِل) بفتح الفاء والعين وتضعيفه وكسر اللاّم الأُولى ، حُكم بذلك لكثرة التضعيف))[١].

يرى أن العلة في شيوع هذا الـوزن (فَعَّلِل) هو كثرة التضعيف فيه الذي اتبعه الأكثر من العلماء .

٢- أدلة الزيادة (سرية) :

قال ابن الحاجب : ((واختُلِفَ في اشتقاق سُرَيَّةٍ ، فقيل : من السِّرِّ ؛ لأنها موافقةٌ لمعنى السِّرِّ من حيثُ كان الغالبُ فيه الإسرارَ ، فحُكم بزيادة الياءين ، فقيل : فُعَيْلِيّةٌ على ذلك، وقال قومٌ : مُشتقٌ من السَّراةِ ، وهو الخِيَارُ لأنَّ المعنى فيها استلزام ما اختاره لنفسِه ، فوزنُها على ذلك (فُعّيلةٌ)،والأول أشبهُ لقوَّةِ المعنى واللفظِ ، أمّا المعنى فما تَقَدَّمَ ، وأمّا اللفظُ فلكثرةِ فُعْلِيَّةٍ وعدمِ فُعِّيلَةٍ))[٢] .

في وزن (سُرِّيَّة) واشتقاقها مذاهب :

الأول: أنها (فُعْلِيَّة) من السِّر ، سواء كان المراد به الجماع أم الخُفية ، وضمُّ الأول شاذٌّ كما في دُهْرِيّ ونحوه ، وهذا الرأي اختاره ابن الحاجب لقوة لمعنى واللفظ ؛ لكثرة (فُعْلِيَّة) ، وقلة وندور الوزن الآخر (فُعِّيلَةٍ)[٣].

والثاني : أنَّها فُعِّيلَة : من السراة أو السريّ[٤] .

١- الصافية شرح الشافية : ٢/ ٤٠٨.
٢- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٦٧١- ٦٧٢.
٣- ينظر: كتاب سيبويه :٤/ ٢٦٨، والأصول في النحو : ٣/ ٣٤٢، وشرح الشافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ١/ ٤٣١.
٤- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ١: ١١٦، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) : ٢٨١.

الثالث : أَنَّها فُعْلُولة : من السرّ ، وأصلها : سُرُّورة ، فأبدلت الراء الأخيرة ياءً ؛ لكثرة التضعيف ، ثمَّ اجتمعت الواو والياء ، وسبقت الأولى ساكنة ، فأدغموا فصارت سُرِّيَّة على زنة (فُعْلِيلة)[١].

المذهب الرابع : أنها (فُعُّولة) : من السُّرور ، فحصل فيها ما مَرَّ في المذهب الثالث فصارت سُرِّية على زنة (فُعِّيلَة)[٢] .

واحتج قره سنان بعلة الكثرة على ترجيح وزن (فُعْلِيَّة) في (سُرَيَّةٍ) وذهب إلى أنّها مشتقة من (السَّراة) لقوة المعنى فيها وشيوع لفظها ووزنها عن الوزن الآخر في التداول اللغوي ، قال : ((وسُرِّيَّة وهي : الجارية (فُعْلِيَّة) . قيل هي : من السِّرِّ وهو الجماع ، أو ما يكتم من الغير للمناسبة المعنوية، إذ الغالب أنَّ السُرِيَةّ تكتم عن الحرّة ، فقيل هي منسوبة إلى السرّ ، وزنها : (فُعْلِيَّة) بالضم والسكون ، بل : فِلية أصلها سِرْرِيَّة ، بوزن : فِعْلِية ، بالكسر أَدغم الراء في الراء وضم السين على غير القياس ، كما ضم دال الدهر بالفتح في نسبته نحو: دُهرِي على غير القياس ، وقيل أصله سُرُورة بوزن (فُعْلُولَة) بالضم ، أدغم الراء الأولى في الثانية وقلب الثالث ياء التضعيف ، ثم قلبت الواو ياء وأدغم ثم كسر ما قبل الياء للياء فوزنها (فُعْلِيلَة) بالضم مُغَيَّرة عن فُعْلُولة . وقيل : هي (فُعّيلَة) بالضم من السَّراةِ وهي : الخيار ، والسُّريَّة هي : المختارة ، فالراء الواحد والياء الواحد زائدتان حينئذٍ ، الأول : هو كونها (فُعْلِيَّةٌ) من السِّر أولى لقوة المعنى كما تقدم ، وقوّة اللفظ أيضًا لكثرة فُعْلِيَّة كحُريَّة وقلة فُعْلُولة وعدم فُعّيلة ، وقيل : هي في الأصل فُعُولة من السرور ؛ لأنها يسرُّ بها أصلها : سُرّورَة ، فأبدل الراء الأخيرة ياء ثم قُلبت الواو ياء فأدغم وكُسر ما قبلها))[٣] .

يبدو أنّهُ يرجح أنَّ (فُعْلِيّة) مشتقة من السِّر وذلك لقوة المعنى الدال على الجماع والذي يُناسب ما يُكتم من الغير أو الخُفية ، وزيادة على قوّة اللفظ أيضًا لورود هذا الوزن والأشتقاق كثيرًا في الاستعمال والتداول اللغوي قديمًا ونُدرة وقلّة الأوزان الأخرى[٤].

١٧-عِلّة الكراهة:

١- ينظر: الأصول في النحو: ٣/ ٣٤٢، وسر صناعة الإعراب : ٢/ ٧٥٦، والتبصرة والتذكرة (عبد الله الصيمري) : ٢/ ٨٣٥- ٨٣٦، والممتع في التصريف: ٣٧٠- ٣٧١، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ١/ ٤١٣.

٢- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين):١/ ١١٦، شرح شافية ابن الحاجب(الجاربرديّ) : ٢٨١.

٣- الصافية شرح الشافية : ٢/ ٣٩٧-٣٩٨، وللمزيد ينظر: ١/ ٣٢٠، ١/ ٢٦٨، ١/١٤٦، ١/ ٢٣٩- ٢٤٠، ٢/٣٨١، ٢/ ٣٩٨، ٢/ ٤٢٧، ٢/ ٤٣٦.

٤- ينظر: كتاب سيبويه : ٤/٢٦٨، وليس في كلام العرب : ٢٥٢، والممتع في التصريف : ١/ ٩٩

الكراهة في اللغة : تعني أن المكروه خلاف المحبوب أو نقيضه ، وكَرِه فعل الشيء مَقَتَهُ وأبغضه ونفر منه[١].

وفي الاصطلاح : تُطلق الكراهة ويُراد بها الممتنع الذي يمجَّهُ الذوق وينفر منه الطبع ولا يستسيغ اللسان النطق به ، ويُعَنون بها المرفوض من الكلام ، أو المستعمل بندرة وبقيودٍ محددة، والكراهة تقترب من العلل كثيرًا إلاّ أنّها تستعمل عِلةً وحكمًا ، وهي تعني عند النحويين الثّقَلِ والقَبُح[٢].

وكان تحديدُ مفهوم الكراهة عند القدماء أمرًا بالغ الصعوبة فلم يكن شيئًا واضحًا يسهل إظهاره للوجود ، إذ قال فيها هنري فليش : ((يبدو أن هذه الكراهات لم تكن ظاهرة سطحية أو أثرًا لطريقة في النطق أقل ، أو أكثر أنتشارًا ، وإنما هي رد فعل لغوي أكثر عمقًا نطلق عليه (كراهة) ؛ لأننا لا نملك تحديده أكثر من ذلك))[٣].

ولم يبعد د. عبد الصبور شاهين في نظرته إلى الكراهة عن كونها ثقلًا يعتري بعض الأحداث اللغوية[٤] .

واقترب رأي د. جواد كاظم عناد كثيرًا من حقيقة ما يطلق عليه كراهة عند النحويين إذ يرى أنَّ ((الكراهة في الأصل مسوّغ عمد إليه النحويون منذ القديم ؛ لتفسير كثير من أحداث الحركة الحيوية للّغة ، ولاسيما تلك التي تمثل جانبها الصوتي ، حتى ليشعر المرء بسبب من كثرتها بأنها متناول سهل ، يقصدُ إليها النحويون كلما أرتُجَّ عليهم في تعليل أو في إيجاد مسوّغٍ لظاهرةٍ معينة))[٥] .

يمكن أن نخلص إلى أَنَّ الكراهة : سلوكٌ أو فعْلٌ إجرائيٌّ ، يصدرُ من النحويّ ؛ للتسويغ ، أو الحُكم على بعض الأحداث اللغوية ، التي يرى فيها خروجًا عن مقرّرات ، النظام أو قواعده، واعتبارات الذوق العربي[٦] .

١- ينظر : العين : ٣/ ٣٦٧(كره)، وتهذيب اللغة : ٦، ١٠- ١١(كره)، والصحاح : ٦/ ٢٢٤٧(كره)، وأساس البلاغة : ١٣٢/٢(كره).
٢- ينظر : الكراهة اللغوية عند الرضيّ (أطروحة) : ٧.
٣- العربية الفصحى (هنري فليش): ٢٠٤.
٤- ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية : ١٧٣- ١٧٤، والقراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : ٤١- ٤٢.
٥- القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : ٣٧، وينظر : المزدوج الصوتي في العربية : ٥٩.
٦- ينظر : الكراهة اللغوية عند الرضيّ (اطروحة) : ١٤.

وعَلّلَ قره سنان بهذه العِلّة أحكامًا عدَّة منها :

١. النسب إلى معتلِّ اللام (فَعِيل وفُعَيل):

قال ابن الحاجب : ((وتُحذف ياءُ المعتلِّ اللاّم من المذكرَّ والمؤنث وتقُلب الياءُ الأخيرة واوًا كـ :غَنَوِيّ وقَصَوِيّ وأُمَويّ))[١] .

أي بمعنى أَنَّهُ إذا جاء (فَعِيْلٌ وفُعَيْلٌ) من المُعتل اللاّم حُذفت الياء فيهما وفُتحَت العين ، وقُلِبَت اللام واوًا فتقول في غَنِيّ وغَنَيَّةٍ : غَنَوِيٌّ وكذلك في قُصَيَّ وقُصَيَّة وأُمَيَّ وأُمَيَّة يُقال : قَصَوِيّ وأُمَوِيّ ، فكأنّهُم كَرهوا أن يُقال: غَنِيٌّ فيجمعوا بين أربع ياءاتٍ وكسرتين فَحذفوا الياء الزائدة فوجب فتح الثاني وقلبوا الأخيرة واوًا لأنَّ القياس أنَّ كل حرف عِلّة قبل ياء النسب إذا وَقَعَ قبلَهُ حركةٌ وجَبَ قلبُه واوًا إن لم تكنُها[٢] .

واحتجّ قره سنان بعلة الكراهة على قلب الياء الأخيرة واوًا لكراهتهم اجتماع أربع ياءات عند حذفهم الياء من (فَعِيل) و(فُعَيل) ، فيقال في غَنِيّ وقَصِيّ وأُمَيَّة : غَنَوِيّ وَقَصَوِيّ وأُمَوِيّ ، قال : ((ويُحذف الياءُ الأخيرةُ من المُعْتَلِّ اللاّم مِنَ المذُكر والمؤنث وتُقلَبُ الياءُ الأخيرةُ واوًا كراهة اجتماع الياءات مع الكسرتين ، كغَنَوِيّ في غَنِيّ وغَنِيَّةٍ بالتشديد حُذفت الياء الأولى، وقلبت الأخيرة واوًا وفتح النون ، وقُصَوِيٍّ في قُصَيَّ وُقَصَيَّة ، وأُمَوِيٍّ في أُمَيّ وأُمَيَّةٍ))[٣].

كَرِه العرب توالي الياءات لثقل أدائها متوالية ، وتشاطر بابا التصغير والنسب وهذه الكراهة، ولاسيما أن المنسوب يشتمل على ياء مشددة تلحق آخره ، لا تتحقق النسبة بغيرها ، وهي في الأصل ياء مفردة وهي ياء المتكلم المضافة إلى الاسم وأنَّها شُدّدَت لعدم التباسها بياء المتكلم وثم ضَعُفَت من أجل الدلالة على النسب ، ومن أجل التخلص من ثِقِل النطق بياءٍ مكسورٍ ماقبلها ومُتحركة بحركَة ثقيلة ويرجع المتقدمون عِلّة التحوُّل في (غَنِيّيّ أو غَنِيَّة) إلى كراهة توالي أربع ياءات مع الكسرتين ، وتواليها مع كسرة في : (قُصَيّيّ ، قُصَوِيّ)[٤] .

ويبدو أن ثمّة تفاوتًا بين المتقدمين في وصفهم لآلية التحوّل في النسب من : غَنِيّيّ وقُصَيّيّ إلى: غَنَوِيّ وقُصَوِيّ . ويعني هذا الإجراء أن البنية ترجع إلى أصلها بعد حذف الياء الزائدة هكذا : غنى وقصا ،ثم تقلب الألف واوًا .

١- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ١/ ٥٢١.
٢- ينظر: شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ١/ ٥٢١.
٣- الصافية شرح الشافية : ١/ ٢٤٨- ٢٤٩.
٤- ينظر: كتاب سيبويه : ٣/ ٣٤٤، والمقتضب: ٣/ ١٤٠، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢/ ٢١٧- ٢١٧- ٢١٨ ، والكراهة اللغوية عند الرضيّ: ٢١٤- ٢١٦.

على حين يرى النحويون قلب الياء الثانية واوًا بعد حذف الزائدة وفتح ما قبلها[١]،ويمكن نقل ما قاله المتقدمون إلى الصورة المقطعية الآتية ليتبين حجم هذه الكراهة :

غَنِيِّيٌّ : /غ ـَ / ن ـِ ى / ي ـِ ى/ ي ـُ ن /

يتضح من الصورة المقطعية أن ثمة كراهات متتابعة في هذه البنية تمثلت بالمزدوج الهابط (ـِ ى) من المقطع الثاني والمثلث الحركي المُكَوَّن في المقطع الثالث (ي ـِ ي) ، والمزدوج الصاعد: (ي ـُ) في المقطع الرابع ؛ ولذلك وجب التخلص من هذه الكراهة بحذف الجزء الثاني من المزدوج الهابط ، وهو المصوّت وقلب جزءَهُ الأول فتحة، فصار المقطع الثاني: (ن ـَ) ثم قلب نصف المصوّت الأول (الياء) إلى واوٍ؛ لغرض إحداث المُغايرة بالفِرار من توالي الياءات، فصار المقطع الثالث: (و ـِ ي) فصارت غَنَوِيٌّ : /غ ـَ / ن ـَ / و ـِ ي / ي ـُ ن / [٢].

وأشار الطيب البكوش إلى أن ثقل التماثل والتنافر يؤدي إلى السقوط بقوله :((والتماثل أثقل من التنافر ؛لأن التنافر يمتاز عن التماثل بشيء من التنويع الموسيقي الناتج عن أختلاف الجروس الحركية))[٣].

ولما كانت الواو من جنس الضمة والياء من جنس الكسرة ، فإن الفتحة تبقى أنسب إليهما من الحركتين الأخريين فقد رتب درجات الثقل في المركبات الصوتية على النحو الآتي : ((يكون التماثل أثقل من التباعد عندما يحرك نصف الحركة بغير الفتحة :/ وُ/ أثقل من / يُ/ ، و/ يِ/ أثقل من /وِ/ .))[٤] . نخلص من هذا إلى أنَّ التتابع (وِ) لا يمثل غاية الثقل.

٢. تصحيح العين إذا اعتلت اللاّم :

قال ابن الحاجب : ((ولم يَبْنُوا من باب قَوِيَ مَثَلَ ضَرَبَ ولا شَرُفَ كراهة قَوَوْتُ وقَوَوْتُ؛ لأنَّهُ كان يلزمُهم بَقَاءُ الواوين ، فيقولون : قَوُوْتُ وقَوُوْتُ ، وهم لاجتماع الواوين أكره منهم لاجتماع الياءين والواو والياءِ ، فلذلك بَنَوْهُ على فَعِلَ بالكسْرِ ؛ لتنقلب الواوُ الثانيةُ ياءً))[٥].

١- ينظر: شرح كتاب سيبويه : ٤/ ١٠١ – ١٠٢ ، شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢/ ٢١٨،و شرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) : ١٢٦، شرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ) :١/ ٢٦٠- ٢٦١، وشرح النظّام : ١١١.

٢- ينظر: الكراهة اللغوية عند الرضيّ (أطروحة دكتوراه) : ٢١٤، ٢١٦.

٣- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث : ٦١.

٤- نفسه : ١٩٠.

٥- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٧٦٦- ٧٦٧.

وعَلّلَ قره سنان بعلة الكراهة في هذه المسألة فقال : ((ولم يَبْنُو من باب قَوِيَ وهو مضاعف الواو مِثْلَ : ضَرَبَ بالفتح ، ولا شَرُفَ بالضمّ كراهة قَوَوتُ بالفتح وقَوُوْتُ بالضم ، وهم لاجتماع الواوين أكرَهُ منهم لاجتماع اليائين أو الواو والياء فجعلوا المضاعف الواوي مختصًّا بفعل – بالكسر- لئلا يلزم المحذور المذكور))[1].

فتوالي واوين في كلمة مكروه لدى العرب ؛ لثقل أدائهما متواليتين فلم يبنوا مُضاعف الواو على وزن (فَعَلَ) ولا (فَعُلَ) لأنه سوف يجتمع واوان وذلك مكروه وغير مُستساغ لثقله فجعلوا وزن المضاعف الواوي مختصًا بـ (فَعِلَ) نحو: قَوِيَ ، فأصل : قَوِيْتُ : قَوِوْتُ ، قُلِبت الواو المتطرفة ياءً لسببين هما : تطرفها ، ووقوعها بعد كسرة زيادة على ثقل الواوين المجتمعتين في آخر البنية : ((لأنَّهم يستثقلون الواوين بلا إدغام في آخر الكلمة الذي هو محل التخفيف ... فلا بُد لو كانا في الكلمة من إنكسار الأولى لتنقلب الثاني ياء نحو : قَوِيتُ))[2] .

فاجتماع إعلالين مستكره لدى علماء العربية ويظهر أن الإخلال بالكلمة من الناحية الصوتية والصرفية ، وكثرة التحولات التي تصيبها أدل على المراد بالإجحاف من ذهاب المعنى فإذا بُنِيَ من اللفيف المقرون نحو قَوِيَ على (فَيْعَل) فإنه يجتمع إعلالان في كلمة ثلاثية فتكون على :

قَيْوَوِ : تُقلب العين – الواو- ياءً لاجتماعهما مع الياء ، والسابق منهما ساكن فتصير على :

قَيْيَو : فأدغمت الياء في الياء فتكون على : قَيَّو ، فلمّا تحركت الواو –اللام- وما قبلها مفتوح ، فتقلب ألفًا ، فتكون على : قَيَّا ، وهذا التحوّل فيه إشكالان هما :

الأول : إجتماع إعلالين من جنس واحد – القلب- في كلمة واحدة .

الآخر : الصورة النهائية (قَيَّا) لا تمت إلى الأصل المُتحوَّل عنه بصلة[3] .

ويبدو أن الأصل المقدّر ضمَّ أمرين هما : توافر الكراهة في نسيجه المقطعي ، واطّرادِ هذه الكراهة . والتوصيف المقطعي لبنية الأصل يُظهِر أنَّ مُزدوجًا هابطًا توافر في هذه البنية ، وللتخلص منه أُسْقِطُ جزؤه الثاني ، وعُوّضَ عنه بإطالة زمن النطق بالجزء المتبقي منه [1].

١- الصافية شرح الشافية : ٢/ ٥٠١، وللمزيد ينظر: ١/ ١٣٤، ١/ ١٩١، ١/ ٢٤٣، ١/ ٢٤٩، ١/ ٢٥١، ١/ ٢٥٥، ١/ ٢٦٦، ٢/ ٤٥١، ٢/ ٤٥٩، ٢/ ٤٦٣، ٢/ ٤٧٥، ٢/ ٥٠١، ٢/ ٥٣١، ٢/ ٥٩٥، ٢/ ٥٩٩، ٢/ ٦٢٢.

٢- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ١٩٣، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) :٣٨٤-٣٨٥.

٣- ينظر: كراهة توالي أعلالين (بحث) : ١٠٢، ١٠٣، ١٠٦.

الأصل : قَوِوْتُ ← / ق ـَ / وـِ و/ ت ـُ /

×

↓

قَوِيْتُ ← / ق ـَ / و ـِ / ت ـُ / ← (إطالة زمن النطق بالصائت القصير).

والتحليل الصوتي لبناء (قَوِيَ) على (فَيْعِل) وما يُصاحِبه من تحولات يمكن توصيفه بالآتي:

الأصل : قَيْوِوُ : / ق ـَ ى/ و ـِ / و ـُ /

حدث تغيير صوتي في (الواو) من المقطع الثاني للمماثلة التقدميّة فتحولت إلى الياء إذ لا فرق بين نطق الياء والكسرة إلاّ في ارتفاع مقدمة اللسان فصارت :

/ ق ـَ ي / ي ـِ / وـُ / .

قلبت الواو الأخيرة ياءً فصارت :

/ ق ـَ ي/ ي ـِ و/ في حالة الوقف .

وما زالت البنية تضم ثقلًا يتمثل في الخروج من الحركة المتوسطة – الكسرة – إلى نصف المصوت الخلفي ، وللتخلص من هذا الثقل يقلب المصوّت إلى نصف مصوّت من جنس حركة ما قبله ، فتكون على:

/ ق ـَ ي / ي ـِ ي/ .

فيحذف نصف الصامت الأخير ؛ لكراهة توالي حروف علة مثماثلة فتكون على[٢] :

/ ق ـَ ي / ي ـِ / .

يظهرأن للصائت القصير الذي قبل الحرف الأخير أثرًا في هذا التحوّل ،فإذا كان كسرة كما في (قَويَ) تطلب التحوّل إلى الياء وإذ كان فتحة كـ (هَوَى) تطلب التحوّل إلى الألف .

فالتوصيف الصوتي لا يرى أنَّ إعلالًا بالقلب حدث في البنية ، بل توافر كراهات في البنية وهي كراهة المزدوج الصاعد في نسيج البنية الذي يتمثل في المقطع الأخير (و ـَ) من (قَوِوَ)[١].

١- ينظر: ضعف الطرف وأثره في البنية العربية (بحث) : ٢٠٢.
٢- ينظر: كراهة توالي إعلالين في العربية (بحث) : ١١١، ١١٤.

١٨- عِلّة المخالفة

المخالفة لغةً : تعني التضادّ ، واختلف الشيئان : لم يتفقا ولم يتساويا [٢].

أمّا اصطلاحًا فامخالفة القياس: الخروج عن القواعد الحاكمة للأبنية في العربية الفصحى[٣]. وهي ليست ظاهرة حديثة في الأبنية الصرفية بل ظاهرة قديمة نشأت مع التأليف في الدرس اللغوي القديم إذ أشار القدماء إلى الأبنية التي خالفت القياس حينما جمعوا اللغة من بطون القبائل العربية ودونوها ، وهي وسيلة من وسائل التوليد اللفظي ؛ لأنها تؤدي إلى ظهور أبنية جديدة لم تكن مستعملة مما يؤدي إلى تطور الأبنية الصرفية بين القياس والإستعمال نتيجة التغيرات الصوتية والصرفية في جذر الكلمات العربية[٤] .

وعلل قره سنان بعلة المخالفة في الصافية شرح الشافية بمواضع مختلفة ، وقد انقسمت على قسمين هما:

الأول : مخالفة النظير:

قلب الواو والياء عينين همزة :

قال ابن الحاجب : ((والتُزِمَ همزةُ مَصَائِبَ . وإن كان على خلاف القياس ، لأن الواو فيه عينٌ ، فقياسُهُ مَصَاوِبُ ؛ تنبيهًا على أنّهُ جَمْعُ مُفْعِلَةٍ ؛ لأن قياس جمع اسم الفاعل في مثله أن يُجْمَعُ مُصَحّحًا ، فلما كُسِّرَ في ذلك جُعِلَ همزة تنبيهًا على مخالفةِ أصله))[٥]

واحتجَّ قره سنان بعلة المخالفة في هذا الموضع ، قال : ((والتزم همزةُ مصائِبَ جمعُ مُصِيبةَ ، أصله : مُصْوِبة (مُفْعِلَة) بضم الميم وكسر العين ؛ مع أنَّ ما قبل الألف ليس بواو ولا ياء وما بعده أصل فهذا الإلتزامِ على خلاف القياس تنبيهًا على أنَّهُ ليس جمع (مَفْعَلَة) بفتح الميم، بل (مُفْعِلَة) بالضمّ ؛ لأن قياس جمع مضموم الميم ، أن يُستغنى بالمصحح فلما كسر خالف نظائره بذلك الألتزام ؛ لئلا يتوهم أن مفرده مثل مفرد نظائره))[٦] .

١- كراهة توالي إعلالين في العربية (بحث) : ١١٦.
٢- ينظر : المعجم الوسيط :١/ ٢٥١ (خَلَفَ) .
٣- ينظر : جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع (أحمد الهاشمي) : ٢٣.
٤- ينظر : الأبنية الصرفية بين القياس والاستعمال(د. إبراهيم سند إبراهيم أحمد الشيخ) :٣٠٥، ٢٩٩ .
٥- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٧٧٦.
٦- الصافية شرح الشافية : ٢/ ٥١١- ٥١٢ ، وللمزيد ينظر : ٢/ ٦٠٣، ١/ ١٢٣، ١/ ١٣٨، ١/ ١٨٧، ١/ ٢٠١، ١/ ٢٣٥، ١/ ٣٣٢، ٢/ ٣٨٩.

قالت العرب في جمع (مصيبة) مصائب بالهمز وهذا غلط كأنهم توهموا أنَّ (مُصيبة) : فَعِيْلة ، فهمزوها حين جمعوها ، كما همزوا جمع صحيفة : صحائف ، وسفينة: سفائن، إذ همزوا الياء لأن الياء الزائدة لا حظَّ لها في الحركة ، وقد وقعت بعد ألف ولم تكن متحركة ، ولا دخلتها الحركة في موضع أُبدلت لما قبلها ثم تحركت فأوجبوا فيها الهمز[١]، وإنَّما (مُصيبة) : مُفْعِلة وكانت في الأصل (مُصْوِبَة) ، فألقوا حركة الواو على الصاد ، فانكسرت الصاد وقلبوا الواو ياء، لكسرة الصاد ، وهذا مذهب سيبويه[٢] نلحظ أنّ في جمع مصِيبة على مصائب من باب التوهمّ والأصل والقياس هو جمعها على (مصاوب) ، فأراد بذلك أنَّ حرف العلّة حرف أصلي ، والقياس أن يصح فيها ، وسبب التوهم في إعلالها حملهم الحرف الأصلي على الزائد، فشبهوا ياء (مصيبة) المنقلبة عن واو لسكونها وانكسار ما قبلها ، بالياء الزائدة في صحيفة .

ولعل السبب الذي يقف وراء قلب الواو همزة ، وجود التتابع (وِـ) في الكلمة ، قال د. هنري فليش عن هذا التتابع : ((عند ما تلتقي الواو بالكسرة قد يحدث أن ترى نوعًا من تكلف النطق وثقله ،فلكي ننطق بالواو تستدير الشفتان ، ولكي ننطق بالكسرة يحدث العكس فتنفرجان...))[٣] .

وللتخلص من هذا التتابع – المزدوج : بعده تتابعًا من المصوتات – فصل بين عنصريه ، قال د. عبد الصبور شاهين : ((فإذا تأملنا كل صورة من هذه الصور بعد همزها ، أي نبرها ، وجدنا أنَّ عنصري المزدوج باقيان كما هما ، وإن كل ما حدث منحصر في الفصل بينهما بعد أن كانا متصلين ...))[٤].

فالتشكيل المقطعي لـ (مصاوب) :

/ م ـَ / ص ـً ـِ ب / فُصل بين عنصري المزدوج بهمزة فصارت :

/م ـَ / ص ـً / ء ـِ ب/.[٥]

نخلص من كل ذلك إلى أن الهمز في (مصائب) شاذ لأن المد في الواحد أصلي والقياس أن نصحح الواو كما صحّت في (مقاوم) لكنهم التزموا الهمزة فيهما على غير القياس والذي سهّل القلب في مصيبة شبه الأصلى بالزائد أي الضم .

١- ينظر: المقتضب : ١/ ١٢٣.
٢- ينظر: كتاب سيبويه : ٤/ ٣٥٦.
٣- العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد : ٢٠٤.
٤- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث (د. عبد الصبور شاهين) : ١٣٠.
٥- ينظر: ما وجه على التوهم في الصرف العربي (بحث) : ٢٨٠ .

غلطوا وتوهموا فشبهوا ياء مصيبة وهي (مَفْعِلَة) بالياء الزائدة في صحيفة وهي (فَعيلة) فقالوا (مصائب) كما قالوا صحائف[١] .

وذهب بعض المحدثين إلى أن التوهم تدرج لغوي وهو مسؤول عن خلق صيغ جديدة في الحقل اللغوي ، ولا يصح النظر إليه على أنَّهُ صيغ شاذّة كما يرى علماء العربية: ((بل هي كما نفهمها مرحلة من مراحل حياة الكلمة لم تتكامل في تطورها ونموها))[٢].

٢.مخالفة في الإجراء:

(تصغير الأسماء المبهمة):

قال ابن الحاجب : ((وخُولِفَ بالإشارة والموصول ، فأُلْحِقَت قبل آخرهما ياءٌ وزيْدت بعد آخرهما أَلِفٌ ، فقيل : ذَيَّا وتَيَّا ... يعني أنَّهُم جعلوا تصغير هذه الأشياء على خلاف تصغير المتمكن ، تنبيهًا على أَنَّها من غيرِ بابِهِ ، فأَلْحِقَت قبل آخِرِها ياءٌ ، وزِيْدَ آخِرَها أَلِفٌ – عِوَضًا عن ضم الأول – فقيل في ذَا : ذَيَّا ، وفي تَا : تَيَّا ...))[٣].

جَوَّز المتقدمون ومنهم ابن الحاجب تصغير الأسماء غير المتمكنة على نحو يُخالف فيه تصغير الأسماء المتمكنة وذلك بأن يترك أولهما على ما كان عليه قبل التصغير ، ويعوّض من الضم الذي في أوله بألفٍ مزيدةٍ في آخره .

والمخالفة هنا تمكن في أدائين :

الأول : ترك أوله على حاله من الحركة (عدم الضم) .

الآخر: زيادة الألف عوِضًا عمّا فاته من ضم أوّلِه .

وعلل قره سنان في هذا المصداق بعلة المخالفة قال : ((وخولِفَ شروع إلى المبنيات بالإشارة والموصول فأُلْحِقَ قَبْلَ آخِرِهُما يَاءٌ وَزِيْدَت بَعْدَ آخِرِهِما أَلِفٌ لمخالفتها سائر الأسماء لأنها تقع على كل جنس بخلاف سائرها فأزيل ضمة الصدر وعُوض منها الألف في الآخر لأن هذه الأسماء مبنية وسكون الآخر هو الأصل في البناء فناسب أن يؤتى في الآخر بحرف لازم

١- ينظر : كتاب سيبويه : ٤/ ٣٥٦.
٢- ينظر : اللهجات العربية في التراث (د.أحمد علم الدين الجندي) : ٥٤٧- ٥٤٨.
٣- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ١/ ٥١١.

السكون ثم أُتِيَ بالياء ثانية لأنه لما لم يضم الصدر لم يمنع وقوع الياء الساكنة بعد الحرف الأول فقيل : ذَيَّا في ذا ، أصله ذيا بياء وألفين ...))[١] .

ويبدو أن زيادة الألف عِوَضًا عمّا فاته من ضم أوّله فصارت (اللُّذَيَّا ، واللُّتَيّا) بضم الحرف الأول وزيادة الألف في آخره ، وهنا تحقق الجمع بين العوض والمعوَّض منه في تصغيرها .

أمّا الدرس الحديث فقد ذهب إلى أنّ الأصل في الاسم الموصل (الذي) هو (ذَي) وذلك بلحاظ الأصل في اللغات السامية[٢]، ويمكن توصيف ما حدث لها أنّ الياء تعرضت إلى نبر التضعيف فصارت : (اللَّذَيّ) هكذا :

/ ء ـَ ل/ ل ـَ / ذ ـَ ي/

/ء ـَ ل / ل ـَ / ذ ـَ ي / ي ـَ /

فالألف ليست عوضًا عن شيء بل زيدت لمخالفتها لسائر الأسماء لاسيما أن الأصل في الأسماء المبنية هو الوقف بالسكون فناسب أن يؤتى في الأخر بالألف الملازمة للسكون .

١٩- عِلّة المناسبة.

يُقصد بالمُناسبة : المجُانسة ، وحَدَّها الرَّمّاني بإنّها : ((شِرعة قريبة كالولادة))[٣].

وعلّلَ قره سنان بهذه العلّة أحكامًا صرفية كثيرة في أبواب مختلفة ، وقد أسماها بسمّيات أُخَرْ منها : عِلّة الموافقة وعِلّة المشاكلة .

١. الفعل المضارع (مضارع فَعَلَ) :

قال ابن الحاجب في هذا الباب : ((ولَزِموا الضَمَّ في الأجوف بالواو ، والمنقوص بها والكسر فيهما بالياء ، أي : ولزموا الضم في المضارع إذا كانت العين واوًا ، أو اللاّمُ واوًا

١- الصافية شرح الشافية : ١/ ٢٣٧، وللمزيد ينظر:١/ ٢١٨- ٢١٩، ١/ ٢٢٥، ١/ ٢٢٦ ،١/ ٢٣٢، ١/ ٢٣٧، ١/ ٢٦٤، ١/ ٣٢٦، ٢/ ٥٤٨.

٢- ينظر: التطور النحوي للغة العربية (برجشتراسر): ٨٦، والكراهة اللغوية عند الرضيّ (أطروحه دكتوراه) : ٢٠٧.

٣- الحدود في النحو : ٤٣.

كقولك : قامَ يَقُومُ ، ودَعا يَدْعُوا لمناسبتها ، وللزوم تغيُّرها لو لم تُضَم ، ولزموا الكسر إذا كانت الياءُ عينًا أو لامًا لذلك))[١].

ذكر أنَّ لزوم التغيير يكون بقلب الواو ياء لكسرة ما قبلها ، وقلب الياء واوًا لضمة ما قبلها للتناسب بين الصوامت والصوائت ، وإن لم يحصل ذلك لم يحدث الفرق بين الواو والياء .

وقد احتجّ قره سنان بعلة المناسبة على لزوم ضم العين في المضارع الأجوف والناقص الواويين كقَامَ يَقُوْم ودَعَا يَدْعو إذا كان الماضي على (فَعَل) للمناسبة التي بين الضمة والواو التي يجب مراعاتها ، **قال** : ((ولَزِمُوا الضمِّ في عين المضارع من مفتوح العين في الماضي في الأجوف يَدْعُو للمناسبة ... ولزموا الكسر فيهما أي : الأجوف والمنقوص بالياء نحو: باع يبيع ورمَى يَرمِي للمناسبةِ أيضًا))[٢].

فالمُشاكلة وقعت في صورتين :

١. **الأجوف الواوي** ، ومعتل اللاّم بالواو (فَعَلَ – يَفْعُل) مثل : (وقالَ – يَقُوْلُ) ،(دَعَا - يَدْعُو) .

٢. **الأجوف اليائي** ، ومعتل اللاّم بالياء (فَعَلَ – يَفْعِل) مثل : باعَ – يَبِيْع ورمى – يَرْمِي .

ونلحظ أنَّ المناسبة وقعت في المضارع فقط .

٢.حذف الواو والياء لامين :

قال ابن الحاجب : ((وأصلُ يَرْمُوْن : يَرْمِيُون ، فَسُكِّنَت الياءُ كما سُكِّنَت في يَرْمِي ، فحُذِفَت ؛ لا لتقاء الساكنين ثُمَّ ضُمَّت الميمُ ؛ لِتُنَاسِبَ الواوَ))[٣].

يرى أن أختيار الضم في(يَرْمُون) ؛ لأنَّهُ قد سقط من قبل الواو حرف مضموم ، إذ الأصل في (رَمَوا – رَمَيُوا، في يَرْمُون – يْرَميُون) ، ولمّا تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا ثم حُذفت الألف لسكونها وسكون واو الجمع بعدها فلمّا احتيجَ إلى تحريك الواو حَرَّكوها بالحركة المحذوفة ، وكانت أَوْلى من إجْتلاِب حركة غريبة[٤] .

ونلاحظ أن في (يَرْمُون) إنَّ أولُ الساكنين حرف علّة ومد ولين وقد أُقِرّفي المدونة النحوية أنَّ أصوات المد أحرف ساكنة مسبوقة بحركات من جنسها ويؤيّد ذلك إدراكهم لعلاقة هذه

١- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ١/ ٤٥٧.
٢- الصافية شرح الشافية : ١/ ١٨١.
٣- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٨١٠ .
٤- ينظر: التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي : ١٦٤.

الأصوات بالحركات وأنّها تكوّنت منها[١] ، **فقد قال سيبويه** : ((فالفتحة من الألف والكسرة من الياء والضمة من الواو))[٢] .

وعَلَّلَ قره سنان بهذه العلة في هذا الموضع فقال : ((يَرْمُون أصله يرمِيُون بهما أيضًا سُكِّنَت الياء لمِا مَرَّ في يَرْمِي فحُذفت لذلك ثُمَّ ضُمَّت الميم لِيُناسب واو الضمير))[٣] .

أشار إلى أن التقاء الساكنين في (يَرْمُوْن) قد تحقق ابتداءً بعد الإسناد إلى الضمير، فـ (يَرمِي ← يَرْمِيُوْن ← يَرْمُوْن) ونلحظ أنه في المثال السابق يكون الساكن الثاني حرفًا صحيحًا مما يدل على أن عِلّة التغيير فيها تعود إلى وجود مقطع مكروه وهو (المقطع المديد) .

وقد اتفق النحويون على أنّ الحذف في هذه الصورة لا لتقاء الساكنين انطلاقًا من نظرتهم إلى أصوات المد على أنَّها ساكنة ، وأنّها مسبوقة بحركة من جنسها ، وهي نظرة لا مكان لها في الدرس اللغوي الحديث، إذ نُظِرَ إلى هذه الأصوات على أنّها حركات لا يُميزها من الحركات القصيرة المعروفة إلاّ الطول ، ومن هنا يمكن اجتراح تصور آخر لما حدث من تحول في هذه الصورة مفاده التخلص من مقطع مديد زاد من كراهته توافره على مزدوج هابط تضيق به الكلمة العربية .

وفي المزدوج (ـِ و) في نحو (يَرْمِيُوْن) يمكن القول أنّ حذفًا قد حصل هُنا نُفسّرهُ تفسيرًا آخر قوامه إسقاط الجزء الأول من المزدوج (ـِ و) فيتخلف عن هذا الإسقاط ضمة طويلة تكون ضمة للمقطع الثاني من الكلمة ، هكذا :

يَرْمِيوْن = /ي ـَ ر/ م ـِ و/ ن ـَ/.

×

يَرْمُونَ = / ـِ ي ـَ ر/ م ـُ / ن ـَ / .[٤]

٢٠- عِلّة لمح الأصل

١- ينظر : تجاور الساكنين في مدونة النحو العربي : ١١٩ – ١٢٠.
٢- كتاب سيبويه : ٤/ ٢٤٢، وينظر: سر صناعة الأعراب :٢٠/١ ، وتجاور الساكنين في مدونة النحو العربي : ١١٩- ١٢٠.
٣- الصافية شرح الشافية : ٢/ ٥٤٥، وللمزيد ينظر: ١/ ١٣٤، ١/ ١٣٨، ١/ ١٥٦، ١/ ١٦٦، ١/ ١٨١، ١/ ١٨٥، ١/ ٢٠١، ١/ ٢١٠، ١/ ٢١١، ١/ ٢٣٧، ١/ ٢٥١، ١/ ٢٧١، ١/ ٣٠٠، ١/ ٣٢٨، ١/ ٣٢٩، ١/ ٣٤٠، ١/ ٣٤٨، ٢/ ٣٧٦، ٢/ ٣٩٥، ٢/ ٣٩٦، ٢/ ٤١٣، ٢/ ٤٤٠، ٢/ ٤٤٣، ٢/ ٤٦٦، ٢/ ٤٩٨، ٢/ ٥٠٠، ٢/ ٥٣٨.
٤- ينظر: التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي : ١٦٩- ١٧٠، وتجاور الساكنين في مدونة النحو العربي : ١١٤، ١٢٢، والمزدوج الصوتي في العربية : ١٠٨- ١٠٩.

من عادة العرب أنهم يؤثرون التجانس والتشابه ؛ فلذلك حملوا الفرع على الأصل وردوه إليه[١] وعُلِّلَ بهذه العلة الكثير من الأحكام في اللغة والنحو، وعَلّل بها قره سنان في مواضع عدّة، ومن مصاديقها :

١. النسب إلى ما حذفت لامُهُ وعُوّض عنها التاء:

قال ابن الحاجب في هذا الموضع : ((وإن كانت لامًا صحيحةً ، والمحذوف غيرها لم يردُّ كعديّ وزنيّ وسهيّ في سهٍ ... وحِرْحِيٌّ وأُخْتُ وبنتُ وأخُ ، وابن عند سيبويه ، وعليه كِلَوِيّ ... فعلى مذهب سيبويه يُنسبُ إلى كلتْا كِلَوِيٌّ ؛ لأنَّ التاءَ عنده للتأنيث ، فتحذف للنسب ، وتُقلَبُ اللاّمُ واوًا ، ويُفْتَحُ ما قبلها تشبيهًا لها بمثلِها))[٢].

يلزم من كلام ابن الحاجب أن تكون الألف عند سيبويه لام الكلمة ويكون وزن (كِلتا) (فِعْتِلًا) وهذا مخالف لما ذكر سيبويه ، وقرّره في شرح المفصل[٣] .

احتجّ قره سنان بعلة لمح الأصل على أن أصل (كِلتا) هو (كِلْوَي) ، على وزن (فِعْلَى) ثم قُلبت واوه ياءً إشعارًا بالتأنيث ، وفي ذلك يقول : ((وأُخْتُ أصله :أُخَوة ، وبنتُ أصله : بَنَوة ، كأَخٍ أَصله : أَخو، (وابْنٍ) عند سيبويه أصله: بَنَو فحذفت التاء وأَعيد الواو وحرّك الخاء والنون وفتح الهمزة والباء ،وقيل : أخَويّ وبنويّ ، وعليه أي : على الردّ على الأصل كِلوَيٌّ في كِلتا، أصله : كِلْوَيٌ ، بوزن (فِعْلى) بكسر الفاء ، أُبدَلت الواو تاءً إشعارًا بالتأنيث ، ولم يكتف بالألف ؛ لأنها تنقلب ياءً في النصب والجر، فنسبت برد التاء إلى أصله وحذف الألف لاجتماع الساكنين ، وإن كان على حدة للخفة ، ولم يقلب واوًا كراهة اجتماع الواوين في البناء الممتد ، ولم يقلب ياءً كراهة اجتماع الياءات))[٤] .

يظهر من النص أنَّ (كِلْتا) تكون على زنة (فِعْلَي) إذ إنَّ أصلها : كلوي فأبدلت الواو تاءً إشعارًا بالتأنيث ، إذ تُقلب الألف ياءً في حالة النصب والجر ، وعند النسب تحذف الألف كي تبقى التاء فأصبحت (كِلَوِيّ) وترد الواو التي أُبدلت عنها التاء فحذفت الألف كراهة اجتماع الواوين عند قلبها .

١- ينظر: الحمل على المعنى في العربية : ١٤.
٢- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ١/ ٥٣٨، ٥٤٢،وينظر ما يراه سيبويه في الكتاب: ٣/ ٣٦٤.
٣- ينظر: كتاب سيبويه : ٣/ ٣٦٤، وشرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٤/ ١١٧، والايضاح في شرح المفصل : ١/ ٦٠١- ٦٠٢.
٤- الصافية شرح الشافية : ١/ ٢٦٦.

فقلب الواو تاءً لم يكن هذا القلب مطردًا في العربية ولكنه قُلِبَ في هذا الموضع لأمر واحد وهو استعمالها للمؤنث مقابلة لـ (كِلا) ، فكانت الحاجة إلى التاء للإشعار بالدلالة على التأنيث .

٢. فَعَلات :

ذكر ابن الحاجب : ((وأمَّا الصِفَاتُ فبالأسكانِ ، وقالوا : لَجَبَاتٌ وَرَبَعَاتٌ ؛ للمحِ اسمَيّةٍ أصليَّةٍ ، ففيما ذُكِر فلا يُحَرِّكون الوسطَ ، ولكن يبقونه ساكنًا ، كقولك : صَعْبَاتٌ ؛ كأنهم قصدوا التفرقة بين الاسماء والصفات ، وكانت الاسماءُ أولى بالتغيير لخفتها واستثقال الصفات . وقولُهم : لَجَبَاتٌ وَرَبَعَاتٌ ؛ كأنَّهُم راعَوا فيه الأسميّة الأصليّة لأنهما في الأصل أسمان وُصِفَ بهما))[١].

نلحظ أن ابن الحاجب قد خَرَّج (لجَبَة) على أنها بالتحريك جمع (لَجْبَة) بالإسكان ، إلى أَنّها في الأصل إسْم كَتَمَرات ، ورَبْعَة بسكون الباء وفتحها يُوصف به الرجل والمرأة وجمعه : رَبَعَات حُرِّك الثاني وإن كان صفة ؛ لأن أصل ربعة اسم مؤنث وقع على المذكر والمؤنث فوصف به[٢].

وعلل قره سنان بعلة لمح الأصل في هذه المسألة فقال : ((... وقالوا : لَجَبَاتٌ بالفتح في لَجْبَة، وهي الشاة التي أتى عليها بعد نتاجها أربعة أشهر فجف لبنها ، وَرَبَعَات بالفتح في رَبْعَةٍ أي : امرأةلاقصيرة ولا طويلة؛لِلمْحِ اسْميّةٍ أصليّةٍ لأنهما في الأصل اسمان لا لكونهما وصفين))[٣] .

فعلى القياس يكون حقهما (لَجْبَة ورَبْعَة) – بالتسكين، أما التحريك فشاذٌّ ، إلاّ إذا كان الأصل عندهم أنه أسمٌ وُصِفَ به فجاز التحريك .

١- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٥٦٢- ٥٦٣.
٢- ينظر: كتاب سيبويه : ٢/ ٢٤.
٣- الصافية شرح الشافية : ١/ ٢٨٧، وللمزيد ينظر: ١/ ٣٠٦.

الفصل الثالث

ردود قره سنان على العلماء

الفصل الثالث

ردود قره سنان على العلماء

الرَّد لغةً : صَرْفُ الشيء وَرَجْعُه . وهو مصدر رَدَدْتُ الشيء يَرُدُّهُ رَدًّا ومَرَدًّا وتَرْدادًا [١].

وقال الزبيدي (ت١٢٠٥ هـ) : الرَّدِ ((بالكسر : عِمَادُ الشَّيء الذي يَدفَعُه ويَرُدُّهُ)) [٢]

وفي الاصطلاح : هو ما: ((يقوم على رفض ما لايوافق عليه القاريء أو الشّارِح أو الدّارس بالحُجّة والدليل)) [٣].

والمتأمل في الصافية شرح الشافية يجد ردودًا متنوعة للشارح عَبَّر عنها بألفاظ وعبارات عِدّة منها : ((وفيه نظر، وهو الأولى، أو على القول الأصح)) وغيرها من العبارات .

١. الخليل بن أحمد الفراهيدي:

(تخفيف الهمزتين المجتمعتين (جمع خطيئة على خطايا):

ذهب الخليل بن أحمد الى أن في جمع (خَطْيئَة) على (خَطَايَا) قلبًا مكانيًا ؛ وذلك فرارًا من اجتماع همزتين ، جاء في في الكتاب :((وامّا الخليل فكان يزعم أن قولك جاءٍ وشاءٍ ونحوهما اللّام فيهنَّ مقلوبة... فلمّا وافقت اللّام مهموزةً لم يكن من قلب اللّام ياءً بدٌّ كما قلبتها في جاءٍ وخطايا ...)) [٤].

يُفهم من النص السالف الذكر أَنَّ أصل خطايا (خَطَايِئُ) قُدِّمَت الهمزة على الياء فِرارًا من آجتماع همزتين في طرف الكلمة ، أولاهما الهمزة المنقلبة عن حرف لين زائد ، وثانيتهما لام الكلمة فصارت (خَطَائِي) على زنَة (فَعَالِي) فاستُثقِلَ اجتماع همزة مكسورة بعدها ياء متحركة ، أُبْدِلَت كسرة الهمزة فَتحة فصارت (خَطَاءَي) ، قُلِبَت الياء اَلمُتطرفة ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت (خطاءَا) بألفين بينهما همزة تشُبهِ الألف فكأنه اجتمعت ثلاث ألفاتٍ في لفظةٍ وهذا ثقيل في العربية ، وللتخلص منه قُلِبَت الهمزة ياءً فصارت (خَطَايا)[٥] وذلك بعد خمسة تحولات

١- ينظر : العينْ : ٧/٨ (رد) ، وتهذيب اللغة : ٦٣/١٤(رد) ، ولسان العرب : ٣/ ١٧٢(ردد) .
٢- تاج العروس : ٨٩/٨(رد).
٣- ينظر الدرس الصرفي بين الخضر اليزديّ وابن الغياث في شرحيها على شافية ابن الحاجب (رسالة) : ٨٥ .
٤- كتاب سيبويه : ٤/ ٣٧٨.
٥- ينظر: ظاهرة القلب المكاني في العربية ١٥٦ــ١٥٧.

هي (خطايئ ، خطائِي ، خطاءَي ،خطاءَا ، خطايا) علمًا أن القلب المكاني قياسي عند الخليل في كل بناء يؤدي عدم القلب فيه الى اجتماع همزتين في الطرف[١].

أمّا سيبويه فلاقلب عنده فيها ؛ لأن الهمزة الأخيرة لام الكلمة هي التي قُلِبَت ياء فأصلها عنده (خطائي) بقلب الياء في (فعائل) همزة ، ثم أُبدِلَت الثانية ياءً لأن الهمزة المتطرفة بعد همزة تُقلب ياءً وإن لم يكن ما قبلها مكسورًا ثم فُتِحَت الأولى تخفيفًا وقُلِبَت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ماقبلها لتصير (خطايا) [٢].

والفارق بين رأي الخليل وسيبويه ، أن الخليل يذهب الى القلب المكاني في الكلمة خوفًا من اجتماع همزتين ووزنها عنده (فعالي) والألف في خطايا بدل من الهمزة التي بين الألفين بالنسبة اليه ، أمَّا سيبويه فاءنه لايرى ضيرًا من اجتماع همزتين ، ولاقلب مكاني فيها ووزنها عنده (فعائل) ،ويلتقيان في (خطائِي) : (فَعَائِي)[٣].

وقال ابن الحاجب في هذه المسألة : ((ومنه خطايا في التقدير الأصلي خلافًا للخليل)) يعني أن أصل خطايا خطايئ ، وجب قلب الياء همزةة على القياس في مثلها فصار خطائِئ، والخليل يوافق في أن الأصل (خطايِئُ) ولكنه يقول : قلبوا اللام الى موضع الياء فصار وزنه (فَعَالِي) كراهة أجتماع الهمزتين .

ومن ثم قال :(خلافًا للخليل) ، وإذا كان أصله على ما قررناه و قُلِبَت الأولى همزة على القياس اجتمعت همزتان ، الأولى مكسورة فوجب قلب الثانية ياء فصارخطائِي ثم أُعِلَّ إعلال القاضي فصار خطائِئ ، وقياس ما وقعت الهمزة فيه بعد ألف باب مساجد وبعدها ياءٌ أن تُقلب ياءٌ مفتوحةً فتنقلب الياء ألفًا فصار خطايا وإنّما يقتضي الكلام ها هنا ما يتعلق باجتماع الهمزتين فينتهي الى قولنا : (خطائِئُ) وأما جعله خطايا فبابٌ آخر [٤].

فقد اختار ابن الحاجب مذهب سيبويه على القياس في أنَّ أصل خطايا هو (خطائي) ، أمّا خطايا فليس من باب اجتماع الهمزتين ، وقد تابعه في ذلك مُعظم الشُّرّاح بقولهم إنَّ مذهب سيبويه أقيس وأصَحّ من مذهب الخليل ،لأن القياس هو أنَّ كل ياء أو واو وقعت عينًا لفاعل أو فواعل تُقلب إلى همزة، وذهب الخليل إلى أنَّ ما أجتمع فيه همزتان في الطرف بابه القلب

١- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) :٥٩/٣وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ): ٣٥٩، والعيني صرفياً(رسالة) :١٥٧/١٥٥، والبحث الصرفي عند زكريا الأنصاري (أطروحة):٢٣٦ـ .٢٣٧
٢- ينظر: كتاب سيبويه : ٤/ ٣٧٧، و٥٥٣/٣ ،وشرح شافية أبن الحاجب (الرضيّ) : ٥٩/٣،و(الجاربرديّ) : ٣٦٠، والعيني صرفياً (رسالة):٨٥٧ وظاهرة القلب المكاني في العربية : ١٥٧.
٣- البحث الصرفي عند زكريا الانصاري(أطروحة) : ٢٣٧.
٤- شرح الشافية لمصنفها أبن الحاجب ٧٣٧/٢ـ ٧٣٨.

المكاني وهو أيضًا قياس عنده ، ويضم هذا التحوّل ما كان في مفرده همزة قبلها حرف مد نحو : خطيئة ـ خطايا ، ومما دعى الخليل إلى هذا القلب هو كراهة توالي إعلالين في الكلمة واجتماع همزتين في الطرف ، ولم يُرجّح الرضي رأيًا منهما فقد ذهب الى ماذهب إليه المصنف وأشار الى أن تقدير الخليل لأصل (خطايا) ليس من باب اجتماع الهمزتين ، ويبدو أَنَّ كلا الرأيين عنده حسنٌ إذ قال : ((وقوله خطايا على القولين فتقلب على المذهبين الهمزة ياء لأن واحده أي خطيئة لم يكن فيه ألف بعد همزة بعدها ياء حتى يطابق به الجمع)) [١].

وقال في موضع آخر : ((...وإنّما دعا الخليل الى ارتكاب وجوب القلب في الخلف في مثله أداء ترك القلب إلى إعلالين كما هو مذهب سيبويه ...لئلا يهمز ماليس أصله الهمز ، والهمز مستثقل عندهم ....فلمّا رأى فرارهم من الأداء الى همزة في بعض المواضع أوجب الفرار مما يؤدي الى همزتين ...))[٢].

ويظهر أن هناك علتين في توجيه هذه الكراهة عند الخليل هما :

١. **علة صوتية :** قوامها كراهة صوت الهمزة من جهة طبيعة تخلقه إذ يمر بثلاث مراحـــل : ((... قطع النفس ، والانطباق ، والانفجار))[٣]

ويزيد من هذا الثقل التتابع المباشر للهمزتين .

٢. **علة إجرائية صرفية** : قوامها توالي إعلالين في الكلمة .[٤]

وكذلك كان رأي الساكناني في أن رأي الخليل لم يكن مرضيًا عند المصنف ولم يُرجّح أحد الرأيين فكلاهما حسن لديه قال : ((إن قوله :(خلافًا للخليل) لأنه قدّر القلب النقلي فلا اجتماع للهمزتين عنده ، فلا يكون من هذا الباب وهذا اختيار أكثر المتقدمين والمتأخرين الكوفيين وهو غير مرضي عند المصنف))[٥].

واختار قره سنان رأي سيبويه ووصفه بأنَّهُ الأقيس والأصح إذ قال : ((ومِنْهُ أي : ومما اجتمع فيه همزتان متحركتان خطايا جمع خطيئة ، أصله : خطايئ بهمزة بعد ياء ،قُلِبَت الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة ، فصار : خطاءِء بهمزتين ، وهو المراد من قوله : في التقدير الأصلي ، وقُلِبَت الثانية ياء لانكسار ما قبلها فصار : خطاءي ، بياء بعد همزة ، ثم قُلِبت الهمزة

١- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ): ٣/ ١٨١.
٢- نفسه : ٢٥/١.
٣- علم الصوت الصرفي :١٧٨.
٤- ينظر: كراهة توالي أعلالين في العربية (بحث):١٣٣.
٥- الكافية في شرح الشافية : ٧٤٥، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) :٥٩/٣.

ياء والياء ألفًا لمِا سيأتي أن قياس ما وقعت الهمزة فيه بعد الفٍ ، باب مساجد وبعدها ياء ، وليس مفردها كذلك أن تقلب هي ياءً مفتوحًا وهو ألفًا ، فصار خطايا ، فوزنه (فعائل) بل (فعايا) خلافًا للخليل أصله عنده : خطايِئ بهمزة بعد ياء كما في الأول ،ثم قُلِبَ قلب مكاني فلم يجتمع الهمزتان والباقي كما قيل فوزنه (فعالى) ومذهب سيبويه أقيس وأصح ، لما نُقلَ عن العرب الموثوق بعربتيهم، اللهم اغفر لي خطاءِءي بتحقيق الهمزتين ، وعلى مذهب الخليل لاوجه له وعترض على قول النحاة : وجب قلب الثانية ياء إن إنكسرت ، بأنه قد صحَّ التسهيل في نحو أيمَّةٍ وبأنه قد صَحَّ التحقيق فيه من القرّاء وقولهم أولى من قول النحاة ،أُجيب بأن المراد بالوجوب هو القياس (وما خالفه فشاذ عن القياس) وإن لم يكن شاذًا عن الاستعمال)) [١].

إنَّ المتأمل في اجتماع الهمزتين يكشف أنَّ الاجتماع تخلّق بين همزة منقلبة عن حرف زائد (ياء فَعيْلة)، ولام الكلمة فالاجتماع كان بين زائدٍ وأصلي. والغريب أنَّ الحرف الزائد بقي على حاله (ياء) وأنَّ التحوّل أصابَ الحرف الأصلي ، وهذا يمكن عدّه من الاعتداد بالحرف الزائد .

ويبدو أن الكراهة جاءت من باب طبيعة صوت الهمزة فضلًا عن تكرارها[٢]؛ ولعل في وقوعها طرفًا كان سببًا في هذا التحوّل.

والناظر في الهمزة الأولى يلحظ إنّها تحولت من ياء الى همزة الى ياء وهذا يثير أمران:

الأول : كراهة توالي إعلالين على حرف واحد ولاسيما أن تحولهما واحد ـ القلب ـ .

الثاني : لا يخلو هذا التحول من التكليف والدور ويمكن أن نجترح التوصيف الأتي لـ (خطايئ ← خطايا):

١. عدم القلب (التحول) .
٢. تُقلب الهمزة ألفًا لتحركها وفتح ما قبلها.
٣. وهذا التوصيف وإن كان غير قياسي لكنه منع توالي أكثر من إعلال على حرف واحد .

ويمكن أن نجترح التوصيف المقطعي الآتي :

سقطت الهمزة مع حركتها هكذا :

/خ ـــَـ ا ط ـــَـ ای ـِ اء ـــَـ /.

١- الصافية شرح الشافية : ٤٦٩/٢.
٢- ينظر علم الصرف الصوتي(عبد القادر عبد الجليل) : ١٧٧ـ ١٧٨.

ثم قلب المصوت القصَير فتحة فصارت :

/خ ـَـ ا ط ـَـ ا ي ـَـ/.

ثم مُدَّ الصوت به فصارت :

/ خ ـَـ ا طـ ـَـ اي ـَـ/.

ورَدَّ قرة سنان أعتراض الخليل على قول النحاة بوجوب قلب الهمزة الثانية ياء إن انكسرت بأنه قد صحّ التسهيل في نحو (أيّمة) وكذلك التحقيق من القرّاء ،[1]وإن قولهم أولى من قول النحاة بقولهم : إن المراد بالوجوب هو (القياس) وما خالفه شاذ عنه وإن لم يكن شاذًا عن الاستعمال أي إنه وارد في كلام العرب الثقات .

٢- سيبويه (ت ١٨٠هـ)

أ. الوقف على الهمزة المتطرفة:

قال سيبويه : ((واعلم أن الهمزة التي يحقق أمثالها أهل التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز وتجعل في لغة أهل التخفيف بين بين ،تبدل مكانها الألف إذا كان ماقبلها مفتوحًا ، والياء إذا كان ما قبلها مكسورًا ، والواو إذا كان ما قبلها مضمومًا ، وليس ذا بقياس مُتلئبٍ ، وأنما يحفظ عن العرب كما يحفظ الشيء الذي تبدل واوه ، نحو أتلجت ، فلا يجعل قياسًا في كل شيء من هذا الباب ، وإنما هي بدلٌ من واو أولجت ، فمن ذلك قولهم : منساةٌ ، وإنما أصلها منسأةٌ . وقد يجوز في ذا كله البدل حتى يكون قياسًا متلئبًا، إذا اضطر الشاعر : .... وقال عبد الرحمن بن حسّان :

وكنت أذلَّ منْ وتدٍ بقاعٍ يُشَجُّ رَأسَه بالفِهْرِ واجِي

يريد : الواجئ)).[2]

أنشد سيبويه قول الشاعر فيما لايجوز في غير الشعر إلاّسماعًا وهو من التخفيف الخارج عن القياس فقد عَدَّ قلب الهمزة ياء محضة في حال الوقف لا الوصل من الشاذ لأن سكون الوقف كالحركة حقه أن يجعل بين بين وشذوذهُ من جهة أنّه جعل الياء المبدلة من الهمزة إطلاقًا مع الياء غير المبدُلة وهذا ضعيف ، فالقياس أذا سُكّنت الهمزة في الوقف وانكسر ما

١- ينظر الحجة للقراء السبعة : ٩٦/٤.
٢- كتاب سيبويه : ٥٥٤/٣ـ ٥٥٦، وقول الشاعر ينظر ديوانه : ١٨.

قبلها تقلب ياءً أي من جنس حركة ما قبلها لامتناع الوقف على المتحرك ،واعترض عليه ابن الحاجب وأشار إلى أن أنشاد سيبويه هذا البيت في موضع الشذوذ خطأ إذ لاشذوذ فيه ،قال : ((وجاء مِنْسَاةٌ وسَأْلَ ونَحْوُ : الوَاجي وَصْلًا ،يعني : أنه قد تقلب الهمزة التي قياسُها بينَ بينَ حرفَ لينٍ من جنس حركةِ ماقبلها ، وليس بقياس .

وأمّا قوله : (يُشَجُّ رأسهُ بالفِهْرِوَاجِي) فعلى القياس لأن الهمزة سكّنها الوقفُ وما قَبلها مكسورٌ فهي كبِئْرْ فقياسها أن تقلب ياءً محضة ، وإنشاد سيبويه و غيره ذلك فيما جاء من التخفيف الخارج عن القياس وهمٌ وماذُكِرَ مِن أَنَّهُ أراد أن شذوذه من حيث جَعَلَ الهمزة إطلاقًا مع الياءات ليس بسديد لأمرين ؛ أحدهما أنَّهُ سِيقَ في تخفيف الهمزة الشاذِّ ، وجَعْلُ ما يُقْلَبُ عن الهمزةِ من اللينِ طلاقًا أمرًا آخر، فيكون التخفيف قياسًا لا شاذًا . والثاني هو أن الاطلاق بحرف اللين المبدل عن الهمزة مثله في حرف اللين غيره))[1].

يرى ابن الحاجب أن الابدال في (واجي) قياسٌ وطريقه أن يُقال كان في الأصل (الواجِيءُ) ثم سُكِّنت الهمزة للوقف والحال أن ما قبلها مكسور فقلبت ياء كما يقتضي ذلك حال مثلها قياسًا في حالة الوقف لاالوصل ، وقد خالف بذلك سيبويه الذي عَدّه من الشاذ لأن سكون الوقف كالحركة فحقه أن يُخفّف وقد ذكر أمرين لعدم جواز جعل الهمزة مطلقة مع الياءات واعتذر لسيبويه عن ذلك بأّن القصيدة مطلقة بالياء وياء الإطلاق لا تكون مبدلة عن همزة لأن المبدلة عن همزة في حكم الهمزة. وسَجّلَ بعض الشُّرَّاح هذا الإعتراض على سيبويه [2].

أما اليزديّ فقد ذهب الى أنَّ الحق هو ما ذهب إليه سيبويه ومن تابعه في إنشاد البيت في هذا الموضوع ، وبيّن صحة قوله بـ ((أنّ الواجي بالقلب ثابت في حال الوصل إذ لو لم يكن كذلك لكان الشاعر آتيًا بما لايصح أن يكون قافيته وذلك لأن الواجِيءْ بكسر الجيم والهمزة الساكنة لاتكون قافيته لهَ لأن حرف الأطلاق في أبياته الياء))[3].

١- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب :٢٢٧/٢ـ ٢٢٩، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٤٩/٣.
٢ ـ ينظر: شرح شافية ابن الحاجب(ركن الدين) : ٢/ ٢٩٨ ،وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) : ٢٥٧ ـ٢٥٨، وشرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : ١٥٥ـ١٥٦ .
٣- شرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ):٤٣٥/٢ــ٤٣٦.

وأيده الساكناني(ت ٧٤٣هـ) في ذلك إذ قال ((إن الهمزة محذوفة والياء للإطلاق للتناسب مع بقية الياءات وهذا هومعنى الشذوذ عند سيبويه وهو الأصح))[١] .

وكان رأي ابن الحاجب تكأةً لقره سنان في اعتراضه على سيبويه قال :((وأمّا قول حسان :

ولولاهم لكنت صوت بحر هوى في مُظلم الغَمَرَاتِ داجي

وكُنتُ أذلُّ مـــن وتدٍ بقاعٍ يُشَجُّ رأسَـــهُ بالفِهْرِ واجي

بأبدال همزته ياء وقفًا ، فعلى القياس لسكونها وانكسار ما قبلها ، خلافًا لسيبويه لأنه عنده على غير القياس وهو ضعيف ، لما عرفت أنها سُكِّنتَ في الوقف والساكنة إذا انكسر ما قبلها فالقياس أن تُقلب (ياءً)))[٢].

وذكر د.جواد أنّ الذي حصل هو تلاشٍ للهمزة اذا وُقف عليها ،وإذا وقعت بعد صامت في نحو (الواجِيْ والبُطِيْ) تلاشت الهمزة وبقي المصوت بعدها فاستحال إلى الياء اللينة حرصًا على هيأة الكلمة ، وتفسير هؤلاء النُحاة هذا السلوك بالحرص على بيان الحرف الموقوف عليه قد يكون هذا التزامًا بما تقرر من ميز أهل التخفيف من أهل التسهيل فأولئك ضاقوا بالهمزة ،فتخلصوا منها بما عُرِفَ بالحذف ، والقلب ،والتسهيل ، وهؤلاء أبقوا عليها أينما وردت إلاّ قبيلًا تلاشت هذه الهمزة في وقفهم ،[٣] ((والواقع أن الذي حدث لايعود إلى حرص على البيان ، بقدر ما كان نتيجة لتخلق هذا الصوت وبُعد مخرجه . فالهمزة كما يقول سيبويه : (أبعد الحروف ،وأخفاها في الوقف)، فلا غرو أن تؤول إلى المصير الذي استسلم له هذا القبيل من أهل التحقيق ، ولم يفعلوا شيئًا لمنعه كما فعل الآخرون))[٤].

ووُصفت الهمزة بأنها أخفى الحروف لأنها أقصر الأصوات الإنفجارية طولًا فهي لاتُتبع بصويت ، فضلًا عن أن يمنع تخلقها فسحة لإطالة النطق بها ، ماجعلها عرضة للتلاشي إذا وقعت بعد صامت في الوقف[٥] .

١- الكافية شرح الشافية : ٧٣٥ـ٧٣٦.
٢- الصافية شرح الشافية : ٤٦٠/٢ـ ٤٦١، والبيت (أخلّ به ديوان حسان) وهو لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت في ديوانه :١٨وورد في الكتاب : ٥٥٤/٣.
٣- ينظر: الوقف في المدونة النحوية :٩٨.
٤- ينظر: نفسه : ٩٩، وقول سيبويه ينظر كتاب سيبويه : ١٧٧/٤.
٥- ينظر: الوقف في المدونة النحوية : ١٠٠.

ولو طبقنا قواعد التخفيف على (واجيء) نجد سقوط الهمزة مع حركتها ثم إشباع المصوت الذي يسبقها لتكوين الكسرة الطويلة هكذا :

اوــً ا جـ ــِ اء ــُ ا

↓

اوــً ا جـ ــٍ ا

فالمقطع الذي يسبق الهمزة الساقطة مقطع طويل فجاءت (واجي) بكسرة طويلة إذ تم الإنتقال من نبر التوتر الهمزي الى نبر الطول كما سبق[١] .

ب. تخفيف الهمزة المتحركة :

ذهب سيبويه إلى تخفيف الهمزة في (نبيِّء وبريئَة) إذ قال : ((وقالوا : نبيٌّ وبريَّةٌ، فالزموا أهل التحقيق البدل ،وليس كل شيء نحوهما يُفعل به ذا ، إنما يؤخذ بالسمع ،وقد بلغنا أن قومًا من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء وبريئة ، وذلك قليلٌ ورديء ، فالبدل ههنا كالبدل في منساةٍ وليس بدل التخفيف وإن كان اللفظ واحدًا))[٢].

وذكر في موضع آخر أنّ الهمزة المتحركة بعد واو أو ياء زائدة ساكنة لم تلحق لتلحق بناءً ببناء ولا تُحَرَّك أبدًا بمنزلة الألف ، بل تُقلب من جنس حركة ما قبلها [٣].

وقوله :(قليلٌ ورديء) قد رُدَّ بـ ((أن مذهب سيبويه أن ذلك رديء مع أنَّهُ قرُيء به، ولعل القراءات السبع عنده ليست متواترة والاّ لم يحكم برداءة ما ثبت أنه من القرآن الكريم))[٤].

والأقرب هو أن تخفيف الهمزة بقلبها ياءً وإدغامها بالنظر لحركة ما قبلها ، إذ تعيّن التخفيف بالإبدال في (نبيّ وبريَّة)؛ وذلك لأن التسهيل يؤدي الى الجمع بين المثلين والحذف يؤدي إلى الإلتباس فتخفف الهمزة فيه بقلبها إلى ذلك الساكن الذي قبلها وإدغامه فيما انقلبت إليه الهمزة كـ (خطيّة وبريّة)، بيد أن هذا الالتزام مشروط بكون (نبيّ وبريّة) أصل اشتقاقهما

١ - ينظر : القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : ٨٧، ١٠١.
٢- كتاب سيبويه : ٥٥٥/٣ ،وينظر : الحجة للقراء السبعة :٢٧٤/١.
٣- ينظر : كتاب سيبويه : ٥٥٥/٣.
٤- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) :٣٥/٣.

من (النبأ والبرأ) وتركت العرب همزه لا على طريق التخفيف بل على طريق الإبدال ، وإلاّ بخلاف ذلك يكون لهذا الإلتزام عنده معنى إذ لا همز فيه فكيف يلتزم التخفيف [١].

ويمكن أن نخرج من هذا النص بالآتي :

إنَّ البدل إجراء يقابل التحْقيق ، وهذا الإبدال ليس قياسيًا بل مخصوص في (نبيء وبريئة) وبابه السماع، وأن هذا الإبدال ليس للتخفيف .

وهذا يعني أنَّ الهمز في اللفظين ليس بالمتعذر، وهذا التحول مرهون بالصائت القصير الذي قبلها، زيادة على أنَّ تحقيق الهمزة رديئة، وهذا يكشف عن أنَّ اللغة الأفصح هي القلب.

وكان لابن الحاجب رأي مخالف لرأي سيبويه ، فهو يرى أنَّ القلب والإدغام غير ملتزم في (نبيّ وبريّة) ،فقال : ((والمتحركة إن كان ما قبلها ساكن وهو ياء أو واو زائدتان لغير الإلحاق أولا ، قُلِبَت إليه ، وأُدغِمَت فيها كقولهم : خطيّة ومقروَّةٌ وأُفَيِّسٌ، وإنما فعلو ذلك كراهة تحريك حرف لاأصل له في الحركة ولايُشبه ماله أصلٌ ، مع الاستغناء عن تحريكه بما فعلوه من القلب . وقولهم : أُلتُزمَ ذلك في نبيّ وبَرِيَّةٍ غير صحيح ؛ لثبوته في القراءات السبع فاءنَّ نافِعَاً يقرأُ النبئ بالهمزة في جميع القرآن، ونافع وابن ذكوان معه في البريئة بالهمز، ولو لم تكن متواترة فلا أقلَّ من أن تكون كغيرها مما نقله الآحاد . نعم ،لو قِيل : كَثُرَ ذلك في نبيٍ وبريّةٍ لكان مستقيمًا))[٢]

إذ يرى أن تخفيف الهمزة في هذا الموضع يكون بقلبها إلى الساكن الذي قبلها ومن ثم إدغامها فيه ، فأصل (بريَّة) هو : (بريئة) بياء ساكنة قبل الهمزة المفتوحة وهي زائدة لغير الإلحاق فقلبت ياءً وأُدغمت في الياء التي قبلها فتعيّن هذا القلب لا الحذف إذ إنها لم تقَوَ على استدعاء الحذف لعدم أصالتها فلذلك تعيّن القلب والإدغام مما جَوَّز التخفيف .

والمتأمل في شروط التحول - الأصالة في السكون، والزيادة ـ يلحظ حاكمية أصالة السكون في اختيار إجراء التحوُّل في الهمزة ، ولاريب أنّ الصائت القصير الذي قبل الساكن وهو من أثَّرَ في جنس التحوّل نحو :

١- ينظر : معجم الخلاف الصرفي في الفاظ القرآن الكريم : ٣٩٣،١٨١.

٢- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب ٧١٩/٢ــ ٧٢٠ ، وقراءة نافع تنظر :معجم القراءات : نبأ : ١ / ١٥٢، ٥٢٨، بريئة : ١٠/ ٩٨ ، والحجة في القراءات السبع : ٣٧٤.

مَقْرُوْءَة ← مَقْرُوّة

بَرِيْئَة ← بَرِيّة

وهذا التحوّل كان لأجل الإدغام .

واحتج ابن الحاجب على قول سيبويه بأن القراءات السبع متواترة وما نقله القُرّاء أولى لأنّهُم ناقلون عَمّن ثبت عصمتهم من الخطأ وهم أعدل من النحاة فالمصير الى قولهم أولى ، فأجازوا تحقيق الهمز أوتركه مع التشديد ، أمَّا النُحاة فقد عَدّوا هذا التحوّل قاعدة قياسية وما خرج عنها فيُحمل على الشاذ ، وأيَّد معظم الشُّراح هذا الاعتراض على سيبويه فذهبوا مذهب ابن الحاجب في القلب والإدغام وأن الهمز في (نبيىء وبريئة) غير واجب [١].

ورّد الساكناني(ت٧٣٤هـ) رأي ابن الحاجب بقوله : ((إنَّ قول المصنف بـ (أنَّهُ غير صحيح) من حيث أنّ قراءة نافع في جميع القرآن في نحوه بالهمزة أو نقول :إنَّ القلب اللاّزم تابع لاجتماع الهمزتين فيه نظر؛ لاحتماله أن يكون القلب للإدغام واجبًا عند النُحاة وغير واجب عند القرّاء ، وما وقع من غير قلب فشاذٌّ عند النحويين أو نقول : أراد بوجوب القلب تعَيُّنَهُ دون التسهيل والحذف فيه نظر ؛ لِأن الإبدال في نحوه مشروط بأمرين : سكونها ، وحركة ما قبلها وانتفيا تحقيقًا)) [٢].

وذهب قره سنان إلى مثل ما ذهب إليه مُعظم الشُرّاح في إتّباعهم لرأي أبن الحاجب في إعتراضه على سيبويه ، إذ قال : ((وقولُهُم : التَزَم ذلك في نَبِيّ ، أصله : نبيء بمعنى فاعل من النبأ وهو : الخبر قلبت ياء وأدغم وبريَّةٍ ، أصله :بريئة وهي الخلق ، غيرُ صحيحٍ لأن نافعًا يقرأ النبيء بالهمزة في جميع القرآن ونافع وابن ذكوان يقرآن البريئة بالهمزة ، وما نقله القرّاء وإن كان غير متواتر أولى مما نقله غيرهم من الآحاد ،ولكنه كثيرٌ)) [٣] .

مما سلف ذكره نجد أن قره سنان يؤيد ابن الحاجب في اعتراضه على مذهب سيبويه في تخفيف الهمزة بقلبها ياء ثم إدغمت الياء في الياء ، وأشار الى أن ذلك جائز ــ أي القلب والأدغام ــ وليس برديء كما أشار له سيبويه ، وحكم بأن تخفيفها ليس بلازم لثبوت النبيء والبريئة فهما مهموزين في القراءات السبع ، ولابد أن يكون أصل أشتقاقها من (النبأ والبَرَأ)

١- ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ٣٥، وشرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين):
٦٧٨/٢، وشرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ):٤٢٥/٢،وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ): ٧٤٦،وشرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : ١٥٢ـ ١٥٣.
٢- الكافية في شرح الشافية :٣/ ٧٢٣.
٣- الصافية شرح الشافية :٤٥١/٢.

كي يَصُحَّ قلبها ياء وأدغامها فيما قبلها ، وأهم ما يسوّغ جواز الهمز هو أنها نُقِلَت عن طريق القّراء ولايجوز أن تحكم برداءة ماثبت أنه من القرآن الكريم والأصح أني قال بأنه كثير .

أمّا من الناحية الصوتية فتمَّ الانتقال من نبر التوتر الهمزي الى نبر الطول كما في (أَنْبِئُهُم ← أنبيهم) بكسرة طويلة فسقطت الهمزة ،وأُطيل المصوت القصير الذي يسبقها تعويضًا لموقع الهمزة الساقطة ، هكذا :

أَنَبِئْهُمْ = ا ء ـَ ن ا ب ـِ ء ا هـ ـُ م ا.

× ↓

أَنْبِيْهُمْ = ا ء ـَ ن ا ب ـِ ا هـ ـُ م/ [1].

أمّا في (بريّة) فالأمر يختلف إذ حُذفت الهمزة :

بَرِيْئَةٌ = ا ب ـَ ا رـِ ا ء ـَ ا ت ـُ ن ا

×

↓

بَرِيَّةٌ = ا ب ـَ ا رـِ ـَ ا ت ـُ ن ا

↓ ↓

ثم حدث انزلاق بين (ـِ ـَ) فتخلّقت منه الياء هكذا:

ي

/ب ـَ/ رـِ / ـِ ـَ /

/ ـِ / ـِ ـَ /

ي

والأمر لا يختلف في الإجراء في توجيه نبيّ:

نَبِيْئ = /ن ـَ /ب ـِ /ء ـُ /ن /

نَبِيٌّ = /ن = /ب ـِ /ي ـُ ن /

١- القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : ٨٧-٨٨.

٣- الكسائي.

(باب أبنية الأفعال الثلاثية المزيدة):

القياس هو أن باب المُغالبة يُبنى من أَفْعَلَ على (فَعَلْتُهُ ـ أَفْعُلُهُ) بفتح العين في الماضي وضمُّها في المضارع من الباب الأول إلاّ باب وعدت وبعت ورميت أي المعتل قال سيبويه : ((واعلم أن يَفْعُلْ من هذا الباب على مثال يَخْرُجْ نحو :عَازَنِي فَعَزَزْتُه أُعِزُّهُ ، وخَاَصَمَنِي فخصمته أخصمه ،وشاتمني فشتمته أشتمه ،وتقول :خاصمني فخصمته أخصمه . وكذلك جميع ما كان من هذا الباب ، إلا ما كان من الياء مثل رميت وبعت ، وما كان من باب وعد ، فإنَّ ذلك لايكون إلاّعلى أفعله لأنه لايختلف ولا يجيء إلاّ على يفعل . وليس في كل شيء يكون هذا .ألا ترى أنك لاتقول نازعني فنزعته أستغنى عنها بغلبته))[١].

وعن الكسائي : ((أنه استثنى أيضًا ما فيه أحد حروف الحلق وأنه يُقال فيه أَفعَلُهُ بالفتح . وحكى أبو زيد شاعرتُهُ أشعُرُهُ، وفاخرتُهُ أفخُرُهُ بالضم)) [٢].

وجاء في شرح التسهيل لابن مالك : ((أن الكسائي يُجيز فتح العين في هذا النوع لأجل حرف الحلق قياسًا فُيجيز أن يُقال : أفهَمَهُ وأفقهَهُ بمعنى فقته فهمًا وفقهًا، وإن لم يسمع في هذا النوع إلاّ الضم قياسًا على غيره من المفتوح لأجل حرف الحلق ومما سُمِعَ فيه الضم : شاعرتُهُ فشعرتُهُ أشعُرُهُ)) [٣].

فقد استثنى الكسائي ما فيه من حروف الحلق فجعل المبالغة فيه (فَعل يَفْعَل) بفتح عينهما دون ضم عين المستقبل وذلك لاستثقال حرف الحلق ، ورُوي عنه في نحو شاعرني مما عينه ولامه حرف حلق (شَعَرتُهُ أشعَرَهُ) بالفتح ، فعلى القياس لدى الأكثرين أن وجود حرف الحلق في أحد الموضعين لا ينافي ضمة العين في المضارع لمجيء (يَفْعُل) بالضم مع وجود حرف الحلق في أحد الموضعين [٤].

وقد أشار ابن الحاجب الى أنَّ ما ذكره أبو زيد وغيره بثبوت الضم في مثله أولى من مخالفة القاعدة كما حكى أبو زيد : (شاعرتُهُ فشعَرْتُهُ أَشْعُرُهُ) إذ قال : ((وعن الكسائي أنه

١- كتاب سيبويه : ٦٨/٤.
٢- المفصل : ٣٧٠، ورأي أبي زيد :ينظر: النوادر في اللغة : ٥٥٧، وينظر: شرح المفصل (ابن يعيشْ): ٤٣٤/٤.
٣- شرح التسهيل (ابن مالك) :٤٤٧/٣.
٤- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار): ٢١.

استثنى ما فيه حرف حلق وأنَّهُ يُقال : أفْعَلُهُ بالفتح وما ذكره غيره أولى ، لثبوت الضمِّ في مثله نقلًا ؛ ولأن اعتبار هذه القاعدة أولى من مخالفتها))[١].

نلحظ من ذلك أن استثناء الكسائي غير مستقيم لا نقلًا ولا معنًى ، فقد نقل الثقات فاخَرني ففخرْتُهُ أفخُرُهُ وهو عين ما خالف فيه ، أمّا في المعنى فاءن مافيه أحد حروف الحلق لم يلزم في قياس كلامهم الفتح دون الضم حتى لايكون الضم مخرجًا لهم عن قياس لغتهم ، بل أستُعْمِلَ فيه الفتح والضم جميعًا [٢].

وقد تابع ابن الحاجب في رأيه الشرّاح جميعهم [٣] ،وذهبوا إلى ماذهب إليه فيما يخص استثناء الكسائي لما فيه حرف حلقٍ .

ويمكن تقسيم ماوُصفَ به هذا الرأي على الآتي :

١. (ماذكره غيره أولى) : قال هذه العبارة أبن الحاجب والرضي وركن الدين.
٢. (وهو ضعيف) : وصفه بذلك اليزديّ.
٣. (فيه نظر): عبارة الساكناني
٤. (أستثناء الكسائي غير مستقيم): الجاربرديّ.
٥. (ينبغي أن يقول): نقره كار .

وأنَّ الحق هو ما ذهب إليه غيره من عدم استثناء مافيه حرف الحلق وهو أولى ، **وعللوا لذلك بسببين هما :**

الأول : إن النقل الصحيح من الثقات الضم كما نقل أبو زيد (شاعرني فشعَرْتُهُ أشعُرُهُ) فيكون الفتح خلاف قاعدتهم ، واعتبار القاعدة أولى من مخالفتهما .

الثاني : إن العلة الحاصلة على صيرورته الى الفتح غيرُ مضطردة، وهي اقتضاء حرف الحلق الفتح لمجيء مثل : دَخَلَ يَدْخُلُ ، ونَحَتَ يَنْحِتُ كثيرًا [٤].

١- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب :٤٣٧/١.
٢- ينظر: الإيضاح : ١١٨/٢، ١٦٩، وشرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب: ٤٣٨/١، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) :٥٣/١،و شرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ): ١/ ١٩٧، وشرح الشافية ابن الحاجب (نقره كار) :٢٢.
٣- ينظُر شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٧٠/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) ٢٤٠/١ ،وشرح شافية أبن الحاجب (اليزديّ) : ١/ ١٩٧ ، والكافية في شرح الشافية :١١٧/١ـ ١١٨، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) : ٤٧، وشرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : ٢١ .
٤- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ):١٩٧/١.

واعترض قرة سنان على رأي الكسائي ،قائلاً :((ورُوِيَ عن الكسائي في التي فيها حرف الحلق ، نحو : شاعَرَني ، فشعَرْتُهُ أن يُقال :أشعَرُهُ بالفتح في المضارع لاستثقال الضمة على هذا الحرف ، ورُوِيَ عن أبي زيد بالضمِّ فيه ، وهو أولى لئلا يُبطِل الَقاعدة المقررة))[١].

يتضح من النص السابق إنه معارضته كانت كي لايُبطلِ أطّراد القاعدة على سنن واحدة وهي بالضم وليس بالفتح كما ذكر الكسائي على غير القياس .

ويَبْدو أن الأقرب هو ماذهب إليه غيره لأن مافيه حرف حلق لا يلزم طريقة واحدة كالمثال الواوي والأجوف والناقص وأن القاعدة الكلية التي تقتضي ذلك هي وجوب النقل الى (يَفْعُل) ــ بالضم ــ لأن الفتح غير ثابت في باب المغالبة فيتعين الضم ــ وفقًا للقاعدة الكلية الغالبة فيما فيه حروف الحلق ــ وهو القياس [٢].

٤- الفرّاء (ت ٢٠٧ هـ)

أ. باب أدلة الزيادة :

المرُاد بمعرفة الزيادة بما يُذكر أنه إذا أورد الكلمة وفيها بعض حروف الزيادة وقد سقط ذلك بعض في بعض تصاريف الكلمة الذي يوافقها في المعنى والتركيب حُكِمَ بزيادة ذلك الحرف، ويُعرف الزائد بالأشتقاق ، وعدم النظير ، وغلبة الزيادة فيه، والترجيح .

وقد اختلفوا في اشتقاق لفظة (مَنُونَة) إذ إن فيها مذاهب عدّة :

يرى سيبويه أن كلمة (مَؤُوْنَة) على وزن (فَعُولَة) من مَانَ يَمَونُ ، قُلِبَت واوُها همزةً ؛ لموافقها مَانَ يَمُونُ ؛ لأن معنى مَانَه أي : قامَ بمَؤُنتِه ، وكانت في الأصل بواوين (مَوُوْنَة) فالتزم القلب هنا لكون عدمه مستثقلًا ، وهذا الاشتقاق ظاهر لفظًا ومعنىً .[٣]

ونُسِبَ الى الفرّاء أنه أجاز أن تكون (مَؤُونة) مشتقة عن (الأَيْن) بوزن (فَعُولة) وهو التعب والشدة، قال ابن السرّاج : ((وذُكِرَ لي عن الفراء أنّهُ كان يقول : (مَؤونة من الأُيْن) وهو التعب والشدة فكان المعنى أَنّهُ عظيمُ التعب في الإنفاق على مَنْ يَعُول))[٤]. فالأصلُ

١- الصافية شرح الشافية :١٦٤/١.

٢- ينظر: الكافية في شرح الشافية :١١٨/١.

٣ - ينظر: كتاب سيبويه : ٣٦٢/٤، وشرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٦٧٢/٢ ، وشرح شافية أبن الحاجب (الرضيّ) : ٣٤٩/٢، وشرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٦٠٢/٢، وشرح شافية أبن الحاجب (اليزديّ) : ٦١٥/١، و الكافية في شرح الشافية : ٣٣١/١، وشرح شافية ابن الحاجب(الجاربرديّ) :٢٨٢/١ ،و شرح شافية ابن الحاجب و (نقره كار) : ١٣٢ ، والدرس الصرفي بين الخضر اليزديّ وابن الغياث:١١٠.

٤- الأصول في النحو : ٣٤٩/٣، وينظر: الدرس الصرفي بين الخضر اليزديّ وابن الغياث: ١١٠.

(مَأْيُنَة)، وعلى هذا تكون الميم زائدة وهَما أصليتان ، فَمأْ يُنَة على وزن مَفْعُلَةٍ بالضم نُقلت الضمة من الياء ما قبلها ثم قلبت الياء واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها فصار مَؤُنَةً ، فجرى الفرّاء فيه على قياس أصله في أنَّ الياء إذا وقعت عينًا ساكنةً مضمومًا ما قبلها تَنْقلب واوًا لا أن تُبدل الضمة كسرة لتسلم الياء كما هو مذهب سيبويه ، وهذا الرأي هو الأبعد لأدائه الى كثرة التغيير ، فهذا الإعلال لا يتمشى إلاّ عنده ؛لأن مذهبه في الياء الواقعة عينًا الساكنة والمضموم ماقبلها أن تُقلب واوًا لا أن تبُدل الضمة كسرة لتسلم الياء ، أمّا عند سيبويه فالواجب فيها أن تُقلب ضمة ما قبلها كسرة لتبقى على السلامة ، فلَو كانت من الأيْن عند سيبويه لكان مقتضى القياس أن يُقال : مَئِيْنَةٌ بكسر الهمزة والياء الساكنة[١] .

ونُسِبَ الى الأخفش أن (مَؤوْنَة) مشتقة من (الأيْن)، قال : ((..... ولايمتنع في قياس أبي الحسن الأخفش أن تكون مؤونة من الأَيْن لأنه يزعم أنَّ إبدال الكسرة من الضمة مقصور على الجمع لثقل الجمع ، فأما الأحادُ ؛ فاءنّهُ لايراها كالجموع)) [٢].

وقال ابن السرّاج : ((ومَوْؤُنَةُ عندي وهو القياسُ (مَفْعُلَةٌ) مأخوذٌ من (الأَون) يقال (للأتان) إذا أقربت وعظم بطنُها : قد (أوَّنَتْ)وإذا أكل الإنسان وشرب وأمتلأ بطنه وانتفخت : خاصرتاهُ، يقال : قد (أَوَّنَ) تأوينًا ... لأنها ثقل على الإنسان)) [٣].

فهي عنده مشتقة من الأونِ وهو الثقل لاستلزام المَؤُونَةَ الثِقَل فهمزته أصلية إذ إنَّ أصله مَأْوُنَة كمَكْرُمَة على وزن (مَفْعُلَة) فَنُقِلت حركة الواو الى الهمزة على مقتضى القياس ـ قياس الإعــلال بالنقل ـ فصار(مَئوُنَة) وعــلى هذا تكون الميم زائدة والهمزة والواو أصليتان [٤].

وما يهمنا من جميع تلك الآراء هو رأي الفرّاء ، فقد أشار ابن الحاجب لهذه المذاهب ورجَّحَ رأي سيبويه لدلالته على معنى (مانَ يَمُون) مباشرةً ، وإنّ قول الفرّاء من الأيْن هو أبعد الآراء إذ قال : ((ومؤُنَةٌ قال قومٌ : من مَانَ يَمُونُ ـ مذهب سيبويه ــ ووزنُها فَعُولةٌ ، قُلِبَت واوُها همزة ، لموافقتها مَانَ يَمُونُ ؛ لأنَّ معنى مَانَهُ أي قامَ بمُؤُونتِه ، وقيل : من الأَوْنِ ـ

١- ينظر: المصنف : ٣٠١ ، والأصول : ٣١٦ ، وشرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ١ ٦٧٢، وشرح شافية ابن الحاجب و(الرضيّ) : ٣٤٩/٢، ولسان العرب :١٣٩/١٣ (مأن) ، وشرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ) : ٦١٥/١، الصافية في شرح الشافية: ٣٣١/١، وشرح شافية ابن الحاجب)(الجاربرديّ) : ٢٨٢/١، وشرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) :١٣٢.

٢- المسائل العضد يات :٩٠، وينظر: الدرس الصرفي بين الخضر اليزديّ وابن الغياث: ١١٠.

٣- الأصول في النحو :٣١٦/٣ ، وينظر: شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب :٦٧٢/٢.

٤- الأصول في النحو :٣٤٩/٣ ، وينظر الدرس الصرفي بين الخضر اليزديّ وابن الغياث: ١١٠.

مذهب ابن السرّاج ـ لكونها مستلزمةً ثقلًا ، والأوْنَ : الِثّقَلُ، ووزنُها على ذلك في الأصل مَفْعُلَةٌ، وأصلها مَأْوُنَةٌ ، نُقِلَت حركةُ الواو الى الهمزةِ على ماهو القياسُ في مثله فصار مَؤُونَةً ، وقال الفرّاء من الأيْن وهو أبعدُها، وجرى الفراءُ على قياس أصلِه في أنَّ الياءَ إذا وقعت عينًا مضمومًا ما قبلها أن تُقلبُ واوًا لا أن تُبْدلَ الضمَّة كسرةً لتسلم الياءُ كما هو مذهب سيبويه ، فمن ثم جاز أن يكون مَؤُونَةٌ عنده من الأيْنِ ، وهو التَّعَبُ . والوجه الأول ؛ لدلالتها على معنىً مَانَ يَمُونُ مباشرةً بخلاف الثِّقَل ، فإنَّهُ قد يكونُ وقد لا يكونُ ، ثم ولوسُلِّمَ كونهُ لازمًا فليس دالًا عليه مباشرةً. وأمّا قول الفرّاء من الأيْن فأبعدُ)) [١].

فقول الفراء عنده أبعد الآراء لأدائه الى كثرة التغيير ، فإذا وقعت ياء قبلها ضمة كان الأولى، أن تُبدل الضمة كسرة لتسلمَ الياء كمأ في (أدُل) جمع (دلو) .

ويتضح من ذلك أنّ الراجح من المذاهب هو مذهب سيبويه حسبما أجمع عليه شُرّاح الشافية [٢].على أنّها مُشتقة من مان ، يمون أي القيام بمؤونة أحدٍ ووزنها فَعُوْلةٌ وأصلها بواوين ويدل على هذا المذهب قوُة التناسب اللفظي والمعنوي بين اللفظين .

أمّا اللفظي : فلأنه ليس فيه من التغييرات إلّا أمران ؛ أحدهما القلب والثاني التزام جائز - قلب الواو همزة ـ وعلى المذهب الثاني يلزم فها ثلاث ؛ إحداهما :إسكان متحرك ،والثانية تحريك ساكن ، والثالثة :تغيير البنية ؛ إذ تصير الفاء متحركة والعين ساكنة وكان أصلها عكس ذلك . وعلى مذهب الفرّاء يلزم أربع : الثلاث المذكورة وقلب الياء واوًا وإن اعتبر مخالفة سيبويه فاللازم خمس [٣] .

ورَدَّ قره سنان رأي الفرّاء في اشتقاق (مؤونة) و ذكر أنَّهُ أبعد الآراء فقال : ((وقال الفرّاء في (مَؤُنةٌ) هي (مَفْعُلة) بسكون الفاء وضم العين بل مَفُولة بضم الفاء من الأَيْنِ وهو : التَّعب والشدة ، أصله : مَأْيُنَة (نقلت ضمة الياء الى الهمزة ثم قلبت الياء واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها ، والأول أولى لدلالة المؤنة) على معنى مان يمون مباشرةً ووضعًا بخلاف الثقل

١- شرح الشافية لمصنفها أبن الحاجب : ٦٧٢/٢.
٢- ينظر : شرح شافية أبن الحاجب (الرضيّ) :٦٧٢/٢،وشرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) :٦٠٢/٢، وشرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ) :١/ ٦١٥، و الكافية في شرح الشافية:٣٣١/١، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ):٢٨٢/١، وشرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) :١٣٢.
٣- ينظر:شرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ) :٦١٥/١.

والتعب ، فإنهما قد لا يكونان ، ثُمَّ ولو سلم لزومه فليس دالًا عليه مُباشرةً ، وقول الفرّاء أبعد للزوم كثرة التغيير عليه)) [١].

فقد رجّح قره سنان رأي سيبويه لدلالة المؤُونة على معنى مَان يمون مباشرةً ووضعًا بخلاف التعب والعناء والثقل .

وقد أستبعد رأي الفرّاء للزوم كثرة التغير عليه فهومشتق من الفعل معتل العينَ بَالواو (مان ــ يمون) وليس فيه دلالة التعب أو الثقل [٢].

فالفراء يرى أن فيها إعلالين **الأول** : الإعلال بنقل الحركة ، **والثاني** : الإعلال بقلب الياء واوًا وتوالي إعلالين- بالنقل والقلب ــ مكروه في العربية ، إذ إن اشتقاقها لديه من (الأين) هــكذا :

أَيْنَ مَفْعُلَة

↓

فعل مَأْيُنَة

فأصلها لديه (مأُيُنَة) مشتقة من (الأين) نُقلت ضمة الياء للهمزة ثم قلبت الياء واوًا لسكونها وضم ما قبلها كما سبق .

أمّا قره سنان فيرى أن فيها إعلالًا واحدًا وهو الإعلال بنقل الحركة وهي مشتقة من (وَأَنَ)

وَأَنَ ← مَفْعُلَة

فَعَلَ ← مَوْؤنة

نُقلت الهمزة الى ماقبلها فصارت مَؤُوْنة ويظهر أن أشتقاقها عند قره سنان من الفعل (وَأَنَ) مهموز العين لا من (أَين) مهموز الفاء إذ أشتقت (مَفْعُلَة) من (وأن) مَوْؤُنة بنقل الضمة الى الواو الساكنة التي قبلها فصارت (مَؤُوْنة).

١- الصافية في شرح الشافية :٢/ ٣٩٨ــ ٣٩٩.
٢- ينظر: لسان العرب: ١٣/ ٢١٣٩ (مونه).

ب ـ القلب المكاني في (أَشْيَاء):

كثر القول في عِلَّة منع (أشْيَاء) من الصرف وفي وزنها ، وقد وردت في موضع واحد من القرآن الكريم ممنوعة من الصرف وذلك في قوله تعالى : ﴿يا أيُّها الذين آمنوا لاتَسْألُوا عن أشْيَاءَ إنْ تُبَد لكُمْ تَسُؤكُم ﴾ [١] ، **وكان للعلماء فيها آراء عِدَّة أهمها ثلاثة مذاهب :**

١. **مذهب الخَليل وسيبويه ومعظم البصريين** ، إذ يرون أن في كلمة (أَشْيَاء) قلبًا مكانيًا وإنَّ أصلها (شَيْئَاء) على زنة (فَعْلاء) ، فاستُثْقِلَ اجتماع هزتين بينهما حاجز غير حصين ـ الألف ـ فقُدِّمَت اللاّم على عين الكلمة وفائها فصارت على زنة (لَفْعَاء) ، وكان سبب منعها الصرف لزيادة الألف والهمزة في آخرها .
و(أَشْيَاء) عندهم أسم جمع مفرده (شَيْئ) ولو لم يكن فيها قلب مكاني لكان منعها من الصرف من دون علة . وهذا الرأي هو الأصَحّ لدى أغلب العلماء [٢].
قال سيبويه : ((وزعم الخليل أن (أشْيَاء) مقلوبة كقِسي))[٣] ، وقال في موضع آخر : ((وكان أصل (أشْيَاء): (شَيْئاء) ، أي بقلب أشياء لأن منع الصرف فيها عنده لامسوّغ له فهي ليست من باب عُلَمَاء وأضرابه من جموع التكسير المنتهية بهمزة زائدة للتأنيث بعد ألف المد [٤].

٢. **مذهب الكسائي** الذي يرى أنَّ (أَشْيَاء) خالية من القلب المكاني ،والحذف، ووزنها (أَفْعَال) ومفردها (شيْء) بوزن (فَعْل) وإنما منعت من الصرف لأنها أشبهت ما لاينصرف في كلامهم نحو : (صحراء وحمراء) فتوهموا زيادة الألف والهمزة في آخرها بسبب هذا الشبه ، إضافة الى أنها كثيرة الإستعمال مما جعلهم يعمدون الى منعها من الصرف طلبًا للخفة .واستُدِلَّ على هذا المذهب باطراد جمع (فعْل) معتل العين على (أفْعَال) كـ (بيت أبيات) ،وأن تصغير (أشياء) على لفظها في (أُشَيَّاء) يدل على إنّها من أبنية جموع القلة ، وإضافة العدد أليها مؤنثًا في (ثلاثة أشياء) يدل على أن هذا مثل (ثلاثة أيّام)، وقد رُدَّ قول الكسائي بمنع ص(أشياء) من دون علِةّ[٥].

١- سورة المائدة: ١٠١.
٢- ينظر : العين : ٢٩٥/٧ـ ٢٩٧(شيء) وكتاب سيبويه : ٥٦٤/٣و٣٨٠/٤ ، ومعجم الخلاف الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم :١١١ ، وينظر البحث الصرفي عند زكريا الأنصاري (أطروحه):١٧٧ ، والدرس الصرفي بين الخضر اليزديّ وأبن الغياث في شرحيهما على شافية أبن الحاجب (رسالة) : ٨٧،والدرس الصرفي بين الرضِي والجاربرديّ في شرحيهما على ابن الحاجب(رسالة) : ١٩١ ، وظاهرة القلب المكاني في العربية ؛ ٦٤ ، والكراهة اللغوية عند الرضيّ (أطروحة) :١٨٥
٣- كتاب سيبويه :٥٦٤/٣.
٤- نفسه : ٤/ ٣٨٠، وينظر ظاهرة القلب المكاني في العربية:٥٩.
٥- ينظر : معاني القرآن(الفراء) : ٣٢١/١ ، والمنصف :٢/ ٩٩، وشرح الشافية لمصنفها أبن الحاجب:١/ ٥ ٤١٤، ١٦٨، ومعجم الخلاف الصرفي : ١٩٩ والكراهة اللغوية عند الرضيّ(أطروحة): ١٨٧ ، وما قيل من كلمة أشياء: (بحث)٦٥.

٣. **مذهب الفرّاء والأخفش :** وهو محل الخلاف واعتراض العلماء وما يهمنا في بحثنا هذا من بين المذاهب الأخرى ، إذ إنّهُ يرى أنَّ في كلمة (أَشْيَاء) حذفًا ،لكن أصحاب هذا المذهب أختلفوا في تقدير المحذوف ، فقد ذهب الفرّاء الى أنَّ ((أَشْيَاء جُمِعَت على أَفْعِلاء كما جُمِعَ ليّن أَلْيِنَاء فحذف من وسط (أَشْيَاء) همزة كان ينبغي لها أن تكون (أَشِيْئاء) فحذفت الهمزة لكثرتها)) [١].ومنهم من يراها بزنة (أَفْعِلَاء) ولكنها غير مخففة كالأخفش.

يتضح من ذلك أنّ الفرّاء يرى التخفيف بالحذف واقعًا في المفرد والجمع ،فـ (شَيْء)عنده أصله (شَيِّء)، و(أَشْيَاء) أصلها (أَشْيْئاء) ، فخفف المفرد من (فيعِل) الى (فَعْل) ، وخفف الجمع من (أَفْعِلَاء) الى (أفعاء) بعد حذف ياء (فَيعِل) ولام (أَفْعِلاء)، وإنّما لزم التخفيف بحذف الهمزة في المفرد والجمع على هذا الرأي لأمرين :

أحدهما : تقارب الهمزتين ، لأن الألف بينهما حاجز غير حصين فكأنه اجتمعت همزتان (ءء) وهذا مستثقل في كلام العرب.

والآخر :إنَّ كلمة (أَشْيَاء) جمعٌ يُستَثقل فيه ما لا يُسْتَثقل في المفرد فحذفت الهمزة للتخفيف وأُضيف إليها العدد مؤنثًا فقالوا : ثلاثة أشياء ، كقوله تعالى : (ثلاثة قروءٍ) [٢] ، أي : إنَّ (أَشْيَاء) جمع حقيقي لاسم جمع . [٣]

ويُؤخذ على رأيه ما يأتي :

١. عدم وجود دليل على أن أشياء جمع (شَيِّء) بالتشديد لأنه لم يرد في كلامهم لا في النثر العربي ولا في الشعر ، ولو كان أصل (شيء) المخفف (شيِّئًا) المشدد لجاء الأصل في كلامهم كما جاء الأصل كثيرًا في لين وهين وميت وسيد لأنهم قالوا فيها ليّن وهيِّن وميِّت وسيِّد.
٢. إن حذف لام الكلمة أي الهمزة من (أشيئاء) من غير سبب يقتضيه حذف شاذ.
٣. إن جمع (أشياء)على أشياءات وأشايا وأشاوى جمع شاذ لأن أفعلاء لاتجمع على أوزان هذه الجموع.

١ـ معاني القرآن (الفراء) : ٣٢١/١، والمقتضب:١/ ١٦٨ ، وما قيل في كلمة أشياء (بحث) : ٦٥ ، . والكراهة اللغوية عند الرضيّ: (أطروحة) : ١٨٦.
٢ـ البقرة : ٢٢٨.
٣ـ ينظر : الأعلال في كتاب سيبويه في هدي الدراسات الصوتية الحديثة (د. عبد الحق احمد الحجي) : ٣١٥، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ):١/ ٢٩ ، ومعجم القراءات :١١٤ـ ١١٨والبحث الصرفي عند زكريا الأنصاري (أطروحة) :١٧٧.

٤. إن (أشيئاء) لا تصغر على (أُشَيَّاء)؛ لأن جمع الكثرة لايصغر على لفظه بل يرُد الى جمع القلة أو إلى مفرده ثم يُصغر المفرد ويجمع جَمع سلامة.[١]

وقد كان ابن الحاجب يرى أن مذهب الخليل وسيبويه أولى ، إذ قال : ((وقال الفرّاء أصله أُشَيْئاء على وزن (أَفْعِلاء) ورأى أنَّ شيئًا في الأصل كأنّهُ (فَيْعَل) ثم خُفِّفَ كما خُفِّفَ مَيِّت ثم جُمِعَ على أَفْعِلاء كما يُقالُ : بَيّن وأَبْيِنَاءُ ، ثُمَّ حُذِفَت الهمزة التي هي اللاّم تخفيفًا كراهةً بهمزتين بينهما الف فصار وزنُهُ عندهُ أَفْعَاءَ ، ومذهب الخليل وسيبويه أولى لقلة ما يلزمُهمُا ، ويلزم الفرّاء خلاف الظاهر من وجوهٍ :أحدها : إنّهُ قَدَّر أنَّ شيئًا فَيْعَلٌ وهو بعيدٌ إذ لم يُسْمَع شيِّيءٌ ومثل هذا الباب الأصلُ فيه هو الكثير الشائع .... ، الثاني : هو أنّهُ حذف الهمزة حذفًا غير قياسيٍ ولاجائز لأن الهمزة إذا وقعت بعدها همزة بينهما ألفٌ لا تُحْذَف وجوبًا ولاجوازًا .

الثالث : تصغيرهُ على أُشَيَّاء فلو كانت أَشْيَاء لَرُدَّت في التصغير الى المفرد فقيل شُيَيْئَات ــ فظهر أن الوجه ما قاله سيبويه)) [٢].

وقد أوضح لنا ابن الحاجب أدلة ستة نعرف بها القلب منها (إذا لم يُقدر القلب) لأدى الى منع الصرف بغير علة كـ (أشْياء) ، فإذا قلنا أنها على (أفْعَال) فاعن هذا ينتقض بكون هذه الزنة غير ممنوعة من الصرف بدليل قوله تعالى : ﴿إن هيَ إلاّ أسماءٌ سميتموها ﴾ [٣].

فلا بُد من وجود علة أخرى لمنع أشياء من الصرِف وقد وجدوها في القلب المكاني : من قِبَل إنّ مفرد أشْيَاء (شِيْء) وإن اسم الجمع منها (شَيْئاء) على (فَعْلاء) كالقصْبَاء والطَرْفاء ، ((قُدِّمَت اللاّم على الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين ــ الألف ــ مع كثرة استعمال هذه اللفظة فصار (لَفْعَاء))) [٤].

١- ينظر : المنصف: ٩٨/٢، ومشكل أعراب القرآن (مكي القيسي) :٢٤٠/١ ، ، وشرح شافية أبن الحاجب(الرضيّ) : ٢٩/١ ، ومعجم القراءات : ١١٨ـ ١١٩، وما قيل في كلمة أشياء (بحث) :٦٥، والبحث الصرفي عند زكريا الأنصاري (أطروحة) :١٧٧وظاهرة القلب المكاني في العربية :٥٩.

٢- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب :٤١٤/١ـ ٤١٧، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢٦٢/١.

٣- سورة النجم : ٢٣.

٤- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢١/١ ، وينظر :الدرس الصرفي بين الرضيّ والجاربرديّ في شرحيهما على شافية ابن الحاجب (رسالة) : ١٩١.

فمنعها من الصرف متأتٍ من أن أصلها (فَعْلاء)، وهي من موازين ألف التأنيث الممدوة التي تمنع الاسم من الصرف .

ويعترض الرضي على ما أورده ابن الحاجب بخصوص قوله القائم على التعيين بأن عدم تقدير القلب يؤدِ الى ((منع الصرف بغير علة على الأصح نحو أَشْيَاء فاءنها لَفْعَاء وقال الكسائي : أفْعَال ، وقال الفرّاء : أَفْعَاء وأصلها أَفْعِلاء)) [١].

وأشار في قوله هذا الى ثلاثة مذاهب كما سبق أن ذكرنا ، والذي يُلاحظ على هذه المذاهب أن الأخذ بقول الكسائي يجعلنا أمام ممنوع من الصرف بغير علة وأن الأخذ بما ذهب إليه الأخفش والفرّاء يجعلنا أمام حذف للهمزة في أَشْيَاء على غير قياس ، فالمحذوران في كلا المذهبين موجودان ، وما أورده ابن الحاجب مقتصر على محذور واحد وهو(منع الصرف بغير علة)، **وهذا هو الذي دفع الرضي الى الاعتراض عليه في قوله :** ((ولم يكن ينبغي للمصنف هذا الإطلاق ، فإن القلب عند سيبويه عرف في أشياء بأداء الأمر ـ لولا القلب ـ الى منع الصرف بغير علة كما هو مذهب الكسائي ، والى حذف الهمزة حذفًا غير قياسي كما هو مذهب الأخفش والفرّاء فهومعلوم بأداء الأمر أحـد المـحذورين لاعلى التعيين لا بالأداء الى منع الصرف معينًا)) [٢].

وقد صَرّح (الرضيَّ) بأن قول الأخفش والفرّاء ضعيف لأمور عِدَّة قام بذكرها إذ قال : ((وقال الأخفش والفرّاء : أصله أَشيئاء جمع شيء وأصله شَيْيِّء نحوبيّن وأبيناء وهو ضعيف من وجوه : أحدها أن حذف الهمزة في أشياء إذن على غير قياس ، والثاني : إن شَيْئًا لو كان في الأصل شيِّئًا لكان الأصل أكثر أستعمالًا من المخفف قياسًا على أخواته ،فإنَّ بيّنًا وسِيّدًا وميّتًا أكثر من بَيْنٍ وسَيْدٍ ومَيْتٍ ، ولم يُسمعَ شيء ، فضلًا عن أن يكون أكثر استعمالًا من شَيء ، والثالث : أنك تصُغّر أشْيَّاء على أُشَيَّاء ولو كان أَفْعِلاء وهو جمع كثرة وجب رده في التصغير الى الواحد ، وجمعه على أشياوات مما يُقوي مذهب سيبويه)) [٣].

ويرى اليزديّ أنّ قول الفرّاء ضعيف جدًا لأن فيه ارتكاب محذورين كما سبق لدى الرضي، وبرأيه أن ضعف رأي الفراء قوامه أن هناك فرقًا بين المقيس والمقيس عليه ذلك أن

١- شرح شافية أبن الحاجب (الرضيّ) :٢١/١ ، وينظر الكراهة اللغوية عند الرضيّ(أطروحة) /١٨٦.
٢ـ - شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢٩/١ ، وينظر الدرس الصرفي بين الرضيّ والجاربرديّ في شرحيهما على شافية ابن الحاجب (رسالة) ١٩٢.
٣- شرح شافية أبن الحاجب (الرضيّ) :٣٠/١ ، وينظر: الكراهة اللغوية عند الرضيّ(أطروحة): ١٨٧ والدرس الصرفي بين الرضيّ والجاربرديّ في شرحيهما على شافية ابن الحاجب (رسالة): ١٩٢.

المضعف الذي خفف هو كثير الاستعمال وليس كذلك كلمة (الشيِّيء) وأن حذف الهمزة كان لغير علة موجبة له [١].

ورَدَّ قره سنان رأي الفَرَّاء ، قال : ((وقال :الفَرّاء : وزنها (أَفْعَاء) بحذف اللام ،وأصلهُا : أَشيئاء وزنها أَفْعِلاَءُ بسكون الفاء وكسر العين ، جمع شيِّء بتشديد الياء بوزن (فَيْعِل) بفتح الفاء وسكون الياء وكسر العين ، فخفف فبقي شيء بوزن (فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين للخفة فسكن العين للخفة فجمع على أفعلاَء ، نحو بيِّن وأَبْيِنَاء ... فحذف الهمزة التي هي اللام تخفيفًا وكراهة الهمزتين بينهما ألف وفتح الياء لأجل الألف وهي غير منصرفة بالاتفاق ... ويُلزم الفرّاء الأخذ من غير الشائع لأن شَيِّئًا بالتشديد لم يكثر استعماله استِعْمَال بَيِّن ومَيِّت بالتشديد وحذف الهمزة على غير القياس ، وجواب هذا ظاهر ، وعدم رد جمع الكثرة في التصغير الى المفرد لأنه يُصغّر على (أُشَيَّاء) بتشديد الياء فيكون وزنه حينئذٍ(أُفَيْعاء) والقياس أن يُصَغّر تصغير شَيِّء وهو شُيَيٌّ بضم الشين وتشديد الياء الثانية ، أصله شَيِيء بهمزة بعد يائين ، قلبت الهمزة ياء وأُدغمت الثانية فيها وأن يجمع أفعلاء على أفاعِل ،لأنه يجمع على أشاوى وهولايُجمع هكذا)) [٢].

يرى الفرّاء أن في كلمة (أشياء) حذفًا ، ومذهبه هذا ضعيف عند قرة سنان ؛لأنه يستلزم خلاف الظاهر من وجوه :

الأول : أنّه لو كان أصل شَيْءٍ شَيْئاْ، كبَيِّن ، لكان الأصل شائعًا كثيرًا ، ألا ترى أنَّ بيِّنًا أكثر من بيْن وميِّتًا أكثر من مَيْت ؟

والثاني : تصغيرها على أُشَيَّاء فلو كانت أَفْعِلاء لكانت جمع كثرة ولو كانت جمع كَثْرَة لوجب ردّها الى المفرد عند التصغير إذ ليس لها جمع قِلَّة .

والثالث : أنّ حذف الهمزة في مِثلها غيرُ جائز إذ لاقياس يؤدي الى جواز حذف الهمزة أذا اجتمع همزتان بينهما ألفٌ .

١- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ) :١/١٦٠ـ ١٦١، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ):٢٤ـ ٢٦ وشرح شافية ابن الحاجب (نقره كار): ١٠٠، والكافية في شرح الشافية : ١/٥٣ ـ ٥٨ وشرح شافية ابن الحاجب (نقره كار): ١٠٠، والكافية في شرح الشافية : ١/٥٣ ـ ٥٨، وينظر: الدرس الصرفي بين الخضر واليزديّ وابن الغياث في شرحيهما على شافية ابن الحاجب(رسالة): ٨٨-٨٩.

٢- الصافية في شرح الشافية: ١/١٣٧ـ ١٣٩

والرابع: أنّها تُجمع على أشاوى وأفْعَلاء لايُجْمع على أفاعِل ولايلزم سيبويه شَيْء مِنْ ذلك ، لأن منع الصَّرْف لأجل ألف التأنيث وتصغيرها على أشْياء لأنها أسم جمع لاجمع وجمعها أشاوى لأنها أسم على وزن فَعْلاء فيجمع على فَعَالىَ ،كصحراء وصحارى .[١]

واستبعاد رأي الفراء من قِبَل قرة سنان يقوم على أنَّ في (أشْيئَاء) ثقل ناجم عن توالي همزتين (ء ـ ء) في كلمة واحدة بينهما حاجزغير حصين وهو الألف وذلك مكروه في العربية إذ أن صوت الهمزة صوت مكروه من قِبَل طبيعة تخلقه وصفاته التي ينماز بها ، فهو أشق الأصوات نطقًا، وأبعدها مخرجًا ، فطريقة إنتاجه تمر (بمراحل ثلاث قطع النفس، والإنطباق، والإنفجار)[٢] ،وأن له نبرة كريهة في الصدر، نعتها سيبويه بأنها كالتهوع [٣].

وذلك مما جعلها ثقيلة على لسان المتلفظ بها مما استدعى التخفيف الذي يحتاج إلى جهد عضلي كبير لأدائه أكثر مما تحتاجه الأصوات الأخرى ، وهو ما أكدّه المحدثون ، قال د. رمضان عبد التوّاب : ((وصوت الهمز عسير النطق ؛ لأنه يتمُّ بانحباس الهواء خلف الأوتار الصوتية ، ثم انفراج هذه الأوتار فجأةً ، وهذه عملية تحتاج الى جهد عضلي كبير))[٤] .

فتحقيق الهمزة الواحدة مكروه لدى أهل التخفيف فكيف بآجتماع الهمزتين ؟ لابد أن يكون أشدُّ كراهةً لدى العرب .

أمّا مقطعيًا فالأصل لدى الفراء :

(أَشيْئاء) على وزن أفعلاء حُذفت منها الهمزة الأولى هكذا :

/ء ـَ /ش ـِ /ء ـّ ء/

↓ ×

فأجتمعت همزتان بينهما صائت طويل ـ الألف ـ وهو حاجز غير حصين مما نجم عنه توالي همزتين في مقطع واحد فصارت :

/ء ـَ /ش ـِ ء ء ← فنتج مقطع متماد

١- ينظر شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) :٣٠/١ ، شرح شافية ابن الحاجب و(ركن الدين) : ١/ ١١٢ ، والكافية في شرح الشافية : ٥٧/١ وينظر شرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ): ٢٦.
٢- علم الصرف الصوتي : ١٧٨ ، والكراهة اللغوية عند الرضيّ (أطروحة) :١٥٧.
٣- ينظر : كتاب سيبويه: ٥٤٨/٣، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ):٢٥/٣ــ ٢٦.
٤- التطور اللغوي (رمضان عبد التواب) : ٤٧ـ ٤٨.

يتكون من مصوت طويل قبله صامت واحد وبعده صامت وهومن المقاطع القليلة الورود في العربية إذ جعلوه من مقاطع الوقف الجائز[١] .

/ء ـَ /ش ـِ ء/← /ء ـَ ش /ي ـِ ء/

(فتكون هنا مقطع مديد جائز في الوقف)

من ذلك يبدو أن سبب الحذف للهمزة كان قوامه توالي همزتين إذ أنّه عَدَّ الألف حاجزًا غير حصين ومن ثم توالت همزتان (ء ء) والهمزة صوت ثقيل فكان الإجراء بحذف الهمزة الأولى (ء ـِ ء) للتخلص من كراهة توالي الأمثال .

٥ـ الأخفش (ت٢١٥هـ) :

أ- **(النسب الى محذوف الفاء معتل اللاّم)** :

ذهبَ سيبويه إلى أنَّ النسبة إلى الاسم محذوف الفاء مُعتل اللام ، يكون بردّ المحذوف نحو : شِيَة : وَشَوِيّ ، قال : ((وتقول في الإضافة إلى شِيَةٍ : وَشَوِيٌّ ، لم تُسكن العين كما لم تُسكِن الميم : إذا قالَ : دَمَوِيٌّ ، فلما تركتَ الكسرة على حالها جرت مجرى شَجَوِيّ ... فإنَّما ألقوا الكسرة فيما كان مكسور الفاء على العينات وحذفوا الفاء وذلك نحو عدةٍ وأصلها وعدةً ، وَشيةٌ وأصلها وشْيةٌ فحذفوا الواو وطرحوا كسرتها على العين)) [٢].

يُلحظ أنَّ (شِيَة) أصلها (وِشْيَة) ، حُذفت منها الفاء ـ الواو ـ وأُلقَيت حركتها على العين ـ الشَين - فصارت (شِيَة) ثم حُذفت تاء التأنيث عند الإضافة ،فبقيت على حرفين ثانيهما حرف علة ، فكان لابد من رد المحذوف ،فردّت الفاء ، وأُبْدِلت كسرة العين فتحة ، ثُمَّ قُلِبَت الياء واوًا فصارت وِشَوِيّ [٣].

وهذا يعني أن ما حصل في (وِشَوِيّ) إبدال حركي وإعلال بالقلب .[٤]

وكان أبو الحسن الأخفش يرى أن النسب الى الاسم محذوف الفاء ، عند رد المحذوف يعود الى حركتها الأصليةـ السكون ـ فيكون النسب إلى (شِيَة) : (وِشْيِيّ) ، بإثبات الياء ، لسكون ما

١- ينظر: أبحاث في أصوات العربية (د. حسام النعيمي) : ٩- ١٠ــ ١١، والمقطع الصوتي في العربية : ١٠٠.
٢- كتاب سيبويه : ٣٦٩/٣ـ ٣٧٠.
٣- ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش) :٥٠٤/٦.
٤- ينظر : البحث الصرف عند زكريا الأنصاري (أطروحة) :١٧٩.

وقبلها ،حجته - أَنَّ العين أصلها السكون وإنّما تحركت عند حذف الفاء منها ،فإذا أُعيد المحذوف عادت ــ العين ـ على حركتها الأصلية ـ السكون[١] .

نلحظ أن سيبويه والأخفش قد اتفقا على رد الحرف المحذوف لئلاتبقى الكلمة على حرفين ثانيهما حرف علة ، وإنَّ الفرق بينهما يقوم على بقاء حركة العين عند الأخفش أَو ردّها الى حركتها الأصلية عند سيبويه [٢].

وقال ابن الحاجب : ((قال الأخفش : وِشيىٌ كأنّه وافقهم في ردّ الفاء ورأى أن وِشيٌّ (كقنْيٍ) فبقاه على حاله ولم يُعتد بذلك في نحو وَحْيٍ))[٣].

وذكر في ردّه مذهب الأخفش أنّ : ((الوجه غيره ، لأنه تغيير لأجل النسب فكان قياسه القلب وفتح ما قبل الآخر كَعَمَويٍ وشبهه وحمله في النسب على ظبيٍ وغزوٍ ليس بجيّدَ ، إذ ليس ذلك بتغيير في النسب بل إبقاء الياء على ما كانت ؛ ولذلك إنّ يُونُس لما خالف بتغيير الياء في ظبية في النسب لم يمكنه أن يقول إلاّ ظبَويٌّ ، فثبت أنَّ قياس تغييرهم في النسب أن يقلبوا الياء واوًا ويفتحوا ما قبلها ، فلذلك كان يَدَوِيٌّ ووِشَوِيٌّ أولى من يُدْيِيٍّ ووِشْيِيٍّ)) [٤].

فالقياس عند ابن الحاجب هو قلب الياء واوًا وفتح ما قبل الآخر عند النسب فلا بد من التغيير، إمّا إبقاء الياء على ماكانت عليه بلا قلب أو تغيير فهو ضعيف ، لذلك يُقال (وِشَوِيٌّ) أولى من (وشْيِيٍّ).

وقد ذكر ابن عصفور: الرَأيين معًا : قال : ((... فإن كان حرف علة رددت إليه المحذوف ونسبت إليه كما تنسب الى فِعَل فتقول : وِشَوِيّ. والأخفش يرد العين الى أصلها من السكون ويقول : وِشْيِيّ)) [٥].

واشار ركن الدين الى أنّ مذهب الأخفش ضعيف ، قال : ((وقال الأخفش : يُقال في النسبة إليها (وِشيِيّ)برد الواو وإبقاء الياء على الأصل ووجهه أنّه لما رجعت الكلمة الى أصلها

١- ينظر: المقتضب : ٣/ ١٥٦ـ ١٥٧، والأصول في النحو : ٨٠/٣، وشرح المفصل (ابن يعيش) ١/ ٦٨.
٢- ينظر: الأصول في النحو: ٨٠/٣ ، والبحث الصرفي عند زكريا الأنصاريّ: ١٧٩.
٣- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب :١٥٣٨/١، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ):٦٠/٢.
٤- الإيضاح : ٥٩٩/١.
٥- شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور) : ٣١٥/٢، وينظر : شرح الكافية الشافية (ابن مالك): ١٩٥٧/٤ـ ١٩٥٨ .

فصارت (وِشْيَة) والنسبة إلى وِشْية (وِشْيِيّ) فكذلك هنا ، وهو ضعيف لأنه أثَبت الواو مع وَجود الموجب لحذفها في شِيَة)) [١].

فعلى رأي الأخفش تُرد وِشْيَة الى أصلها عند النسب وهوالسكون فلا تُقلب لامه واوًا لكونه ملحقًا بالصحيح ، بعكسه يرى ركن الدين أن ذلك لا يجوز لأنه أثبت الواو مع وجود الموجب لحذفها في (شيَة) .

واتكأ الجاربردي (ت ٧٤٦هـ) على ما قدمه ابن عصفور ، قال : ((إن كان المحذوف فاءً وهو معتل اللاّم كشِيَة ، ... وأصلها وِشْيَة ، حُذِفت فاؤُه ، فإذا نُسِبَ إليها يُرَدُّ المحذوف ، لأنه لو لم يُرد ، فإما أن يُقال وَشِيَّ فتجتمع ثلاثُ ياءات ، وهو مستكره ، أو يُقال :وَشَوِيُّ فلا يكون فيه تنبيةٌ على حذف الواوِ ، إذّ ليسَ في كلامهم كلمةٌ فاؤها ولامُها واوًا ، إلاّ الواو ، وإذا رُدّ المحذوف وجب فتحُ الشين ، لِأنّهُ لو أُبْقِيَ ساكنًا لزم بقاءُ الواو مع وجوبِ الحذفِ ، ثم تقلب لامُها واوًا ، فيُقال : وشَوِيٌّ ،وأجاز الأخفش : وِشْيّ ـ بالسكون ـ على الأصل كما في وَحْيِيّ والفرقُ أنَّ الواو في : وَحْيِيّ مفتوح بخلاف ما نحن فيه)) [٢].

ويرى قره سنان أَنَّ مذهب الأخفش غير جائز فقال : ((وقال الأخفش : وَشْيَيُّ بسكون الشين على الأصل قياسًا على وَحْيّ بفتح الواو ، وهو غير جائز ؛ لان فاء المقيس عليه مفتوح والمقيس مكسور)) [٣].

يتضح مما سبق أنّ النسبة إلى (شِيَة) تكون على (وِشَوِيّ) ، وأن الشين لو بقيت ساكنة لزم بقاء الواو مع موجب حذفها ؛ لأن البدء بالساكن مستكره في العربية ، قال ابن الحاجب : ((لايُبتدأ إلاّ بمتحرك كما لا يُوقف إلاّ على ساكن ...)) [٤].

وقال د. جواد : ((اتفق النحويون على أن البدء بالساكن لايكون على وجه القياس إلاّ في الأفعال وما يتصل بها من المصادر، وذلك لكثرة تصرف الأفعال، وكونها أصلًا في الإعلال من القلب، والحذف، ونقل الحركة)) [٥].

١ـ شرح شافية أبن الحاجب (ركن الدين): ١/ ٤٠٠، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ): ١/ ٣٨٦، وشرح شافية ابن الحاجب (نقره كار): ٧٥ ـ ٧٦، كنز المطالب في شرح شافية ابن الحاجب(الصنهاجي) : ٢/ ١١٧٥- ١١٧٦.

٢ـ شرح شافية ابن الحاجب (الجابردي) : ١٤٢، شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢/ ٦٠.
، شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار): ٧٥- ٧٦

٣- الصافية في شرح الشافية : ٢٦٤/١.

٤- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢٥٠/٢ ـ٢٥١.

٥- تجاور الساكنين مدونة النحو العربي : ٢٦.

وذلك يجعل مذهب الأخفش ضعيفًا فضلًا عن أنَّ القياس هو أن يتبع المقيس المقيس عليه في الحركات فلا يمكن حمل الفاء المكسورة في المقيس على المفتوحة في المقيس عليه .

فـ (وَحْيِيّ) مفتوحة الواو

و (وِشْيِيّ) مكسورة الواو

إذ لا يجوز رد الحرف المحذوف (الواو)لأنها حُذفت لعلة قياسية وهي حمل المصدر ، على الفعل فلا يجوز الرد بلا ضرورة مع قيام عِلَّة حَذفِهِ ومع إنَّ الفاء ليست محل التغيير كاللاّم حتى ينصرف فيه بِرَدِّ المحذوف [١].

ب / زيادة الهاء في (هِجْرَع) و (هِبْلَع) :

يمكن تقسيم آراء العلماء في النظر الى (هِبلَع)ونظائرها على أقسام :

القسم الأول : من العلماء من ذهب إلى ان الهاء أصلي في (هِجْرعٍ وهبْلعٍ) ومنهم سيبويه قال : ((ويكون على فِعْلل فيهما ، فالأسماء نحو قِلعْمَ و دِرْهَمْ . والصفة هِجْرَع ، وهِبْلَعَ)) [٢].

القسم الثاني : يرى أن الهاء زائدة على زنة (هِفْعَل) وعلى هذا رأيُ الأخفش ، إذ يرى أنّ الهِجْرَع مُشتَقٌ من الجَرْع ، والجَرْع : أسم للمكان السهل أو لما ستوى من الرمل ، فالهاء زائدة في (هجْرَع) [٣].

وأيد هذا المذهب الجرحاني إذ قال : ((وتُزاد أولًا في نحو : هِجْرَع وهِبْلَع ؛ لأنهما من الجَرْع والبَلْعِ)) [٤].

القسم الثالث : ذهب إلى أَنّ الهاء في هِجْرَع أصل ، وهِبْلَع زائدة لوضوح اشتقاقه من البَلْعِ وعلى هذا الرأي مجموعة من العلماء منهم ابن جني **الذي ذكر قول الأخفش في قوله** : ((وذهب أبو الحسن الى أن الهاء في (هِجْرَع) و (هِبْلَع) زائدتان لأنهما عنده من (الجَرْع) و(البَلع) ... فمثالهما على هذا (هِفْعَل) ... وذهب الخليل الى إنّ (هِرْكَوْلَة) : هِفْعَوْلَة ، وان الهاء زائدة ... ولست أرى بما ذهب إليه أبو الحسين والخليل من زيادتها في هذه الأسماء الثلاثة بأسًا

١- ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : ٧٥ ــ ٧٦.
٢- كتاب سيبويه : ٢١٧/٤.
٣- ينظر : سر صناعة الأعراب :٢٢٠/٢ ،والممتع في التصريف : ١٤٩ ، وشرح المفصل (ابن يعيش) : ١٦٢/٤، وشرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ) : ٦٦٩/٢، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه (د. خديجة الحديثي) : ١٨٧.
٤- المفتاح في الصرف (عبد القاهر الجرجاني) :٨٩.

ألا ترى أن الدلالة إذا قامت على شيء فسبيله أن يقتضي به ، ولا يلتفت إلى خلاف ولاوفاق، فإنّ سبيلك إذا صحّت لك الدلالة أن تتعجب من عدول من عَدل عن القول ، ولاتستوحش أنت من مخالفته إذا ثبتت الدلالة بضد مذهبه.ألا ترى أنهم قضوا بزيادة اللام في ذلك وهنالك وعبدل وإن لم تكثر نظائرها ، فكذلك يقتضي بزيادة الهاء في (هِجْرَع) و (هِبْلَعَ) و (هرْكَوْلة) و (أمّهات)ليقام الدلالة على ذلك ولعمري إن كثرة النظير مما يؤنس ، ولكن ليس إيجاد ذلك بواجب ، فاعرف هذا وقِسْه)) [١].

من ذلك نجد أن الأخفش نفى أصالة الهاء في (هِجْرَع وهِبْلَع) ،إذ انهما عنده بزنة (هِفْعَل) وكل فيهما عائد الى لفظ آخر متجانس معه لذا يرى أنَّ أشتقاهما من بَلَعَ وجَرَعَ وقد استدل على زيادة الهاء فيهما بالاشتقاق الذي يَعُدَّه أبن جني من أقوى الأدلة وأنّه لاضير في عَدّ الهاء زائدة فيهما[٢].

ويرى ابن الحاجب أنّ رأي الأخفش بعيدٌ ، قال : ((... وأبو الحسن يقول : إنَّ هِجْرَعًا للطّويل من الجَرْع للمكان السهل وهو بعيد ، ويقول إنّ هِبْلَعًا للأكول مِنَ البَلْعِ وهوأقرب منه على أنّهُ خُولِفَ فيهما [٣].

وقد أشار الرضي إلى إنه يمكن حملها على نظائرها، وأن هذا الاشتقاق أحدهما خفي والآخر ظاهر، إذ قال : ((وتوهمات العرب عزيزِة كما قالوا في مصيبة مصائب ـ بالهمزة ـ وفي مسيل مُسْلاَن ،الجَرَع ـ بفتح الراء ـ المكان السهل المنقاد وهو يناسب معنى الطول ولاشك أن هذا اشتقاق خفي ، وهِبْلَع للأكول من البَلعْ أظهر اشتقاقًا وكذا)) [٤].

بينما ابن يعيش فيرى الاشتقاق أمر قطعي في حين يرى الحمل على النظير أمر ظنّي في بعض وجوهه وأن زيادة الهاء على مذهب الأخفش أمر سديد؛ لأن الإشتقاق إذا شهد بشيء عُمِلَ به ولا ألتفات إلى قلته[٥].

١- سر صناعة الأعراب :٢٢٢/٢ ،وينظر: الممتع في التصريف : ١/ ٢١٩، لسان العرب : ٨/ ٣٦٨ (هجع) ، والدرس الصرفي بين الخضر اليزديّ وابن الغياث في شرحيهما على شافية ابن الحاجب :٩٠ ، وينظر الخلاف الصرفي في العربية : ٣٧٦.

٢- ينظر: المنصف : ٢٥/١ ـ ٢٦ / وشرح المفصل (أبن يعيش) : ٦/ ١٣٦.

٣- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب:٦٩٠/٢ ـ ٧٠٠ ، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٤/ ٨٣.

٤- شرح شافية ابن الحاجب(الرضيّ) :٣٨٣/٢ وينظر: الدرس الصرفي بين الخضر اليزديّ ابن الغياث في شرحهما على شافية ابن الحاجب (رسالة) : ٩٠.

٥- ينظر: شرح المفصل (أبن يعيش) : ٤/ ١٦٢و ٤/ ١٩، ٥/ ٣٤٣، والدرس الصرفي بين الخضر اليزديّ ابن الغياث في شرحيهما على شافية ابن الحاجب : ٩٠

وذهب ركن الدين الى أن الهاء أصلية غير زائدة وأن وزن هِجْرَع : فعلل فذهب إلى ماذهب إليه جمهور النحاة واللغويين واستبعد مذهب الأخفش ومن وافقه [١].

أمّا اليزديّ فقد رَدَّ رأي الأخفش بقوله : ((وهذا الإشتقاق بعيد ؛ إذ لا مناسبة بين المشتق والمشتق منه في المعنى ، إلا إذا أرتكب نوع من التمحُّل ، وخالفه غيره . وقال أيضًا الهِبْلَعُ ، وهو الأكول : هِفْعَل ، مشتق من البَلْعِ . وهذا أقرب لوجود المناسبة ههنا بين المشتق والمشتق منه ، ولا كذلك الهِجْرَعِ ، ومع ذلك خالفه غيره فيه أيضًا ؛ إذ فِعْلَلْ كَدِرْهَمْ كثيرَ ، والحمل عليه أولى من التخمين في الإشتقاق . فكان أبو الحسن يريد بذلك أن يثبت بناء هِفْعَل ليقول به فيما أمكن وذا مما لم يثبته الباقون)) [٢].

يتضح من النص السابق أنه يرى أنّ اشتقاق (هِجْرَع) من (جَرَعَ) و (هِبْلَع) من (بَلَعَ) إشتقاق بعيد و ذلك لعدم وجود المناسبة في المعنى بين المشتق و المشتق منه.

وكان لقره سنان رأي في هذه المسألة إذ قال : ((وقال أبو الحسن : هِجْرَعٌ للطّويل (هفْعَل) بالكسر والسكون والفتح من الجَرَعِ بفتحتين للمكان السَّهْلِ أُجِيبَ : بأنّهُ بعيد لعدم المناسبة بين الطويل والمكان السَّهْل فوزنه (فِعْلَلَ) . وقال أبو الحسن : هِبْلَعٌ للأكول (هِفْعَل) كهجْرَع من البَلْعِ بالسكون وخُولِفَ في كونها زائدة وإن كان بين الأكل والبلع مناسبة لمجيء نظيره وهو دِرْهَمْ فوزنه : (فِعْلَلل))) [٣].

نستنتج من ذلك أنَّ :

١. هجرعًا هو وصف للشخص الطويل الممشوق ، وهو مشتق من (الجَرَع) وهو وصف للمكان المنقاد من الرمل .
٢. أن الهاء فيه زائدة للإلحاق نحو (دِرْهَمْ) على وزن (هِفْعَل) وكذلك (هِبْلَع) إلاّ إنها وصف للشخص الأكول ومشتقة من (البَلْعَ) .

بدليل سقوط الهاء في المشتق منه تدل على أنَّها زائدة في المشتق .

١- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ١٢٠/١ ، والكافية في شرح الشافية ٢/ ٦٦٣ـ ٦٦، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) : ١٨٧، وشرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : ١٤٠ ـ ١٤١

٢- شرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ) : ٢/ ٦٦٩ ، وينظر: الدرس الصرفي بين الخضر اليزديّ وابن الغياث في شرحيهما على شافية ابن الحاجب (رسالة) : ٩٠.

٣- الصافية في شرح الشافية :٤٢٢/٢.

وردّه قره سنان في الأخذ بمثل ذلك الإشتقاق لِبُعد المناسبة في المعنى إذ إنه عَوَّل على أثر المعنى في الإشتقاق ، فما يُعين عليه المعنى كان الأولى بالإشتقاق وما لم يُعِنْ عليه المعنى يُستبعد منه الإشتقاق .

وقد ذهب إلى أنّ الهاء أصليه لأن كلٍ منهما رباعي الأصول على وزن (فَعْلَلٌ)، فلو كان ما أستُدلَّ به على زيادة الهاء فيهما إشتقاقًا واضحًا للزمه ذلك ولكنه خُولِفَ فيهما من قبل علماء العربية بأصوله الرباعية [١].

٦- ابن جنّي :

زيادة التاء في تَرَبُوْت :

تكثر زيادة التاء في آخر ما جاء على (فَعَلُوْت) من الأسماء في نحو (رَغَبُوْتٍ ومَلَكوْتٍ وجَبَرُوْتٍ وَرَحمُوْتٍ) ؛ لأن الإشتقاق يدلُّ على زيادتها في آخر هذه الأبنية لأنها (فَعَلُوْتٌ) من (الرَّغبة والمُلْكِ والجَبْرِ والرَّحْمَةِ) فإن وَرَدَ ما جاء على هذه الزّنة مِمَّا لم يُعْرَف اشتقاقه حُمِلَ على زيادة الواوِ والتّاءِ في آخِرِهِ .[٢]

وانقسم العلماء إلى قسمين في اشتقاقها :

الأول : رأي سيبويه حيث ذهب الى أنّ كلمة (تَرَبُوت) مشتقّة من (الدُّرْبَةِ) على زنة (فَعَلُوْت) وأصلها (دَرَبُوتًا) قال : ((وكذلك التربوت لأنه من الذلول ، يقال للذلول مدربٌ فأبدلوا التاء مكان الدال ، كما قالو الدولج في التولج فأبدلوا الدال مكان التاء)) [٣].

ويرى ابن جني أنَّ (تَرَبُوْتًا) أصلها (دَرَبُوْت) على زنَة (فَعَلُوْت) من (الدَّربَة) فأُبدلت التاء من الدال، قال : ((ناقة تَرْبُوْت : وأصلها دَرْبُوت ، وهي فَعْلُوْت من الدَّرْبَة ، أي هي مذللة فالتاء بدل من الدال)) [٤].

١- ينظر: كنز المطالب على شرح شافية ابن الحاجب : ٢/ ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦، وأبنية الصرف في في كتاب سيبويه : ٨٧.

٢- ينظر : كتاب سيبويه :٢٧٢/٤ ،والأصول في النحو :٢٠٧/٣ـ ٢٤٢،والمنصف :١٣٩/١ وسر صناعة: الأعراب ١٥٨ ، والممتع في التصريف :١٨٣ ،وكنزالمطالب في شرح شافية ابن الحاجب: ١٩٦٧/٣.

٣- كتاب سيبويه : ٣١٦/٤

٤- سر صناعة الأعراب : ١٦٧/١.

فقد ذهب الى أن التاء الأولى في (تَرَبُوت) مُبدلة من الدال وعليه فإنَّ التاء الثانية أصلية لذا حُمِلَت على جَبَرُوْت ومَلَكُوْت فجاءَت وصفًا كقولهم (ناقة تربوت) فلحقت التاء خامسة للتأنيث فصارت على وزن (فَعَلُوْت) وهذا على أن تكون التاء في أوله مُبدلة عن الدال وإلى مثل هذا ذهب ابن عصفور [١].

القسم الآخر : ويمثله ابن السرّاج ومجموعة من العلماء ممن حذا حذوه ، **قال** : ((فَعَلُوتٌ : رَغَبُوتٌ اسمٌ والصفةُ : رَجُل خَلَبُوتٌ وناقةٌ تَرَبُوتٌ وهي الخيارُ الفارهَةُ كذا في كتاب سيبويه ، وقيل إنَّها الليّنَة الذلولُ وهو عندي الصوابُ لأَنّهُ مشتَقٌ مِنَ التراب)) [٢] **وإلى مثل ذلك ذهب الجوهري إذ قال** : ((وجمل تربوت وناقة تربوتٌ أي ذلولٌ وأصله من التراب))[٣].

وقال ابن الحاجب : ((وتَرَبُوتٌ فَعَلُوتٌ ،من التُّرابِ عِندَ سيبويه ، لأنه الذَّلولُ، والذلة والمسكنة تناسب التراب ألا ترى قوله تعالى : (أو مسكينًا ذا مَتْرَبَة)، فلمّا كان كذلك حُكِمَ على أَنَّهُ مشتقٌ منِهُ ، وَجُعِلَ الواو والتاء زائدتين ، ومثل هذا الإشتقاق البعيد لايقوى بمجرّده مالم يُقَوَّ بغيره وتقويته أن يُقال : الواو والتاء في آخرمثله كَثُرَت زيادَتُها كقولهم :رَغَبُوتٌ ... وهذا بمجرده يستقل فإذا انضمَّ إليه ذلك قَوِيَ في النفس أمره)) [٤].

يُلحظ من النص السابق أنَّهُ يرى أنَّ سيبويه جَعَلَ تاء تَربُوت أصلًا لمناسبة التراب كتاء تنبال، وهذا لايكفي لكنه يقوى بكثرة بناء فَعَلُوْت ، لذا ذهب الى أنَّهُ مشتقٌّ من التراب للمناسبة اللفظية بين اللفظين (تَرَبُوْت ودَرَبُوْت) ، أمّا المعنوية فهي أنَّ معناه الذَّلول الذي يوافق معنى التراب ، إذ في الذلة من الترابيةِ شيء ، فالخلاف بين سيبويه وابن الحاجب في الإشتقاق فالأول يرى أنه أصله (دَرَبُوْت مشتق من الدربة ، والآخر ذهب إلى أنَّهُ مشتق من التراب للمناسبة اللفظية والمعنوية بينهما من ذلك نستنتج أنَّ ابن الحاجب قد وهم حينما ذكر أنّها مشتقة من التراب لدى سيبويه ، فتبعه في ذلك الوهم أغلب الشُّرَّاح [٥].

١- ينظر: الممتع في التصريف :٢٥٨.
٢- الأصول في النحو:٢٠٧/٣.
٣- الصحاح : ٩٠/١ (ترب) ، وينظر: شرح الشافية ابن الحاجب (ركن الدين): ٥٩٨/٢.
٤- شرح شافية لمصنفها ابن الحاجب : ٦٧٠/٢، والآية :البلد :١٦، وينظر: لسان ٢٢٩(ترب).
٥- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ): ٣٤٦/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٢٩٨/٢ ـ ٢٩٩ ، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) :٢٧٩، والكافية في شرح الشافية :٦١٦ـ٦١٧ ، وشرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) :١٣١.

واعترض قره سنان على رأي ابن جنّي ووصفه بـ (الضعيف) ، قال : ((وَقِيلَ : أصل تَرَبُوت دَرَبُوْت من الدَرْبَة وهي : العادة وهو ضعيف ، لأن الأصل عدم الإبدال)) [١].

نجد أنَّ الشارح لم يخرج عن سياق التوهم الذي رآه ابن الحاجب في مذهب سيبويه القائل بأن تَربُوْتًا من التراب ، وليس الأمر كذلك ، وقد عارض رأي ابن جني في إنَّ دَرَبُوْت من الدَرْبَة ، وأشار الى أنَّ سبب ضعفه يكمن في أن الأصل عدم الإبدال لأنه لم يثبت إبدالها من الدال في اللغة الفصيحة ولا في غيرها ، وأن وزن فَعْلُوْت بالإبدال بعيد لِبُعدِ هذا الإبدال خصوصًا مع الإستغناء عنه بالوجه الظاهر الذي ذكره مع أعتضاده بأصالة عدم الإبدال[٢].

فذهب الى أن (تَرْبُوت) على (فَعْلُوت) والواو والتاء هما الزائدتان ، وكان الترجيح هنا غلبة الزيادة على الإشتقاق وذلك لتعارض الإشتقاق .

٧- ابن الحاجب:

ـ ردوده على المسائل الصرفيّة :

أـ صيغة فعْلوُل.

ذكر ابن خالويه ((أنه ليس في كلام العرب أسمٌ فُعْلُوْل ، وفِعْلالٍ إلاّ طُنْبُورٍ وطِنْبَار، وجُذمُورٍ وجِذْمار، وعُسْلُوْج وعِسْلاج ...))[٣] وذكر في موضعٍ آخر: ((ليس في كلام العرب فَعْلُوْلٌ إلاّ نحو من بضعة عشر : سَلْعُوسي: بلد ،وبَرهوت : وادي جهنم وَطرْسوس ،وقَرْبُوس وثقفور ...)) [٤].

وقال الأزهري : (فتح الباء في بَرْقُوع نادرٌ لم يجيء فَعْلُول إلاّ صَعْفُوقٌ والصواب بُرْقوع بضم الباء)) [٥].

وذكر الجوهري : ((أنّه ليس في الكلام فَعْلُوْلٌ غير صعفوق)) [٦].

١- الصافية شرح الشافية : ٣٩٥/٢ ـ ٣٩٦.
٢- ينظر شرح شافية ابن الحاجب (الفسويّ):٥٨/٢.
٣- ليس في كلام العرب : ١٠١، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه : ١٨٦.
٤- ليس في كلام العرب : ١٢٦،وينظر:٢٠٣،وينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ١٨٧ .
٥- لسان العرب : ٩/٨، و١٤١/١٠
٦- نفسه :١٥٩/٣.

وقال ابن الحاجب في حديثه عن وزن (فَعْلُول في الميزان الصرفي : ((وَسَحْنُوْنٌ إن صَحَّ الفتحُ فَفِعْلُونُ لا فَعْلُولٌ ، كحَمْدونٍ ،وهومختص بالعلم ؛ لندور فَعْلُول ، وهو صَعْفُوق وخَرْنَوبٌ ضعيف...)) [١].

يتضح من هذا النص ما يأتي :

أولًا : إنَّ الأصل في سَحْنُون هو ضم السين لِقوله : (إن صَحَّ الفتح) هكذا : (سُحْنُوْن).

ثانيًا : يرى أنّها وردت بالفتح (سَحْنُون)على زنةِ (فَعْلُوْن) فهي كثيرة ،فالأول على الإلحاق بصَعْفُوْق أو على فَعْلُوْن كحَمْدُوْن الواو والنون فيه زائدتان وهذه من الأعلام ، فالحمل على الكثير أولى من الحمل على النادر .

ثالثًا : وذهب الى إن الزنة الثانية (فَعْلُون) هي (المعوّل) عليها لثبوتها في الأعلام ، ولأن صَعْفُوقًا نادر ولا يُلحق بالنادر .

واستدرك عليه ابن الناظم أنَّهُ يكتفي فيما جاء على (فَعْلُول) بذكر (صَعْفُوْق) وينص على أنَّ (خَرْنَوبًا) ضعيف والناظر فيما استدرك عليه مما جاء على (فَعْلُول) يجده لا يخرج عن كونه أعجميًا ، أولغة ضعيفة مستهجنة ، أو ضرورة شعرية أو من لحن العامة فاستدرك عليه أبن الناظم : (زَرْنُوقًا وقَرْبُوسًا ، وعَصْفُورًا) .[٢]

وقد أشار الرضي لقول ابن الحاجب : (لندور فَعْلُوْل) تعليل لحمله على فَعْلُوْن ونفى كونه فَعْلُوْلًا ، أمّا قوله :(وهو صَعْفُوق) يُريد الذي ندر من فَعْلُوْل بفتح أوّلِه ، فصَعْفُوق لا ينصرف للعجمة والمعرفة ووزنه نادر . [٣]

وَرَدَّ اليزديّ رأي ابن الحاجب إذ قال : ((وفي هذا الاستدلال ضعف ؛ لأن اتحاد الحروف في الوزنين دالٌّ على أن اعتبار التكرير فيهما سواءٌ ضمن الحكم بوجوده في سُحْنُون بالضم يلزم الحكم بوجوده في سَحْنُوْنٍ بالفتح فيكون وزنه فَعْلُوْلًا)) [٤]

أراد أن اتحّاد الحروف في كلمة (سَحْنُون) والاختلاف في الصوائت القصيرة في فاء الكلمة غير مدعاة إلى تغيير وزنها ، بل الواجب أن تغيير حركة الفاء في الميزان فحسب.

١- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب :١/ ٤٠٤.
٢- ينظر : بغية الطالب في الرد تصريف ابن الحاجب ١٤٦ـ ١٤٧وينظر ١٧١و٢٠٢
٣- ينظر : شرح شافية ابن الحاجب(الرضيّ) :٢٠/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ١٧٩/١.
٤- شرح الشافية ابن الحاجب(اليزديّ) :١٤٦/١.

أمّا الجاربردي فيرى أنَّ (سَحْنُوْن) على فَعْلُون كما هي عند ابن الحاجب ، ولكن الذي استوقفه وصف ابن الحاجب لوزن (فَعْلُوْل) بالندرة ،فهو يرى أن وصفه بالعدم أَوْلى ؛ لأن مثَاله الوحيد الذي ورد عليه هو (صَعْفُوق) أعجميٌّ ، قال ((... فإذا ثبت أن (صَعْفُوق) أعجميّ فلو قال المصنف لِعَدم فَعْلُول بدل قوله لندور فَعْلُول لكان أَولى)) . [١]

وثبوت أعجمية (صعفوق) لا غبار عليه فقد اتفق العلماء على ذلك .[٢] وعلى هذا فإنَّ ما يراه الجاربردي من ميل الى معدومية هذه الزنة يبدو صوابًا في حالة ثبوت أعجمية هذه اللفظة ــ صَعْفُوق ـ فضلًا عن ثبوت عدم مشاركة غيرها لها في هذه الزنة .

وقد استدرك قره سنان على ابن الحاجب جعله (صَعْفُوْق) من النادر ، وقد جعله هو من المعدوم قال : ((وَسَحْنُون إن صَحَّ الفتح فإنَّهُ فَعْلُون بفتح وسكون العين فيعبر عنه بلفظه لأن له دليلًا الى القصد بمجرد الزيادة وهي مجيء مثله كحَمْدُون بفتح الحاء المهملة ... وهذا الوزن مختصٌّ بالعلم فكأنّه لم يُعتَبَر بالزيتون لا فَعْلُول لِنُدورِ فَعْلُوْلٍ وَهُوَ : ضَعْفُ بفتح الصاد المهملة وسكون العين المهملة ، والنادر كالمعدوم ... بل لعدمه لأنّهُ أعجمي لا لندوره)) .[٣]

يكشف هذا النص أنَّ أصل وزن (فَعْلُول) هو بضم الفاء وسكون العين (فُعْلُول) وهو الشائع. وما حُكِمَ بأنه معدوم هو بناء (فَعْلُول) بفتح الفاء وسكون العين (صَعْفُوق) وهو اسم علم لقرية ،زيادة على أنَّهُ أعجمي مما جعله ممنوعًا من الصرف بسبب العلمية والعجمة لذلك لا يمكن الحمل عليه .

وقد عَلَّلَ لمعدوميته كونه أعجميًا لا لندرته .

وقد قيل إنَّ فتح الأول وإسكان الثاني في (فَعْلُوْل) لغة مستهجنة أومن لحن العامة [٤].

ب - (وزن آجَرْ) :

اختلف العلماء في وزن (آجَرْ)، منهم من قال أنَّ (آجَرْ) على زنة (فاعِل) لا (أَفْعَل) والمضارع منه يُؤاجِر، واسم الفاعل (المُؤاجِر)، قال الخليل : (أجرت مملوكي إيجارًا فَهُو مُؤَجَّر...)) [٥].

١- شرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) : ١٥.
٢- ينظر: المقتضب : ١٢٧/٢ ،والخصائص:٢١٥/٣.
٣- الصافية في شرح الشافية : ١٣١/١.
٤- ينظر : بغية الطالب في على الرد على تصريف ابن الحاجب (ابن الناظم) : ١٤٧.
٥- العين : ١٧٣/٦(آجر) ، وينظر أساس البلاغة : ٢١/١ـ ٢٢(آجر).

وقال سيبويه : ((وألفًا إذا كان ما قبلها مفتوحًا ... فإنما تُبْدل مكان كل همزة ساكنة الحرف الذي منه الحركة التي قبلها ؛ لأنه ليس شيء أقرب منه ولا أَولى به منها)) [١].

وأشار السيرافي إلى أن : ((سيبويه قد ذكر في هذا الباب أَنَّ أَفْعَل لم يجيء إلاّ في الجمع نحو : كلب أو أكلب ، وأنه لا يكون في الأسماء والصفات غير الجمع ، وقال غيره : قد جاء آنَك وهو أَفْعَل وكذلك آجَرْ . والذي قاله القائل لا يُفْسِد قول سيبويه ، لأنه آنك أعجميّ ، وكذلك آجَرْ فهو بمنزلة سوسن وإبريسم وما أشبه ذلك من الأبنية الأعجمية التي لم يأتِ نظيرها في كلام العرب ، وفي آجر لغات : آجَر ، وآجور ، وآجِر))[٢].

ومنهم من قال أنَّ وزنها (أَفْعَل) لا (فَاعِل) آجَرْ ، كالزمخشري الذي قال : ((... وآجَرَ فلان وِلده إذا ماتوا فكانوا له أَجْرًا ، ، وآجَرَني فلان داره فاستأجَرْتُها وهو مُؤْجِرٌ ولا تقل مُؤاجِر فإنَّهُ خطأ وقبيح ، وليس آجَرَ هذا فَاعَلَ ولكن (أَفْعَل) ، وإنّما الذي هو فاعل قولك : آجَرَ الأجير مُؤاجَرَةً ...)) [٣].

وذهب ابن الحاجب إلى أَنَّ وزن (آجَر) : (فَاعِل) لا (أَفْعَل) قال : ((والهمزتان في كلمة إن سُكِّنَت الثانية وجب قلبها كادم وأَيت وأوْتُمِنَ ، وليس (آجَرَمِنْهُ) ؛ لأنه فَاعَلَ لاأَفْعَل ، لثبوت يُؤَاجِر ...)) [٤].

أخرج ابن الحاجب(آجَرَ) من هذا الحكم ؛ لأنه فَاعَل لا أَفْعَل واستدلّ على ذلك بأمور منها:

إنَّ مضارعه (يُؤاجر) لا (يُؤجَر) ؛ وإنَّ مصدر فاعَل فِعَالَة ، وقد جاء آجرَ إجَارَة ولو كان أَفْعَل لم يَجئ منه فِعَالَة ، فضلًا عن أنّهم لم يقولوا في مصدره إيجارًا ، ولما ثبت أنّ يُؤاجِر مضارع آجَرَ فإنَّ فَاعَلَ لابد أن يكون مبنيًا من آجَرَ الثلاثي لا آجَرَ الذي هُوَ (أَفْعَل) [٥].

وهذه الأمور التي ذكرها كانت محل نظر من الشارحين ، فالرضي يرى أنَّ الثقل كائن في الثانية، قال : ((لأن الثقل منها حصل، وأنما دبرت بحركة ما قبلها لتناسب الحركة الحرف الذي بعدها فتخف الكلمة)) [٦].

١- كتاب سيبويه : ٥٤٤/٣.
٢- شرح كتاب سيبويه (السيرافي) :١٦٢/٥.
٣- أساس البلاغة : ١/ ٢١ـ ٢٢ (آجَر).
٤- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٧٣٤/٢ ، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ٥٢.
٥- ينظر: الدرس الصرفي بين الرضيّ والجاربرديّ في شرحيهما على شافية ابن الحاجب ١٨٠:
٦- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) :٤٠/٣ ، وينظر : الدرس الصرفي بين الخضر اليزديّ وابن الغياث الغياث
في شرحيهما على شافية ابن الحاجب (رسالة) : ٨٠.

ويرى أيضًا أنَّ ما ذهب إليه ابن الحاجب فــي سبيل الإستدلال بــأن مصدر فَاعَل فِعَالَة ، قال:((ليس بشيء لوجهين : أحدهما أن المرة إنما تُبنى في ذوات الزيادة على المصدر المشهور المطرّد فيقال : قاتلتُ مُقاتلةً واحدةً ، ولا يُقال قاتلْتُ قِتَالةً ؛ لأن فِعالًا ليس بمطرّد في فَاعَل ، وثانيهما إن إجَارَة لو كان مصدر (فاعَل) للمرة ؛ لجاز آجَر إجَارًا لغير المرة ولم يستعمل إجارًا ًاصلًا ، وأيضًا لم يكن أستعمال إجارَة إلاّ للمرّة كما لايُسْتَعْمل نحو تَسْبيحة إلاّ لها)) [١].

وقد رَدَّ الرضي على قول ابن الحاجب من عدم استعمال (إيجَارًا) بأنَّ ذلك ممنوع، معتمدًا في ذلك على ما وَرَدَ في كتب اللُّغَة [٢].

وذهب ركن الدين الى عدم قلب الثانية ألفًا إذ قال : ((وليس آجر مما اجتمع فيهِ همزتان ثانيتهما ساكنة ، فقُلِبَت الثانيةُ ألفًا ؛ لأن آجَر فَاعَل ، لا أَفْعَل ، كما توهمه بعضهم ؛ فإنّه تَوَهَّم أنّ آجر أصله أَأْجَر ، فقلبت الثانية ألفًا ، وإنّما قُلنا أنَّهُ فاعَل لا أَفْعَل ؛ لأن مضارعه يجيء على وزن يُؤَاجِر ، كاخَذَ يُؤاخذُ ، فكما إنَّ الألف في آخَذَ ليست مقلوبة عن همزة بل هي ألفَ فَاعَل ، كذلك ألف آجَرَ ...)) [٣].

وأشار نفر من شُرّاح الشافية الى أن الأدلة التي ذكرها ابن الحاجب هي أدلة لا تنهض ولكن الدليل القائل بمجيء مضارعه على يُؤجرُ دليل على أنه من الــ (مُفَاعَلَةِ) لا من الـ (إفْعَال) هو أوهنَها[٤] .

فالفعل عندهم محتمل لــ (أَفْعَل) و (فَاعَلَ) لأنه لا يلزم من ثبوت يُؤَاجِرُ في مضارعه كونه على فَاعَلَ دائمًا لاحتمال كونه على وزن فَاعَلَ دائمًا مضارعه يُؤَاجِرُ ، واحتمل أن يكون (أَفْعَلَ) مضاعه يُؤْجِرُ ، وذلك لثبوتها في الفصيحة .

فالنزاع يكون في مثل قولهم آجَرْتَ الدار والدابة بمعنى أَكريتهما على أنه بهذا المعنى مشترك بين فَاعَل وأَفْعَل لمجيء لغتين فيه وجاء له مصدران، إذ إنَّ المؤاجرة مصدر الـ (فاعل) والإيجار مصدر (أَفْعَل) [٥] .

١- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ٥٣ـ ٥٤.
٢- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٥٤/٣، والعين ٦/ ١٧٣(آجر)، وأساس اللغة.
:٢١/١-٢٢(آجر).
٣- شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٧٠٤/٢ـ ٧٠٥.
٤- ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ) : ٧٨٠/٢ ـ ٧٨١ ، والكافية في شرح شافية : ٧٤٢ ، وشرح وشرح شافية ابن الحاجب (الجابردي): ٢٦٠ ـ ٢٦٢ وشرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : ١٥٧.
٥- تنظر المصادر السابقة نفسها .

وقد اتكأ الجاربردي على رأي الرضي في رؤيته بِأَن (أَفْعَل) و (فَاعَل) كليهما من تركيب (أ ج ر) وهذا ثابت ولكل منهما معنىً خاص به فَأَفْعَلْ بمعنى أَكرْى وفَاعَل بمعنى عقد الإجارة ، قال : ((... لانزاعَ في أنَّ آجَر أَفْعَل لافَاعَل ، لأن يؤجَر لا يكونُ مُضارعًا لِغير أَفْعَل ، وإنّما النزاعُ في مِثل قولهم : آجَرْتُ الدارَ والدّابَةَ، أي : أَكرَيْتُهُما. والحَقُّ أَنّهُ فَاعَل ومضارعه يُؤاجِر، والأُخرى : أَفْعَل، ومُضارعة : يُوْجر ، وجاء له مصدران : فالُمؤاجرة مصدر فَاعَل، والإيجارُ مصدرُ أَفْعَلَ)) [١].

ويزُين ما مَرَّ القول إنَّ الرضيَ والجاربردي لايوافقان ابن الحاجب في إطلاقه إخراج آجَرَ من الحكم الذي قال به ، فإذا كان هذا يصدق على (آجَرَ) (فَاعَل) بمعنى عقد الإجارة فإنَّهُ لا يمكن تطبيقه على (آجَر) (أَفْعَل)بمعنى أكرى .

وقد عَارَضَ قره سنان ابن الحاجب في مسألة اتفق فيها مع الرضي والجاربردي وهي أنَّه ذكر في مبحث تخفيف الهمزة أنَّ آجَر في قولهم آجَرْت الدّابة أي : أكريتها ليس مما اجتمع فيه همزتان ثانيتها ساكنة فتقلب ألفًا؛ لأن آجَرَ فَاعَلَ لا أَفْعَل ، واستدل على ذلك بثلاثة أمور : ((**الأول** : فِعَالَةٌ بالكسر جاءَ في مصدره ،لأنه مصدر : فَاعَلَ لا أفْعَل ، وهو : الإجارة أصله : الإيجار ، مثل : القيتال من قاتل فحذف الياءَ ، وعوض منه التاء . **والثاني** : الإفْعَال بالكسر في مصدره : عَزَّ وانتفى ، ولو كان أَفْعَل لجاء الإيجار فيه مثل : الإيعاد من : أوعد ، **والثالث** : صِحَّةُ آجَرَ الذي هو فَاعَل ؛ لأنَّهُ قد ثبت آجَرَ يُؤاجِر تَمْنَعُ آجَرَ أَن يكون أَفْعَل)) [٢].

وقد رَدَّهُ قره سنان بقوله : ((وفي الأول نظر : لأنّهُ لا يلزم مجيء فِعَالة أن لا يكون آجر أَفْعَل لجواز أن يكون مشتركًا بين فاعل ومصدره فعَالَة ، وبين أَفْعَل ومصدره إفْعَال ... والحَقُ أَنَّهُ بهذا المعَنى مشترك بينهما فالمُؤاجَرَة وكذا الإجارة بتعويض التاء من ياء الإيجار مثل : القيتال من قاتَلَ مصدر فاعَلَ ، والإيجار مثل الإيعاد من أوعَدَ مصدر أفْعَل)) [٣].

يظهر من هذا أنَّ قره سنان يرى أنَّ (آجَرَ) مشتركة بين صيغة (فَاعَلَ) وتكون فيه مشتقة من فعل ثلاثي (أَجَرَ) و(أَفْعَل) تكون فيه مشتقة من فعل غير ثلاثي (رباعي) .

١- شرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) : ٣٥٦، ورأي الرضيّ ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) :٥٤/٣ ـ ٥٥ ،وينظر الدرس الصرفي بين الرضيّ الاسترابادي والجاربرديّ في شرحيهما على شافية ابن الحاجب (رسالة) : ١٨٢.
٢- الصافية شرح الشافية :٢/ ٤٦٥.
٣- نفسه : ٤٦٦/٢ ـ ٤٦٧.

فالخلاف قوامه في مجيء دلالتين في (آجَرَ) ومجيء مصدرين هما : المؤاجرة مصدر (فَاعَل)، والإيجار مصدر (أَفْعَل)؛ فقام بحملها على ما يْشبهها من مصادر قياسية وردت في كلام العرب .

أمّا توصيف الدرس الصوتي الحديث لمن جعلها على وزن (أَفْعَل) فلا يتفق مع المتقدمين ، فلا إبدال للهمزة الثانية قد حصل ولا حَرْفًا حَلَّ مكانها ، وإنّما هو سقوط للهمزة الثانية الساكنة ، نتيجة اجتماعهما في مقطع واحد مغلق ، هكذا : (ءـَ ء) فكانت قاعدتا المقطع الطويل المغلق همزتين وهو ما يُعيق أداءْهُما مجتمعتين ، ومن هنا يتضح لنا سر وجوب الإبدال في اجتماع الهمزتين إذا كانت ساكنة عند المتقدمين ، وايضًا يتضح لنا سِرُّ عدم تحقيقهما وهما في هذه الحال [١].

وانقسم المحدثون في وصف هذا التحوّل بعد سقوط الهمزة إلى قسمين :

الأول : يرى أن الهمزة الساقطة عُوِّضَتْ بحركة من جنس حركة الهمزة الأولى ثم اجتمعت الحركتان القصيرتان ، فكوَّنتا حركة طويلة ، وفيه نظر : إذ لا يُعوّض الصامت بصائت بل إن المعوّض يجب أن يكون من جنس المعوّض منه بمعنى أن يكونا من الصوامت أو من الصوائت ، وهذه النظرة ليست بعيدة عن مفهوم الإبدال : ((ولكن من البعيد أن يُصبح الصامت حركة أو أن تصبح الحركة صامتًا ، نظرًا للتباين في طبيعتهما)) [٢].

والقسم الآخر : يتمثل بسقوط الهمزة الثانية ،ومد الصوت بحركة الهمزة الأولى ؛ لتكوين حركة طويلة ، ومن ثم تكون الحركة الطويلة ـ حركة الهمزة الأولى ـ ناجمة عن إطالة الصوت بالمصوت القصير ، وليست حصيلة اجتماع مصوتين ، هكذا [٣]:

أَأْجَرَ= /ءـَ ء/ج ـــَ / رـــَ/ ← حُذفت الهمزة ومُدَّ الصوت بفتحة الهمزة الأولى

× فصارت .

/ءـــَ/ج ـــَ /رـــَ /

١- ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية : ١٨٢ـ ١٨٣، والقراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : ٩١، وينظر : الكراهة اللغوية عند الرضيّ (أطروحة): ١٦٢.
٢- المنهج الصوتي للبنية العربية :١٦٨، وينظر : الجمع بين العوض والمعوض منه : (بحث): ١٠٥،والكراهة اللغوية عند الرضيّ (أطروحة): ١٦٢ـ ١٦٣.
٣- ينظر : التطور النحوي للغة العربية : ٣٩، ودراسات في علم أصوات العربية (د. داود عبده) :١٤٣/٢ ، والقراءات القرآنية في كتب معاني القرآن :٩٨، والكراهة اللغوية عند الرضيّ (أطروحة) :١٦٣.

أُأْجِرَ =/ ء ـُـ ء/ج ـِـ /رـَـ / ← حُذفت الهمزة ومُدَّ الصوت بكسرة الهمزة الأولى.

×

/ءـُـ /ج ـِـ /رـُـ /

إئْجارُ = /ءـِـ ء/ ج ـً/ رـُ/ ← حُذفت الهمزة ومُدَّ الصوت بكسرة الهمزة الأولى

×

/ءـٍـ /ج ـً /رـُـ /

٨ـ الرد على الكوفيين:

باب الإعلال بالحذف (كينونة)

اختلف العلماء في وزن (كيْنونة) وهم على مذهبين هما :

الأول : مذهب البصريين : وعليه الكثير من العلماء وقد نُسبَ إلى الخليل وسيبويه ، إذ يرون أَنَّ (كَيْنُونَة) على وزن (فَيْعَلُوْلة) حُذِفت منها العين تخفيفًا ، وهذا البناء ذكره سيبويه عند كلامه على معتل العين وقد زيدت فيه (الياء) ثانيةً ، **وهو في المصادر المعتلة العين قال** : ((إنّ العرب قد يخصّون المعتل بالبناء لا يخصون به غيره من غير المعتل ألا تراهم قالوا : (كيْنُونَة، والقيدودة) ... فأصلهما : (فَيْعَلولة) وليس في غير المعتل (فيْعَلُول) مصدرًا ، ... وأمّا قولهم : مَيْت ... فإنهم يحذفون العين كما يحذفون الهمزة من هائر ، لاستثقالهم الياءات ، كذلك حذفوها في كَيْنُونَة ... لما كانوا يحذفونها في العدد الأقل ألزموهن الحذف إذا كثر عددهن وبلغن الغاية في العدد إلاّ حرفًا واحدًا))[١].

يتبين من هذا النص أن أصل (كَيْنُونَة) (كَيْوَنُوْنَة) بزنة (فَيْعَلُولة) ، اجتمعت الواو والياء في بنية واحدة والسابق منهما ساكن قُلِبَت الواو ياء ، وأُدغَمِت في الياء فصارت (كَيَّنُوْنَة) خُفِّفَت الياء المشدّدة ، حملًا على (مَيِّت) فصارت (كَيْنُوْنَة) بزنةَ (فَيْلُوْلَة)[٢].

١ـ كتاب سيبويه : ٤/ ٣٦٥ـ ٣٦٦، وينظر: كنز المطالب في شرح شافية ابن الحاجب : ١/ ٧٩٩، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ١٧٢.

٢ـ ينظر: العيني صرفياً (رسالة) : ١٦٣، والدرس الصرفي بين الرضيّ والجاربرديّ في شرحيهما على شافية ابن الحاجب (رسالة) : ٢٠٩ ، والبحث الصرفي عند زكريا الأنصاري (أطروحة) : ٢٢٩ .

ويبدو أنَّ المحذوف من الياءين المنقلبة عن الواو – العين – وان الحذف فيها ملتزم ما خلا الضرورة الشعرية . وجميع هذه الاجراءات افتراضية لكي يتحقق التطابق مع الميزان في أصل المفردة لا حالها ، وأحتجَّ البصريون بنظائر حكمها الحذف كـ (سَيِّد) ، واختصاص المعتل بزنة معينة وأنها طويلة فحذفوا منها كما حذفوا فيما هو أقل منها عدد حروف .

ومما يؤخذ على هذه الزنة : أَنَّهَا معتمدة على الأصل الافتراضي، وتاركة الظاهر الذي هو حال اللفظة العام[١] .

الآخر : مذهب الكوفيين : وقد نُسِبَ إلى الفَرَّاء أنَّهُ يرى أنَّ أصل (فَعْلُوْلَةٌ) : (فُعْلُولَة) ، فَقُلِبَت الضمة فتحة ؛ لتسلم الياء ؛ لإن الاعتلال بالياء في هذا الباب أكثر من الواو فحملوا ذوات الواو على الياء ، **قال ابن جني** : ((وذهب الفرّاء إلى أن هذه المصادر إنّما جاءت بالياء ؛ لأنها جاءت على أمثلة مصادر بنات الياء في أكثر الأمر ... وأصلُ (فَعْلُولة) هنا : (فُعْلُولة) بضم الفاء . قال : ولكنهم كرهوا أن تنقلب الياء في (صَيْرُورة ...) ونحوهما واوًا لانضمام ما قبلها ، ففتحوا الفاء وأجروا بنات الواو هنا مُجْرى بنات الياء لأنها داخلة عليها))[٢].

نلحظ أن الكوفيين كانوا أقل افتراضات من البصريين في الإجراء فلم يروا في ذلك الأمر سوى فرض واحد وإجراء واحد متعلقان بالمصادر من ذوات الواو ، فالفرض في مثل حال (كانَ) (كَيَّنُوْنة) هو أنهم قالوا أصلها (فَعْلُولة) ففتحت فاؤه لتسلم الياء فسُهّلَ عليهم أن يقولوا : وَزْنُهُ (فَعْلُوْلَةٌ) ثم حملوا ذات الواو على ذوات الياء لأنها جاءت على بنائه إذ إنَّ الواو والياء متقاربي المخرج فزنة الكوفيين أخذت بظاهر اللفظة[٣].

وقد جاءت الحجج المنسوبة للكوفيين عمومًا وللفراء خصوصًا منها : حمله في أصله على بُهْلُول وسُرْجُوْجةٍ وصُنْدُوق من الصحيح ، وحَمْلُهُ على صَعْفُوْق من الصحيح ، وحمل الواوي على اليائي ومجيء المصدر اليائي على (فَعْلُوْل) وأنعدامه على (فَيْعَلُوْل)[٤].

ولم تسلم هذه الحجج من نقض ، إذ نقضت الصورة المفترضة عندهم ، ثُمَّ الإجراء الصرفي لانتقال الصيغة من حالتها الأصلية إلى حالها الراهن وكذلك الزنة ثم كونها مصدرًا

١- ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ١٧٢، والخلاف الصرفي في العربية (رسالة) : ٧٤.
٢- المنصف : ٢/ ١٢، وينظر : دقائق التصريف (ابو القاسم ألادب): ٢٦٤.
٣- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ١٥٤- ١٥٥، والخلاف الصرفي في العربية (رسالة) : ٧٧.
٤- ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٦٥٨- ٦٥٩ ، مسألة ١٥٥، والخلاف الصرفي في العربية (رسالة): ٧٨.

وتلك الردود هي : فُعْلُوْل قليلٌ في المصادر ، ولا توجد دلالة تدل عليه ، وفَعْلُوْل ليس من كلام العرب وصَعْفُوْق أعجمي ، وكان الأولى في الإجراء الإنتقال من ضمٍّ إلى كسرٍ كبَيْضٍ ، ولو كان فَعْلُولَة بسكون العين للزمه إظهار الواو فتكون (كَوْنُوْنَةٌ) ،(قَوْدُوْدَةٌ) وإن كان متحركها فسيلزمه قلب إعلاله فيكون : كا نُوْنَة وقَادُوْدة[١].

فقد ألزم معظم النحويين الحذف في كَيْنُوْنة ونحوه والعلة في ذلك أنها على ستة أحرف وغاية الزيادة في الأسماء سبعة أحرف ، فلم يكن في هذا الذي زاد ثقلًا بالطول إلاّ الحذف[٢].

إلاّ إنَّ ابن الحاجب جعل الحذف جائز في كَيْنُوْنَة قال : ((ويجوز الحذف في نحْو : سَيْدٍ ومَيْتٍ وكَيْنُونة وقَيْلُوْلَة))[٣]مما دفع الرضي إلى الإعتراض عليه بقوله : ((قوله : ويجوز الحذف في نحو سيّد ... ؛ فيه نظر ، وذلك لأن الحذف جائز في نحو سيّد وميّت واجب في كينونة ...)) [٤].

واعتراض الرضي قائم على أنَّهُ لا وجه لإطلاق ابن الحاجب تجويزه لأن العلّة التي وضعها النحاة للزوم الحذف في نحو (كَيَّنُوْنة) وجيهة لعلاقتها بالتخلص من الثقل الحاصل بسبب كثرة الحروف ثم أنّه لم يُستعمل لكَيَّنُوْنة وقَيَّلُوْلة أصل يكون هو مخففًا عنه إلاّ في ضرورة الشعر وهذا نادر.

ورد الرضي رأي الفرّاء ،إذ قال : ((... وقول الفرّاء: إنّهم حملوا الواو على الياء لأن الباب للياء ؛ ليس بشيء ؛ لأن المصادر على هذا الوزن قليلة ، وما جاء منها فذوات الواو منها قريبة في العدد من ذوات الياء أو مثلها))[٥] .

١- ينظر : المنصف : ١٢- ١٤ ، والممتع في التصريف: ٢/ ٥٠٣ ، ٢/ ٥٠٥، والخلاف الصرفي في العربية (رسالة) : ٧٩.

٢- ينظر: كتاب سيبويه: ٤/ ٣٦٥- ٣٦٦، والممتع في التصريف : ٢/ ٥٠٢- ٥٠٣، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢/ ١٠٤- ١٠٥ ، وشرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٢/ ٨٠٥، و وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) : ٢٩٨.

٣- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٧٨٩، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ١٤٤/٣، وينظر : ٣/ ١٤٤.

٤- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ١٥٢، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) : ٢٩٨.

٥- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ١٠٦، وينظر: الدرس الصرفي بين الخضر اليزديّ وابن الغياث في شرحيهما على شافية ابن الحاجب (رسالة) : ٥١، والعيني صرفياً (رسالة) : ١٦٣.

فقد أنكر احتجاج الكوفيين في قلب واو (كينونة) ونحوها ياء حملًا على اليائيات وهي ليست بكثيرة بل تقاربها في العدد ولا تزيد عليها ، وإنما لزم الحذف فيها للثقل بكثرة حروف الكلمة مع كون التاء لازمة فيها ، فيكون وزنها عنده على زنة (فَيْعَلُوْلة) .

وذكر لنا ركن الدين أن هناك خلافًا بين البصريين والكوفيين قائم على أن أصل (كَيَّنْونة) عند البصريين مُغَيَّر عن (كَيْنُونَة) بحذف العين بدليل عوده اليه في قوله :

حتىَّ يعود الوصلُ كيَّنُونه

واستدلوا عليه بوجود (فَيْعلول) كـ (خَيْثَعُور) ، وقال الكوفيون : هو مُغيّر بابدال ضمة أوّله فتحة وأصله (كونونة) على وزن (سُرْجُونَة) ، ورفض رأي الكوفيين بقوله (وهو ضعيف) لأنه لو كان كذلك لم يكن لإبدال الواو ياء وجهٌ ، ولا لإبدال ضمة أوله فتحة ، فلزم بذلك تغيير بلا اقتضاء مقتضٍ[١].

وإلى مثل ذلك ذهب اليزديّ والساكناني والجاربردي ونقره كار فلا يجوز الحذف في (كَيْنونة) لأنها لم يستعمل لها أصْل يكون هو مخففًا عنه إلاّ نادرًا ، وهو أصل مرفوض لايُصار اليه إلاّ لضرورةٍ فلا يجوز جعلها من باب ما يُحذف عينه على سبيل الجواز ولا خلاف بين المذهبين في إنّه مُغيّر عن أصله[٢] .

فالاختلاف في الوزن وليس في اللفظ لأن اللفظ واحد ، والفرق بين الرأيين أساسه وجود الياء الساكنة في لفظة (كَيْنُونة) : (فَيْعَلُوْلة) فعلى رأي البصريين وجود هذه الياء الساكنة دفعهم إلى إعلال بالقلب ، وإدغام ، وحذف ، والسبب نفسه دفع الكوفيين إلى إعلال بالقلب فقط ، فرأيهم أكثر قبولًا من البصريين .

وقد استبعد قره سنان رأي الكوفيين قال : ((وقال الكوفيون : الأصل :كُوْنُونَة بالضم مثل سُرْجُوْجَة وهي الطبيعة، فتح الفاء وقلب الواو ياءً للخفة ، وزيادة الياء في البيت ضرورة . أُجيب : بأن هذا وجه أبعد))[٣] .

١- شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ١/ ١٠٨ ، ٢/ ٨٠٣، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ) : ٢/ ٨٨٦، والشاهد ينظر : في الانصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٧٩٧، مسالة ١٥، والممتع في التصريف : ٢/ ٥٠٥، ولسان العرب : ١٣/ ٣٦٨(كون)، وشرح شواهد الشافية : ٣٩٢، وهو بلا نسبه في شذور الذهب : ٢٧، والخزانة : ١١٩.

٢- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ) : ٢/ ٨٨٦، الكافية في شرح الشافية (الساكناني) : ٨٢٢، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) : ٤١٣- ٤١٤، وشرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : ١٨١.

٣- الصافية شرح الشافية : ٢/ ٥٢٦.

ويتضح مما سبق أنَّ قلب الواو ياءً على رأي الكوفيّين ليس له ما يوجبه عند قره سنان فهو عندهم مُغَيَّر بإبدال ضمة أوله فتحة لتسلم الياء وأن أصْلُه : كُوْنُونَة وزنها فَعْلُوْلة وهو ضعيف لأنه لوكان كذلك لم يكن لإبدال الواو والضمة فتحة وجه ، فصارت (كَيْنُونة) على وزن (فُعْلُولة) ، وجاء الحذف فيها أكثر لطولها بالزيادة وتاء التأنيث فكان التخفيف فيه أحسن .

وهذا المصدر هو من المصادر السماعية ، فهو غير مقيس ووزنه في الأصل (فَيْعَلُوْلة) ، مما أُلتزم فيه حذف عينه فقالوا : (كَيْنونة) : (فَيْلوُلة)[١].

أمّا من جعل الحذف فيها واجب من قِبَل بعض الشَرَّاح فلأنها أصل مرفوض لايُصار إليه إلاّ في الضرورة[٢] . من ذلك نجد أن قره سنان قد صَرّح بأن وزن (كَيْنوُنة) بعد الحذف (فَعْلوُلة) ، وأن الياء الزائدة هي المحذوفة لا الياء المنقلبة عن الواو .

ويبدو أن هناك تصورين في حذف الياء هما :

حذف الياء المتحركة المنقلبة عن الواو فيكون وزنها (فَيْلُولة) ، وحذف الياء الساكنة فتكون على وزن (فَعْلُولة) ، ولكن في هذا القول نظر؛ لأن العين متحركة بالفتحة وحركتها في الميزان السكون لأن أصلها (كَيْوَنُونَة) ، إلاّ على القول بإلقاء حركتها حتى يصبح الوزن (فَعْلُولَة)[٣].

وقد ألحقوا (كَيْنونَة) بمصادرالياء باعتبارها أكثر مجيئًا من مصادر الواو ، لأن الواو والياء كانت متقاربة المخارج ، **قال أبو علي :** ((إنّما جُعِلَ الإنقلاب إلى الياء متقدمة كانت أو متأخرة لأن الياء من الفم ،والإدغام في حروف الفم أكثر منه في حروف الطرفين ، وتُنَزَّلا منزلة المتقاربة وإن تراخت مخارجهما لا جتماعهما في المد والليّن : ومن ذلك : كَيْنونة وقَيْدُودة وهي فيعلولة ، فحذفت العين وألزمت الحذف))[٤].

وعلى ذلك فإن الخلاف يكون في الأصل.

١- ينظر: كنز المطالب في شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٧٩٩.
٢- ينظر: البحث الصرفي عند زكريا الأنصاري (رسالة) : ٢٣٠.
٣- ينظر: دقائق التصريف : ٢٦٤.
٤- التكملة : ٥٩٠ ــ ٥٩١، وينظر : لسان العرب : ٤/ ٣٤٥(قدد) .

٩-الرد على البغداديين

باب ما تُقلب الواو فيه ياء (وزن سَيِّد ونظائره):

من مسائل الإعلال إنَّ الواو إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة فإن الواو تُقلب ياءً وتُدغم فيها الياء وذلك نحو : سَيِّد ، فإنَّ أصلها : سَيْوِد ؛ لأنه من سَادَ يَسُوْدِ ، ثُمَّ حدث بعد أن أعلّوا العين فيها بالقلب أعلّوها بالحذف كَمَيِّت وهَيِّن ،فالحذف فيها جائز باتفاق النحويين [١].

وقد أختلف العلماء في زِنة كلمة (سَيِّد) نظائرها على ثلاثة مذاهب هي :

١. **مذهب البصريين** : ذهبوا إلى أنها على وزن (فَيْعِل) وأصل سَيِّد : سَيْوِد ، أجتمعت الواو والياء وسبقت أحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأُدغمت الياء في الياء ، أي إنَّ ما كانت عينه واو تُقلب ياء لسبقها بالياء الساكنة وتُدغم الياءان ، وما كانت عينه ياء تدغم الياءان فيه من دون تغيير ، وهذا البناء لا يوجد مثله في الصحيح أي إنَّهُ مختص بالمعتل فحسب وبذلك احتجوا على صحة مذهبهم ، **قال سيبويه** : ((... وذلك لأن الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجها لكثرة استعمالهم إياهما وممرهما على أَلسنتهم ، فلمّا كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجز بعد الياء ولا قبلها كان العمل من وجه واحد ، ورفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم . وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو ؛ لأنها أخف عليهم لشبهها بالألف . وذلك قولك في فيعلٍ : سيِّد وصيِبٍ وإنما أصلهما سيوْدٌ وصيوْبٌ ، **وكان الخليل يقول** : سَيِّد فَيْعِل ، وإن لم يكن فَيْعِل في غير المعتل لأنهم قد يخصوّن المعتل بالبناء ولا يخصّون به غيره من غير المعتل))[٢].

ويتضح من قول سيبويه أنه ينسب زِنَة (فَيْعِل) إلى الخليل وأن هذا الوزن مختص بالمعتل ، وأيّد هذا الوزن المُبَّرد وابن جني وابن عصفور[٣] .

٢. **مذهب الكوفيين** : ذهبوا إلى أنّ سيد ونظائرها وزنها (فَعِيْل) ثم حدث فيهما قلب مكاني فَقَدِّمَت الياء وأُخِّرت العين فصار (فَيْعَل) ، أي إنَّ أصلها عندهم (سَوْيد) فقلبت الواو إلى موضع الياء، والياء إلى موضع الواو فصار : (سَيْوِدًا) ثم صار (سَيِّد) بأدغام الياء في الياء.

قال الأنباري : ((ذهب الكوفيون إلى أن وزن (سَيِّد وهَيِّن ومَيِّت) في الأصل على (فَعِيْل) ، نحو(سَوِيْد) وهَوِيْن ومَوِيْت ... فقدمت الياء الساكنة على الواو فانقلبت الواو ياء ؛ لأن

١- ينظر: كتاب سيبويه : ٤/ ٣٦٥- ٣٦٦، والمقتضب : ١/ ١٢٤- ١٢٥، والمنصف : ٢/ ٩ -١١، ١٥-١٧، والتكملة : ٥٩٠- ٥٩١، وشرح المفصل (ابن يعيش): ١٠/ ٩٥، والممتع في التصريف : ٢/ ٥٠٢-٥٠٣.

٢- كتاب سيبويه :٤/ ٣٦٥-٣٦٦، وينظر: ظاهرة القلب المكاني في العربية (عبد الفتاح الحموز) : ١٥٩.

٣- ينظر: المقتضب : ١/ ٢٦٢، والمنصف : ٢/ ١٥- ١٦، والممتع في التصريف : ٢/ ٤٩٨- ٤٩٩.

الواو والياء إذا اجتمعتا والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء وجعلوهما ياء مشددة))[١]. ونُسِبَ هذا الرأي للفراء[٢] .

واستدل الكوفيون على صحة رأيهم بحجج منها : أنَّ (فَعِيْلًا) له نظائر في كلام العرب بخلاف (فَيْعِل) ودفعًا للألتباس بين (فَعِيْل) و(فَعْل) زادوا الياء في الأول للفرق بينهما [٣].

ويُلحَظ أنَّ رأي الكوفيين يقوم على القلب المكاني والإعلال بالقلب والإدغام .

٣. **مذهب البغداديين** : يرون أنَّ وزن (سَيِّد) أصله (فَيْعَل) ثُمَّ كُسِرَت عينه على غير قياس فصار (فَيْعِل) بالكسر ، أي أن (سَيِّد) أصله (سَيْوَد) ثم صار (سيَّد)ثم قلبت الفتحة كسرة فصار (سيِّد)؛لأنّ (فَيْعَلًا) ليس من أبنية الصحيح عندهم ، قال ابن جني : ((وأمّا البغداديون فذهبوا إلى أنّهُ (فَيْعَل) بفتح العين، نُقِلَ إلى فَيْعِلْ بكسرها قالوا : لأنّا لم نرَ في الصحيح بناء (فَيْعِل) إنما هو بفتح العين))[٤].

وذكر ابن عصفور أنّ قلب الفتحة إلى كسرة جاء على غير القياس أي من باب الشاذ، قال : ((وزعم البغداديون أنَّ (سَيِّدًا) و(ميِّتًا) وأمثالهما في الأصل على وزن (فَيْعَل) بفتح العين والأصل (سَيِّد ومَيِّت) ثم غُيِّرَ على غير القياس ... والذي حملهم على ذلك أنَّهُ لم يوجد (فَيْعِلِ) في الصحيح مكسور العين بل يكون مفتوحها ...))[٥] .

وإذا نظرنا إلى الزنة البصرية ،والبغدادية فإننا نجد التقارب الواضح بينهما وإن اتخذت الأولى الظاهر ، والثانية التغيير، وهما أقرب الزنات إلى التقبل اللغوي والصرفي[٦] .

وما يخصنا في هذا النقاش من بين تلك الآراء هو رأي البغداديين محل الأعتراض ، إذ قال ابن الحاجب مؤيدًا رأي البصريين دون سواه : ((إذا وقعت الواو عينًا أو لامًا أو غيرهما مجتمعةً مع ياء وسكن السابق قُلِبَت الواو ياء وأُدغِمَت الياء فيها وكُسِرَ ما قبلها إن كان ضمة ، كسَيِّد وأصله : سَيْوِدٌ وأيَّام وأصله : أيْوَام لأنه جمع يوم ...))[٧] .

١- الأنصاف في مسائل الخلاف :١/ ٦٥٦.

٢- ينظر: الممتع في التصريف : ٢/ ٥٠١، وشرح شافية ابن الحاجب(الرضيّ) :٣/ ١٥٤، وظاهرة القلب المكاني في العربية : ١٥٩.

٣- ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف :١ /٦٥٦، والبحث الصرفي عند زكريا الأنصاري (رسالة) : ٢٢٧ ، والدرس الصرفي بين الخضر اليزديّ ابن الغياث في شرحيهما على شافية ابن الحاجب (رسالة) : ٤٣.

٤- المنصف : ٢/ ١٦.

٥- الممتع في التصريف : ٢/ ٤٩٩- ٥٠٠، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) : ٤٠٦/١، العيني صرفياً(رسالة) : ١٦١- ١٦٢وظاهرة القلب المكان في العربية : ١٥٩.

٦- ينظر : الخلاف الصرفي في العربية (رسالة) : ٧٢.

٧- شرح شافية لمصنفها ابن الحاجب: ٢/ ٨٨١- ٨٨٢.

يرى ابن الحاجب أن أصل سيِّد هو سَيْوِد على وزن (فَيْعِل) بالقلب والإدغام وحصل ذلك لمنع الثقل .

وأيَّد الرضي وركن الدين ابن الحاجب فيما ذهب إليه ، **قال الرضي:** ((.. وأمّا في الواو والياء في نحو سَيِّد وأصله سَيْوِد وذلك لثقل الواو كما مر في باب الإعلال، وثانيهما كون الحرف الأول ذا فضيلة ليست في الثاني فيُبقي عليها بترك قلبه إلى الثاني ولا يُدغَم في مثل هذا كما يجيء إلاّ أن يكون الثاني زائدًا فلا يُبالي بقلبه وتغييره على خلاف القياس)) [١].

فقد فارق الرضي النُحاة في النظر إلى الثقل في (سَيْوِد) إذ إنّهُ لم يخصُّهُ بالاجتماع ، بل بفصل التتابع (وِ) لثقله اضافة لمزية الحرف الأول (الياء) في كونها أخف من الواو ، فالكراهة في التتابع (وِ) ناجمة عن ضعف نصف الصامت نتيجة لطبيعة تخلقه، أو طريقة تكّونه التي صيّرته ما بين الصوامت والمصوتات ، والقائمة على عدم الاحتكاك التام عند ما يرتفع اللسان إلى أعلى الحنك وهذا التتابع المختلف لا يتطلب حركة اللسان في الموضع نفسه مما يسهل النطق بهما ، فعند النطق بالتتابع (وِ) ترتفع مؤخرة اللسان لأداء الواو ثم تنخفض لترتفع مقدمته لأداء الكسرة ، فالثقل والكراهة ناجمة عن ذلك الضعف ، ويرى أن هذا البناء (فَيْعِل) بالكسر يختص بالمعتل دون الصحيح[٢].

وقد استعرض اليزديّ رأي البصريين والبغداديين ، ومالَ إلى رأي البصريين ، وضَعَّفَ الرأي الآخر، قال : ((منها قولهم : سَيِّد كان : سَيْوِدًا بكسر العين عند المحققين البصريين أصيلًا وحالًا ، وذهب البغاددة إلى أنَّهُ كان فَيْعَلًا بالفتح كضَيْغَم وصَيْرَف. لفقدان الكسر في أمثلته في الصحيح ، فقلبت الفتحة كسرة ، وهو ضعيف ؛ إذ قد يكون للمعتل من البناء ما لا يكون للصحيح كفُعَلَةٍ في جمع فَاعِلْ نحو قُضاَة في قاضٍ))[٣] .

فذهب اليزديّ إلى أصالة رأي البصريين القائل بكسر العين في (سَيِّد) بوزن (فَيْعِلْ) ، وما ذهب إليه البغداديون ضعيف عنده .

١- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ٢٦٥.

٢- ينظر: الكراهة اللغوية عند الرضيّ: ٧٩، ١٠٣، ١٠٥، ١٢٦، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ١/ ١٥٠، وشرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) :٢/ ٧٨٨، وشرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ) : ٢/ ٨٧١، والكافية في شرح الشافية : ٨١١، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ): ٤٠٦، وكنز المطالب في شرح شافية ابن الحاجب : ٢٢٠- ١١٣٠- ١١٣٢.

٣- شرح شافية ابن الحاجب(اليزديّ) : ٢/٨٧١- ٨٧٢، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) : ٤٠٦ :

وقد تَعرّض الساكنانيّ لذكر المذاهب الثلاثة، إذ قال : ((واعلم أَنَّهُ – أي نحو سيِّد وميِّت - (فَيْعِل) بكسر العين عند أكثر البصريين من المتقدمين والمتأخرين وإن لم يوجد نظيره في الأسماء الصحيحة ؛ لأنه من الأوزان المختصة بالمعتل ، ذهب الفَرَّاء وطائفة من النحويين إلى أَنَّهُ مقلوب (فَعِيْلٍ) فأخذ كل واحدٍ من العين والياء حركة الآخر وسكونه لمجرد النقل ، وذهب بعضهم إلى أَنَّهُ مُغَيَّر من الـ (فَيْعَل) – بالفتح – لثبوته كالضَيْغَم والصَيْرَف ؛ إلاّ أنه عُدِل من الفتح إلى الكسر للمؤاخاة بينهما))[١].

واعترض قره سنان على رأي البغداديين ووصفه بأنه (ضعيف) ويبدو أنّهُ ذهب إلى أنَّ وزن (سَيِّد) هو : (فَيْعِل) لا (فَيْعَل) ، قال : ((... كسَيِّد : أصله عند المحققين من أهل البصرة : سَيْوِد ، بوزن فَيْعِل بكسر العين ، وعند أهل بغداد : بفتح العين ثم كُسِرَ لعدمه في الصحيح بالكسر وهو ضعيف ، لأن المعتل قد يأتي فيه مالا يأتي في الصحيح ، كما جاء فُعْلَة في جمع فاعِل ، نحو : قُضَاة أصله قُضْوَة في جمع قاضٍ ، مع أنه بفتحتين في الصحيح نحو: نَصَرَة في جمع ناصر ...))[٢] .

والمتأمل في النصوص السابقة يجد أنَّ هناك بناءين هما :

الأول : (فَعَلَ – يَفْعَل) ومزيته الاشتقاق لعدم حذف الواو في مضارعه .

الآخر : (فَعَل – يَفْعِل) سواء أكان ما فيه (فَعَلَ) أم (فَعِلَ) ومزيته الخفة لحذف الواو في مضارعه وهذا يكثر في الأفعال المعتلة ويقل في الصحيحة لكراهتهم الجمع بين الياء والواو.

وفي ذلك يتضح أن الحذف هو السبب الرئيس في شيوع بناء (فَعِلَ – يَفْعِل) في المعتل وعدم الحذف هو السبب في قلته في الفعل الصحيح ، والحقيقة أن قوام الاشتراك بين (فَعَل – يَفْعِل) و(فَعِل – يَفْعِل) هو بناء المضارع الذي حُذفت فيه الواو للاستثقال ولا علاقة لبناء الماضي في عِلّة الحذف[٣].

ويتضح من نص قره سنان أنَّ بناء (فَيْعِل) عِنده من الأبنية المختصة بالمعتل دون الصحيح ، إذ ان التفريق حسبما يرى قائم على المباني – بناء المعتل (فَيْعِل) ، وبناء الصحيح (فَيْعَل) – وما حدث في (سيِّد) هو قلب إعلالي بقلب الفتحة إلى كسرة ، ولوكان (سَيِّد) على وزن (فَيْعَل) – بالفتح – لَقِيل: (سَيَّد) – بالفتح – وهذا البناء مختص بالصحيح لا بالمعتل .

ووصف رأي البغداديين بأنّهُ ضعيف ، لأنهم يرون أن أصلها (فَيْعَل) ثم كُسِرَت عينها على غيرالقياس ، فأصله (سَيْوَد) فصار (سَيِّد).

١- الكافية في شرح الشافية: ٨١١- ٨١٢ .
٢- الصافية شرح الشافية : ٢/ ٥١٨.
٣- ينظر : ينظر: الكراهة اللغوية عند الرضيّ (أطروحة) : ١٠٩.

فالراجح هو مذهب البصريين لبعده عن التكلف وجريانه على القياس . ويمكن القول أَنَّهُم أرادوا أن يُمهدوا لقلب الواو ياءً فقلبوا الفتحة من جنس الياء (الكسرة) ، والغرض من قلب الحركة هو قلب نصف الصامت (ـُ /) ، ولكراهة توالي إعلالين من جنس واحد امتنع بناء المعتل الثلاثي على (فَيْعَل) إذ إنَّهُم يفرون منها إلى تجاور الصوامت فتكون على (فَيْعْلْ) ثم يُحرك الساكن الأول من الإلتقاء العارض بالكسر فتكون على (فَيْعِلْ)[١].

والناظر في صياغة (سَيْود) على (فَيْعِل) يجد أنَّ هناك إعلالين هما : قلب الواو ياءً للعلة التي في (فَيْعَل) نفسها – السبق بالسكون والاجتماع -، وإعلال بالحذف ، كالآتي :

سَيْوِد ←سَيْيِدْ ← سَيِّدْ

والذي جعل هذين الإعلالين مُستساغًا هو اختلافهما ، واختيار أن يكون الإعلال الثاني بالحذف يرجع لأمرين :

أحدهما : أن الحذف أكثر تحقيقًا للتخفيف من غيره .

الآخر : كراهة اجتماع حروف العِلّة المتماثلة[٢] .

ويبدو أن العِلّة من بناء (سَيْوِد) ونظائرها على (فَيْعِل)هي الهروب مما يسببه الصائت القصير الفتحة الذي بعد الحرف قبل الأخير من إعلالٍ ثانٍ بالقلب فَفُرَّ مِنْهُ إلى الكسر – فَيْعِل - لعدم توافر ما يُوجِب الإعلال ، لأنَّ اللاّم وإن تحركت ، لم يُفتح ما قبلها .

ويمكن توصيف التحليل الصوتي لـ (سَيِّد) وما يُصاحبه من تحولات على الآتي :

الأصل: سَيْوِدُ = / س ـَ ى/ و ـِ / د ـُ /

حدث تغيير صوتي في (الواو) من المقطع الثاني للمُمَاثلة فتحولت إلى الياء إذ لا فرق بين نطق الياء والكسرة إلاّ في ارتفاع مقدمة اللسان فصارت :

/ س ـَ ى/ ى ـِ / د ـُ/

قُلبت الواو الأخيرة ياء فصارت :

/ س ـَ ى/ ى ـِ د/
في حالة الوقف [٣].

١- ينظر: كراهة توالي إعلالين في العربية (بحث) : ١٠٦، ١٠٨
٢- ينظر: نفسه : ١٠٦، ١٠٨.
٣- ينظر: الكراهة اللغوية عند الرضيّ (اطروحة): ٣١، ٧٩، ١٠٣، ١٠٥، ١٢٦.

الفصل الرابع

ترجيحات قره سنان الصرفية

الفصل الرابع

ترجيحات قره سنان الصرفية

الترجيح لغة : مصدر رجح ، من باب قعد ، والاسم الرجحان ، وهو : الميل والثقل والتفضيل والتقوية ، يقال رجحتُهُ ورجح الميزان يَرْجَحُ ويرجُحُ رُجحانًا، إذا ثقلت كفته بالموزون والترجَّح : التذبذب بين شيئين[١].

والترجيح اصطلاحًا : ((تقوية إحدى الإمارتين على الأخرى لدليل))[٢].

والترجيح يتوصل إليه عن طريق البحث عن الأدلة التي تقوي رأيًا وتُفند الآراء الأخرى ، فهو إذن قائم على الإجتهاد .

وَعُرِّفَ بأنَّهُ : ((اقتران الإمارة بما يقوى به على معارضها))[٣]، فالترجيح يمثل فرعًا للتعارض ، أيْ أنه عند ما تتعارض الأدلة يقوم المرجح بتقوية الرأي الراجح من بين مجموعة الآراء المتعارضة ، وبناءً عليه يمكن أن يُعرف الترجيح بأنه : ((إظهار المجتهد قوة أحد الطريقين المتعارضين على الآخر بدليل صحيح ليعمل به))[٤] .

١.وزن إِنْسَان:

اختلف العلماء في وزن كلمة (إِنْسَان) ، ويرجع سبب الخلاف الوزني في هذه اللفظه إلى أمرين هما:

مصدر الكلمة، والزيادة الكائنة فيها ، فبرز خلاف مدرسيّ في كتب الخلاف وانقسم العلماء في وزنها على رأيَيْن هُما :

١.المدرسة البصرية (فِعْلاَنٌ) :

١- ينظر: العين : ٣/ ٧٨(رجح)، ومقايس اللغة (ابن فارس) :٢/ ٤٨٩(رجح) ، لسان العرب : ٢/ ٤٤٥(رجح)
٢- ينظر: الترجيح ضوابطه ومسائله من خلال كتاب الإنصاف للأنباري (رسالة) : ٦.
٣- ينظر : نفسه : ٧.
٤- ينظر: نفسه : ٧.

ذهب سيبويه إلى أَنَّ وزن(إنْسَان):(فِعْلاَن) ،قال:((ويكون على(فِعْلان) اسمًا نحو: ... إنْسَان))[١] مُشتق مِن(الأَنَس) فتكون الهمزة فائَها ، وهو إمّا مصدرُ (أَنِسَ بِهِ يَأْنَسُ) إذا أَلِفَهُ واطمَأَنَّ إليه أو (أَنَسَ إلى الشيء يأنَسُ ويَأَنُسُ) إذا ركن إليه وسْمِّيَ به لأنَّهُ يُؤْنَسُ ، أي يُبْصَرُ ، كما سُمِّيَ الجِنُّ جِنَّاً لاستجنانِه أي استتاره عن البصر[٢].

ويرى ابن جنيّ إنَّ (إنْسَانًا) على وزن (فِعْلان) وهي مشتقة من (الأُنْس)[٣].

وأشار الأنباري إلى أنَّ هذا الوزن (فِعْلاَن) هو وزن (إنْسَان) عند البصريين[٤] .

ولم يَبْعُد عن هذا الرأي ابن يعيش وابن منظور[٥].

ونسب أبو حيّان للبصريين، ولأبي عمرو الشيباني القول أنّها كانت على وزن(فِعْلاَن) مشتقة من (الإنْس) عند البصريين ، ومن الإيْناس بمعنى الإبصار عند الشيباني[٦].

وقد اختار الجوهري في صحاحه هذا الرأي [٧].

فاستدل البصريُّون على رأيهم بأصل اللفظة في الاشتقاق إذ يرونه مشتقًّا من (الإنْس) ، والدلالة المعنوية لها التي تتصل بالظهور وعدم الاستيحاش ، ومما يلزم ذكره أَنَّ هذه الزنة آخذةٌ بالظاهر مُسايَرةٌ لَهُ ، فهم يرون أكثر من جذر في اشتقاق كلمة (إنْسَان) هما : (أُنْس وإنْس) ، وتُعد الهمزة في كليهما أصلًا ، والألف والنون الأخيرتان زائدتان[٨] .

ب.**المدرسة الكوفيّة (إفْعَان) :**

ذهب الفرّاء وأكثر الكوفييّن إلى أنَّ وزن (إنْسَان) : (إفْعَان) بناءً على أنَّ الهمزة زائدة في أوَّلِهِ كالألف والنون في آخره ، وأنَّهُ مشتق من مادة (نَسِيَ) وأصله على هذا القول : (إنْسِيَانٌ)

١- كتاب سيبويه : ٣/ ٢١٦، ٤/ ٢٥٩، وينظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٤/ ٢٢٦، وسر صناعة الأعراب : ٤٣٧.
٢- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢/ ٣٤٩، وكنز المطالب في شرح شافية ابن الحاجب: ٣/ ١٨٤٥- ١٨٤٦.
٣- ينظر: الخصائص : ١/ ١٢٢، مقاييس اللغة : ١/ ١٤٥(أنس) .
٤- ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : ٢/ ٨٠٩ ،مسألة (١١٧) .
٥- ينظر: شرح الملوكي في التصريف (ابن يعيش) : ٣٦٣، ولسان العرب : ٦/ ١١(أنس) .
٦- ينظر: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة (عبد اللطيف الزبيدي): ٨٥.
٧- ينظر: الصحاح : (الجوهري) : ٣/ ٩٠٤(أنس).
٨- ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٨١١- ٨١٢، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) :٢/ ٣٤٩ ، والخلاف الصرفي في العربية(رسالة) : ١٠٦.

على زِنَه (إفْعِلاَن) نحو: (إضْحِيَان وإسحِمَان) من النِسْيَان إلاّ أنَّهُ لمَّا كَثُرَ في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا منه الياء – اللام – لكثرته في استعمالهم فيكون التخفيف على غير القياس ، والذي يدلُّ على أنَّ (إنسانًا) مأخوذٌ من النسيان أنَّهم قالوا في تصغيره : (أُنيسيان) فردّوا الياء في حال التصغير ، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها كا لتكسير[١] .

وبما أنَّهُم اعتمدوا على السماع بوصفه منهجًا نحويًا عامًّا جامعًا لهم في تفسير الظواهر اللغوية ، جعلهم ذلك يجدون في هذه المسألة سندًا قويًا لهم في قول ابن عباس – رضي الله عنه – في قوله : ((إنّما سُمِّيَ آدم إنسانًا ،لأنَّهُ عُهِدَ إليه فنسي))[٢] .

وذكر الفرّاء اشتقاقين لكلمة (إنْسَان) ، قال : ((وقوله : ﴿ وأَنَاسِيَّ كَثِيرًا ﴾[٣]واحدهم إنْسِيَّ وإن شئت جعلته إنْسَانًا ثم جمعته أَنَاسِيّ ... وإذا قالوا (أَناسِيَ كثيرًا) فخففوا الياء أسقطوا الياء التي تكون فيما بين عين الفعل ولامه ...))[٤] .

يُفهم من قوله : (واحدهم إنْسِيّ) فيه إشارة إلى مادة (أَنَس) البصرية ، وفي قوله : (أسقطوا الياء التي تكون فيما بين عين الفعل ولامه) أَنَّهُ جعل أصلها (نَسِيَ) لأن الياء الأولى المحذوفة تكون بين السين والياء الثانِيَة – نَسِيْيَ- فعينه السين ولامه الياء.

ونسب الأَنْبَاري للكوفيين أنَّ وزن (إنْسَان) هو (إفْعَان) قال : ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ (إنْسَان) وزنَهُ (إفْعَان)...))[٥] .

يتضح إنَّ أصله (إنْسِيَان) بزنة (إفْعِلاَن) مشتق من (نَسِيَ) حُذِفت الياء استخفافًا ولكثرة الاستعمال صارت (إنسانًا) بزنة (إفْعَان) ، مما يدل على أنَّ الهمزة زائدة وليست أصلية.

واستدل الكوفيون على صحة رأيهم بأن الإنسان مشتق من النسيان بثلاثة أمور هي : الحذف ونظائره، وإعادة المحذوف في التصغير، وبما جاء في الأثر من قول الصحابي ابن عباس – رضى الله عنه – في الأصل الاشتقاقي للفظة إنسان[١].

١- ينظر: معاني القرآن (الفرَّاء) : ٢/ ٢٦٩، ومجالس ثعلب(أبو العباس ثعلب) : ٣٥٣، والأشتقاق (ابن دريد) : ١٦٢، والمخصص (ابن سيده) : ١/ ١٦- ١٧، والأنصاف في مسائل الخلاف :٢/ ٨٠٩- ٨١١، وشرح شافية ابن الحاجب(الرضيّ) : ١/ ٢٧٤.
٢- أدب الكاتب (ابن قتيبة) : ٤٩٩، وينظر: تفسير غريب القرآن (ابن قتيبة) : ٢٢.
٣- الفرقان : آية ٤٩.
٤- معاني القرآن (الفرَّاء) : ٢/ ٢٦٩- ٢٧٠.
٥- الأنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٨٠٩.

ونسَبَ ابن قتيبة(ت ٨٨٩هـ) هذا المذهب إلى بعض البغداديّين[٢] والأظهر رأي البصريين الذين أَجْرَوا الأصل (أنس) في أربعة ألفاظ أخرى وردت في التنزيل العزيز هي : (إِنْسِيّ) و(أَنَاسِيّ) و(أُنَاس) و(ناس) .[٣]

وذَكَرَ ابن الحاجب المذهبين ورَجَّحَ المذهب البصري إذ قال : ((اختلف في إِنْسَان ، فقيل :(فِعْلانٌ من الأُنْسِ، وقيلَ : إِفْعَانٌ من نَسِيَ؛ لمجيء أُنَيسيانٍ) . والأوَّل الوجهُ؛ لأن موافقة إِنْسَانٍ لأُنْسٍ أو أَنِيسٍ واضح في اللفظ والمعنى ؛ فوجب أن يُحْكَمَ بزيادة الألف والنون. وأمّا نَسِيَ فليس بموافق له في اللفظِ ولا في المعنى ؛ أمّا في اللفظ فلأن إِنْسَانًا ليس فيه ياء(ونَسِيَ لامُهُ ياءٌ) ، وأمّا في المعنى فلأن إِنْسَانًا ليس فيه دلالةٌ على نِسْيَانٌ فبَعُد باعتبار لفظه ومعناه ، وإنّما قَوِيَ وهمهم لاتفاق تصغير جاء فيه ، وهو قولهم :أُنَيْسِيان والتصغير يردُّ الأشياء إلى أُصولها فأستدل بذلك على أنّ أصله إِنْسِيَانٌ فيكون وزنه إِفْعِلانًا ، حُذفت الياء على غير قياس ، فبقي إِنْسَان ووزنه إِفْعَانٌ وهو بعيد))[٤].

فرجّحَ المذهب الأول للمناسبة بين اللفظ والمعنى ، وحَكَمَ بأن الألف والنون زائدتان لأن الأصل (أنس) ، وعلى العكس في المذهب الآخر.

وقد اعتمد الرضيّ على حكم يجعل زِنَة (فِعْلَان) أَوْلى، بالاتّباع لما رآه فيها من ترجيح لغوي وصرفي قال : ((ألأَوْلى أن يُقال فِعْلان وأُنْسِيَان شاذ كعُشيشيان ... فهو مشتق من الأُنس لأَنَّهُ يأنَس بخلاف الوَحْش ، وقيل هو من الإيناس أي الإبصار ... وقيل أُنْسِيَان كإِضْحِيَان من النسيان ... ويقوّيه تصغيره على أُنَيْسِيَان، والاشتقاق من النسيان في غاية البُعد وارتكاب شُذوذ التصغير كما في لُيليّة أهون من ادّعاء ذلك الاشتقاق))[٥].

يتضح من هذا النص أنَّ الرضي رجَّحَ الرأي البصري لأنّ الإنسان موافق لأنَس وأنيس في اللفظ والمعنى وزيادة الألف والنون ، أمّا الإِنْسَان ليس بموافق لِنَسِيَ لا في اللفظ – لأنه ليس في الإنسان ياء وفي نَسِيَ ياء وهو لامه – ولا في المعنى – لأن الإنسان لا دِلالة له على النسيان –

١- ينظر: البحث الصرفي عند زكريا الأنصاري(أطروحة) : ٢٢٤-٢٢٥.
٢- ينظر: أدب الكاتب : ٤٩٩، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه : ١٦٣.
٣- ينظر: معجم الخلاف الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم : ١٥٦.
٤- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب: ٢/ ٦٦٨- ٦٦٩، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢/ ٣٤٩، وشرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ١/ ١١٤، ٢/ ٥٩٧.
٥- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢/ ٣٤٩، ٢١١/٣، ١/ ٢٧٤، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب(اليزديّ) : ١/ ٦٠٨، ٦١٠، ١/ ٨٣٨، والكافية شرح الشافية : ٦١٥، وشرح شافية ابن الحاجب(الجاربرديّ) : ٢٧٧، وشرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : ١٣١، شرح شافية ان الحاجب (الفسويّ) : ٢/ ٥٣، ٥٦.

ولأنه يلزم من قولهم الإعلال في المفرد بحذف اللاّم وفي الجمع بقلب النون ياء نحو: أناسِي إذ إنَّ أصله أَناسِيْن .

وأشار إلى أنَّ استدلالهم بالتصغير ضعيف لجواز مجيء التصغير على خلاف القياس ؛ ولأنه لوكان مشتقًا منه لكان فيه دلالة عليه بوجه لكن لا دلالة فيه عليه بوجه[١] .

وذهب قره سنان في باب أدلة الزيادة إلى أَنَّ : ((إنسانٌ فِعْلانٌ بالكسر مِنَ الأُنْسِ بالضم لموافقتهما لفظًا وهو ظاهر ومعنى، لما ثَبت في معناه: إنْس بالكسر والسكون وأَنَس بفتحتين ، وأَنِس بالفتح ، وأُناس بالضم . وَقيل : قائله الكوفيون ، هُوَ (إِفْعَانٌ) أصله : إنسيان بوزن إفْعِلاَن حذف اللاّم على غير القياس مِن نَسِيَ لمجيء تصغيره أُنَيسَيَانٌ . والأول أَولى منه؛ لأنّهُ لا يُوافق نَسِيَ لا لفظًا إذ ليس فيه ياء، ولامعنىً إذ ليس فيه دلالة على نِسْيَان، ويحذف اللاّم على غير القياس ويرد اللاّم في التصغير من غير حاجة ، وعلى الأول يلزم زيادة الياء بعد اللاّم في التصغير على غير القياس ، أوهو تصغير إنْسِيَان بمعنى إنسَان))[٢].

يُلحظ من هذا النص أنَّهُ استدلَّ بحذف أصل من أصول الكلمة (= الياء) لعدم التوافق اللفظي فـ (نَس) لا تدل على (نَسِي) ،زيادة على أَنَّ إنْسِيان : هذا الحذف ليس قياسيًا فالياء فيها فقدت علة الحذف ، وقولهُ ((برد اللام في التصغير من غير حاجة)) ، تدل على أنَّهُ بالأمكُان تصغيره على (أُنَيْسْيان) وفيه دلالة على عدم الاعتداد بالأصل (= حرف أصلي) وهذا لا يتساوق مع القاعدة النظامية القائلة بأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها[٣] .

ورجح المذهب البصري لأنه مناسب لمعنى (الإنْسَان) ولفظه فليس،في (إنْسَان) دلالة على معنى (النِسْيَان) فقد ذهب إلى أُنَّهُ مشتق من (الأُنس) إذ إنَّ (أَنَسَ، وأَنِسَ وإِنْس – (فَعَلَ ، و فَعِلَ، وفِعْل)- معناهِم واحد وهو الإيناس بمعنى الإبصار.

٢.وزن أَوْتَكَان:

اختُلِفَ في وزن أَوتكان على رأيين :إمّا أن يكون على (أَفْعَلان) ، أو (فَوْعَلَان) ، لكن زنة (أَفْعَلاَن) أغلب لذلك وجب العمل بها ، أي إنَّهُ إذا حكمت بزنة (أَفْعَلان) كان اشتقاقها من (وَتَكَ)،

١- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب(ركن الدين) :٢/ ٥٩٧، وشرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ) : ٦٠٨، ٦١٠ ، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) : ٢٧٧.
٢- الصافية شرح الشافية : ٢/ ٣٩٤- ٣٩٥.
٣- ينظر: كتاب سيبويه: ٣٤٥/٣، وكنز المطالب في شرح شافية ابن الحاجب : ٣/ ١٨٤٧- ١٨٤٩.

وإن حكمت بزنة (فَوْعَلان) كان اشتقاقها من (أَتَكَ) ، وفي الأول تُقدر الهمزة زائدة ، أمّا في الآخر فتُقَدَّر الواو زائدة [١].

وذكر في موضع آخر : ((وكهمزة (أَوْتَكَان) مع واوها ، فإن قدرت الهمزة زائدة فوزنه :أَفْعَلان وإن قدرت الواو زائدة فوزنه : فَوْعَلان ، مع إنّه ليس في بنائِهم (وَتَكَ) ، ولا (أَتَكَ) وإذا كان كذلك كان وزن أَوْتَكَان ، أَفْعَلاَن لا فَوْعَلاَن ، لأن أَفْعَلان أكثر من فَوْعَلان))[٢].

وذكر السيرافي ((أَنّهُ ليس في كلام العرب أَفْعَلان))[٣].

وإلى مثل ذلك ذهب ابن خالويه إذ قال : ((ليس في كلام العرب أَفْعَلان إلاّ حرفين : عجين أَنْبَجان: مسترخ ، ويوم أرونان : شديد في الحرب والحر ..))[٤].

وقال ابن الحاجب : ((فإن فُقِدَت شُبهَةُ الاشتقاق باعتبار الوزنين رُجِّحَ بالأغلب كهمزة أَفْعَىً مع الألف ... وكهمزة أَوْتَكَان مع واوِها فإنَّ أَفْعَلانًا أكثرُ من فَوْعَلانٍ وإن لم يكن في بنائِهم وَتَكَ ولا أَتَكَ))[٥].

إنَّ غلبة أحد الوزنين كانت حاضرة عند ابن الحاجب فحكم بالأغلب وأن أوتكان عنده على وزن أَفْعَلاَن حملًا على أَنْبَجَان لكثرة هذا الوزن ، قد حُكِمَ بذلك ربما لزيادة الهمزة في الأول فغلبت على زيادة الواو ثانية ساكنة لكن قوله بعد ذلك :فإن ندر ، لا يساعد على هذا[٦] . وتقرير كلامه أنَّ فيه حرفين تغلب زيادتهما في موضعيهما وهما الهمزة أوّلًا مع ثلاثة أصولٍ والواوُ حشوًا كذلك فإن حُمِلَ على زيادة الهمزة وأصالة الواو كان وزنُهُ (أَفْعَلانًا) وقَد جاء عنهم نادرًا كأَنْبَجَان وإن عُكِسَ كان وزنه (فَوْعَلاَنًا) وقد جاء عنهم في أبنيتهم نحو(حَوْفَزَانٍ) ، فرُجّحَ الأول بكثرة (أَفْعَلانٍ) دون الثاني لقلة (فَوْعَلانٍ) ، وقد فُقِدَت شبهةُ الاشتقاق فيهما لعدم التركيب من (أَتَكَ) ولا من (وَتَكَ) [٧].

١- ينظر: كتاب سيبويه : ٢/ ٦٥٨، وشرح شافية ابن الحاجب(اليزديّ) : ٢/ ٧٠٦.
٢- كتاب سيبويه : ٢/ ٦٥٨، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الفسويّ) : ٢/ ١٢٢.
٣- شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٥/ ١٦٩، وينظر: الخصائص: ٣/ ٢٨٧.
٤- ليس في كلام العرب : ٢٦٣.
٥- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٦٩٨- ٦٩٩، وينظر: شرح شافية ابن (نفره كار) ١٤٤ .
٦- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ) :٢/ ٧٠٦، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) : ٣١٨-٣١٩.
٧- ينظر: كنز المطالب على شافية ابن الحاجب : ٣/ ٢٠٤٥، ٢٠٤٧.

وقال الرضي : ((قوله (وأوتكان) الألف والنون لا كلام في زيادتهما بقي التعارض بين الواو والهـــمزة، ووتك وأَتَكَ مهملان وأَفْعَلاَنُ ثابت وإن كان قليلًا كأنْبَجَان وفوعلان غير موجود))[١] .

فهو يرى أن (أَفْعَلان) موجود في أبنيتهم ، وإن لم يأتِ إلاّ أنبجان فإنه كفى في الحمل عليه؛ لأن الحمل على ما وُجِدَ له مثال واحد أولى من الحمل على ما لا يوجد له مثال البتّة ، فَحُكِمَ بزيادة الهمزة في نحو أوْتكان عملًا بالأغلب دون واوه عملًا بالأقيس .

وقال اليزديّ : ((مُحَقّقٌ أنَّ الألف والنون في (أوْتَكَان) زائدتان لما ذكرنا ، وأن الكلمة لا يجوز أن تكون رباعيّة أصلية ، فهي إمّا من وَتَكَ بزيادة الهمزة فتكون (أَفْعَلانًا) ، أو من أَتَكَ بزيادة الواو فتكون (فَوْعَلاَنًا) لكن الأول أغلب فيتعيّن ؛ إذ كلا الأصلين مهمل ولا ترجيح بهما، فيرجح بالوزن ولك أن تَمنع غالبية أَفْعَلانٍ لأنهم قالوا : لم يأتِ فيه إلاّ أنْبَحَانٌ وأرونانٌ ، وقد جاء في فَوْعَلاَن :حوتَنَان وحَوْقَزان ... غاية ما في الباب تساوي الوزنين فأين المُرَجَّح ؟))[٢].

يتضح إنّ الـوزنين متساويان عنده فيما يُحملان عليه من أمثلة فلا ترجيح لأحدهما على الآخر .

وذهب قره سنان إلى أَنَّ : ((أوتكان وهو : القصير ، هو(أفْعَلاَن) بفتح الهمزة والعين كأنْبَجان، لا (فَوْعَلان) كحَوْتَنَان بالتاء والثاء وهو اسم بلد ، لكثرة (أفْعَلان) بالنسبة إلى (فَوعَلان)، وفيه نظر؛ لأنّ الأمر بالعكس ؛ لأن الأول أنَنْبَجَان وأَرْوَنَان، والثاني : حَوْتَنَان بالتاء اسم أرض ، وبالثاء كذلك ، وهما أسم بلد ، وحَوْقَران: اسم رجل))[٣].

والمتأمل في هذا النص يجد أن:

١.القول بأن (أفْعَلاَن) هو الأكثر لحمله على أمثلةٍ أكثر عددًا من وزن (فَوْعَلان) فيه نظر لدى قره سنان ، لأنّهما متساويان في المصاديق ولا ترجيح لأحدهما على الآخر في كثرة المصاديق، فكان الترجيح لديه معتمدًا على الوزن ، فوجد أن كلا الوزنين مستعملان لدى العرب قديمًا وهما سماعيان ولا فرق بينهما في الاستعمال إلاّ قليلًا .

١- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢/ ٣٩٦، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٢/ ٦٥٨، ٢/ ٦٤٣، ٦٤٧، والكافية شرح الشافية (الساكناني) : ٦٨٦- ٦٨٧.

٢- شرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ) : ٢/ ٧٠٦، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) : ٣١٨، وكنز المطالب على شافية ابن الحاجب : ٣/ ٢٠٤٧- ٣٠٤٨.

٣- الصافية شرح الشافية :٢/ ٤٣٠، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) : ٣١٨.

٢. ونجد أنّ حِيازة فهم الغلبة بالكثرة كانت حاضرة لدى قره سنان ، فهو لم يُفارق الشُّرّاح بالأخذ بهذه العِلّة ، ولكنة فارقهم بأنّه يرى أن (فَوْعَلان) أكثر من (أَفْعَلان) ، فالأمر بالعكس.

٣. لم يُعَوّل على الاشتقاق في تحديد الأصل .

٣.باب الزيادة :

المقصود بالزيادة : ((... أن يُضاف إلى حروف الكلمة الأصلية ما ليس منها مما يسقط تحقيقًا أو تقديرًا لغير علة تصريفية))[١] .

وباب ذو الزيادة هو باب مشكل اضطرب فيه كثير من أقوال العلماء ويكثر في الاسم والفعل دون الحرف لعدم التصرف فيه بالاشتقاق ونحوه ، والزيادة في الكلمة عن الفاء والعين واللاّم إمّا أن تكون لإفادة معنى ، وإمّا لإلحاق كلمة بأخرى ، وحروفها عشرة يجمعها قولك (اليوم تنساه أو سألتمونيها ، أو السِمَّان هَوَيت) ، وقيل إنَّما أُختيرت هذه للزيادة لخفة حروف اللّين منها ومُناسبة البواقي لها في المخرج والصفة ، ومعنى كونها حروف الزيادة : أَنَّهُ إذا وقع حرف زائد لغير الإلحاق والتضعيف فلا يكون إلاّ منها ، لا أنَّ المعنى أنَّها لا تقع إلاّ زوائد .

وهناك طرق معينة لمعرفة الحروف الزائدة وهي : ((الاشتقاق ، وعدم النظير ، وغلبة الزيادة فيه والترجيح)[٢] .

ولا يخفى علينا أنّ المُراد بالزائد ما ليس بأصلي وإذا ما حُذِفَ لم يَخِل حذفه بالكلمة .

زيادة النون في عَنْسَل: يمكن أن نقسم الآراء في كلمة (عَنْسَل) إلى ثلاثة آراء وهي :

١-زيادة النون : ويمثله قول سيبويه : ((وأمّا النون فتزاد ... وثانيةً في عَنْسَل))[٣] وقال أيضًا في وزنها : ((وبهذا يكون لفظ عَنْسَل على فَنْعَل))[٤] .

١- المغني في تصريف الأفعال (محمد بن عبد الخالق بن عضيمة) :٦١، وينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٩٤.

٢- ينظر: شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٦٢١- ٦٢٢، والكافية في شرح الشافية : ٥٨٠، وشرح النظّام : ١٩١، وكنز المطالب في شرح شافية ابن الحاجب : ٣/ ١٧٥١، ١٧٥٣.

٣- كتاب سيبويه :٤/ ٢٣٦، وينظر:الخصائص :٤٨/٢، والتكملة: ٥٥٦، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه : ١٧٥.

٤- كتاب سيبويه :٤/ ٢٦٩، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢/ ٣٣٣، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) : ٢٦٠، ٢٧٠.

يتضح مما سبق أَنَّهُ يرى أنَّ النون في (عَنْسَل) زائدة لأنها مشتقة من (عَسَل)فتكون على وزن (فَنْعَل) .

وإلى مثل ذلك ذهب أبو علي الفارسي قال : ((ولَحِقَت ثانية في عَنْسَلٍ وعَنْبَسٍ لأنَّهُ من العَسَلاَن والعُبُوس ...))[١] .

ورَجَّحَ ابن عصفور رأي سيبويه لأمرين :

الأول : أنَّ اشتقاق (عَنْسَل) من (عَسَلَ) بَيِّن ولا تكلُّفَ فيه .

الآخر: أنَّ زيادة النون أسهل من زيادة اللاّم[٢] .

وَجَعَلَ أبو حَيّان زيادة النون في (عَنْسَل) من باب السَّمّاع ، قال : ((وساكنة في الانفعال وفروعه بإطّرِاد ... وسماعًا في نحو عَنْسَل...))[٣] .

٢- **أصالة النون** : وهو رأي يمثله يونس بن حبيب ، إذ اختلف فيه مع سيبويه ، فهو يرى أنّ النون في (عَنْسَل) أصلٌ وأنَّ اللاّم هي الزائدة لأنَّها مشتقة من (العَنْس) وهي الناقة الشديدة أو الصُلبة[٤] .

ونَسَبَ ابن جني إلى محمد بن حبيب (ت ٢٤٥هـ) قوله أنَّ اللاّم زائدة في (عَنْسَل) وقد ضَعَّفَ هذا الرأي فقال : ((وذهب محمد بن حبيب في ذلك إلى أنه من لفظ (العَنْس) وأن اللاّم زائدة ، وذهب بها مذهب زيادتها في ذلك وأُولاِلِك ، وعَبْدَل وبابه ، وقياس قول محمد بن حبيب هذا أن تكون اللاّم في فيشلة وطيسل زائدة. وما أراه إلاّ أضعف القولين ؛ لأن زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللاّم في كل موضع فكيف بزيادة النون غير ثانية . هو أكثر من أن أحصره لك))[٥]

وغُضَّ من هذا الرأي لأمرين :

أولهما : أنَّ زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللاّم آخرًا

والآخر : هو ضعف المعنى .

١- التكملة : ٥٥٦.
٢- ينظر : الممتع في التصريف : ١/ ٢١٥.
٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب (أبو حيان الاندلسي) : ١/ ٢٠٤، ٢٠٦.
٤- ينظر : كتاب سيبويه : ١/ ٣٠٦.
٥- الخصائص : ٢/ ٤٩، وينظر : كتاب سيبويه : ٢/ ٣٢٦، وكنز المطالب في شرح شافية ابن الحاجب : ١٧٧٠١٣، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه : ١٧٥.

٣- **إنّ حروفها أصليةٌ جميعها ، قال ابن يعيش :** ((وأمّا عَنْسَل وهي الناقة السريعة فلوخَلّينَا والقياس ، لكانت حروفها كلها أصولًا؛ لأنَّها بإزاء جَعْفَر ، لكنهم جعلوه مشتقًا من عَسَلاَن الذئب وهو شدة عَدْوِه فكانت زائدة لذلك ، وقد ذهب قوم إلى أنَّهُ مشتق من لفظ العَنْس فهي أصلٌ لذلك واللاّم زائدة والوجه الأول هو رأي سيبويه لقوة المعنى وكثرة زيادة النون ثانيًا...))[١] .

والمتأمل في النص السالف الذكر يجد أنَّ ابن يعيش يرى أنَّ حروف (عَنْسَل) كلها أصولًا لأنها على قياس (جَعْفَر) ، أي إنها كلمة رباعية وزنها (فَعْلَل) ، وقد عَرَض للرأيين الآخَرَين وصَرَّحَ بأَنَّ الرأيُ الأول لسيبويه .

وقال ابن الحاجب : ((والمقدم على ذلك الاشتقاق وهو اشتراك اللفظين في المعنى الأصلي والحروف الأصول كضارب ومضروب من الضرب فلذلك حُكِمَ بزيادة النون في عَنْسَل لأَنَّهُ موافق لِعَسَلَ : إذا أسرع ، في الحروف الأصول والمعنى الأصلي))[٢] .

نلحظ أن ابن الحاجب أيَّدَ رأي سيبويه وأشار إلى أنَّ (عَنْسَلًا) مشتقة من عَسَل والنون فيها زائدة لأَنَّ القياس يقتضي أن يكون الإشتقاق بين لفظين متوافق في المعنى الأصلي والحروف الأصول وهذا النوع من الإشتقاق يُسمّى الإشتقاق الأصغر ،فقد ورت الكلمة وفيها أحد أحرف الزيادة –النون- الذي يسقط في بعض تصاريف الكلمة لذا وجب الحكم بزيادته لأنّك لو حكمت بأصالة الحرف لأصبحت الكلمة على وزن ليس له نظير في كلامهم فَحُكِمِ باستصحاب حكم نظائره فيه[٣] .

وذهب الرضي إلى أنَّ : ((العُنْسَل : الناقة السريعة مشتق من العَسَلاَن وهو السُرعة ، وقال بعضهم : هو كزيْدَل من العَنْس وهو بعيد لمخالفة معنى عَنْسَل معنى عَنْس وهي الناقة الصُلبَة ولقلة زيادة اللاّم ...))[٤].

ووافق الساكناني الرأي القائل بزيادة النون وذلك لترجيح الاشتقاق على عدم النظير فقال : ((لأجل أن الاشتقاق المحقق مقدم على عدم النظير وغلبة الزيادة حُكِمَ بثُلاثية عَنْسَل – للسريع – لظهور اشتقاقه من العَسْلِ – لمشي الذئب - ، وقِيل من العَنْسِ- وهو الناقة العظيمة الحركة -،

١- شرح المفصل (ابن يعيش) : ٩/ ٣١٨، وينظر : الايضاح في شرح المفصل : ١/ ٦٧٢، شرح شافية ابن الحاجب (الفسويّ) :٢/ ٢٥-٢٦.
٢- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٦٥٨، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٢/ ٥٨١، وشرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ) : ٢/ ٦٥٥.
٣- ينظر: الكافية في شرح الشافية : ٥٨٦.
٤- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢/ ٣٣٣، ٢/ ٣٧٨، وينظر: الكافية في شرح الشافية : ٥٦٨.

فعلى هذا كان اللاّم زائدة ، واختار زيادة النون دون اللاّم لقلته ، وقدّم فيه الإشتقاق على عدم النظير))[١] .

ويبدو أنَّ حجتهُ في ذلك تقوم على أمرين هما : الإشتقاق ، وعدم النظير ، إذ ليس من أبنية الصفات (فَنْعَل) . وإلى مثل ذلك ذهب الفيروز آبادي في رأيه أيضًا[٢].

وَحَكَمَ قره سنان بصحة الرأي الأول للمطابقة في المعنى بين الأصلي والمُشتق منه وكثرة زيادة النون ثانيةً على زيادة اللاّم آخرًا ، قال : ((فلأجل أنَّ الاشتقاق المحقق مُقدّم حُكِمَ بثُلاثِيّة عَنْسَلٍ وهو الناقة السريعة ، بفتح العين والسين وسكون النون بزيادة النون لأنه موافق لعَسَل الذئب ، أي أسرع في المعنى الأصلي والحروف الأصول ، فقدّم الاشتقاق على عدم النظير إذ فنعل ليس من أبنيتهم الأصول ، قِيل : إنّه من العَنْس ، وهي الناقة الصُلبة ، فالنون أصلٌ واللاّم زائدة . والأول أصحّ ولقوة المعنى ، ولأن زيادة النون ثانية أكثر زيادة اللاّم آخرًا ، كما في عُنْصُد ، بضم العين والصاد ، وهو : البصل البريّ لاعوجاجه من قوله : رجل أعصلٌ ؛ معوَجّ الساق))[٣].

يتضح مما سبق أنَّ قوله :(حُكِمَ بثلاثية عَنْسَل) أنَّ لا جديد فيه فكلا الرأيين يذهبان إلى أنَّهُ مشتق من الثلاثي .

وزيادة النون عنده قائمة على الموافقة في المعنى (لعسل الذئب) (= أسرع) ، فالجامع لهما في الاشتقاق هو الدلالة (= السرعة) .

وانعدام وزن (فنعل) في أبنيتهم قد رجَّحَ كون النون زائدة ويبدو أن مرجعية ترجيحه للرأي الأول تعود إلى توافق الاشتقاق مع الدلالة .

زيادة على أنّه أشار إلى أن زيادتها ثانيةً حملًا على نظائر كثيرة وردت في كلام العرب مما جعل القول بزيادة اللاّم آخرًا لندرة استعماله لديهم وعدم التوافق في المعنى .

ولا جديد في ما ذكرته د. خديجة الحديثي- رحمها الله – إذ قالت : ((زيدت النون ثانية في الأبنية الآتية : ... فَنْعَل : نحو: عَنْسَل وعَنْبَس، هما صفتان وذهب سيبويه في (عَنْسَل) إلى زيادة (النون) ... وذهب محمد بن حبيب إلى أنها مأخوذة من لفظ (العَنْس) وإن (اللام) هي الزائدة

١- الكافية شرح الشافية : ٥٩٠، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) : ٢٦٠ ، ٢٧٠، وشرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : ١٢٦.
٢- ينظر : القاموس المحيط : ٤/ ١٦، (العسل) .
٣- الصافية شرح الشافية : ٢/ ٣٨١.

كما زيدت في (ذلك) وفي (عبدل) **ولكن ابن جني قال** : ((وما أراه إلاّ أضعف القولين ، لأن زيادة (النون) ثانية أكثرمن زيادة (اللام) في كل موضع . وبذلك يُؤيد رأي سيبويه ويرى أنَّهُ أقوى من رأى محمد بن حبيب . وقد أوردها صاحب القاموس في مادة (عسل) فهو يؤيد سيبويه أيضًا))[١] .

٤.الكسر في مصدر الرباعي المضعّف (زَلْزَل) :

للرباعي المجرد وزن واحد هو : (فَعْلَلَ- يُفَعْلِلْ) ، و(فَعْلَلَة) تكون مُطَّرِدة في مصادر الأفعال الرباعية المجردة والملحق بها كـ(دَحْرَج – دَحْرَجَةً) للمصدر و(حَوْقَلْ حَوْقَلَةً) ، للملحق ، وهو نوعان : مُضَعَّف نحو: (زَلْزَل زَلْزَلةً وزِلْزالًا) فإنَّ مصدره يكون على وزن (فَعْلَلَةً وفِعْلال) ، وغير مُضَعَّف نحو: (بعثر يُبَعْثِر) ، فالمُطَّرِد هو مجيء فَعْلَلَ على فَعْلَلَةً ، وأمّا مجيئه على فِعْلَال في غير المضاعف فمقصور على السماع[٢].

وقد عَرَّف علماء العربية المصدر بأنَّهُ اللفظ الدال على حدث غير مقترن بزمن ، وهناك علاقة وطيدة تربطه بالفعل من حديث الحروف والمعاني ، غير أن الفعل مقترن بزمن محدد ، وقِيل : ((المصدر هو اسم الحدث الذي تحمله مادة الكلمة في أصولها الصامتة))[٣] ،ودلالة الحدث في الفعل والمصدر واحدة لذا جرى الاستعمال اللغوي على ربط المصدر بفعله .

اخْتُلِفَ في وزن (زَلْزَل) فذهب بعضهم إلى إنَّها على وزن (فَعْلَل) بجواز الفتح والكسر في أوّلِهِ وأصله من الفعل(زَلَّ) ، وذهَبَ آخرون إلى أَنَّ (زَلْزَل) على وزن (فَعْفَل) من الفعل الثلاثي (زَلَّ) لاتفاق المعنى فيُجوّزون تكرار الفاء وحدها[٤] .

قال سيبويه : ((فاللاّزم لها الذي لا ينكسر عليه أن يجيء على مثال فَعْلَلةٍ . وكذلك كل شيء ألحق من بنات الثلاثة بالأربعة ، وذلك نحو: دحرجته دحرجةً ،وزلْزَلْته زَلْزَلَةً وحَوْقَلْته حوقَلَةً ... وإنَّما ألحقوا الهاء عوضًا من الألف التي تكون قبل آخر حرف ، وذلك ألف زَلْزَالٍ، وقالوا : زَلْزَلته زِلْزالًا ، وقَلْقَلْتَهُ قِلْقَالًا، وسَرْهَفْته سِرهافًا ، كأنَّهُم أرادوا مِثَال الإعْطَاء والكذاب

١- أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ١٧٤- ١٧٥.
٢- ينظر : كتاب سيبويه : ٤/٨٥، ٤/٢٨٩، وشرح المفصل (ابن يعيش) :٤/١٩٠،وشرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب :١/٤٧٨،وشرح الكافية الشافية (ابن مالك):٢/٢٢٣٦،وشرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين):١/٣٠٧،وشرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ): ١/٢٨٥، وشذا العرف في فن الصرف:٧٢، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٤٢٣، والتطبيق الصرفي (عبده الراجحي) :٢٦٩.
٣- ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٠٩.
٤- ينظر: كتاب سيبويه :٤/ ٨٥، ٢٩٤-٢٩٥، ومعاني القرآن (الفراء) : ٣/ ٢٨٣، والمقتضب: ٢/ ٩٥، الأصول :٣/ ١١٣، ٢٢٩.

لأن مثال دَحْرَجت وزنتها على أَفْعَلْت وفَعَّلْت . وقد قالوا : الزَّلزَال والقَلْقَال ففتحوا كما فتحوا أوَّلَ التفعيل فكأَنَّهُم حذفوا الهاء وزادوا الألف في الفَعَلَّلَة))[١] .

فقد أشار سيبويه إلى جواز الكسر والفتح في أوّله .

وكذلك ذكر السيرافي : ((أنَّ مصدر فَعْلَلْت فَعْلَلَة وفِعْلاَل والأصل فَعْلَلَة))[٢].

وقال ابن خالويه : ((أن البصريين أجازوا أن يجيء مصدر الرُّباعيّ بفتح أوَّلِهِ أيضًا : زَلْزَلَ ←زَلْزَلَةً ، وزَلْزالًا وقد قِيل : مَرْمَر مَرْمَريرًا ..))[٣] .

أي إشارة منه إلى أن الأصل هو الكسر ، والفتح جائز لثقل المُضاعف .

ويرى ابن يعيش : ((أنَّ (فَعْلَل) هو بناء يختص به بنات الأربعة الأصول نحو (دَحْرَجَ يُدَحْرِج) .. وله مصدران (الفَعْلَلَة والفِعْلاَل) ، وذلك نحو : (دَحْرَجْته دحْرَجَةً) ... جعلوا التاء عِوضًا من الألف التي تُزاد قبل الآخر في مثل (الإعْطَاء والإكْرَام) وقالوا (السرهاف) والغالب الأول لأنه لازم لجميعها ، وربّما لم يأتِ (فِعْلاَل) ، تقول : دَحْرَجْتَه دَحْرَجَةً ، ولم يُسمع (دِحْرَاج) ، وقالوا :(زَلْزَلْتَهُ زَلْزَلَةً) ، وقالو الزِلْزَال كـ (السرهاف) وربما فتحوا الأول في المُضاعَفَ فقالوا (الزَّلْزال) ولا يقولونه في غيره ، فلا يقولون :(السَّرْهَاف) بفتح السين كأَنَّهُم لثقل التضعيف لم يكسِروا الأوّل وإنَّما حذفوا التاء وأُتُوا بالألف قبل الآخر عِوَضًا عنها ، وفتحوا الأول كما فتحوا أوَّل التفعيل من نحو كَلّمْته تَكْليمًا ومن كَسَر جعله كـ (الكلام) و(الكِذاب)))[٤].

فالمُطّرد مجيء فَعْلَلَ على فَعْلَلَة ، وأمّا مجيئه على فِعْلاَلَ في غير المضاعف فمقصور على السماع ، وقد أنكر ابن يعيش مجيء دِحْرَاجٍ مِن دَحْرَجَ . والسَّمَاع حجة عليه لأنّه سُمِعَ عن العرب وقد أجاز الفتح والكسر في الرباعي المضعّف .

وقال ابن الحاجب : ((ونَحْوُ دَحْرَجَ على دَحْرَجَةٍ ودِحْراجٍ بالكسرِ ، يعني : أنَّ الرُّباعي يجيء على فَعْلَلَةٍ وفِعْلالٍ بالكسرَ كَدَحْرَجَ دَحْرَجَةً دِحْرَاجًا ... ونَحْوُ : زَلْزَالِ بالفتح والكسر يعني

١- كتاب سيبويه :٤/ ٨٥ ، ٢٩٤-٢٩٥، وينظر: الأصول في النحو : ٣/ ١١٣، ٢٢٩، المقتضب :٢/ ٩٥.
٢- شرح كتاب سيبويه (السيرافي):٤٦١/٤،وينظر: شرح المفصل (ابن يعيش):٥٣/٤- ٥٤، ٦- ٤٩، وبغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب:٤٥، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ): ١٢٣/١.
٣- ليس في كلام العرب: ٦٠- ٦١ ، وينظر: التحرير والتنوير(ابن عاشور) :٣٠- ٤٩٠
٤- شرح المفصل (ابن يعيش): ٥٦/٤.

: أَنَّ المكرَّرَ فيه الأوَّلُ والثاني يجيءُ كذلِك ويكونُ في فِعْلالٍ منهُ الكسرُ والفتحُ ، والكسرُ أفصحُ لأنَّهُ أصلهُ والمُختارُ أنَّ وَزْنَهُ فِعْلالٌ))[1] .

يتضح من النص السابق أن القياس في الفعل الرباعي المجرد هو(فَعْلَل فَعْلَلَة) أمّا مجيئه على فِعْلاَل فمقصور على السماع لأنّه غير مُضعّف ، أمّا المُضاعف فالكسر فيه على القياس وقد جاز الفتح فيه .

وثمة من يذهب إلى أنّ الغالب في (فَعْلاَل) من المُضاعف إذا فُتِحَ أوّله أن يكون بمعنى اسم الفاعل كالْوَسْواس بمعنى المُوَسْوِس والصَلْصَال بمعنى المُصَلْصِل وهو قول ابن مالك في التسهيل : ((وفَتْحِ أوّل هذَا إن كان كالزَّلْزَال جائز والغالب أن يُراد به حينئذٍ اسم فاعلٍ))[2] .

وذكر ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) : ((أنّ (الفَعْلَلَة والفِعْلاَل) سيان في مجيء المصدر من (فَعْلَلَ) عليهما ، وليس كذلك ، ولكن قياس المصدر من (فَعْلَل) المكرر نحو : (زَلْزَل وقَلْقَل)على (فَعْلَلَة)، و(فِعْلاَل) وقد تُفتح فاؤه فيقال : زَلْزلة زِلْزالة ، وزِلْزَلًا وزَلْزَالًا))[3].

يرى أنَّ قياس المصدر المكرر بكسر أوله والفتح فيه جائز للتخفيف لأن التضعيف ثقيل زيادة على ثقل كسر الحرف الأول من الكلمة .

وقال الرضي أنه : ((لايجوز في غير المُضاعَفِ فتح أوّل فِعْلاَل وإنَّما جاز ذلك في المُضاعَف ، كالقُلْقَال والزَّلْزال ... قصدًا للتخفيف لثقل التضعيف ...))[4].

وذهب الساكناني إلى أنَّ : ((أبنية المصدر من نحو: زَلْزَل – وهو الرباعي المضعّف أي : المكرر فاؤه وعينه – على زَلْزَلَةٍ، وزِلْزالٍ – بالكسر والفتح – للخفة ، فقيل : هما مصدران (لفَعْلَلَ) المُضاعف وهما بمعنى واحد إلاّ أنَّهُم فتحوا الفاء قصدًا للتخفيف لثقل التضعيف ، وقيل : بل المصدر بالكسرلا غير، إمّا المفتوح فليس بمصدر بل هو اسم فاعل بمعنى : مُزَلْزِلٍ))[5].

١- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب :٤٧٨/١، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار): ٤٣، شرح النظّام : ٧٧، وشرح شافية ابن الحاجب (الفسويّ) : ١/ ٤٠٥.

٢- شرح التسهيل (ابن مالك): ٢٠٦، وينظر: شرح الكافية الشافية:٢٢٣٦/٤، وكنز المطالب على شافية ابن الحاجب :٢/ ٨٩٥.

٣- بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب : ٤٤ ، وينظر : كنز المطالب على شافية ابن الحاجب : ٢/ ٢٩٢، ٢٩٣.

٤- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ١٧٧- ١٧٨، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ١/ ٣٠٧- ٣٠٨، وشرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ) :١/ ٢٨٥.

٥- الكافية شرح الشافية : ٢٠٩، وينظر: شرح الكافية الشافية (ابن مالك) : ٤/ ٢٢٣٦، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب(الجاربرديّ) : ٨٣، وشرح شافية ابن الحاجب (نقره كار): ٤٣، وشرح شافية ابن الحاجب(الفسويّ) : ١/ ٤٠٥.

تبين من النص السابق أنّ المضعّف الرباعي يجوز فيه الفتح والكسر ، وقد عرض لآراءٍ أُخرى وهي أنّ (فَعْلال وفِعْلاَل) مصدران لـ (فَعْلَلَ) المضاعف وأن معناهما واحد وقد فتحت الفاء قصدًا لأجل التخفيف وثقل التضعيف . والرأي الآخر يقول بأن الأصل في المصدر الكسر فقط وأن المفتوح هو أسم فاعل وليس بمصدر .

وقال قره سنان : ((ونحو: دَحْرَجَ على دَحْرَجَةٍ ودِحْراجٍ بالكسر ، وجَلْبَبَ على جلببةٍ وجِلبابٍ، وحَوْقَلَ على حَوْقَلةٍ وحيقالٍ ، ونحو: زَلْزَلَ وهو مُضاعف الرباعي على زِلْزَالٍ بالكسرِ، وهو الأفصح ؛ لأنّهُ الأصل ، والفتح جُوِّزَ لثقل المضاعفَ بوزن (فِعْلاَل) لا(فِعْفَال) بتكرير الفاء من زَلَّ.))[1] .

لا بد من الإشارة إلى أنَّ وزن المصدر الرباعي القياس هو (فَعْلَلَة – يُفَعْلِل) نحو : دَحْرَجة يُدَحْرِج، لكن ما أُختُلِفَ فيه هو مصدر المُضاعف بفتح أو كسر أوله فـ(زَلْزَلَ) مصدره هو (زِلْزال) بالكسر إطّرادًا وأجازوا (زَلْزال) بالفتح على وزن (فَعْلَلَ- فَـعْلال) وإنَّما أجازوا الفتح لثقل المضاعف وثقل كسر الحرف الأول فقصدوا الخفّة .

وإنّما جعلوا الكسر في مصدر الفعل المضعّف هو الأصل ليُفارق مصدر الفعل الرباعي المجرد (فَعْلَلَ – فَعْلَلَةً) فيكون المضعف على وزن (فَعْلَلَةً فِعْلال) نحو (زَلْزَلةٌ زِلْزَال) .

ولم يأتِ المحدثون بخلاف ذلك إلاّ أن الدكتور عبد الصبور شاهين أشار إلى أن هنالك أفعال رباعية مُعَرَّبة قد اشتقت على أمثلة الرباعي المجرد فقال : ((إنَّ للرباعي المجرد وزن واحد هو : فَعْلَلِ كَدَحْرَج يُدَحْرِج دَحْرَجَةً ودِحْرَاجًا وتأتي منه أفعال مُعَرَّبة مُوَلدَّة مثل : مَكْيَجَ ودَبْلَجَ ومَنْتَجَ وبَسْتَرَ، كما تأتي أفعالٌ منحوتة مثل : بَسْمَلَ وحَمْدَل، وحَوْقَل، وللمزيدة بحرف وزن واحد هو (تَفَعْلَلَ) مثل : تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَج تَدَحْرُجًا ..))[2] .

٥.باب الحذف الإعلالي والحذف الترخيمي (الاشتقاق) :

أتَّخَذ: انقسم العلماء في أصل (اتَّخَذَ) على مذاهب :

المذهب الأول : يمثل مذهب سيبويه إذ يرى أنّ التاء في (اتخذ) أصلٌ فيها ، وعليه فإنّ أصلها (تَخَذَ) ، إذ قال : ((وقال بعضهم : استخذ فلانٌ أرضًا ، يُريد اتخذ أرضًا ، كأنّهُم بَدّلوا السين

١- الصافية شرح الشافية : ١/ ٢٠٠.
٢- المنهج الصوتي للبنية العربية : ٧٤، وينظر: شذا العرف في فن الصرف : ٧٢، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٤٢٣، والتطبيق الصرفي: ٢٦٩.

مكان التاء في اتخذ ، كما أبدلوا حيث كَثُرَت في كلامهم وكانتا تاءين ... وإنَّما فُعِل هذا كراهية التضعيف))[١] .

وقال ابن جني : ((اعلم أن العرب تقول : اسْتَخَذَ فُلان أرضًا وفي ذلك عندنا قولان : أحدهما أنَّهُ يجوز أن يكون أصله (اتَّخَذَ) ووزنه افْتَعَلَ ... ثم أَنَّهُم أبدلوا التاء من السين في سِتٍ ؛ لأن أصلها سِدْس فلما كانت التاء والسين مهموستين جاز إبدال كل واحدة منهما من أختها ، والقول الآخر : أنَّهُ يجوز أن يكون أراد (اسستتخَذَ) أي : اسْتَفْعَلَ ، فحُذفت التاء الثانية التي هي فاء الفعل ،كما حُذفت التاء الأولى من قولهم : تَقَى يَتَقى وأصله : اتَّقى يَتّقي ، فحُذفت التاء الأولى التي هي فاء الفعل ...))[٢] .

يبدو أنهم يرون أن أصل (اسْتَخَذَ) هو (اتْتَخَذَ) وأُبدِلت التاء الأولى الساكنة من السين وهذا الإبدال جائز لعلاقة صوتية بينهما لاشتراكهما في صفة الهمس ومخرجهما من طرف اللسان ممّا سَوَّغ وسَهَّل ذلك الإبدال ،أو أن أصلهما (اسْتَتْخَذَ) على وزن (اسْتَفْعَل) وقد حُذفت الياء الثانية[٣] .

نلحظ مما سبق أنّ الحذف في كلا الرأيين وقع على التاء الساكنة دون المتحركة .

المذهب الثاني : هو ما ذهب إليه الزجاج من أن أصل (تَخَذَ) : ائتخذ ، لُيّنت الهمزة فأصبحت ياء حمْلًا على حركة ما قبْلها ،ثم قُلِبت تاء ليصح الإدغام ، فصارت (اتَّخَذَ) ولما حُذفت التاء الساكنة حُذِفت معها أَلِفُ الوصل أيضًا ، لأنه ضرورة إليها بعد حذف الساكن ، فصار (تَخَذَ) ، قال الزجاج في تفسيره لقوله تعالى :﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عليه أَجْرًا ﴾[٤]: ((ويُقرأُ لَتَخَذتُ عليه أجْرًا ، يُقال تَخِذَ يَتْخَذُ في إتَّخَذَ يَتَّخِذُ وأصل تَخِذْتُ أَخَذْتُ ، وأصل اتَّخَذْت ائتَّخَذْت))[٥] .

ويبدو أن قراءة أبي زيدٍ تُعَزّز(تَخَذَ) بفتح التاء والخاء على مذهب الزّجاج .

١- كتاب سيبويه : ٤/ ٤٨٣.
٢- سر صناعة الإعراب : ١/ ١٩٧- ١٩٨، وينظر: شرح المفصل (ابن يعيش) : ١٥٤/١٠، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ٢٩٤.
٣- ينظر: الأصوات اللغوية: ٢٣، ٦٧، ٥٣، وينظر: علم الأصوات اللغوية: ٤٨، ٦٠، ٦٧.
٤- الكهف : آية :٧٧.
٥- معاني القرآن وإعرابه (الزجاج): ٣/ ٣٠٦- ٣٠٧، والقراءة تنظر: معجم القراءات (عبد اللطيف الخطيب): ٥/ ٢٧٨ ، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ٢٩٤.

وذهب الجوهري (ت ٣٩٣هـ) مذهبه إذ قال : ((الاتخاذ : افْتِعال أيضًا من الأخذ ، إلاّ إنَّهُ أُدغِمَ بعد تليين الهمزة وإبدال التاء ثم لمّا كَثُرَ استعماله على لفظ الافتعال توهّمُوا أنَّ التاء أصلية فبنوا فَعِلَ يَفْعَل ...))[١] .

فالأصل (أَخَذَ) ، مهموز الفاء لا (تَخِذَ) ، وأُبْدِلت الهمزة ثمُ صِيغَ منه على زِنة (افتعال) : (أئتخاذ) فقلبت الهمزة ياء لسكونها وكسر ما قبلها فصارت :(إيتخاذ) ثم أُبدلت الياء تاء وأُدغِمَت في التاء الثانية فصارت :(اتّخاذ) ، وحمل الجوهري الرأي القائل أنَّ أصله (تخذ) على التوهم[٢] .

والمذهب الثالث : يمثله ابن الحاجب: إذ قال : ((وليسَ تَخِذَ يَتْخَذُ محذوفًا من اتَّخَذَ يَتَّخِذُ ، بل هو أصل ، ولذلك تقول في أمره : إتْخَذْ ، وتقول في ماضيه : تَخِذْتُ ؛ نعم لو قيل في مضارعه : يَتَّخِذُ لكان من باب يَتَّقي ، وكان الأمر منه تَخِذْ. وقد جاء اسْتَخِذُ في أسْتَتْخَذَ بحذف التاء الثانية ، وقيل : إنَّما أَبدلوا السين من تاءِ اتَّخَذَ الأولى وهو أشذ من يَتَّقِي ويَتَّسِعُ))[٣]

وقال أيضًا : ((وأمَّا أسْتَخَذَ فيحتمل أن يكون من هذا الباب - أي باب تلاقي المثلين – وهو ظاهر؛ لأنهم لا يقولون اسْتَخَذَ ولو كان فيه لجاء الأصل؛ إذ لا مانع يمنع من وجوده ، وأيضًا فإنهُ بمعنى أتَّخَذَ فلو كان اسْتَفْعَل لا ختلف معناه في الظاهر...))[٤] .

يرى ابن الحاجب أن الأصل فيها هو اتّخَذَ يَتْخَذُ ، ولو كان مثل يَتَقِي مخففًا من يَتَّخِذُ لكان يَتَخِذُ بفتح التاء ، والدليل الآخر على أصالته إن الأمر منه اتْخَذْ ، لا تَخِذْ .

وإنَّ (اسْتَخَذَ) لديه أشذ لأن هذا الإبدال ليس له محمل يُحمل عليه كيتقي ويتسع وعدم ثبوت اسْتَتْخَذ في كلام العرب ولوكان اسْتَخَذَ منه لجاء الأصل فلا مانع يمنع من وجوده وأنَّ المعهود فيما أستُثقِلَ فيه الاجتماع وتعذر الإدغام هو حذف الأول لا حذف الثاني ، إضافةً إلى أنّهُ بمعنى اتَّخَذَ ولو كان على وزن اسْتَفْعَلَ لاختلف معناه في الظاهر وضَعَّفَهُ لِبُعد إبدال السين من التاء[٥].

وذهب اليزديّ إلى أَنَّ (تُخِذَ) غير (أَخَذَ) فكلاهما أصلٌ قائمٌ بذاته وأن الإتخاذ من الفعل (تخذ) ، قال : ((... فيه نظر؛ لأن إبدال التاء بعد تليين الهمزة غير جائز وقد ذُكِرَ أنَّ أتَّزَرَ في ايْتَزَر

١- تاج اللغة وصحاح العربية: ٢/ ٥٥٩(أخذ) ، وينظر: ظاهرة التعويض في العربية : ٢٤، وظاهرة الحمل على التوهم في الدرس الصرفي (بحث) : ٢٥٣.
٢- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (ابو محمد بدر الدين المالكي) : ٦/ ١٦١٩، وما وجه على التوهم في الصرف العربي (بحث) : ٢٧١.
٣- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٨٧٤.
٤- الأيضاح في شرح المفصل : ٢/ ٥٢٠.
٥- ينظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٣٢٣، وشرح المفصل(ابن يعيش) : ١٠/ ١٥٤، وشرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ) : ٢/ ٧٢٠.

خطأ ، وأيضًا بناء أصل بتوهم أصالة حرف في منشعب بعيد ؛ إذ دلالة صورة الأصلي على أصالة حروفها أقوى من دلالة صورة المنشعب على تفرع بعض حروفها ، وأيضًا صورة الأصلي دالة على حقيقة أصالته على الأمر العام ، فيجب القول به وإلاّ لزم التحكم ، فإنَّ تَخِذَ يَتْخَذ أصل ، كما أن أخَذَ يأخُذْ أَصل))[1] .

والمتأمل في رأي اليزديّ يرى أن (تَخِذَ) أصلها (يَتْخَذُ) كما أن (أخَذَ) أصلها (يأخُذ) وكلٌّ منهما تعطي معنىً ودلالة تختلف عن الأُخرى .

ويرى قره سنان أن (تَخِذَ يَتْخَذُ) أصل لم يؤخذ من أحد بل هو قائم بذاته كعَلِمَ يَعْلَم ، فقال : ((بخلاف تَخِذَ يَتْخَذ فإنَّهُ أصلٌ مثل عَلِمَ يَعْلَم ، لو فتح التاء وكسر الخاء في المضارع كان من هذا الحذف فيفتح الخاء في الماضي حينئذٍ . واسْتَخَذَ قيل هو من اسْتَتْخَذ اسْتَفْعَل ، من تَخِذَ يَتْخَذُ حذف أحدى التاءين ، هو أشذ من يَتْسَع بالتخفيف الحذفي ، لأنه فيه للحمل على يَسَع وهنا لا وجه له ، والظاهر أَنَّهُ ليس أصله أسْتَتْخَذَ وإلاّ استعمل في الجملة ؛ إذ لا مانع يمنعه فلذا قيل السين أبدل من تاء اتَّخَذَ وهذا أيضًا أشذُّ من يَتَّقِى ؛ لأن الإبدال عدول من الأخف إلى الأثقل))[2].

فقد أشار إلى أنَّ أصل اسْتَخَذَ ليس اسْتَتْخَذ بحذف التاء وتخفيفها لأنه شاذ فالقياس إثبات التاءين ، ولم ترد (اسْتَتْخَذ) على وزن (اسْتَفْعَل) في كلام العرب . ولم يرجح الرأي القائل بإبدال السين فيها من التاء في (اتَّخَذَ) بالتشديد على (افتعل) لكونه أكثر شذوذًا من جَعْلِهِ مخفف (استتخذ) لأن عادتهم العدول من اجتماع المتقاربين إلى الإدغام وهذا على عكس ذلك ففيه عدول من الأخف إلى الأثقل بخلاف الوجه المتقدم فهو جارٍ على التخفيف المطلوب في لغتهم.

وأمّا عدم الظفر بالأصل فكأنه أهون مما لزم في الإبدال ، لجواز كون رفض الأصل للإستغناء عنه بهذا الفرع لكونه أخف وقد يقع مثله[3] .

وأشار الدكتور عبد الصبور شاهين إلى أنّ(اتخذ) من الأفعال التي توهم أنها من أنواع الأفعال ذي التعويض الموقعي مثل (اتصل، واتّعَدَ واتسر) ، والواقع أن وزنها افتعل على الأصل ولا إبدال فيها لأن أصل الفعل : تَخِذَ : ((وكُلُّ ما حَدَثَ هو أن استثقال الواو والياء في

١- شرح شافية ابن الحاجب(اليزديّ) : ٢/ ١٠٥١.
٢- الصافية شرح الشافية : ٢/ ٦٠٩- ٦١٠.
٣- - ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الفسويّ) : ٢/ ٤٧٨.

هذا الموقع دفع الناطق العربي إلى اسقاطهما ، وتعويض موقعهما بتكرار التاء ، فالتاء هذا مجرد وسيلة لتحقيق الإيقاع اللاّزم لصيغة الإفتعال لا غير))[١] .

ويؤكد بأنه لابد من وجود علاقة صوتية بين الصوتين المتجاورين ليتم التأثير إبدالًا أو مماثلةً وهذه العلاقة ترجع لاعتبارين أساسيين : الأول تقارب المخرج أو اتحاده ، والثاني كون الصوتين في مجموعة واحدة من الصوامت أو الحركات[٢] .

٦.القول في الجمع على صيغتي (فِعْلَة وفُعْلَة) :

عَدَّ الجمهور (فِعْلَة) و(فُعْلَة) أحد أنواع جموع التكسير خِلافًا لصاحب الأصول الذي قال عنه إنَّهُ إسم جمع لاجمع[٣]. وهُما من أبنية القلة ، فصيغة جمع التكسير على وزن (فِعَل) مفرده على وزن (فِعْلَة) المعتلة اللاّم نحو : حِلَى مفردها حِلْيَةٍ ولِحَى مفردها لِحْيَة ونظيرها من الصحيح : قِرَب مفردها قِرْبَة .

أما صيغة جمع التكسير على وزن (فُعَلَ) فمفردها على وزن (فُعْلَة) المعتلة اللاّم نحو: دُمَى ومفردها دُمْيَة ونظيرُها من الصحيح : غُرَف ومُفْرَدها غُرْفَة.

وقد سُمِعَ كسر الفاء وضمّها في بعض المفردات نحو: رِشْوَة ورُشْوَة، وبِنْيَة وبُنيَة وجمعها يكون على رِشًا وبِنَىً[٤] . وعَدَّ علماؤنا هذا النوع من الجمع سماعيًا فلم يقيسوا عليه [٥].

وذكر سيبويه أنَّ الجمع بالألف والتاء قليلٌ في (فِعْلَة) في الصحيح أو في غيره لأن إتباع العين للفاء فيما يجمع هذا الجمع هو القياس و(فِعِل) كإبِل بناءٌ عزيزٌ، بخلاف (فُعُلات) كخُطُوات ، إذ نحو عُنُقٍ وطُنُبٍ كثير ، فلهذا كان استعمال (فِعَل) في القلّة أكثر وأحسن من استعمال (فُعَل) فيها، فثلاث كِسَر أقوى من ثلاث غُـرَف بل الأولى ثلاث غُرُفَات مع جـواز ثلاث غُـرَف أيضًا [٦].

١- المنهج الصوتي للبينة العربية : ٢١١.
٢- ينظر: نفسه: ٢١٠- ٢١١.
٣- ينظر: الأصول في النحو : ٢/ ٤٣٢، والدراسات الصرفية في شروح الفصيح (د. حسام النعيمي) : ١٣٦.
٤- ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٣١، والتعليل الصرفي عند ابن جني في كتابه الخصائص (رسالة) : ١١٩، ١٣٣.
٥- ينظر: كتاب سيبويه : ٢/ ١٩٣- ١٩٤، ٢٠٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ابن هشام الأنصاري) : ٣/ ٢٥٨، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (أبو الحسن الأشموني) : ٣/ ٣٨٨.
٦- ينظر: كتاب سيبويه : ٣/ ٥٧٩، ٥٨٢، ٣/ ٦٢٤.

وإنما قال سيبويه (أولى) لاستثقال الكسرتين مع الياء[١]**.وذهب أيضًا إلى أنَّهُم :** ((لا يكادون يجمعون بالألف والتاء في الناقص واويًا كان أو يائيًا ، يعني مع الإتباع ، فلو قُلت في (رِشْوَة- رِشْوَات) لانقلبت الواو ياء ولم يجز ذلك في رِشْوة كما لم يجز في مِدْيَة ، فاجتزؤا بفعل في القلة والكثرة وقد عرفت أَنَّ الكسر في الصحيح قليلٌ فكيف في المعتل))[٢] .

فليس لسيبويه إلاّ الإسكان وَقَد منع الإتباع في المعتل اللاّم بالواو لقلة باب (فِعِل) في الصحيح فكيف بالمعتل اللاّم وسبب جوازه عند غيره أمران أحدهما عروض الكسرة ، والآخر قياسه على خُطُوَات .

وقد ذكر سيبويه أن من العرب من يفتح العين إذا جمع بالتاء[٣] . وقَصَرَ الفرّاء الإتباع على المسموع[٤] .

وقال السيرافي : ((وأمّا لِحْيَة وفِرْيَة فيجوز فيهما لأنَّهُ لا ينقلب فيهما حرف إلى حرف))[٥] حرف))[٥] . أي : يجوز كسر العين في جمعهما بالألف والتاء لأنه لا ينقلب حرف إلى آخر .

وذكر المُبَرّد إنَّ ما كان على وزن (فِعْلة) فيه وجوه ، أحدها : (فِعِلات) تتبع الكسرة الكسرة ، وأمّا ما كان على وزن (فُعْلَة) ففيه أوجه منها : تباع الفتحة الضمة في (فَعُلاَت) نحو: ظُلُمات وظَلُمَات[٦] .

وفسَّر هذه الظاهرة علماء اللغة القدماء بأنَّها ظاهرة الإتباع الحركي . فممَّا عَلَّلَهُ ابن جني في هذا الجمع هو جمع (فُعْلَة وفِعْلَة) على وزن (فُعُلَاْت) بضم العين نحو غُرُفَات ، وعلى وزن (فِعِلَاْت) بكسر العين نحو كِسِرات ، **قال ابن جني :** ((كان مثال فَعْل أَعدل الأبنية ، حتى كَثُرَ وشاع وانتشر. وذلك أَنَّ فتحة الفاء وسكون العين وإسكان اللام ، أحوالٌ مع اختلافها متقاربةٌ ؛ ألا ترى إلى مضارعة الفتحة للسكون في أشياء . منها أن كل واحدٍ فيها يُهْرَبُ إليه مما هو أَثْقَلُ مِنْهُ ؛ نحو قولك في جمع فُعْلَة وفِعْلَة : فُعُلات ، بضم العين نحو غُرُفات ، وفِعِلات بكسرها نحو كِسِرات ، ثم يُستثقل توالى الضمتين والكسرتين فيُهرِبُ عنهما تارة إلى الفتح ، فتقول : غُرَفَات،

١- ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢/ ١٠٣- ١٠٤.
٢- ينظر: كتاب سيبويه : ٣/ ٥٨١- ٥٨٢، والمقتضب: ٢/ ١٩٤، وشرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٤/ ٣١٠- ٣١١، وشرح شافية ابن الحاجب(الرضيّ) : ٢/ ١٠٤.
٣- ينظر: كتاب سيبويه :٣/ ٥٧٨.
٤- ينظر: شرح الكافية (الرضيّ) : ٣/ ٤٦٥، وارتشاف الضرب من لسان العرب: ٢/ ٥٩٥.
٥- شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٤/ ٣١٠- ٣١١.
٦- المقتضب : ١/ ٩٠، ٢/ ١٨٩.

وكِسَرَات ، وأخرى إلى السكون فتقول : غُرْفَات ، وكِسْرات ،أفلا تراهم كيف سوّوا بين الفتحة والسكون في العدول عن الضمة والكسرة إليهما))[١] .

وذكر ابن الحاجب أنَّ : ((المعتلّ اللاّم بالواو نحو رِشْوَةٍ يُسكن ويُفتَح فيقال ... رِشْوَاتٌ ورِشَوَات ... فالسكون مراعاة لحرف العلّة – وإن كان لامًا – والفتح على الأصل . واغتفر تحركها وانفتاح ما قبلها لما بعدها من الساكن كاغتفار عَصَوَان ، ورُفِضَ الكسر لما يلزم من واوٍ متحركةٍ قبلها كسرة في آخر الأسم وهو مرفوض ، وإنّما قال : ((والمعتلّ اللاّم بالواو)) احترازًا من معتل اللاّم بالياء نحو : قِنْيَة فإنّهُ يأتي بالكسر أيضًا – تقول قِنِياتٌ ، لأن الياء إذا انفتحت وانكسر ما قبلها في الآخر كانت كالصحيح ، والمعتلّ اللاّم بالياء كَرُقْيَة يُسكن ويفتح ... فالسكون للياء وإن كانت لامًا والفتح على الأصل واغتُفرَ تحركها وانفتاح ما قبلها لما بعدها من الساكن ولم يُغتفر الضُمُّ فيها... لما يلزم من ياءٍ متطرفةٍ قبلها ضمة وهو مرفوض))[٢].

يتضح من النص أنَّ المعتل اللاّم بالواو من جمع (فِعْلَة) كرِشْوَة ، يأتي جمعه على وجهين : الأول إسكان عين جمعه كما كانت بالمفرد فيقال رِشْوَات ، والآخر بفتح عينه فيقال : (رِشَوَات) على (فِعْلَات) . ويمتنع الكسر في معتل اللاّم بالواو أي إتباع عينه لفائه (رِشِوات) لأَنّهُ يؤدي إلى قلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ، فهو مستثقل جدًا لأنه كالجمع بين ثلاث ياءات (رِشِيَاْت) .وقد عَلَّلَ لوجه الأسكان كونه أصلًا لمراعاة حرف العلة ولوجه الفتح لأن حرف العلة مع كسر ما قبلها لايُستثقل وهو على الأصل فرقًا بين الأسم والصفة وأنَّ الضم لديه مرفوض ولا يُغتفر لما يلزمُ من ياءٍ متطرفةٍ قبلها ضمّة ،ويجوز في معتلّ اللاَّم بالياء ثلاث أوجه : (الفتح والإسكان والكسر) فالكسر لحمله على الصحيح يقال في (قِنيَة – قِنيَات) ، ويقال في (رُقْيَة – رُقْيَات) ، والفتح لخفة الفتحة بعد الضمة ولأنّ تحريك حرف العلة بالفتح بعد الضّم لا يوجب إعلاله فُيقال (رُقَيَات) ، وأمّا السكون فلأن إبقاء حرف العلة في الجمع على سكونه أخف من تحريكه[٣] .

١- الخصائص : ٦٠/١.

٢- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٥٥٩، ٥٦١، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢/ ١٠٣، ١٠٥، وشرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ١/ ٤٣٣- ٤٣٤، وشرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ) : ١/ ٤٢٣، والكافية شرح الشافية : ٣٨٨، ٣٩١، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) : ٣٦٦- ٣٦٧، وشرح شافية ابن الحاجب (نقر كار) : ٨٣- ٨٤.

٣- ينظر: كنز المطالب على شافية ابن الحاجب : ٢/ ١٢٨٤، ١٢٨٩.

وقد أشار الرضي إلى أن : ((الناقص الواوي نحو رِشْوات لا يُكسر العين لئلا ينقلب الواو ياءً فيلتبس ولو خليت واوًا لاستثقلت ... وأمّا الناقص اليائي فلا يُضم عينُه لاستثقال الياء المضموم ما قبلها لامًا ، وإن قلبت واوًا اعتدادًا بالحركة العارضة لالتبس بالواوي))[١].

فالأول – المعتل اللاّم بالواو - يجوز فيه الإتباع بالضم ولا يجوز فيه الكسر ، والآخر – المعتل اللاّم بالياء – لا يجوز فيه الضم دفعًا للإلتباس والثقل .

ويرى الساكناني أنَّ إجازة بعض الشُّرّاح[٢] في نحو الرِّشْوَات السكون لمراعاة حرف العلة والفتح على الأصل . باطل لأنّهُ إن أراد بالمراعاة بيان عِلّيّة علة الصحة في السكون فقط فباطل ؛ لأنها توجد في الحركة والسكون السابق لوجود مانع بعدها ، وإن أراد بها رعايتها على الحركة المفردة فباطلٌ أيضًا لأنَّ حركة العين لا ينافيها وإن أراد غيرهما فعليه البيان ، ومن المعلوم أنَّ فتحها ليس أصلًا لأنه جمع سلامة وهو يُنافي تغيير صيغة الواحد[٣].

وقال قره سنان : ((والمعتل اللاّم بالواو نحو: رِشْوَات في رِشْوَة يُسَكَّنُ العين ويبقى على سكونه ، ويُفْتَحُ ليحصل الفرق بين الاسم والصفة ولم يُكسر أَمّا في الأوّل (معتل العين) فلِثقَل تحريك الياء بالكسر، وأمّا في الثاني (معتل اللام) فلِلزوم كسرة قبل واو متحركة في آخر الاسم ، وهو مَرْفوض . وبالياء يكسر أيضًا نحو: قِنِيَاتٍ في قِنْيَة ، وهي الذخيرة ، لأن (الياء) إذا انفتحت وانكسر ما قبلها كانت كالصحيح ... والمعتل اللاّم بالياء نحو : رُقْيَات في رُقْيَة ، يُسَكَّنُ العين لحرف العلة ويُفتَحُ على الأصل وهو الفرق ولا يُضم ، أمّا في الأول؛ فلأنّ ضم الواو بعد الضم مستثقل، وأمّا في الثاني، فلئلا يلزم ياء قبلها ضمّة وهو مرفوضٌ ، وبالواو كعُرُوْات في عُرْوة يجوز فيه الضّم أيضًا))[٤].

صَرَّحَ في النص أنَّ المعتل اللاّم بالواو يجوز فيه وجهين فقط وهما : (الإسكان والفتح) ، ولا يجوز فيه (الكسر)، وقد عَلَّلَ لذلك بألاّ يلزم فيه واو متحركة قبلها كسرة في آخر الاسم لأنه مُستثقل ويؤدي إلى اللبس بين الاسم والمصدر، فالواو إن انكسر ما قبلها في غير المصادر انقلبت ياء لكونها مستثقلة فيجوز في (قِنْيَات) كسر العين ولا يجوز في (رِشَوات) .

١- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢/ ١٠٥، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ١/ ٤٣٤، وشرح الشافية ابن الحاجب (نقره كار) : ٨٤.

٢- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ١/ ٤٣٤، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ): ١٦٧.

٣- ينظر: الكافية في شرح الشافية (الرضيّ) : ٣٩٠ .

٤- الصافية شرح الشافية : ١/ ٢٨٥- ٢٨٦.

ويُعَبّر عن ذلك في الدرس الصوتي الحديث بـ (المزدوج الصوتي الهابط) أي إنَّ التتابع (ـِ و)، و(ـُ ي) يمثل مزدوجًا هابطًا ثقيلًا لا يطيقه نسيج الكلمة في العربية [١].

أمّا معتل اللاّم بالياء فيجوز فيه ثلاثة أوجه : (السكون ، والفتح، والكسر) ، ولا يجوز فيه الضّم لئلاّ يلزم ياء قبلها ضمّة للثقل .

فلوقلنا : (رِشوَة) و(رُقُيَة) فإن المزدوج الهابط (ـِ و، ـُ ي) يفرض تخلصًا من الجزء الثاني من المزدوج الذي لا يمكن التفريط به فكان الإسقاط للجزء الأول الذي خلفَّ حركة طويلة تكون قمة للمقطع الثاني من الكلمة هكذا:

/رِـ/ ش ـِ / و ـً / ت ـُ ن /.

×

/ ر ـِ ش/ وـً / ت ـُ ن/

↓

دلالة الجمع

/ ر ـُ / ق ـُ / ي ـً / ت ـُ ن/

× ↓

دلالة الجمع

/ ر ـُ ق/ ي ـً / ت ـُ ن /

فوقوع الواو والياء بين مصوتين يمكن أن يكوّن مزدوجًا هابطًا ويمكن عَدَّهُ صاعدًا هكذا :

/ـَِ و ـً ، ـُِ ي ـً /

/ش ـِ / وـً /

↓

/ ـِ و ـَ /

/ ـِ و ـً / ← دلالة الجمع

×

أُسقطت حركة الجزء الأول فيه أي حركة المزدوج الهابط لأن الحركة الطويلة التي بعده فيها دلالة على الجمع[٢] .

١- ينظر: المزدوج في العربية (د. جواد كاظم عناد) : ١١٧.
٢- المزدوج في العربية : ١١٧.

٧. في أحوال الواو والياء في (أُوَيَّة):

اختُلِفَ في اشتقاق الواو في (أُوَيَّة)، فهي عند الأخفش من (وَوَوٌ) ، الألف فيها منقلبة عن واو، وهي من باب (بَبَّ) ، وليس أصلها (وَيَوٌ) بالياء قبل الواو بل من (أوي) الواو قبل الياء لعدم سماع الإمالة فيها ، ولعدم تقدّم الياء عينًا على الواو لامًا في كلامهم فقُلِبت الثانية ألفًا ، وتصغيره (أُوَيّة) والفعل (أَوَّيْتَ) ، ووافقه ابن جنّي ، وابن يعيش وابن عصفور وابن مالك وابن الناظم[١] .

وذَهَبَ أبو علي الفارسي إلى أنها من (وَيَوٌ) كراهية لبناء الكلمة على الواوات إذ لم يجىء بناء كلمة واحدة على حرف واحد إلاّ (بَبَّه) و(دَدِدْ) ، وقد وجَّه بأَنَّهُ جاز ذلك فيه لأنّهُ صوت ، وأنَّ الواو من باب (سلس) وعينها ياءً ، فأصل الياء (يَوَيٌ) بواوٍ بين ياءين من الفعل (يَوَّيْتُ) و تصغيُره (وُيَيَّةٌ) ، وقال أبو علي : ((قولهم (يَدٌ) كلمة نادرة لا نعرف لها نظيرًا في كلامهم ، وذلك أنَّ الفاء منهُ ياء، والعين دال ، واللام أيضًا ياء ،يدل على ذلك، قولهم : "يديت إليه يدًا" ، فظهرت اللام الساقطة من (يدٍ) في اشتقاق الفعل منه ، كما ظهرت الواو المحذوفة من (غدٍ) في قوله : (وإذا غدوت من أهلك) ، وهذا مثل قولِهم "شَعَّرت الجنين " و" استحجرالطين " في إنّهُ مأخوذ من اسم ليس بعبارة عن حدث ، وليس مثل " دمٍ" لأن دمًا من قولك (دمي يدمى دمًا) الذي يجوز أن يكون فَعْلًا مثل " الفرق " لمجيء الماضي على " فَعِل" ؛ " فَعَلًا " في مصدر (فَعِلَ) مطرد ، وليس في مصدر " فعلت" من الياء كذلك ... فـ " يَدٌ" من باب سلس وقلق ، ولا يُعْلم في الواو مثل هذا في الفعل ...))[٢] .

وقال ابن الحاجب : ((... إن الياء وقعت فاءً وعينًا ولامًا في : يَيَّيْت بخلاف الواو ، إلاّ في الواو على وجهٍ ، يعني : وإذا جعلت لفظ الواو مبنيًا عن واوٍ وياءٍ وواو كان موافقًا للياء في يَدَيْتُ ... وإن الياء وقعت فاءً وعينًا ولامًا في يَيّيْت بخلاف الواو إلاّ في الواو على وجه ، يعني : إذا جُعِلَت ألف الواو مُبدَلة عن واو – وهو قول الأخفش – كانت الواوت فيها موافقة للياءات في (يَيَّيْت) ؛ لوقوعها فاءً وعينًا ولامًا))[٣].

فيما سبق نجد أنَّ في (يَيَّيْت) رأيين:

١- ينظر: سر صناعة الاعراب : ٢/ ٥٩٨ – ٥٩٩، وشرح المفصل(ابن يعيش) : ١٠/ ٥٨، والممتع في التصريف : ٢/ ٥٦١، وبغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب : ١٧٩، ١٨١.

٢- المسائل الحلبيات(أبو علي الفارسي) : ٨، وينظر: المنصف : ٢/ ٢١٤، والممتع في التصريف : ١٦١، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ٧٤- ٧٥، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) : ٣٦٨، بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب : ١٧٩، ١٨١، وشرح شافية ابن الحاجب (الفسويّ) : ٢/ ٢١٨- ٢١٩.

٣- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب :٢/ ٧٤٧- ٧٤٨، وشرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٢/ ٧٢٦- ٧٢٧، وشرح شافية ابن الحاجب(نقره كار) : ١٦٣، وشرح النظّام : ٢٧١.

الأول : أنَّ عينها ياءً وأصلها (يَوَي) فيقال : يَوَّيْت ، والآخر : أنّ فاءها وعينها ولامها ياءً فيكون أصلها (يَيَّيْت) .

وكان لرأي الأخفش منزلةً وقبولًا لدى ابن الناظم ، قال : ((وقالَ الأخفش : هو من باب (ببَّ) وعينه واو وهو قول صحيح ويدل على صحته أمور ثلاثة :

أحدها : قولهم في التصغير : (أُوَيَّة) بقلب فائِهِ همزة لكونها أوّل واوين مصدرين ، ولو كانت عينه ياء لقيل في التصغير : (وَيَيَّة) .

الثاني : إن كون العين واوًا كما في نحو : (جال وحال) أكثر من كونها ياءً كما في (بَاع ومَال) ، والحمل على الأكثر عند التردد أولى .

الثالث : إنّ كون الواوين باب (بَبَّ) يستلزم شذوذًا واحدًا أرتكب مثله في ستة تآليف وكونه من باب (سَلِسَ) يستلزم شذوذين ، أحدهما ارتكب مثله في أربعة تآليف لا غير وهو كون الواو فاء والياء عينًا، والآخر: لم يرتكب مثله في شيء وهو كون الياء عينًا والواو لامًا ،ومما يستلزم الشذوذ من وجه واحد أولى بالمصير إليه مما يستلزمه من وجهين ، ولا سيّما على الوجه المذكور))[1].

وقد ذكر الرضي المذهبين ونسبهما إلى أصحابهما ، إذ قال : ((ذهب أبو علي إلى أنَّ أصل واو وَيَوَ لكراهة بناء الكلمة عن الواوات ولم يجيء ذلك في الحرف الصحيح إلاّ لفظة (بَبَّه) وذلك لكونها صوتًا ، وذهب الأخفش إلى إن أصله وَوَو ، لعدم تقدم الياء عينًا على الواو لامًا ، فتقول على مذهب أبي علي : وَيَّيْت واوًا ، قلبت الواو الأخيرة ياءً كما في أَعْلَيْت ، وتقول في مذهب الأخفش : أَوَّيْتُ ، وقال ثعلب : وَوَّيْتُ ، ورَدَّهُ ابن جني ، وهو الحق وذلك لأن الاستثقال في وَوَّيت أكثر منه في وَوَصل ، لاجتماع ثلاث واوات . واعلم أنَّ تماثل الفاء واللاّم في الثلاثي قليلٌ وإنّ كانا صحيحين أيضًا كقَلَق وسَلس، **وقوله** : (وإن الياء وقعت فاءً وعينًا ولامًا في يَيَّيْتُ) مذهب أبي علي إن أصل الياء يَوَى، فتقول : يَوَّيْتُ ياءً حسنة : أي كتبت ياء ، وعند غيره أصله يَيَيَ وكذا الخلاف بينهم في جميع ما هو على حَرْفَيْن من أسماء حروف المعجم ثانيه ألف ، نحو باتا ثارا ، فهم يقولون : بَيَّيْت وتَيَّيْت إلى آخرها ، وقال أبو علي : بَوَّيْتُ إلى آخرها ، وعند أبي

١- بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب : ١٧٩، ١٨١، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الفسويّ) : ٢/ ٢١٨- ٢١٩.

علي جمعها : أبْوْاء وأَنْوَاء وعند غيره : أَبْيَاء وأَثْيَاء وإنّما حكموا بذلك لورود الإمالة في جميعها ...))[١] .

وعبَّر اليزديّ عن رأيه في هذه المسألة بقوله إنّ هذا النوع من الإعلال ما كانت أجزاؤه الثلاث إمّا متجانَسات أو متخالِفَات ، فتجانس الياء ثابت قالوا . يَيَّيْت أي : كتبت الياء وهو مذهب الأخفش ، تجانس الواو فهو المخُتلف فيه فتقول : يَوَّيْت على مذهب أبي علي الذي يرى أنَّ الواو من باب (سَلِسَ) ، ويرى الأول أنّها من باب (بَبَّ) ، **قال** : ((وقيل : الأصح مذهب أبي الحسن . واعترض عليه بأنّ التجانس في الواو يستلزم الحمل على باب يَيَّيْتُ، أعني ما أجزواؤه الثلاثة متجانسة ، وهو في غاية الشذوذ ، بخلاف التخالف فإنه يستدعي الحمل على باب سَلِسَ ، وهو أشهر وأكثر. ولقائل أن يعارِضَ بأنه حمل على المعدوم في بابه ؛ بخلاف مذهب أبي الحسن ، فإنه حمل على الموجود في بابه ؛ بيان ذلك إن مثل سَلِسَ في المعتلات التامة المتخالفة معدوم ، بخلاف ما أجزاؤه الثلاثة متجانسة ؛ لأن وجوده متفق عليه ، فالحمل على الموجود المتفق عليه في بابه أولى من الحمل على المعدوم النظير في بابه ويجوز))[٢] .

وذكر اليزديّ أنَّهُ قد استُدِلَّ[٣] على مذهبه بأنه لو كانت من باب التجانس لزم ان يكون تصغيره (أُوَيَّةُ) ، والتالي حق ، ويكون أصله : (وُوَيْوَةٌ) فتقلب واوه الأولى همزة كما قُلِبَت في أُوَيْصِل ؛ إذ هو مُستدعى القياس ، ولو كان في باب التخالف كما ذكروه لزم أن يكون (وُيَيَّةُ) والتالي باطلُ ، وأشار كذلك إلى أن الشارحين قد مالوا إلى أنَّ الأول هو الأولى[٤] .

وقال الساكنانيّ : ((... واختلفتا في أنَّ الياء وقعت فاءً وعينًا ولامًا كَيَيَّيْت ، بخلاف الواو فإنَّهُ لا يقع مثل ذلك إلاّ في الواو على تقدير أن يكون عينه واوًا وإلّا فلا))[٥] .

فالأختلاف الواقع في تركيب هذه الكلمة في الأصل هل من (وَوَوَ) والألف بدل من الواو ، أو من (وي و) والألف بدل عن الياء ؟ وهما مذهبا الأخفش والفارسي كما أشرنا .

ورَجَّحَ قره سنان رأي الأخفش إذ قال : ((واختلفتا أيضًا في أنَّ الياء وقعت فاءً وعينًا ولامًا في : يَيَّيْت بالتشديد، أي كتبت الياء بخلاف الواو أي : لم تقع فاءً وعينًا ولامًا إلاّ في لفظ

١- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ٧٤ – ٧٥.
٢- شرح شافية ابن الحاجب(اليزديّ) : ٢/ ٨٠٦- ٨٠٧.
٣- صاحب هذه الاستدلالات في الشارحين هو ابن الناظم في بغية الطالب : ١٧٩- ١٨٠، وعنه ركن الدين (١٠٥) وعنه الجاربرديّ (٢٦٩) .
٤- شرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ) : ٨٠٦- ٨٠٧، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) : ٣٦٨.
٥- الكافية في شرح الشافية : ٧٢٥.

الواو على وجْهٍ هو إذا كان ألفه منقلبة عن واو ، وهذا الوجه أولى ؛ لأنَّ تصغيره أُوَيَّة أصله : وُوَيْوة ،قُلِبَت الواو الأخيرة ياءً لاجتماعهما ، فأدغم الياء في مثله ، والواو الأولى همزة لاجتماع الواوين المتحركتين في الأول مع أنها مضمومة – ولم يجيء تصغيره : وُيَيَّة ، أصله : وُيَيْوَة كما هو مقتضى الوجه الأول – ولأَنَّ كون العين واوًا أكثر من كونه ياءً))[١].

رَجَّحَ ما كان ألفه منقلبة عن واو؛ لأَنَّ تصغيره أُوَيَّة والتصغير يَرُدُّ الكلمات إلى أُصولها على القياس . و يعتمد أيضًا في ترجيحه على معيار الكثرة والقِلَّة في الاستعمال اللغوي ، فوقوع العين واوًا أكثر من كونه واقعًا ياءً .

زيادة على أنّ حجته في ذلك أنَّهَا لم تُسْمعَ الإمالة فيها .

٨. اشتقاق (موسى):

اختلف اللغويون في هذه اللفظة ما بين العربي والعَجَمِي ومن حيث أصولها العربية في وزنها وأصل اشتقاقها ، والخلاف في لفظة (موسى) النبي جاء مقرونًا في الكتب بالخلاف مع (موسى) الآلة ، وهذه القضيّة بين المدرستين قضية اشتقاق صرفي وليست قضية أَعجميَّ مُعَرَّب[٢].

المدرسة البصريّة :

هذا الأمر عند البصريين شامِلًا لِكِلا المعنيين : (النبي والآلة) ، مُمَيِّزٌ لهُما أصالةً ، **قال الخليل** : ((المَوْس تأسيسُ اسم المُوسَى ، وبعضهم ينوّن موسىً لما يُحْلقَ به))[٣].

وقد نسب الأزهري هذا الكلام إلى الليث[٤] . وورد في الكتاب ما يدل على أنَّ سيبويه ذهب إلى عجمة (موسى) النبي ، قال : ((وأَمّا موسى وعيسى فإنَّهُما أعجميّان لا ينصرفان في المعرفة ، وينصرفان في النكرة ، أخبرني بذلك من أَثِقُ به))[٥].

ويرى أنَّ (مُوسى) على زنة (مُفْعَل) والألف فيها من الكلمة نفسها قال : ((وموسى الحديد مفعل ، ولو سمّيت بها رجلًا لم تصرفها لأنَّها مؤنثة بمنزلة معزى إلاّ أنّ الياء في موسى من نفس الكلمة))[١].

١- الصافية شرح الشافية : ٢/ ٤٨١.
٢- ينظر: معجم الخلاف الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم : ٣٧٧، والخلاف الصرفي في العربية (رسالة) : ٢١٦.
٣- العين : ٧/ ٣٢٣ (موسى) ، وينظر : لسان العرب : ٦/ ٢٦٩(موسى).
٤- ينظر : تهذيب اللغة : ١٣/ ٢١٣(موسى) ، وينظر: لسان العرب : ٦/ ٢٦٩(موسى).
٥- كتاب سيبويه : ٣/ ٢١٣.

ويفهم من ذلك نقضه لقوله الأوّل، فالأسماء الأعجمية لا يدخلها الاشتقاق ولا يُعرف لها أصل في العربية بموجبه يصح الحكم على ألفاتها بأنها لإلحاقها ببنات الأربعة من الكلم العربي.

وقد عَدَّ ألف (موسى) الحديد لامًا للكلمة لأنه (مُفْعَل) من (أَوْسَيْت) وليست ألفه للإلحاق كألف موسى النبي ، ثم إنَّ في قوله الأخير دليلًا على نقضه مذهب عجمة (موسى) الذي قدّمه أولًا وهو أنَّ موسى الحديد يجوز أن يُسمّى بها رجلًا عندئذٍ تمنع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي[٢] .

وجعل في موضع آخر المسمى بهذا الاسم أنَّ الميم فيه زائدة، قال: ((لأنَّ الميم زائدة أولًا لازمة لكل اسم من الفعل المزيد، وأَنَّها لازمة لكل فِعْل في مفعول ومَفْعَل، ونحوهما...))[٣]

وذهب البصريون ممن جاءوا بعد سيبويه كالأخفش، والزجّاج، وابن السرّاج إلى أَنَّهُ (مُفْعَلًا) من (أَوْسَيْت) لأن الميم أكثر ما تُزاد أولًا ، وأنَّ (مُفْعَلًا) أكثرُ من (فُعْلى) وأنَّهُ يُصْرَف معرفةً ويُمنع نكرةً و(فُعْلى) تمنع الصرف في كلتا الحالين[٤] .

ويرى الأخفش أن الميم في (موسى) هي الزائدة لأنَّ مُفْعَلًا أكثر من فُعْلَى ، فمُفْعَل يُبنَى من كُلِّ (أَفْعَلْت) ويدل على ذلك أنّ (مُفْعَلٌ) يُعْرَفُ في النكرةِ و(فُعْلَى) لا تنصرف كلِّ حَال [٥].

وقد نقل الزجاج مذهب أصحابه البصريين في موسى نبيًا فقال : ((قال جميع البصريين في اسم موسى وعيسى أَنَّهُما أَعجمّيان))[٦] .

ولدى ابن عصفور (موسى) على زنة (مَفْعَل)[٧].

واحتجَّ البصريون لرأيهم بحجتين :

١. مَفْعَلٌ من (أوسيتُ) أكثر من فُعَلى من مَاسَ .
٢. مُفْعَلٌ مُنصرفٌ نكرة ، وفُعْلَى لا تَنْصَرِفُ في كل الأحوال[١] .

١- كتاب سيبويه : ٣/ ٢١٣.
٢- ينظر: معجم الخلاف الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم : ٣٧٦، ٣٧٨.
٣- كتاب سيبويه : ٤/ ٢٢٤٠.
٤- ينظر: معاني القرآن (الأخفش) : ١/ ١١٠، ما ينصرف وما لا ينصرف (الزجاج) : ٣١، والأصول في االنحو : ٣/ ٣٥١، وحاشية الخضري: ٢/ ١٠٤- ١٠٥، ومعجم الخلاف الصرفي : ٣٧٨.
٥- ينظر: معاني القرآن (الأخفش): ١/ ١١٠، ١/ ٣٠٢، والأصول في النحو: ٣/ ٣٥١.
٦- ما ينصرف وما لا ينصرف: ٣١.
٧- ينظر: الممتع في التصريف : ١/ ٦٢، ٢١٧.

المدرسة الكوفية : أخذوا الأصل الاشتقاقي لكلمة (موسى) من الخليل بن أحمد الفراهيدي[٢] . قال ابن السكّيت : ((تقولُ هذه مُوسَى جيّدَةٌ ، وهي فُعْلَى عن الكسائي)) [٣].

قِيلَ : ((هي فُعْلَى ؛ فلا تَنْصَرِفَ في كُلِّ حالٍ ؛ لكونِهِ كالبُشْرَى وَهُوَ عِندَهُ مِنَ المَيْسِ لأن المزين يتبختر ... قُلِبَت عِنْدَهُ الياءُ وَاوًا لانضمام ما قبلها على ما هُوَ مَذْهَبُ الأخفش في مثلِهِ))[٤] .

ويبدو أَنَّهُم مجمعون على أَنَّ موسى الحديد فَعْلَى من مَاسَ يميس ميسًا إذا تبختر ، وفسّر مذهبهم في موسى الحديد بأنَّ الأصل (ميسى) وقلبت الياء واو لسكونها وسبقها بالضم ، أي أَنَّهُم عَدّوا موسى الآلة مؤنثة لزيادة الألف في (فعلى) من (الميس) لا(مُفْعَل) من (أَوسيت) ولذا منع الصرف في كلتا الحالتين[٥] .

واحتَجَّ الكوفيون على صحّة رأيهم بـ :

١. المُوسى مؤنثة ونظائرها على فُعْلَى كثيرة .
٢. ممنوعة من الصرف والدليل على كونه (فُعْلَى) ؛ وذلك لأصالة الميم فيه .
٣. موسى اسم آلة مُستعملة فيما له علاقة بمعنى أصلها .
٤. حصل فيها إعلال بقلب الياء واوًا [٦].

وحجج كل من الفريقين متضادة وكذلك ردودهم ، ولعلّ الخلاف في ذلك قائم على السوابق واللواحق المفترضة في الكلمة ، فالميم لدى البصريين سابقة وزائدة ،والألف المقصورة عند الكوفيين لاحقة وزائدة فَقَدَّم الخِلاف المدرسي في اللفظة أصلين أشتقاقيين هما (وَسَى) و(مَاسَ)[٧].

١- ينظر: الأصول في النحو : ٣/ ٣٥١، والخلاف الصرفي في العربية(رسالة) : ٢١٧.
٢- ينظر: العين : ٧/ ٣٢٣ (موسى) ، ولسان العرب : ٨/ ١٠٨(موسى) .
٣- لسان العرب: ٨/ ١٠٨(موسى) ، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢/ ٣٤٨- ٣٤٩.
٤- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣٤٨/٢.
٥- ينظر:المذكر والمؤنث (الأنباري) :١/ ٤٣٨، وإصلاح المنطق (ابن السكيت) : ٣٥٩، وأدب الكاتب : ٢٨٦، شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ، ومعجم الخلاف الصرفي : ٣٧٨.
٦- - ينظر: العين : ٧/ ٣٢٣ (موسى)، والأصول في النحو: ٣/ ٣٥١، شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢/ ٤٣٠، ولسان العرب : ٢٦٩/٦(موسى).
٧- ينظر: الخلاف الصرفي في العربية (رسالة) : ٢١٨.

ويرى لغويون آخرون كالزجّاج والسيرافي والخضري أَنَّ مُوْسَى مشتق من أَسَى يَأسُو أي من (أَسَوْتُ الجُرح)[١] فأصله عندهم : مُؤْسَى ، أصابَتهُ إجراءات صرفية هي : همزة ساكنة قلبها ضمة ، ثُمّ خُفّفَت الهمزة مُبَدلَة واوًا ، فألتزم تخفيف الهمزة ، **قال السيرافي :** ((وموسى الحديد عربيّة مُنصَرِفة في النكرة ، وزنها (مفعل) ، وهي أحد شيئين : إمّا من أوسيت الشعر إذا حلقته ، أو من أَسوت الجرح ، والزمت التخفيف))[٢] .

وجعل ابن الحاجب أصل (موسى) من (أوسيتُ) على المذهب البصري ، وأشار أيضًا إلى المذهب الكوفي وارجع نسبتها إلى الحلق فقال : ((وأُختُلِفَ في مُوْسَى ، فقيل : مُفْعَلٌ من أَوْسَيْت أي : حَلَقْتُ ، وقال الكوفيّون : فُعْلَى مِنْ مَاسَ ، والوجهُ الأوّل ؛ لأَنَّ مُوْسى الحديد نسبتها إلى الحلق أقوى من نسبتها إلى الميس الذي هو الحُسْنُ ؛ لأَنَّ ذلك معناه وهذا مُلازِمَها ، فكان الاشتقاق مِنْ أَوْسَيْتُ أشبه ، فلذلك حُكِمَ بأَنَّ الميمُ زائدة فكان أصلهُ مُفْعَلًا))[٣].

فقد رجَّحَ المذهب البصري القائل بأَنّ (مُوْسَى) مشتقة من أوْسَيْت وأن الميم فيها زائدة والألف أصل وعلى ذلك يكون أصله (مُفْعَلًا) وهو أكثر من (فُعْلَى) مِن (مَاسَ) ، وأنَّ مُفعَلًا منصرف مُنَكرًّا ، وفُعْلَى لا تَنْصَرِف على حالٍ من الأحْوال .

ونقل الرضي مذهب البصريين في (موسى) الآلة وهو يشرح قول ابن الحاجب السابق قال : ((مُوْسى التي هي موسى الحديد عند البصريين من (أَوْسَيْت) أي حلقت وهذا اشتقاق ظاهر وهو مؤنث سماعي كالقدر والنار والدار))[٤].

أي إنَّ ألف موسى ليست للتأنيث وإنّما هي لام الكلمة ومن هُنا قال الرضي : ((موسى الحديد مؤنث سماعي))[٥] .

وقد عزا الرضي إلى أبي عمرو بن العلاء ذهابه إلى أنّ (موسى) النبي (مُفعل) من أوسيت جريًا على مذهب أصحابه في اشتقاق موسى الحديد ، وعزا إلى الكسائي أنه (فعلى) من الميس جريًا على مذهب أصحابه في اشتقاق الآلة ، **إذ قال :** ((وأمّا موسى اسم رجل فقال أبو عمرو

١- ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٣١، شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣٤٨/٢، وحاشية الخضري: ٢/ ١٠٤ ــ ١٠٥

٢- شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٣/ ٤٧٨، ٥/ ٢٠٣.

٣- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٦٦٨، وينظر : بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب : : ١٢٤، شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٥٩٦/٢، وكنز المطالب على شافية ابن الحاجب : ٣/ ١٨٤٣.

٤- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) :٢/ ٣٤٧.

٥- نفسه :٣٤٨- ٣٤٩.

بن العلاء : هو أيضًا مُفْعَل بدليل انصرافه بعد التنكير ، وفُعْلَى لا ينصرف على كل حال ، وقال أيضًا : إنَّ مُفْعَلًا أكثر من فُعْلَى فحمل الأعجمي على الأكثر أولى وهو ممنوع لأنّ فَعْلَى يجيء مؤنثًا لكل أفعل تفضيل ومفعل لا يجيء إلاّ من باب أفْعَل يُفْعِل فهو عنده لا ينصرف (علمًا للعجمة والعلمية) وينصرف بعد التنكير كعيسى . وقال الكسائي : هو فُعْلَى فينبغي أن يكون ألفه للإلحاق بجخذب وإلاّ وجب منع صرفه بعد التنكير))[١].

في هذا النص خلطٌ ملحوظ ، فالرضي نقل عن أبي عمرو ابن العلاء أولًا أنّه ذاهب إلى أن (موسى) الرجل اشتقاقه كاشتقاق (موسى) الحديد ، فهو عربي إذن ولا مسوّغ بعد هذا أن يحتج له بأن حمل الأعجمي على الكثير أولى لأن أبا عمرو لم يقل : موسى أعجمي[٢] .

وفي موضع آخر بَيَّنَ الرضي مذهب الكوفيين فقال : ((والكوفيون ... فُعْلَى من ماس)) [٣]

وذكر اليزديّ أنَّ : ((البصريون والكوفيون أختلفوا في قولهم مُوْسى ، ومعناه المِحْلَقُ . فقال البصريون : إنَّهُ مُفْعَلٌ من (أوْسَيْت) ؛ أي حلقت فالميم زائدة والألف أصلية لأنها منقلبة عن الياء . قال سيبويه عقيب ذكر أَفْعَىً ومُوسىً فالألف فيهما بمنزلتها في مَرْمىً، وإنَّما قُلِبَت الياءُ واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها فتكون الميم أصلية والألف زائدة ومعنى الميس التبختر، وظاهرٌ أنَّ المُرَجّح ما عليه البصريون ، لأن نسبة هذه الآلة إلى الحَلْق أقوى من نسبتها إلى الحُسْن، إذ الحلق مَعناها ، وأمّا الحسن فليس إلاّ كملازم لها ... وقَيل قد جاء المَيْسُ بمعنى الحلق ، وعلى هذا أيضًا كونه مُفْعَلًا أولى من كونه فُعْلَى ، إذ لو كان فُعْلى مُنع صرفه ؛ لكنه مصروف . فإن قِيل : قد جاء فُعْلىً مصروفًا كقولهم دُنْيَاً قُلنا : نادر لا نظير له فلا يُحمل عليه ، واعلم أَنَّهُ بتقدير كونه علمًا مُفْعَلٌ أيضًا عند أبي عمرو بن العلاء وعند الكسائي هو فُعْلىً))[٤].

المتأمل في النص السابق يجد أن مُوْسَى إذا كان (مُفْعَلًا) تارة يكون علمًا فيُمنع من الصرف للعلمية والعجمة ، وتارة يكون ليس علمًا بل الأداة المعروفة فلا يُمنع من الصرف لوجود عِلة واحدة وهي العجمة ، أمّا إذا كان (فُعْلَى) فالتأنيث لازم له فهو ممنوع من الصرف دائمًا ، ووجه الدليل على أنّه من الإشتقاق الأول صَرفَه حين النكرة ويكون بزيادة الميم ، لأن الثاني على كل حالٍ من فَعْلَى لأنه لا يُصرف، **والدليل الآخر** : (وأن مُفْعَل أكثر من فُعْلَى) لأن مُفَعَل يُشتق من

١- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣٤٨/٢- ٣٤٩، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الفسويّ) :٥١/٢، ٥٣.

٢- ينظر: معجم الخلاف الصرفي : ٣٧٩.

٣- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢/ ٤٣٠.

٤- شرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ) : ٦٠٧/١، وينظر : الكافية في شرح الشافية : ٦١٤- ٦١٥، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) : ٢٧٦، وشرح النظّام : ٢٠٤، شرح شافية ابن الحاجب (الفسويّ) : ٥١/٢، ٥٣.

كل فعل على وزن أَفْعَلْتُ نحو: أكْرَمْتُ من (مكرم)، وأمّا فَعْلَى فلا تُشتق إلاّ من أَفْعَل التفضيل للمؤنثة نحو: أفْضَل – فُضْلَى، فالضمير في قوله : لأنه يُبنى ،عائد لـ (مُفْعَل) .

وقد عَرَضَ قره سنان لآراء المدرستين ورجّحَ الرأي البصري، قال : ((مُوْسى أي: موسى الحديد ، (مُفْعَلٌ) بضم الميم وفتح العين من أوسَيْتُ ، أي : حَلَقْتُ .

وقال الكوُفيّون هو : فَعْلىً بالتنوين ، لأنه مُنَصَرِف مِن مَاسَ يميس، أي : تبختر . والأول الأولى، لأن نسبته إلى الحلق أكثر منها إلى التبختر؛ ولأَنَّهُ أكثر من الثاني لِبنائه من كُلِّ (أَفْعَلْت)، ولكونه مُنصَرِفًا سمعًا ، وأمّا مُوسى اسم رجل ، فقيل :(مِفْعَل) بدلالة صرفه في النكرة، و(فعلى) لا ينصرف على كل حال ، وقيل : هو (فُعْلَى)))[1] .

مما سبق يتضح أنّهُ يرى أن مسألة الخلاف تكمن في الحروف الزائدة فذهب البصريون إلى أَنَّ الحرف الزائد في (موسى) هوالميم وأنَّ الألف أصلٌ وهو على زِنَة (مُفْعَل) أُشتق من (المَوْس) ، أو أنّهُ مشتق من (أَوْسيت رأسَهُ) على زنة (مُفْعَل) أيضًا والواو أصلٌ فيه وليست منقلبة . أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّ الميم أصلٌ والزائد هو الألف وأنَّها على زِنة (فُعْلَى) مشتقةٌ من (المَيْس) ،أو (مَاسَ)وقد عَوَّل على المعنى في الاشتقاق أي إنهُ قَدَّم المعنى في ترجيح : اشتقاقه . أي تبختر، ولا علاقة بين الحديد والتبختر مما جعل الأول أقرب إلى الأخذ .

٩.الوقف على الاسم المُنوَّن:

أجمع النحاة في المُدونة النحوية على أنَّ في الوقف على الاسم المُنَوَّن ثلاث لغات[2] وَسَمُوا اثنين منها بغير الفصيحة أو القليلة لعدم شيوعها في الاستعمال والتداول ، ووسموا الأخرى بالفُصحى أو المثلى لأَنَّها على قياس ما جاء به العرب ، **فكانت كما يأتي :**

اللغة الأولى : لغة ربيعة ، نسبها إليهم ابن مالك[3] وهي قائمة على حذف الحركة والتنوين مطلقًا سواء كان منصوبًا أو مجرورًا أو مرفوعًا ، وحكاها الأخفش وأبو عبيدة عن قومٍ يقولون (رأيت زيدْ) بلا ألف[4].

١- الصافية شرح الشافية : ٢/ ٣٩٤.

٢- ينظر: شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب :٢/ ٦٢١- ٦٢٢، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢/ ٢٧٩، وشرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ١/ ١٣١- ١٣٢، وشرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ) : ١/ ٥٢١، ٥٢٣، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) : ٢٢٢، ٢٢٣، والوقف في المدونة النحوية : ١٢٠، ١٢٢.

٣- ينظر: شرح الأشموني : ٣/ ٧٤٧، وشرح الكافية الشافية (ابن مالك) : ٤/ ١٩٨، وينظر : تجاور الساكنين في مدونة النحو العربي : ٢٢٧.

٤- ينظر: كتاب سيبويه : ٤/ ١٦٧- ١٦٨(الهامش "٢") ، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢/ ٢٧٩، وشرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ١/ ١٣١- ١٣٢.

اللغة الثانية : لغة أزد السراة ، فيما حكاه أبو الخطاب[١] ، وذكر المازني أنها لغة قوم من اليمن ليسوا بفصحاء[٢] .

وهي قائمة على أن لا تُحذف الحركة وتقلب التنوين بالتناسب .

اللغة الثالثة : لغة قياسية جاءت على قياس العرب ، وهي قائمة على حذف الحركة والتنوين في المرفوع والمجرور وقلب التنوين ألفًا في المنصوب[٣].

بيد أننا يمكن أن نقف على رؤيتين لهذه اللغات بالنظر للفصاحة وعدمها ، أي القِلّة أو الردائة وهما **: الأُولى** : متمثلة بلغة ربيعة وأزد السراة ، فكلاهما قد وُصِفَتا بعدم الفصاحة والقلة في التداول فهما غير قياسيتان ، فَيُقال على لغة ربيعة : (هذا زيْدْ، ورأيت زيْدْ ، ومررتُ بزيْدْ) با لإسكان في جميع الأحوال فيحذفون الحركة والتنوين مطلقًا .

أمّا أزد السراة فيقولون : ((هذا زَيَدُو ، ومررتُ بزيْدِي ، ورأيتُ زَيْدَاً)) فلا تُحذف الحركة وتقلب التنوين بالتناسب إلى حرف من جنس المصوّت الإعرابي .

الأُخرى : هي اللغة الفُصحى والوجه العالي عند العرب وهي أثبت في القياس[٤] ، **يقولون** : ((هذا زيدْ ، مررتُ بزيدْ ، ورأيتُ زيدًا)) بالاسكان وحذف الحركة في حالتي الرفع والجر وقلب التنوين ألفًا في حالة النصب وذلك بإرادة الفرق بين التنوين والنون ، **قال سيبويه** : ((أمّا كلّ اسم منوّن فإنَّهُ يلحقه في حال النصب في الوقف الألف ، كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللاّزمة للحرف منه، أو زيادة فيه لم تجيء علامةً للمنصرف ، فأرادوا أن يفرقوا بينَ التنوين والنون ...))[٥].

ويمكن مَد هذا التعليل – أي الفرق بين التنوين والنون في المنصوب – إلى المرفوع والمنصوب على لغة أزد السراة فكلاهما قائمة على الفرق بين النون الأصلية نحو: قطنْ وحسنْ،

١- ينظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٥/ ٤٣، سر صناعة الأعراب : ٢/ ١٣٥.
٢- ينظر: كتاب سيبويه : ٤/ ١٦٦- ١٦٧، والجمل في النحو(الزجاجي) : ٣٠٩، وتجاور الساكنين في مدونة النحو العربي : ٢٧٧ .
٣- ينظر: كتاب سيبويه : ٣/ ٥٢١، والمقتضب : ٣/ ١٧، وشرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٦٢١/٢- ٦٢٢.
٤- ينظر: شرح الملوكي في التصريف (ابن يعيش) : ٤١٨، وظاهرة التنوين في اللغة العربية (عوض المرسي جهاوي) : ٦٤.
٥- كتاب سيبويه : ٤/ ١٦٧.

أو ملحقة نحو : رَعْشَن وضَيْفَن [١] ونون جاءت في سياق خاص – الوقف- ، ويمكن وصف وقف أزد السراة بأنَّهُ وقف شعري مما يدل على قِدَم هذه اللغة[٢] .

أمّا لغة ربيعة فتقوم على عدم إرادة الفرق إذ إنَّها قائمة على الحذف مطلقًا ، أي الوقف بغير إعراب ، ((زعم أبو الحسن أنَّ ناسًا يقولون : رأيتُ زَيدْ ، فلا يثبتون ألفًا ويُجرونه مجرى المرفوع والمجرور))[٣]. **وقال السيرافي :** ((وعلى هذا كل العرب إلاّ ما حكى الأخفش عن قوم منهم انَّهُم يقولون : رأيت زيدْ بلا ألف))[٤].

نلحظ مما سبق أنَّ ربيعة حَملَت الاسم المنصوب على المرفوع والمجرور ، والأخرى حملت المرفوع والمجرور على المنصوب أي بالعكس[٥] .

ونجد أن اللغتين قد وُصِفَتا بالقلة وعدم الفصاحة[٦] وهذا يكشف عن هيمنة لغة الإبدال الجزئي- المنصوب فحسب- وإنَّ دَلَّ على شيء فإنه يدلُّ على زيادةٍ في صفةٍ حظيَ بها أحد الأدائين في الكم أو النوع مما جعلها الأجود ، والأكثر ، والأقيس وليس بُعدًا عن المعنى أو لخطأ مَأْ فيها[٧] .

وانمازت لغة أزد السراة بإشباع الحركات أي إنها راعت في الوقف على الصامت المصوّت الإعرابي الذي شُكِّل به الحرف قبل الوقف عليه فتستحيل إلى ضمة طويلة في الرفع وكسرة طويلة في الخفض وفتحة طويلة في النصب مما جعلهم يصفون هذا الوقف بالوقف الشعري . وينجم عن وقوع الواو بعد ضمة والياء بعد كسرة في آخر اسم معرب ثقِل وهو مرفوض في كلامهم[٨] .

وقد ذكر ابن الحاجب وجوه الأداء ولم يذكر نسبتها إلى لهجة أو قبيلة بعينها فقال : ((وإبدال الألف في المنصوب المُنوّن ... ثلاث لغات : منهم من يقلب التنوين حرف مَدٍ من جنس حركة ما قبله فيقول :زَيْدُو ، وزَيْدَا ، وزَيْدِي ، ومنهم من يحذف التنوين في الأحوال كلها ، ويقف عليه كغير المنوّنِ ، فيقول : زَيْدْ ، وزَيْدْ ، وزَيْدْ ، وفي الأحوال الثلاث وليستا بالفصيحتين

١- ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش) : ٩/ ١٣٣.
٢- ينظر: الوقف في المدونة النحوية : ٢١٢.
٣- كتاب سيبويه : ٤/ ١٦٧، هامش (٢).
٤- شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٥/ ٣٨.
٥- ينظر : شرح المفصل (ابن يعيش) : ٩/ ١٣٥.
٦- شرح المفصل (ابن يعيش): / ، وينظر: أمالى الشجري: ٢/ ١٥٩.
٧- ينظر: الوقف في المدونة النحوية : ٢٢٤.
٨- ينظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٤٣٥، والوقف في المدونة النحوية :١٢١.

، **واللغة الثالثة** : الفرق بين المنصوب وغيره فَيُبَدلُ في المنصوب ولا يُبْدلُ في المرفوع والمجرور ، ووجه قلبها أوّلًا القصدُ إلى البيان بأَنَّهُ مُنَوَّنٌ في الوصل وحذفه ؛ لأنه من أحكام الوصل ، واللغة الفصيحة استثقلت إبدالَهُ في المرفوع والمجرور ؛ لثقلهما مع الضمّة والكسرة ، واستخَفّت إبداله مع المنصوب لخفّة الألف والفتحة))[١].

نجد أنَّهُ مَيَّز بين اللغات غير الفصيحة واللغة المُثلى والقياسية حينما ذكـر :(وليستا بالفصيحتين)، ولم ينسبها إلى قائل مُعيّن إشارة منه لتنحيتها عن اللغة الأصلية وعدم أهميتها فالقياس هي اللغة التي تقوم على الفرق بين المنصوب وغيره فيُبدل في المنصوب ولا يُبدل في المرفوع والمجرور وأنَّ وجه قلبها أولًا هو القصد إلى البيان بأَنَّهُ مُنَوَّنٌ في الوصل وحذفه ؛ لأنه من أحكام الوصل ، واللغة الفصيحة استثقلت إبداله في المرفوع والمجرور ؛ لثقلهما مع الضمّة والكسرة واستخفت إبداله مع المنصوب لخفة الألف والفتحة .

ولكن لا نغفل العلاقة بين اللغة المُثلى ولغة أزد السراة إذ إنَّ كِلاهُما سعت إلى الفرق بين النون الأصلية والتنوين .

ويمكن الإشارة إلى أنَّ التحوّل الذي يصيب الكلمة عند الوقف على لغة أزد السراة يمكن أن يُنسب إلى صُورة وُسِمَت بالثقل، **قال الرضي** : ((... وإن كانت في الأصل كلمة برأسها فهي : أي التنوين : إمّا أن تخفف بالقلب كما هو لغة أزد السراة ، وهو قلبهم المضموم ما قبلها واوًا ، والمكسور ما قبلها ياء ، وهو مكروه ؛ لأن الواو ثقيل على الجملة ولا سيما المضموم ما قبلها في الآخر ، وكذا الياء ...))[٢].

فالثقل الناتج من التتابعات المتشابهة أشد كراهةً من الثقل الناجم عن المختلفة إذ إن الثقل في التتابعين (ـُ و، ـِ ي) راجع إلى أن التماثل يحتم التزام الموضع نفسه عند النطق ، فلا فرق بينهما إلاّ ارتفاع مؤخرة اللسان[٣] .

وقال أيضًا : ((المنصوب المُنوّن تُقلب نونه ألفًا لأنه لا يُستثقل الألف بل تخف به الكلمة بخلاف الواو والياء لو قُلِبَت النون إليهما في الرفع والجر ، والخفة مطلوبة في الوقف كما تقدم،

١- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٦٢١- ٦٢٢، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ١/ ٥٢٩.
٢- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) :٢/ ٢٧٤.
٣- ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث : ١٨٨- ١٨٩.

وقد ذكرنا أن ربيعة يحذفون التنوين في النصب مع الفتحة فيقفون على المنصوب كما يقفون على المرفوع والمجرور، وذلك لأن حذفها مع حذف الفتحة قبلها أخف من بقائها مقلوبة))[١].

وأشار اليزديّ إلى أنَّ القلب هو الأصل لدلالته على التنوين وتركُ هذا الأصل في المرفوع والمجرور للإستثقال قال : ((... والدليل على ذلك أنَّ الأصل القلب ؛ليكون دالًا على التنوين ، لكنهم استثقلوه في صورة المرفوع والمجرور للزوم الواو والياء بخلاف صورة النصب ؛ لأن اللازم فيها الألف ، وهي محتملة لخفتها ...))[٢].

وقال أيضًا : ((هذا باب آخر من أبواب الوقف . اعلم أنَّ في الوقف على المنّون ثلاث لغات : إحداها : حذف الحركة والتنوين مطلقًا سواء أكان منصوبًا أو مجرورًا أو مرفوعًا **... والثانية** : أن لا تحذف الحركة ويقلب التنوين بالتناسب ، فيقال : هذا زيدو ، ورأيتُ زيدا ، ومررتُ بزيدي . والثالثة : أن يحذفا من المرفوع والمجرور ويقلب في المنصوب . تقول : هذا زيْدْ ، ومررتُ بزيْدْ ، ورأيتُ زيدا ، وهي المُختارة ...))[٣].

فقد وَجَدَ أن صورة الأصل – القلب – فيها كراهة ولم يخفف الوقف لديهم من شدتها وعدم استساغتها فالفرق بين الأداءين في الأصل والتحوّل والكراهة والتخفيف ، زيادة على أن اللغة المهيمنة هي الفصيحة التي جمعت بين الخفة والفرق بخلاف اللغات الأخرى التي لم يتحقق فيها ذلك .

وَعَلَّلَ الساكنانيّ الحذف في المرفوع والمجرور بقوله : ((إبدال التنوين إنّما يكون بعد النصب دون الرفع والجر ...لئلا يزداد الثقل فيما يطلب فيه الخفة ، أو لئلا يلزم الإلتباس))[٤] .

وقال عن وقف أزد السَّراة : ((ذهب طائفة إلى إبداله واوًا ، وياءً فيهما ؛ لأنَّ نسبته إلى الأحوال الثلاث على السوية فإبداله في البعض دون البعض يوجب التحكم .))[٥] .

أشار فيما سبق إلى أنَّ الإبدال في النصب دون الرفع والجرّ يوجب التحكم وهو يختلف من بيئة لأخرى إذ إنَّ التحكُّم تفرضه البيئة اللغوية نفسها على المستعمل .

١- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢/ ٢٧٩.
٢- شرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ) : ١/ ٢٧٣.
٣- نفسه : ١/ ٢٧٢- ٢٧٣.
٤- الكافية في شرح الشافية : ٢/ ٥٢٢.
٥- نفسه : ٢/ ٥٢٣.

فاللغة ليست دالًّا معرفيًا عند المستعمل ، فمن اعتاد الإبدال قال في الوقف : هذا زَيْدُو ، ومررتُ بزَيْدِي ، ومن اعتاد الإبدال في بعض دون بعض قال : رأيتُ زيدًا ، وجاء زيدْ ، ومررت بزيْد.

وقال الجاربردي : ((... منهم من يقلب التنوين حرف مد في الأحوال ، فيقول : جاء زيدو ورأيتُ زيدًا ومررتُ بزيدي لأنَّ التنوين زائد يجري مجرى الحركة الإعرابية لأنه تابع لها فكما لا يوقف على الإعراب لا يُوقف على التنوين ولأنهم فرّقوا بينه وبين الأصلية كحسن أو الملحقة نحو : ضيفن ولم يحذفوه لما سيجيء فقلبوها بحرف حركة ما قبلها ... ومنهم من يُبدله في المنصوب ألفًا لأنَّهُ حرف جيء به للدلالة على الأمكنية وليس في إبداله ألفًا ثقل الواو ولا الالتباس الذي في الياء ولا يبدل في المرفوع والمجرو لما عرفت وهذا هو الأفصح ...))[١] .

فقد حمل الجاربردي التنوين في لغة أزد السراة على الإعراب في زيادته وعدم الوقف عليه ، وأشار إلى أنَّهم فَرَّقوا بين النون الأصلية وغيرها فقلبوها بحرف حركة ما قبلها .

وأبان قره سنان في نَصِّهِ الآراء الثلاث في الاسم المنصوب المُنَوَّن ولم ينسبها لقائل معين مُرَجّحًا المذهب الأفصح من بينها والقائم على إبدال الألف من التنوين في المنصوب المُنوّن وعدم الإبدال في المرفوع والمجرور الواو والياء من التنوين معللًا ذلك بثقل الضمة والكسرة مع الواو والياء ، وخفّة الفتحة مع الألف ، **قال** : ((وإبدال الألف في المنصوب المُنوَّن الذي لم يكن فيه تاء التأنيث الاسمية نحو : رأيت زيدًا ، ولم يُبدل الواو والياء في المرفوع أو المجرور المُنَوَّن فلا يُقال : جاء زيدو ، ومررتُ بزيدي للثقل في الواو والالتباس في الياء ، بل يُقال : زيدْ بالسكون فيهما ، وهذا المذهب الأفصح ، وقِيل أُسكِنَ في الأحوال كُلِّها كغير المُنَوّنَ. وقِيل يُبدل في الأحوال لأن التنوين زائد يجري مجرى الحركة الإعرابية لأنَّهُ تابع لهُما ، فكما لا يُوقَف على الإعراب لا يُوقف على التنوين))[٢].

اتّكأ قره سنان في تعليله عدم الوقف بالواو بالثقل وبالياء بالإلتباس ، وهذه ليست العلة الوحيدة لمنع هذا الوقف في المدونة النحويّة فثمة علة أخرى هي: ((أنَّهُم لوأبدلوا من التنوين واوًا في حالة الرفع ، لكان ذلك يؤدي إلى أن يكون اسم متمكن في آخره واوًا قبلها ضمّة ، وليس في كلام العرب اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمّة ...))[٣] .

١- شرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) : ٢٢٢، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : ١١٣، ٢١١.
٢- الصافية شرح الشافية : ١/ ٣٤٩.
٣- اسرار العربية (الأنباري) : ٤١٣.

لا يخفى إنَّ التتابعين (ـُ و) و(ـِ ي) هما من أثقل التتابعات في العربية ؛لأنهما في نظر المتقدمين بمثابة اجتماع واوين ، ولكراهة الكسرة على الياء في آخر الكلمة ؛ لأنها بمثابة اجتماع ياءين مما يوجب التخلص منهما[١].

فالكراهة في الأصوات المركبة (ـُ و، ـَ ى) ناجمة عن الضعف الذي يعتري صامتية نصف المصوت (و) ، بسبب طبيعة تخلقه التي صيّرته ما بين الصوامت والمصوّتات ، ولكنه صامت ضعيف ، فإن حُرِّك بحركة من جنسه كما في التتابع (وُ) زادت من ضعفه وكانت الكراهة معها أشد وأبلغ لالتزام اللسان الموضع نفسه في الأداء ، إذ ترتفع مؤخرة اللسان نحو الحنك لأداء نصف المصوت ثم تهبط إلى الموضع نفسه الذي انطلقت منه ثم ترتفع ثانيًا لأداء الضمة ؛ لذا لا نعجب من عدّهم التتابع (وُ) أثقل هذه التتابعات .

بيد أَنَّهُ مَيَّز لغةً تكون هي العُليا وأقصى اللغات الأخرى بدليل قوله "وقيل" ولم ينسبها إلى قبيلة معينة .

زيادة على أنَّ التنوين لديه فضلة مما يدل على أَنّهُ يمكن الإستغناء عنه لقوله ((لأن التنوين زائد)) وقد حمله على الحركات الإعرابية في عدم الوقف عليه .

١٠.الزيادة في يَأْجَجْ ومَأْجَجْ :

من الأمور التي يُعرف بها الزائد من الأصلي في كلمة معينة الاشتقاق ، وخلاصته أَنَّهُ إذا وردت كلمة وفيها بعض حروف الزيادة العشرة (اليوم تنساه) ورأيت ذلك الحرف قد سقط في بعض تصاريف الكلمة التي يوافقها في المعنى والتركيب حكمت بزيادة ذلك الحرف[٢] .

ومن خلال الاشتقاق وجدوا غلبة زيادة حروف في مواضع معينة ، وشبهة الاشتقاق هي (أن يوافق البناء بناء كلامهم في الحروف الأصول ولم يعلم الموافقة في المعنى الأصلي)[٣].

أمّا الإظهار الشاذ فيعنون به إظهار ما حقّه الإدغام ، وحصل الخلاف في مسألة عدم خروج الكلمة على أصولهم على كلا التقديرين كما في (يَأْجَجْ ومَأجَج) ، إذ لو جعلنا الياء والميم زائدتين

١- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ٥٦، ٣/ ١٢٥- ١٢٦.
٢- ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) : ٣١٤.
٣- شرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) ١/: ٢٣٥.

لكان البناء على (يَفْعَل) و(مَفْعَل) وهذان ليسا غريبين عن أبنيتهم ، ولو جعلنا الجيم الثانية زائدة للإلحاق لكانا على (فَعْلَل) وهذا من صميم أبنيتهم [١].

فكان سببه التعارض بين شبهة الاشتقاق والإظهار الشاذ في هاتين الكلمتين ، وسواء أكان الترجيح لشبهة الاشتقاق أم للإظهار الشاذ لابد من زيادة أحد الغالبين ، ومن ثم لا يخلو هذا من أمرين : فإمّا أن يكون الترجيح لاجتناب الإظهار الشاذ وهنا نحكم على الياء والميم في (يَأْجَج ومَأجَج بالأصالة فيكونان على (فَعْلَل) والتضعيف للإلحاق ولا إدغام مع الإلحاق فيكون الإظهار قياسًا كما في قَرْدَد ، وأمّا أن يكون الترجيح لشبهة الاشتقاق وهنا نحكم بزيادة الياء والميم في هاتين الكلمتين ، وعلى هذا يكون (يَأجَجْ ومَأجْجَ) : يَفْعَل ومَفْعَل وهذان الوزنان لا نستطيع أن نعدَّهَما من الإلحاق لاطّراد زيادة الميم والياء في أول الكلمة لمعنىً ، ومن ثمَّ وجَبَ في (يَفْعَل ومَفْعَل) الإدغام[٢].

ويمكن أن نحصر الرأي فيهما برؤيتين هما :

الأولى : قوامها تقديم الإظهار على الشبهة لاشتماله على معنيين : التضعيف وترك الإدغام وهما يقضيان زيادته ، **قال سيبويه :** ((وأَمَّا يَأجَج فالياء فيها من نفس الحرف لولا ذلك لأدغموا كما يُدغمون في مُفْعَل ويُفْعَل من رددت ، فإنّما الياء ههنا كميم مهدد))[٣] .

فبقوله هذا يؤكد ما زِيد فيه والزيادة المتحققة عنده هي زيادةُ غير الميم إذ هي أصلٌ عندهُ وعند أُستاذه الخليل وقال في موضع آخر : ((وأمّا غيرُهُ – الخليل- فجعل الزوائد هي الأواخر ... وجعل الآخرةِ في مَهْدَدٍ ونحوه بمنزلة الألفِ في مِعْزَى وتترى))[٤] .

وجعل سيبويه ما شابه مَأْجَجًا مزيدًا للإلحاق بذوات الأربعة قال : ((ألحقوا به – بباب فَعْلَل – من بنات الثلاثة حوقل وزينب وجدول ومَهْدَد ... بمنزلة الأربعة))[٥].

فهي عنده من بنات الثلاثة ومما ضُوعِفَت لامُهُ مثل مَهْدَدٍ زائدُهُ الحرف الأخير.

١- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢/ ٣٨٦، ٣٨٨، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) : ٣١٤- ٣١٥، وشرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : ٢/ ١٥٩، ١٦٢، والمناهج الكافية في الشافية (زكريا الأنصاري): ٢/ ١٥٩، ١٦٢.

٢- ينظر: الدرس الصرفي بين الرضيّ الجاربرديّ في شرحيهما على شافية ابن الحاجب (رسالة) : ٢٥١، ٢٥٤، ومعجم الخلاف الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم: ٤٢٠- ٤٢٢.

٣- كتاب سيبويه :٢/ ٣٥٤، وينظر: ٢/ ٣٤٤، وآدب الكاتب : ٤٩٥، والكافية في شرح الشافية : ٦٧٨- ٦٧٩.

٤- كتاب سيبويه : ٢/ ٣٥٤.

٥- نفسه : ٩/ ٣٣٥.

فسيبويه ومن تبعه يرجّحون الإظهار الشاذ ويقدّمونه على شبهة الاشتقاق[١] ، و(يَأْجَجْ) عنده وعند الصغاني بفتح الجيم قال : يَأْجَج على وزن يَسْمَع)[٢]

إذ إنَّ مضمون كلامه حجّة العامل بالإظهار بمعنى أنَّهُ لو كان إحدى الجيمين في الكلمتين زائدة لأظهروا ، واللاّزم حق فكذا الملزوم ،إمّا اللاّزم فظاهر ، وأمّا الملازمة فلأن الإظهار لا يكون والحال أنّ الثاني من المثلين المتلاقيين متحرك إلاّ عند الإلحاق أو عدم إمكانه ، فلمّا أظهر وأمكن الإلحاق دَلَّ على ثبوته ، فيلزم أصالة الياء والميم ، إذ لولا ذلك لزم كون الأصل على حرفين[٣] .

وقال أبو علي الـفارسي : ((فـأمّا ياء يَأْجَجْ فأصل الإظهار التضـعيف))[٤]. وقال ايضًا : ((فأمَّا ميم مَأْججٍ ومَهْدَدٍ فَأَصلان كما كانت ياء يَأْجج كذلك لظهور التضعيف ولو كانت الميم زائدة لأدغمت المثلين))[٥] .

وقال ابن يعيش : ((وأمَّا مَأْجَج ومَهْدَد فالميم فيهما أصلٌ ، ولو كانت زائدة لأدغم المثلان فهما كمَفَرٍومَفَرّ ووزنُهما (فَعْلَل)،وظهرالمثلان فيهما،لأنهما ملحقان بجَعْفَر كما قُلنا في يَأْجَج))[٦] يَأْجَج))[٦] .

وذكر ابن عصفور : ((أنَّ الذي يدل على أصالة الميم في مَأْجَج ومَهْدَد أنّ الميم لو كانت زائدة لوجب الإدغام فنقول مَهَدَّ ومَأَجَّ ... فدّل ذلك على أنَّ الميم أصلٌ وأنهما مُلحقان بجعفر نحو قَرْدَد ولذلك لم يُدغمِ))[٧] .

يتضح من النصوص السابقة أنَّ عِلّة ترجيحهم للإظهار تكمن في خوفهم من ارتكاب خرم للقاعدة النظامية المطردة ، وهذا وجيه بالنظر إلى المحافظة على القياس وإلى إبعاد ما يبعث الخلل في بناء القاعدة ، لكن ارتكابهم في أحايين كثيرة ما يخل بالقياس ويبعث على الشذوذ حتى

١- ينظر : كتاب سيبويه : ٤/ ٣٠٩، ٣١٣، والأصول : ٣/ ٢٣٥، ٢٣٧، ٣١٦، والتكملة : ٢٣٥، ٢٣٨، ٣٧٧، وشرح المفصل (ابن يعيش) : ٩/ ١٤٩، ١٥٢، ٦٤٣، والممتع : ١/ ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٨٧، ٦٦٩، الكافية في شرح الشافية : ٦٧٨-٦٧٩، ٧٣٤، وشرح الكافية الشافية (ابن مالك): ٤/ ٢٠٦٣- ٢٠٦٤، ٦٧١.
٢- التكملة (ابو علي الفارسي) : ١/ ٣٩٦.
٣- ينظر: كتاب سيبويه : ٤/ ٣٠٩، ٣١٣، وشرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ) : ٦٩٢.
٤- التكملة : ٥٥١.
٥- نفسه : ٥٥٤
٦- شرح المفصل (ابن يعيش): ٩/ ١٤٩، ١٥٢.
٧- الممتع في التصريف : ١/ ٢٤٩- ٢٥٠.

غدا الشاذ كثيرًا كثيرًا يجعل ما ذهب إليه الرضي وجيهًا لا يمكن نكرانه أو الغض منه ، وسنأتي على ذكره[١] .

الأخرى : ممّن يرجّحُون بشهة الاشتقاق ويُقدّمونها على الإظهار الشاذ ونُسِبَ هذا الرأي للسيرافيّ في الإرتشاف : ((وأجـــاز السّيرافي في مَأْجَجٍ ومَهْدَدٍ أن تكون الميم زائدةً وفكُّهُمَا شاذٌّ .))[٢].

قال السيرافي : ((... فلقائل أن يقول مأجج ومهدد جاء على الشذوذ والأصل هو يفعل كما جاء ياجج والأقوى ما قاله سيبويه – أي أن الميم لديه زائدة -))[٣]

ورَجَّحَ ذلك الرضي[٤] ، فقد حكموا بزيادة الياء والميم وأصالة والإظهار ليكون على(يَفْعَل) و(مَفْعَل) .

و(مأجِج) عند السيرافي والفراء وغيرهم بكسر الجيم .

يتضح مما سبق أن السيرافي يجعل زيادة الميم فيهما محكومة بالإدغام الذي منعه الشذوذ الظاهر بالفكِّ وهذا الأمر مُلاحَظ عند سيبويه بتمثيله بَمَردٌّ ومَفَرٌّ، مضاف إلى ذلك أنَّ الإلحاق لا يتفق مع الإدغام ، إذ تبقى الأبنية المُلحقةْ كما هي بلا إدغام[٥].

وذهب ابن الحاجب مع الرؤية الأولى فقال : ((ومن ثم اختلف في يَأْجَجَ ومَأْجَجَ وكلاهما لا يخرج به عن بناء الأصول ؛ لوجود مَفْعَل وفَعْلَل فمن رجَّحَ بالإظهار الشاذّ جعل التضعيف زائدًا فوزن يَأْجَجٍ ومَأْجَجَ عنده فَعْلَلٍ فيهما ومن رَجَّحَ بشبهة الاشتقاق قال : وزنه يَفْعَل ومَفْعَل ؛ لأَنَّ في بنائِهِم أَجَّ ومَجَّ وليس في بنائِهِم يَأْجَ ولا مَأَجَ ، وإذا كان هذا البناء في كلامهم وذاك ليس في كلامهم أشبه ولو قيل : مَأْجَجٌ فَعْلَلٌ بالتقدير لكان أقرب ؛ لأنه قد ثبت أن المأْج الماء الأَجاج ، يقال مَؤُج الماء))[٦].

وأشَار ابن مالك إلى : ((أنَّهُ قد أُختُلِفَ في نحو (يَأْجَجُ ومَأْجج) فمنهم من يجعله (فَعْلَلًا) هربًا من شذوذ الإظهار ، ومنهم من يجعله (يَفْعَل ومَفْعَلًا) هربًا من حمله على تركيب مهمل في

١- ينظر: الدرس الصرفي بين الرضيّ والجاربري في شرحيهما على شافية ابن الحاجب (رسالة) : ٢٤٥.
٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب : ١/ ٩٦، ١٠٧، وينظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (محمد بن علي الصبان): ٤/ ٢٦٣، وابنية الصرف في كتاب سيبويه : ١٩٠.
٣- شرح كتاب سيبويه : (السيرافي) : ٥/ ٢٠١.
٤- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢/ ٣٨٧.
٥- ينظر: الخلاف الصرفي في العربية (رسالة) : ٢٤٤- ٢٤٥.
٦- شرح شافية لمصنفها ابن الحاجب: ٢/ ٦٩٥، وينظر: الايضاح في شرح المفصل : ٢/ ٣٧٧، ٢/ ٣٨١.

زعمه إلى حمله على تركيب مستعمل لأن في كلامهم (أَجَّ) وليس فيه (يَأَجَ ولا مَأَجَ) وهو ضعيف لما فيه من الإلحاق بالأقل وترك الإلحاق بالأكثر، فإنَّ أمثلة ما شَذّ فيه الفك أقل من التراكيب التي لم يُستعمل منها إلاّ بناء واحد ...))[١]

وقال : ((والأقرب في (يَأَجَجَ) أن يكون (يَفْعَل) من أجَّ ...))[٢] .

وقد أخذ الرضي بالترجيح لشبهة الاشتقاق ، قال : ((وقيل: الترجيح لشبهة الاشتقاق فنحكم بأنَّهُ يَفْعَلُ وهو الأقوى عندي لأن إثبات تركيب مرفوض في كلام العرب أصعب من إثبات إظهار شاذ ، إذ الشاذ كثير ولا سيما في الأعلام ...))[٣].

وقال إنَّ : ((المشهور الفتح في يَأْجَجَ ، ومَأْجَجُ ويَأْجَجُ غير منصرفين : إمّا للوزن والعلمية والتأنيث وإمّا للعلمية والتأنيث))[٤].

وقد رَجّحَ ركن الدين واليزديّ رأي سيبويه[٥] .

أمّا الجاربردي فقد اختلف عن الرضي في أنَّهُ يأخذ بالترجيح للأظهار الشاذ فقال : ((ومن ثمة اختلف في يَأْجَجَ ومَأْجَجَ فمن رَجَّحَ بالإظهار الشاذ لئلا يلزم خرم قاعدة معلومة وهو الإدغام عند اجتماع المثلين قال وزنهما (فَعْلَل) والجيم الثانية للإلحاق بجعفر ومن رَجَّحَ لشبهة الاشتقاق ، لئلا يلزم بناء لم يوجد في كلامهم أشبه وفيه نظر؛ لتعذر الأطّلاع على كل ما وقع في كلامهم فثبت أن الأخذ بالأظهار الشاذ أولى))[٦] .

والذي ذهب إليه الجاربردي مذهب جُلُّ النحويين رائدهم في ذلك سيبويه .

وقال قره سنان : ((... ومن أجل الاختلاف في سبب الترجيح ، اختلف في يَأْجَجَ اسم (قبيلة) ومَأْجَجَ (اسم مكان) فمن رجَّحَ به لئلا يلزم خرم قاعدة معلومة وهي الإدغام عند اجتماع

١- بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب : ١٤٠، ١٤٢، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) :٢/ ٦٤٧- ٦٤٨، شرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ) : ٢/ ٦٩١، ٦٩٤.
٢- بغية الطالب في الرد على ابن الحاجب : ١٤٣.
٣- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢/ ٣٨٧- ٣٨٨.
٤- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ):٢/ ٣٩٤، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): ٢/ ٦٤٧- ٦٤٨، شرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ) : ٢/ ٦٩١، ٦٩٤.
٥- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين):٢/ ٦٤٧- ٦٤٨، شرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ):٢/ ٦٩١، ٦٩٤.
٦- شرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) : ٣١٤- ٣١٥، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : ١٤٢،وينظر: شرح النظام : ٢٢٥- ٢٢٦، و شرح شافية ابن الحاجب (الفسويّ) : ٢/ ١٢٥.

المثلين قال : وزنهما فَعْلَل بفتح الفاء واللاّم الأولى، والجيم الثانية للإلحاق بجعفر، ومن رَجَّحَ بها لئلا يلزم بناء لم يوجد في كلامهم، قال : وزنهما (يَفْعَل)و(مَفْعَل) إذ وُجِدَ في بنائهم أجَّ ولم يوجد يَأْجَّ ومَأَجّ وفيه نظر لتعذر الإطِّلاع على كل ما وقع في كلامهم فالترجيح به أولى))[1].

والمتأمل في النص يجد أن من حكم بزيادة التضعيف وأصالة الميم فقال : إنَّ وزنهما (فَعْلَلَ) وهو من أبنيتهم ، ومن حكم بزيادة الياء والميم وأصالة الجيم الثانية قال : ((وزنهما (يَفْعَل ومَفْعَل) وهما من ابنيتهم أيضًا ، فرجَّحَ أكثرهم حملهُما على الأول بلزوم القول بالإظهار الشاذّ لو حُمِلا على الثاني .

ويبدو أنَّ قرّه سنان كان رأيه مبنيًا على الواقع اللغوي (= الاستعمال) إذ المستعمل هو الفعل المهموز الفاء (أجّ) وغير المستعمل المهموز العين (يَأج – مَأج) .

وهذا قاده إلى القول (فالترجيح به أولى) .

١١. قلب الياء ألفًا والهمزة ياء في (فعائل) وشبهه :

(مطايا):

ذهب البصريون إلى أنَّ (مطايا) مثل (خطايا) جمع (خطيئة) على وزن (فعائل) وهو مقيس عندهم في (فعيلة) صَحَّت لامها أم أُعِلَّت ،فـ (مطايا) عندهم جمع (مطيّة) أصلها (مطيوة) من المطا والمطو اجتمعت الواو والياء في كلمة وسُبِقَت إحداهما بالسكون فَقُلِبتَ الواو ياء وادغمتا وأصل الجمع (مطايَو) قلبت الياء همزة كما قُلبت في نحو (صحائف) أصلها (صحايف) فصار (مطائو) ، قلبت الواو ياء لتطرفها وكسر ما قبلها فصار (مطائِي) فاستُثقِل اجتماع الهمزة المكسورة والياء المتحركة فقلِبَت كسرة الهمزة فتحة فصار (مطاءَيُ) فقِلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار (مطاءَا) فاستثقل اجتماع شبه ثلاث ألفات في كلمة فقلبت الهمزة ياء فصار(مطايا) بعد ستة أعمال هي:(مطايو – مطائِو- مطائِي – مطاءي – مطاءا – مطايا)[2].

وذهب الكوفيون إلى أنَّ نحو(خطايا ومطايا وهدايا) جمع خطيئة ومطيّة على وزن (فَعَالى) من دون قلب و(فَعَالى) مقيس عندهم في (فَعِيْلة) المعتلة اللاّم بالواو والياء أو المهموزة اللاّم ، وأمّا (فَعيلة) الصحيحة اللاّم فتجمع عندهم على (فعائل) ولا سبيل لها في فعالى[3] .

١- الصافية شرح الشافية : ٢/ ٤٢٦.

٢- ينظر : كتاب سيبويه : ٤/ ٣٩٠، وشرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٥/ ٢٦٣، ٣٠٦، والكافية في شرح الشافية : ٧٤٦، وشرح شافية ان الحاجب (الجاربري): ٣٦٢، العيني صرفياً (رسالة) : ١٥٤.

٣- ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٦٦٤-٦٦٦ ، (مسالة ١١٦)، وشرح شافية ان الحاجب (الجاربري) : ٣٦٢، دراسات في علم الصرف (محمود درويش): ١٠٠.

فمذهب البصريين أنَّ الألف في (فعالى) هي الياء الزائدة في الجمع وأخّرت بعد لام الكلمة ثم قلبت ألفًا تخفيفًا .

أمّا في مذهب الكوفيين فهي زائدة للتأنيث وتقابل ألف صحارى .

وذهب أكثر الصرفيين مذهب البصريين لما فيه من مجاراة الصنعة واتباع القياس[١].

وأشار ابن الحاجب إلى أنهم قد ((التزموا قلب الهمزة وإن كانت مفردةً ياء مفتوحة في باب مطايا وركايا وشوايا وحوايا ، وهو كل جمع على مثال مساجد وقعت بعد ألفه همزة بعدها ياء وليس مفردها كذلك قياسًا مطردًا))[٢].

فقلب الهمزة ياء واجبة لديه في هذا الباب .

وقد أعترض عليه ابن الناظم في هذا الأمر وأشار إلى أنَّ علة قلب الهمزة ياء ليست مُوجِبة ، ويرى أن الجمع يجب أن يشاكل أو يتبع مفرده كما في هِراوة وهَرَاوى إن كانت لامه واوًا أما إن كانت لامه غير الواو تُقلب إلى ياء كقضيّة وقضايا فقال : ((أنَّ باب (مطايا) هو كل جمع لما لامه معتلة وقبلها ثاني حرفَيّ لين، أو حرف مد زائد ، ولا يلزم قلب الهمزة في جميع هذا الباب كما ذُكِر، فإنّ ما كانت منه اللاّم واوًا سلمت في الواحد بعد ألف لم تُقلب همزته ياءً، بل واوًا ، ليُشاكل الجمع واحده في مجيء الواو بعد ألفه، وذلك نحو(إداوة وأداوى، وهِراوة وهَرَاوى) وما كانت اللاّم فيه حرف لين غير الواو المذكورة قُلِبَت همزته ياء في الأعرف نحو (قضية وقضايا وهديّة وهَدَايا) وقد تُقلب واوًا كقولهم (أشياء وأشاوى وهدية وهداوى))[٣].

أي إنَّ (فعيلة) المعتلة اللاّم بالواو أو المهموزة اللاّم تجمع على (فعائل) بعد ستة أعمال كما سبق، أَمّا إذا كانت لامها ياءً فتجمع على (فعائل) بعد خمسة أعمال نحو: هدايا جمع هديّة وأصله (هدايي) ثُمَّ صار(هدائي) ثم (هداءَي) ثم (هداءَا) فـ (هدايا) وإنما نقص نحو (هدايا) عملًا لأن لامه ليست همزة فيقال فيه : (هدائِي) بعد أصله (هدايىء) فسقط منها العمل الذي اجتمعت فيه الهمزتان في نحو (خطائىء) وهو العمل الثاني في (خطايا) ، وليست لام هدايا واوًا فتقلب ياء

١- ينظر: الخصائص : ٣/ ٧، والانصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٨٠٨، وعمدة القاريء في شرح صحيح البخاري :(العيني): ٥/ ١٤، ٢٩٤، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (أبو العرفان الشافعي) : ٤/ ٢٩٣.

٢- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٧٤٠، ٨٠٤- ٨٠٥.

٣- بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب : ١٥٥، ١٦٨.

لتطرفها وكسر ما قبلها في نحو (مطائو) فسقط في هدايا العمل الذي قلبت فيه الواو ياء وهو العمل الثالث في نحو (مطايا)[١].

وقال الرضي : ((إعلم إنَّ الجمع الأقصى إذا كان آخره ياء ما قبلها همزة لا يخلو من أن يكون في مفرده ألف ثانية بعدها همزة أصلية .. أو منقلبة .. أو واو .. أو ألف ثالثة بعدها واو .. أو ياء ...، أو لم يكن مفرده على شيء من هذه الأوجه : سواء كان لامه همزة كخطيئة أو لم يكن كبليّة فالأصل في جميع جموع هذه المفردات تخفيف الثقيلين وجوبًا ، أعني الياء المكسور ما قبلها والهمزة ، وذلك لكون الوزن وزن أقصى الجموع ، وكون هذين الثقيلين في آخره الذي هو موضع التخفيف ، وتخفيفهما بأن تقلب الياء ألفًا ، والكسرة قبلها فتحة وتقلب الهمزة ياء، وإذا قُلبت الياء ألفًا جوازًا في نحو مدارى مع إن ما قبل الياء ليس همزة فالوجه وجوب القلب ههنا لثقل الهمزة ..))[٢] .

فقد أشار إلى أنَّ علة قلب الهمزة في ياء (مطايا) ونحوه قويّة لأنها إمّا أن تكون للهرب من اجتماع همزتين أو من اجتماع شبه ثلاث ألفات ، فالقياس في الجمع الأقصى سواء كان لامه همزة كـ (خطيئة) ، أو لم يكن كـ (مطيّة) فالأصل في جميع هكذا جموع هو تخفيف الثقيلين وجوبًا وذلك لأن الوزن هو وزن أقصى الجموع ، وأنَّ هذين الثقيلين جاء في آخره ، والأواخر مواضع التخفيف .

وذكر أن التخفيف يكون بقلب الياء ألفًا ، والكسرة فتحة وقلب الهمزة ياءً وهذا هو الوجه ، أمّا قلب الياء الأخيرة ألفًا وفتح الهمزة (مطاءَا) فقد استُثقلت لأن الهمزة بين الألفين تشبه الألف فيكون كاجتماع ثلاث ألفات وذلك مكروه فتقلب الهمزة ياءً فتصبح (مَطايا).

وذكر قره سنان في باب تخفيف الهمزتين المجتمعتين أنَّهمُ : ((قد التزموا قلب الهمزة حال كونها مفردة . (ياءً) مفتوحة في باب مطايا أصله : مطايو بواو بعد ياء ، جمع مطيّة أصله : مطيوة من المطو ، وهو إسراع الدَابة في السير قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها ، فصار مطايي بيائين ، ثم قلبت الياء الواقعة بعد ألف الجمع همزة فاستثقل الياء بعد الكسرة ، فأبدل الفتحة من الكسرة والألف من الياء كما في عذارى ، وههنا أولى ؛ لثقل الهمزة ، فقلبت ياء لئلا

١- ينظر: التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي : ٢٠٨، والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث (عبد الصبور شاهين) : ٥٣، المنهج الصوتي للبنية العربية : ١٨٢، ودراسات في علم الصرف (محمود درويش) : ١٠٠.

٢- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ٦٠، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ) : ٢/ ٧٩٠-٧٩١، والكافية في شرح الشافية : ٧٤٦، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) : ٣٦٢، وشرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : ١٦٠.

يجتمع ثلاث ألفات لأنها قريبة من الألف ولم تُقلب واوًا ؛لأنه ثقيل بين الألفين المتطرفين من الياء بينهما))[١].

المتأمل في النص يرى أنَّهُ جَمَعَ (مَطيّة) على (مَطَايَا) على أن مفردها (مطيوة) ، وأصل مطايا : مطايو، وأنَّ الهمزة تقلب إلى ياء سواء كان أصلها واوًا أو ياءً في حالتي المفرد والجمع . وعَلَّلَ قلب الهمزة ياءً للثقل الحاصل من اجتماع ثلاث ألفات وذلك مكروه في العربية ، فقد أشاروا إلى أنَّ تحريك الألف يؤدي إلى قلبها إلى همزة فهو غير جائز ، وعَدّوا صوت الهمزة مع الواو والياء المديتين أصواتًا ساكنة فلا يجوز حذف الألف الأولى دفعًا للإلتباس بالمقصور ، فقد إدّعى رجلًا لأبي أسحاق الزجاج : ((أنّه يجمع في كلامه بين ألفين ، وطوّل الرجل الصوت بالألف فقال له أبو أسحاق:لو مددتها إلى العصر لما كانت إلاَّ ألفًا واحدةً))[٢] .

زيادةً على تطرف ذلك الثقل الذي منع من تحوّل الهمزة إلى واو كونه أشد ثقلًا من الياء، فالتخفيف أولى وأقْيَس ، ورَجَّحَ تحول الهمزة إلى ياء .

وذهب الدكتور عبد الصبور شاهين إلى أَنَّ الأوائل قد بالغوا وتعسّفوا في تصور هذه المراحل الأفتراضية في التحوّل مع إنَّ القضية في ذلك كله تخضع لملاحظتين فقط هما :

الأولى : أنَّ هذه الكلمات لا علاقة لها بالهمزة – مطيّة وقضيَّة ، وهراوة – ولا نجد الهمزة في شيء من تصاريفها مطلقًا ، ويمكن اعتبار (خطايا) جمع (خطيّة) بالياء المشددة على طريقة من لا ينطقون الهمزة من العرب .

والأخرى : لماذا نفترض أنَّ جمعها في الأصل على مثال (مفاعل) ؟ وما الذي حَتَّمَ هذا المثال في هذه الكلمات ؟ أليس من الأيسر أن يقال : أن وزنها جميعًا (فَعَالَى) كـ (عَذَارى) و(صحارى) ؟ وبذلك نتفادى مواجهة احتمالات التغيير المفترضة.

وهذا هو الحـــل الـــذي رآه لهذه المشكلة بعيدًا عـــن اعتساف الصور الصرفية[٣] **وقال أيضًا** : ((ولا يكون الإبدال إبدالًا حقًا إلاّ إذا كان بين البدل والمبدل منه علاقة صوتية كقرب المخرج ، أو الإشتراك في بعض الصفات الصوتية كالجهر والهمس والشدة والرخاوة))[٤] .

١- الصافية شرح شافية : ٢/ ٤٧٢.
٢- ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث : ٥٣- ٥٤.
٣- ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية : ١٨١.
٤- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ٧٣، القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن: ٣٣.

فقد أشار إلى أنَّهُ لا علاقة صوتية مطلقًا بين الهمزة وحروف العلّة لا في المخرج ولا في الصفات مما يُوحي بالتباعد الذي ينفي إمكان الإبدال فهناك تعارض بين طبيعة الهمزة وطبيعة الحركات إذ إن المخرجان متباعدان ، والهمزة مهموسة ، والحركات مجهورة وهي انفجارية وتلك إنطلاقية إضافة إلى إنَّها صوت صامت مستفل وحروف العلة صوت حركي انتقالي ، فهي من أخف الأصوات إسماعًا وأصوات المد من أعلى الأصوات إسماعًا[١] .

وذكر أن وظيفة الهمز ذات جانبين :

الأول : أنها وسيلة للهروب من تتابع الحركات لتكوين مقطع عربي سليم .

الآخر : هي صورة من صور النبر أو المبالغة فيه[٢].

ووضع د. عبد الصبور شاهين بديلًا لمصطلح الإبدال أسماه التعويض الموقعي أو الهمز الجائز والهمز الشاذ تجاوبًا مع الفكرة القائلة بأنه لا إبدال في الواقع وإنَّما همز حتمته في بعض اللهجات وظيفة صوتية هي نبر مقاطع معينة في بناء الكلمة العربية [٣].

وأشار د. جواد كاظم عناد إلى أن قول القدماء بالإبدال يمكن أن يُعتذر عنه لا بالقول بوجود قرابة صوتية بين الهمزة وأحرف اللين الثلاثة فهذه ليست لها حظ في الواقع بل بقرابة أخرى يمكن أن توصف بأنها قرابة ذهنية صناعية كان للصناعة النحوية الأثر الكبير في خلقها وذلك حين وجد النحويون أنفسهم أمام مادة لغوية لم يُفرّقوا في سماعها بين قبيلة وأخرى خاصة الجانب الصوتي وأن تتابع عدد من الظواهر اللهجية أو تشابههما أغرى بخلق نوع من الإرتباط الذهني الذي قد لا يستند إلى حقيقة موضوعية أو ركيزة علمية حاشا هذا التتابع[٤]وكان التصوّر العام للصرفيين قديمًا يقول بأنّ الواو والياء إذا وقعت إحداهما بعد فتحة طويلة زائدة سقطت وحلّت محلها الهمزة ، فقد قُلِبَت الياء والواو همزة في (خطايا ومطايا) لأنهما وقعتا بعد ألف (مَفَاعِل) وكانتا مَدّة زائدة بالمفرد مثل (صحائف) مفردها (صحيفة) وهما زائدتان أي ليستا من بنية الكلمة لأنها من (صَحَفَ) لِذا قُلِبَت همزة .

١- ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية ١٧٢، ١٧٥، والأصوات اللغوية : ٤٢، ٩٠ ، علم اللغة مقدمة للقاريء العربي (محمود السعران) : ١٦٠، ١٧١، ١٩٨.

٢- ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية : ١٧٧.

٣- ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث (د. جواد كاظم عناد) : ٨٨، والمزدوج في العربية (د. جواد كاظم عناد): ٨٤.

٤- ينظر: القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : ٣٤، والمزدوج في العربية : ٨٤- ٨٥.

فـ (صحا / يف)

و (مطا / يا)

يبدأ المقطع الأخير بحركة مزدوجة تالية لحركة طويلة وهذا ضعف في البناء المقطعي فسقط الإنزلاق وحَلّت محلّه الهمزة النبريّة كوسيلة صوتية لتصحيح المقاطع لا على سبيل الإبدال لعدم وجود العلاقة المُبيحَة لَهُ[١].

١٢.حروف الإبدال :

اختلف الصرفيون في عدد حروف الإبدال على ستة مذاهب هي :

الأول: ما ذهب إليه الجمهور في إن عدد حروف الإبدال أَحَدَ عشر حرفًا ، ثمانية من حروف الزيادة ، وهي : (الهمزة والألف والياء والواو والميم والنون والتاء والهاء) ، وثلاثة من غيرها ، وهي : (الجيم والطاء والدال) ويجمعها قولك : (أجهدتمُ طاوين) ، **قال سيبويه** : ((... وهي ثمانية أحرف من الحروف الأولى وثلاثةٍ من غيرها))[٢] .

وأيَّدَه في ذلك المُبَرّد وابن السَرّاج أبو علي الفارسي وابن جني وابن يعيش[٣] . **قال المُبرِّد** : ((وهي أحد عشر حرفًا منها ثمانية من حروف الزوائد التي ذكرناها وثلاثة من غيرها...))[٤] .

الثاني : ذهب فيه بعض النحويين ومنهم ابن القطاع وابن عصفور وأبو حيان إلى أنها أثنا عشر حرفًا ، فزادوا على المذهب الأول اللاّم وجُمِعَت بقولهم : (طال يوم أنجدته) ، **قال ابن القطاع** : ((وهي إثنا عشر حرفًا ... يجمعها قولك (طال يوم أنجدته)[٥]، وقال ابن عصفور : ((... فمن ذلك حروف البدل لغير إدغام وهي الحروف التي يجمعها قولك : ((أجد طويت منهلًا) ، فهذه الحروف تبدل من غير إدغام ... فإن كان البدل لأجل إدغام لم يكن مختصًا بهذه الحروف بل جائزفي كل حرف يُدغم مقاربة أن يُبدل حرفًا من جنس مقاربه الذي يُدغم فيه))[٦].

١- المنهج الصوتي للبنية العربية : ١٧٧، ١٨١.
٢- كتاب سيبويه : ٤/ ٢٣٧، ٢٤٠.
٣- ينظر: المقتضب : ١/ ٦١، والاصول : ٣/ ٢٤٤، ٢٧٥، والتكملة : ٢٤٣، وسر صناعة الإعراب : ١/ ٦٢، ٣٢١، وشرح المفصل (ابن يعيش) : ١٠/ ٧، ٢/ ١٣٤٠، واللباب في شرح الكتاب (أبو الحسين البغدادي) : ٢/ ٢٨٦.
٤- المقتضب : ١/ ٦١.
٥- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر(ابن القطاع الصقلي) : ٦٠٥ ، وينظر : شرح الملوكي : ٣٧١.
٦- الممتع في التصريف : ٢١٣، وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب : ١/ ٢٥٥.

الثالث: ذهب فيه السيرافي والأعلم الشنتمري إلى إنَّها خمسة عشر حرفًا بزيادة شين الكشكشة المُبدلة من كاف المؤنث في نحو أَكرمْتُكِش، **قال السيرافي** : ((والمُبدل أحرف أُخر لم يأت بها في الباب - سيبويه- ... كإبدال الشين من كاف المؤنث كقولهم للمؤنث في لغة بعض العرب : ضربتش في معنى ضربتك))[١] . ، **وقال الأعلم** : ((إنَّ للبدل أحرف لم يأت بها سيبويه في الباب...كذلك الشين في الكاف المؤنث في لغة بعض العرب كقولهم:ضربتش فيضربتك))[٢] .

الرابع : يرى الرمّاني (ت ٣٨٤هـ) ، والصيمري (ت ٤٣٦هـ) وابن الحاجب أنّها أربعة عشر حرفًا ، فزادوا عـلى المــذهب الثاني الزاي والصاد ويجمعها **قولهم** : ((أنصت يوم زل طاءٍ جدّ)) ، فقد جاء في شرح المفصل : ((وكان الرُّمّاني يعدّها أربعة عشر حرفًا ويضيف إليها الصاد والزاي لقولهم : (الصِّراط) و(الزَّراط) ...))[٣].

الخامس : رأي نُسِبَ إلى الزمخشري ذهب فيه بعضهم إلى إنّها ثلاثة عشر حرفًا فزادوا السين ويجمعها قولهم : ((استنجده يوم طال)) ، وهو ليس بصحيح لأنّه قد ذكر في المفصل إلى أنَّها خمسة عشر حرفًا يجمعها قوله : ((استنجده يوم صال زط)) ، **وقال :** ((يقع الإبدال في الأضرب الثلاثة كقولك أجوه وهراق وإلاّ فعلت ، وحروفه حروف الزيادة والطاء والدال والجيم والصاد والزاي ويجمعها قولك استنجده يوم صال زط))[٤].

المذهب السادس : ذهب فيه ابن مالك إلى جمع جميع ما وقع فيه الإبدال مُطَّرِدًا أو غير مطَّرِد فبلغ اثنين وعشرين جمعهًا في التسهيل **بقوله** :((لجَد صرف شكس أمن طي ثوب عزته))[٥].

ولعل السبب في كثرة الاختلاف يرجع إلى نظرتهم للكثير والشائع وهي نظرة نسبية يختلف الناس فيها لأنها لم تنضبط وإن كانت كل الحروف التي وردت قد ورد فيها الإبدال، إلاّ أن بعضها قليل ، وبعضهم يخرج كثيرًا منها من كتب التصريف إلى كتب اللغة[٦] .

قال ابن الحاجب : ((وحُرُوفُهُ: أنصت يوم زلَّ طاءٍ جدَّ وهذه الحروف هي المُبدلة من غيرها، وقول بعضهم في حروف الإبدال (استنجده يوم طال) وهْمٌ ؛ لأَنَّهُ أسقط الصاد والزاي وهما من حروف الإبدال لقولهم ، صِرَاطٌ وزَقَرَ في سِرَاطٍ وسَقَرٍ وزاد السين وليست من حروف

١- شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٥/ ١٣٢.
٢- النكت : ٣/ ٢٧٧.
٣- شرح المفصل (ابن يعيش) : ٥/ ٣٤٧، وينظر: شرح الملوكي : ٢١٥، والتبصرة والتذكرة :٢/ ٨١٢، والمغني (ابن قدامة) : ٢٢١٢، وشرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٨١٣.
٤- المفصل في صنعة الإعراب : ٥٠٥.
٥- التسهيل للعلوم التنزيل (ابن جزي الكلبي) : ٣٠٠، وينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (عبد الله بن عقيل ، اميل يعقوب): ٤/ ٨٦، وشرح الكافية الشافية: ٤/ ٢٠٧٧.
٦- ينظر : شرح الكافية الشافية : ٤/ ٢٠٧٧.

الإبدال ، وإذا أُوْرِدَ إسَّمَّعَ ورَدَ واذَّكَرَ واظَّلَم ؛ لأَنَّهُ من باب الأدغام لا من باب الإبدال المجرد ، ولوذُكِرَمثل ذلك لكانت الحروف كلهُّا غير الضاد والشين والفاء والراء حروف الإبدال))[١] .

والمتأمل في النص السابق يجد أن ابن الحاجب ينتقد الزمخشري عِندما عَدَّ حروف الإبدال ثلاثة عشر حرفًا بإسقاطه الزاي والصاد ، ولكن الوهم هو ما نُسِبَ إلى الزمخشري لأنَّهُ عَدَّ الصاد والزاي من حروف البدل بدليل قوله (استنجده يوم صال زط) وليس كما ذُكِر في الشافية (استنجده يوم طال) كما أنَّ الزمخشري لم يستدل بالسمع على زيادة السين وأنما استدل بقولهم : (صائغ .. ومس سقر)[٢] واستدل بـ (استنجد)[٣]فالسين هنا حرفٌ مُبدل منه وهو ما يخالف المقصود من حروف البدل وقوله : (وقول بعضهم) لا يقصد به الزمخشري فقط لما يُنسب إليه من رأي في عَدّ السين من حروف البدل فهو الوحيد الذي قال بإبدال السين ، وعلى ذلك يمكن أن يكون المقصود غير الزمخشري وربما الذي دفع ابن الحاجب لقول ذلك بفعل التصحيف.

وإلى مثل ذلك ذهب الرضي قال : ((أقول : يعني بحروف الإبدال الحروف التي قد تكون بدلًا من حروفٍ أُخَرْ ... وقوله : ((وقولهم أستنجده يوم طال)) قول صاحب المفصل ولم يعد سيبويه في باب البدل الصاد والزاي ، وعَدَّهُما السيرافي في آخر الباب وعَدَّ معهما شين الكشكشة التي هي بدلًا من كاف المؤنث ، وأمّا التي تُزاد بعد كاف المؤنث نحو أكرمتكش فليست من هذا ، ولم يعد سيبويه السين كما عدّها الزمخشري ولا وجه له))[٤] .

وقال في موضع آخر : ((قوله : (وزيادة السين) ، قالوا إنَّ السين بدلٌ من الشين في السِّدَّةِ والشَّدَّة ورجل مشدود ومسدود والشين أصل لكونها أكثر تصرفًا وقالوا في استنجد أن أصله أتخذ من التخذ فهي بدل من التاء ، وقيل أيضًا ؛ أصلها استنجد، فإذن لا حجة فيه وبمثله تمسك الزمخشري لا بإسَّمَعَ كما قال المصنف ، وإنّما لم يعد سين نحو اسَّمَع والذال والظاء في اذّكّر، وأظَّلم في حروف البدل لأن البدل في هذه الأشياء ليس مقصودًا بذاته بل لما كان السين والذال والظاء مقاربة للطاء في المخرج وقصد الإدغام ولم يكن في المتقاربين إلاّ بجعلهما متماثلين قلبت التاء سينًا وذالًا وضاءً فلما كان البدل لأجل الإدغام لم يُعتد به .))[٥].

١- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب: ٢/ ٨١٣- ٨١٤.
٢- المفصل في صنعة : ٥١٩.
٣-نفسه : ٥٥٧.
٤- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ١٩٩/٣.
٥- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ٢٠٣، وينظر: و شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٢/ ٨٥٣، و شرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ): ٢/ ٩٣٠، وشرح الأشموني : ٣/ ٨٢٣.

وذكر الساكناني أيضًا أن حروف الإبدال أربعة عشر ، قال : ((إنَّ حروف الإبدال أربعة عشر وهي : الهمزة والنون والصاد والتاء والياء والواو والميم والجيم والدال والطاء والهاء والزاي واللاّم والألف يجمعها (أنصت يوم جد طاه زل) ... وقال بعض النحويين حروفه ثلاثة عشر ... يجمعها (أستنجده يوم طال) ؛ قال المصنف : هذا غلط لأن الصاد والزاي من حروف الإبدال فقد تركوها لثبوت صِرَاطٍ وزَقَرٍ في : سَرِاط وسِقَر وزادوا السين وهي ليست منها أي لو قال : إنَّ السين منها لثبوت اسَّمَّع والأصل : استمع فأُبدلت التاء سينًا أُجيب بأن المُراد بها : ما ليس الإبدال لغرض الإدغام ، ولو اعتبر السين منها مع صفة الإبدال للإدغام لوردُ عليهم اظَّلَمَ واضَّرَبَ واذَّكَرَ؛ ومن المعلوم أن الظاء والذال والضاد ليست منها مع كونها إبدالًا من التاء للإدغام وهو ظاهر ، أو نقول : لو صَحَّ ما ذكروه لزم أن تكون جميع الحروف حروف الإبدال وفساده لا يخفى على العامل))[١].

فالوهم في إنَّهُم نقصوا الصاد والزاي وهي من حروف الإبدال لقولهم : صِراط وزَقَر في : سِراط وسَقَر ، وزادوا السين هي ليست من حروف الإبدال .بمعنى إنّ الإبدال للإدغام لا يجعل الحرف من حروف الإبدال لا يُقال فلا يكون إدّارك بدلًا لأنَّهُ للإدغام بعده (فالهمزة تبدل) ، ويكون الغرض من الإبدال إمّا للتخفيف أو لمشاكلة الحروف وتقاربها في المخرج أو في الصفات كالجهر والهمس إلى غير ذلك[٢] .

وإن البدل في (اسَّمَع) أصله (استمع) وفي (أذَّكَر وأظّلم) أصلهما (إذتكر وأظتلم) وبالرغم من أن السين بدل من التاء في الأولى ، والذال والظاء بدل من التاء في الأُخربين فلا تُعَدّان من حروف الإبدال لأن البدل في هذه الصور ليس مقصودًا بذاته لما كانت هذه الحروف قريبة المخرج من التاء وقصد الإدغام ولم يمكن في المتقاربين الاّ بجعلهما متماثلين ، فقلبت التاء سينًا وذالًا وظاءً[٣] .

فالزمخشري لم يُسقط الحرفين بل أضاف السين وعَدَّها من حروف الإبدال .

وأجاب قره سنان عن ذلك بقوله : ((وقول بعضهم حروفه ثلاثة عشر يجمعها قولك استنجده يوم طال وَهْمٌ في نَقْصِ الصاد والزاي وهما من حروف الإبدال لثبوت : صِراط في سراط ، وزَقَر في سَقَر ، وهْمٌ في زيادة السين وهو ليس من حروفه ولو أُورِدَ اسَّمَّعَ أصله : اسْتَمعَ فأبدل السين من التاء أُجيب بأنَّ المُراد ما لا يكون للإدغام وإلاّ وَرَدَ اذّكّر واظلّم أصلهما :

١- الكافية في شرح الشافية : ٨٥٧ ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) :٤٤٥- ٤٤٦.
٢- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : ١٩١.
٣- ينظر : شرح النظّام : ٣١٦، وشرح شافية ابن الحاجب (الفسويّ) : ٢/ ٣٣١- ٣٣٢.

اذتكر واظتلم ، يعني يلزم أن تكون جميع الحروف التي تُبدل لإرادة الإدغام من حروف الإبدال ؛ لأن جميع الحروف غير الضاد والشين والفاء والراء من حروف الإبدال لأن جميع الحروف غير حروف (ضوي مشفر) تُبدل للإدغام – الياء والواو والميم – وإن كان من حروف ضوي مشفر فهي من حروف الإبدال فثبت لزوم ما ذكرناه وفساده ظاهر))[١] .

نلحظ من النص السابق أنَّهُ أشار إلى وجوب أن تكون جميع الحروف التي تُبدل للإدغام من حروف الإبدال عدا حروف (ضوي مشفر) فهي لا يمكن إبدالها للإدغام وذلك لطول صفتها ، : ((ولم تُدغم حروف (ضُوِي مِشْفَرْ) فيما يقاربها لزيادة صفتها على صفة غيرها ... وجاز إدغام الواو والياء في هذه الحروف أحدهما في الآخر ، لأن فضيلة اللين التي في أحدهما لا تذهب بإدغامه في الآخر ، إذا المُدغم فيه أيضًا متصف باللين ... وفضيلة الضاد الاستطالة ، وفضيلة الواو والياء الليّن ، وفضيلة الميم الغُنّة وفضيلة الشين التفشي والرخاوة .. وفضيلة الفاء التأفيف .. وفضيلة الـــراء التكرير، وأيضًا لـو أدغـم لكان كمضعف أُدُغم في غيره نحو ردَّدَ...))[٢].

وأشار إلى أنَّ الإبدال للإدغام لا يجعل الحرف من حروف الإبدال بل لأغراض أخرى كالتخفيف وتقارب مخارج الحروف والتشابه في الصفات كصفة الجهر وكصفة الهمس وغيرهما من الصفات .

زيادة على أنّ البدل في هذه الصور ليس مقصودًا بذاته كما ذُكِرَ سابقًا ، بل لما كانت الحروف قريبة المخرج من التاء وقُصِدَ الإدغام فلم يمكن في المتقاربين إلاّ بجعلهما متماثلين ، ويسمّي بعض المحدثين التماثل الحادث في لفظة (سراط) (صراط) بالمماثلة الكيفية أي طريقة الاداء النطقي[٣] .

فلا يجوز إبدال السين زايًا خالصةً بعد (الغين أو الخاء أو القاف أو الطاء إلاّ فيما سُمِعَ نحو: الزراط ، فيما إنَّهُ يجوز إبدالها صادًا خالصةً[٤] .

ويبدو إنّ عدم إبدالها زايًا خالصةً مخصوص مع هذه الحروف ، لأن السين تُبدل زايًا خالصةً إذا كانت ساكنة وبعدها الدال مباشرةً نحو: يَسْدُلُ في يَزْدُلُ .

فالسين : صوت مهموس ، رخو ، مستفل ، صفيري ، غير مطبق .

١- الصافية شرح الشافية : ٢/ ٥٥٠.
٢- - شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ٢٦٩- ٢٧٠، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٢/ ٩٤٠، والمدخل إلى علم أصوات العربية (د. غانم قدوري الحمد): ١١٨، ١٣٤، ١٧٦، ١٧٨.
٣- ينظر: علم الصرف الصوتي: ٤٣٥.
٤- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ٢٣٢.

والزاي : صوت مجهور ، رخو ، مستفل ، صفيري ، غير مطبق .

فهذا التشابه بين الحرفين يساعد على الإبدال للإدغام . وإنَّ الكراهة اللغوية التي تقف وراء إبدال السين صادًا هي الخروج من حرف مستفل إلى حرفٍ مستعلٍ[١] .

ويرى المحدثون أنَّ ظاهرة الإبدال لا تحدث إلاّ على اساس التقارب بين الأصوات المتبادلة، وأنَّ الغاية منه تحقيق نوع من الاقتصاد في عمليات النطق المتتابعة .

ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين إنَّ معنى التقارب لابد أن يتصور على أساس من الدراسة الصوتية الدقيقة فالأصوات تلتقي في خصائص مشتركة وتتباعد بخصائص أخرى فإذا تحقق للصوتين أساس القرابة الذي يجمعها أمكن لأحدهما أن يتبادل مع الآخر سواء في شكل ورود كل منهما في صورة من صور الكلمة أم في شكل حلوله محله ، وهذه القرابة متمثلة بكون كلام الصوتين المتبادلين من الصوامت أو من جنس الحركات ، أو الإتحاد والتقارب في المخرج[٢] .

وذكر الدكتور عبد القادر عبد الجليل أنَّ الإبدال في الواقع هو لهجات وقعت على دلالات متفقة ومختلفة من حيث البنية التركيبية ولو بحرف من أجل التباين ، ولعل في مسرد اللغويين لحروف الإبدال التي جمعوها بقولهم : (استنجده يوم طال) وغيرها إنما يدل على كثرة وقوعه بين لهجات العرب ، ولكننا لو نظرنا إلى الإبدال من باب الضرورة لأمكننا القول بأن حروف البدل هي : (هدأت موطيًا)، ويرى أن الإبدال يحصل بقوة عامل المماثلة الصوتية، وأن الغرض من كل درجات التأثر الصوتي هو التقارب والتيسير في جريان العملية النطقية والإقتصاد في الجهد العضلي المبذول أثناء عملية التحقيق[٣] .

ويقرر علماء الأصوات المحدثون أن الأصوات اللغوية يتأثر بعضها ببعض في المتصل من الكلام ... كما يمكن أن تؤثر أصوات كلمة في أصوات كلمة أُخرى أيضًا ، على أن نسبة التأثر تختلف من صوت إلى آخر وهذا التأثر يرجع إلى مجاورة الأصوات بعضها البعض ، ولم يكن هذا المعنى غائبًا عن السلف فقد قرروا أن المجاورة لها تأثير[٤] .

١٣.إدغام تاء الإفتعال في (إِثَّأَرَ واتَّأَرَ) :

١- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ١٥٧.
٢- ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٦٧- ١٦٨، والمدخل إلى علم أصوات العربية : ٧٩.
٣- ينظر: علم الصرف الصوتي : ٤٢٨- ٤٢٩، والمدخل إلى علم الصوت العربية : ٧٩.
٤- علم الصرف الصوتي : ٤٢٨- ٤٢٩: ١٨٥- ١٨٦.

يُعَرَّفُ الادغام في اللغة على إنَّهُ : ((يدخَل فيه الأول في الآخر ، والآخر على حاله ، ويُقلبُ الأول فيدخل في الآخِر، حتى يصير هو الآخرمن موضع واحد ...))[١] .

وفي الاصطلاح : هو أن يأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل ، وإنَّما هو نقل الأثقل إلى الأخف[٢] وقِيل إنَّ الإدغام هو تقريب صوت من صوت أي إنَّهُ ضربٌ من التأثير الذي يقع في الأصوات المتجاورة إذ كانت متماثلة أو متجانسة أو متقاربة فيختفي أحد الصوتين بالآخر ، وهذا جانب صوتي آخر[٣].

وفَسَّر الرضي الإدغام بأنّهُ ليس إدخالًا حقيقيًا وإنّما هو وصل لحرفين من غير فك بينهما، قال : ((وليس إدغام الحرف في الحرف إدخاله فيه على الحقيقة ، بل هو إيصاله به من غير أن يفك بينهما))[٤].

ويبدو أنَّ الإدغام هو عدم ترك فاصل بين المُدغم والمُدغم فيه ولعل العلماء الذين قالوا بالوصل بين الحرفين المُدغمين، رأوا أن فكرة الإدغام التي ذهب إليها سيبويه لا تحتفظ بالصوت الأول الموجود المقدر له[٥].

فالإدغام هو عملية إطالة زمن النطق بالحرف (الصامت) الساكن ، وبذلك يُطال مدة نطق الصامتين ((إنَّ الإدغام يمكن أن يُفهم على إزالة الحدود بين الصوتين المُدغمين وصهرهما معًا، أو على إحلال صوت ساكن طويل محل الصوتين الساكنين القصيرين))[٦].

وقرر اللغويون أن يكون الإدغام في الأفعال وفي الأسماء الثلاثية مجردةً كانت أم مزيدة بشرط أن تكون مشابهة للأفعال لثقلها فكان التخفيف بها أَلْيَق؛ لأن عِلَّة الإدغام إمّا لقصد التخفيف أو لثقل إلتقاء المثلين وسهولة النطق[٧] .

ويمكن النظر إلى رؤية الأوائل في هذا الإدغام على الآتي :

١- كتاب سيبويه :١٠٤/٤، وينظر: الأصول: ٣/ ٢٧١، ٤٠٥، وتهذيب اللغة : ٧/ ١٤٠.
٢- ينظر : كتاب سيبويه : ٤/ ١٠٤، والمقتضب : ١/ ٢٢٢.
٣- ينظر: الخصائص: ٢/ ١٤١، وأعراب القرآن (النحّاس) : ١/ ١٢.
٤- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ٢٣٥.
٥- ينظر: التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث ، قراءة في كتاب سيبويه ، (د. عادل نذير الحساني): ٣٧٢، والخفة في شروح الشافية حتي نهاية القرن الثامن الهجري دراسة صوتية (رسالة): ١٠٠.
٦- دراسة الصوت اللغوي (د. أحمد مختار عمر) : ٣٨٧- ٣٨٨.
٧- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ٢٤١، ٢٦٥، ٢٧١، و: شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٢/ ٧٣٢، ٩٠٠، ٧٥٩، و: شرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ): ٢/ ٩٦٥، و: شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار): ٢/ ٢٤٤، ٢٥٣.

أولًا : من يرى أن الإظهار والبيان أَحسن من الإدغام في (مُتترد واتتأر) ، ((فمن ذلك قولهم في مُتْتَرِدٍ : مُتَّرِدٌ لأَنّهُما مُتقاربان مهموسان . والبيان حسنٌ وبعضهم يقول : مُتتَرِدٌ ؛ وهي عربية جيدة . والقياس متردٌ ؛ لأن أصل الإدغام أن يُدغم الأول في الآخر))[١].

فقد نَصَّ سيبويه على جواز البيان وأشار إلى أن الأصل في الإدغام هو قلب الأول في الثاني فهو واجب لديه فتصبح (اتتَأَرَ: إتَّأَرَ ، ومُتْتَرِد : مُتَّرِد) على القياس وممّا سهل هذا الإدغام رغم أن الحرفين ليسا متماثلين هو القرب في المخرج واشتراكهما بصفة الهمس.

وقال في موضع آخر : ((وقالوا : حدثتهم فجعلوا الثاء تاءً والبيان فيهن جيد))[٢] .

فإن فيه الإدغام يلزم وجوبًا إذا كان الأول ساكنًا في المثلين لما في البيان من المشقة وهنا ليس بمثلين .

ثانيًا : هناك من يرى أنَّ القياس هو الأولى ، فقد رجحه السيرافي بعدما ذَكر الوجوه الثلاث لهذا الإدغام **فقال** : ((مُثَّرِد هو مفتعل من الثريد وفيه ثلاث لغات : مُثْتَرِد وهو الأصل ، ومُتَّرِد على إدغام التاء في التاء وهو القياس والأولى؛ لأنَّ الأول إنَّما يُدغم في الثاني ، ومُثَّرِد بقلب الثاني إلى جنس الأول ، وإدغام أحدهما في الآخر ، أمّا الإدغام فلتقاربهما وهما مع التقارب مهموسان ، وذلك مما يقوّي إدغام أحدهما في الآخر، وأمّا البيان فلأنهما ليسا بحرفين متجانسين يضطر الناطق إلى الإدغام إذا سكن الأول منهما وأمّا إدغام الثاني في الأول بأن يُقلب الثاني إلى جنس الأول ويُدغمُ الأول فيه))[٣] .

فذهب إلى وجوب إدغام الأول في الثاني على القياس لأنه محل التغيير بالإسكان والإدغام لأنهما متقاربان ومهموسان .

ثالثًا : ذكر ابن يعيش ثلاث صور لهذا المشكل اللغوي من دون ترجيح قال : ((أمّا إبدال تاء الافتعال ثاءً فقد قالوا : (مُثَّرِدٌ) وهو (مُفْتَعِلٌ) من الثَّرْدِ، ولك فيه ثلاثة أَوْجه: أحدها البيان وهو الأصل ، والثاني مُثَّرِدٌ بالتاء المُدغمة والمُعجمة بثنتين ، والثالث : (مُثَّرِد) بالثاء المعجمة بثلاثٍ، فأمَّا الأول – وهو البيان – فلأنهما ليسا حَرْفين متجانسين فإذا أُسْكِنَ الأول ، اضطرّ الناطق إلى الإدغام .

١- كتاب سيبويه : ٤/ ٤٦٧، وينظر : الكافي في شرح الهادي (الزنجاني) : ٢٢٤- ٢٢٥، و: شرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ): ٥٠٧.
٢- كتاب سيبويه : ٤/ ٤٦٤، وينظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٥/ ٤٤٠.
٣- شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٤٤٣/٥.

وأمّا إدغام التاء في التاء فلتقاربهما وهما مع التقارب مهموسان ، وذلك مما يقوي إدغام أحدهما في الآخر))[١].

فالصورة الأولى التي ذكرها هي صورة الأصل (مُثْتَرِد) ، أمّا الصورتان الأخريتان فإنهما قائمتان على الإدغام هما : (مُتَّرِد ، ومُثَّرِد) بقلب الثاء تاءً في الأولى ، وقلب التاء ثاءً في الثانية ونلحظ من ذلك أن الصورتين جاءتا على عكس أَحدهما للأَخرى ، ففي (مُثْتَرِد) الإدغام في تاء الافتعال بابه الوجوب لأَنَّ القياس إدغام الأول في الثاني ووزنها (مُفْتَعِل) .

رابعًا :رؤيه قائمة على وجوب الإدغام على الوجهين وأشار إلى ذلك الزمخشري بقوله:((ومع الثاء تُدغم التاء ليس إلاّ بقلب كل واحد منهما إلى صاحبتها فتقول:مُثَّرِد ومُتَّرِد ومنه إثَّأَرَ واتَّأَرَ))[٢].

وقال ابن الحاجب : ((وتُدْغَم الثاءُ فيها وجوبًا على الوجهين ، نحوُ : أتَّأَرَ ، وأثَّأَرَ)) ، أي : إذا وقعت قبلها ثاءٌ ، كبنائِك افْتَعَلَ من الثَّارِ وَجَبَ الإدغامُ بقلب الأولى إلى الثانية ، وهو الأفصحُ ، والثانية إلى الأولى ، وهو فصيحٌ، كقولِك : اتَّأَرَ واثَّأَرَ))[٣] .

وكذلك يرى ركن الدين حينما قال : ((وتُدْغَم الثاء في تاء الافتعال وجوبًا على الوجهين نحو: اثَّار واتَّأَرَ ..))[٤].

رؤية خامسة : ذهب إليها الرضي وهي الجواز في الحالات الثلاث ، أي جواز قلب الثاء تاءً فتصبح (اتَّأَرَ) وجواز قلب التاء ثاءً بالعكس (ثَّأَرَ) ، وجواز البيان أي (اثْتَرَد) على الأصل ، قال : ((إذا كان فاء افتعل مقاربًا في المخرج لِتائه ... جاز لك إدغام فاء افتعل في تائه أكثر من جواز إدغام تائه في عينه تقول في : ... الثاء : اثَّرَدَ ... وإنَّما قُلبت التاء في هذه الأمثلة إلى الفاء خلافًا لما هو حق إدغام أحد المتقاربين من قلب الأول إلى الثاني لأن الثاني زائد دون الأول ... ويجوز مع الثاء المثلثة قلب الأول إلى الثاني كما هو حق الإدغام تقول : اثَّأَرَ ، واثَّرَدَ .. ويجوز مع السين والثاء أن تبقى تاء الافتعال بحالها ، لأن السين والثاء مهموستان كالتاء فتقول : اسْتَأَرَ واسْتَمّع، فليسا بمتباعدين حتى يُقَرَّب أحدهما من الآخر **... وقوله :** ((وتدغم الثاء فيها وجوبًا)) فيه نظر: لأن سيبويه ذكر إنّه يُقال : مُثْتَرِدٌ ، ومُثَّرِدٌ ونحوه ، وقوله ((على الوجهين)) أي :

١- شرح المفصل (ابن يعيش) : ٥/ ٥٥٢.
٢- المفصل في صنعة الأعراب : ٥٥٥.
٣- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب:٢/ ٨٦٥.
٤- شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٢/ ٩٥٧، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) : ٥٠٧، وشرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : ٢١٥-٢١٦،و شرح شافية ابن الحاجب (الفسويّ) : ٢/ ٤٥٩.

على قلب الأول إلى الثاني وقلب الثاني إلى الأول ... وكذا اتَّغَرَ- بالتاء- أولى من اثَّغَرَ – بالثاء- المثلثة))[١].

وإنّما جاز الإدغام في الحالتين للتقارب في المخرج والصفة فالتاء مخرجها من طرف اللسان وأصول الثنايا وهي حرف لثوي انفجاري شديد رخو يتصف بالهمس ، أمَّا الثاء فتقربها في المخرج فهي من طرف اللسان وطرف الثنايا زيادة على أنها تشترك مع التاء بصفة الهمس والرخاوة[٢].

سادسًا : رؤية قائمة على جواز الإدغام في الوجهين كما صَرَّح بذلك الساكناني ، قال:((إدغام التاء في تاء (افتعل) وجوبًا بقلب تائِهِ ثاءً وبالعكس وهو القياس لأنّهُ المُدغم والتغيير به أولى ؛ فإذا كان فاء (افتعل) تاءً وجب الإدغام لشدة التقارب بينهما ثم : القياس فيه قلب الأولى إلى جنس الثانية ، لأنه محل التغيير بالإسكان والإدغام ويجوز فيه قلب الثانية إلى الأُولى وهو فصيح كأثَّأَرَ أصله : أتْتَأَرَ – أي أخذ ثأره – فقُلِبَت ثُمَّ أُدغِمَت على ما ذكرنا من الوجهين ، والأصحّ عندي ما ذهب إليه بعض المتأخرين وهو جواز الإدغام على الوجهين المذكورين وهو الأصح من مذهب سيبويه إذ سكون الأول من المتقاربين لا يُوجب الإدغام لأنه من خواص المثلين .))[٣].

في النص السابق ذكر الساكناني أنّ القياس هو قلب الثاء تاءً (مُثْتَرِد- مُفْتَعِل) أي وجوب قلب الثاء إلى التاء فهما من مخرجين متتاليين أو متقاربين ويشتركان بصفة الهمس والرخاوة إلاّ أن التاء صوت شديد مجهور انفجاري وبذلك تكون الغلبة للصوت الأقوى ولأنّه ضعُفَ بالسكون .

فـ إتْتَأَرَ ← / إ ـِ ت/ ث ـَ أ/ ء ـَ / رـَ /

↓ ↓

←بداية المقطع .

نهاية المقطع

ومُثْتَرِدُ ← / م ـُ ث/ ت ـَ / رـِ / د ـُ /

١- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ٢٨٦، ٢٩٠، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ): ٢/ ١٣٨.

٢- ينظر: كتاب سيبويه : ٤/ ٤٣٤، وسر صناعة الأعراب : ١/ ٧٠، والمفصل في صنعة الإعراب (الزمخشري): ٣٩٥، و شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ٢٥٠، والقراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : ١٤٢- ١٤٣، وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة (فوزي الشايب) : ٢٠.

٣- الكافية في شرح الشافية : ٩٤٤- ٩٤٥، وينظر: المناهج الكافية في شرح الشافية :٢٥١، وشرح شافية ابن الحاجب (الفسويّ) : ٢/ ٤٥٩، وشرح النظّام : ٣٥٦.

↓ ↓
← بداية المقطع .
نهاية المقطع .

ومن القوانين أو الإتجاهات التي يرى العلماء أنها تتحكم في أي تطور صوتي : (قانون جرامونت)إي : قانون الأقوى الذي صاغه العالم الفرنسي (موريس جرامونت) ملخصه أنَّهُ (حينما يؤثر صوت في آخر فإن الأضعف نحو بناء (افتعل) من (ثرد) تقول : اثَّرد والأصل : اثترد فتأثرت التاء بالثاء فقلبت ثاءً وأُدغمت التاء في الثاء وفي اسم الفاعل (مُثّرِد)[١]قال سيبويه : ((وقال ناس كثير مُثّرد في مُثترد ، إذا كانا من حيّزٍ واحدٍ وفي حرف واحد))[٢] .

وقال ابن جني : ((ومنهم من يقلب تاء (افتعل) ثاءً فيقول ، اثَّرد واثَّار واثّنى ..))[٣]

أمَّا في صيغة (افتعل) ، فتتأثر الثاء في (افتعل) بالتاء بعدها فتقلب (تاءً) نحو : اثترد ←اتَّرَدَ وهو مُتَّرِد، قال سيبويه : ((والقياس مُتّرِد ، لأن أصل الإدغام أن يُدغم الأول في الآخر))[٤] . ومنه اتْتَأَر ← إتَّأَرَ ، **وقال ابن جني :** ((هذا هو المشهور في الاستعمال وهو أيضًا القوي في القياس))[٥] .

وكذلك فإن الساكناني قد جَوَّزَ قلب الثاني إلى الأوّل في (مُثْتَرِد) أي : بقلب التاء ثاءً ، ويبدوأنَّ ما يقف وراء وصفها بالجواز لأنها لم تجر على القياس - قلب الأول إلى الثاني – وأنّ من أوضح تجليات هذا القلب في الصورة الثانية (قلب التاء ثاءً) قُلِبَ الحرف الأصلي ليُشاكِل الحرف الزائد (اثّأَر، ومُثَّرِد)، بـموقعه في المقطع أو بامتداده النطقي ... هو الذي يكون عرضة للتأثر بالآخر))[٦] .

وقد سبق جرامونت إلى تقرير هذه الحقيقة بـوقت طويل كُلٌّ من مكي القيسي والبطليوسي، فقد صَوَّروا التطورات الصوتية على أنَّها عملية تفاعل بين الأصوات في السياق وأن ثمة تأثرًا

١- ينظر: دراسات في علم أصوات العربية: ١٤٠، وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة (د. فوزي الشايب) : ٢٠٢، ٢٠٥.
٢- كتاب سيبويه : ٤/ ٤٦٨.
٣- سر صناعة الأعراب : ١/ ١٩٠.
٤- كتاب سيبويه : ٤/ ٤٦٩.
٥- سر صناعة الأعراب : ١/ ١٩٠، وينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ٢٠٢، ٢٠٥.
٦- ينظر: دراسة الصوت اللغوي: ٣٧١- ٣٧٢، وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: ٦١.

وتأثيرًا متبادلًا فقد نصّوا على أن الصوت الأضعف يقلب إلى الصوت الأقوى وليس العكس[١] مما يدل على أن العلماء القدامى في بعض الأحيان يحكمون على التطورات والتغيرات الصوتية بأسس معيارية بعيدة عن الأسس النطقية الواجب التزامها وهذه التطورات والتغيرات التي تتعرض لها الأصوات من خلال تجاورها في السياق والتي تحصل بفعل قوانين صوتية صارمة ليس للإنسان سبيل عليها ولا دخل لإرادته في توجيهها ، ومن أمثلة معياريتهم :حكمهم بقياسية مثل (مُثَّرِد و مُتَّرِد) فإن القياس هو (مُثَّرِد) ؛ لأن أصل الإدغام أن يتبع الأول الآخرِ ، مع إنَّ هذه وتلك ترجع إلى قواعد وقوانين صوتية ، ومعيار القوة في الأصوات هو أنَّ قوة الصوت بالنسبة لمقاربه في المخرج والمجاور له في السياق تُقَرَّر على اعتبار قوة الصوت النطقية وموقع الصوت ومركزه من المقطع ، والنبر كذلك[٢] .

والفرق بين ما ذهب إليه النحويون وما ذهب إليه (جرامونت) يكمن لا في القول بالموقعية أو التقدم والتأخر ، بل في التعبير عن هذه الموقعية ، ففي حين عبّر عنها النحويون بعبارة (قلب الأول إلى الثاني) أو ما شبهها عبَّر عنها (جرامونت) بوساطة النظام المقطعي ، فحدد موقع الصوت المؤثر والمتأثر في المقطع الصوتي الذي تنتسب إليه[٣] .

ومما يدل على أن الأقدمين قد أولوا شرط الموقعية اهتمامًا واسعًا قول الرضي : ((... أنَّما كان القياس قلب الأول إلى الثاني دون العكس لأن الإدغام تغيير الحرف الأول بإيصاله إلى الثاني وجعله معه كحرفٍ واحد فلما كان لابد للأول من التغيير بعد صيرورة المتقاربين مثلين ابتدأت بتغييره بالقلب))[٤] ، وذلك بخلاف بعض المحدثين الذي نسب هذا إلى جرامونت ، ونفى عن القدماء تعرفهم لهذه الصفة ، **قال الدكتور شاهين** : ((فإذا كان الإدغام أحد أشكال المماثلة ... فمن البدهي أن تنطبق عليه قوانين المماثلة التي قررها المحدثون وقد وجدنا أنَّهُم وضعوا لها قانونًا عامًا هو قانون الأقوى ، وقلنا أن هذا يتفق ووجهة نظر القدماء حيث عالجوا والإدغام ،

١- ينظر: الرعاية (مكي القيسي) : ٩٤، ١٨١- ١٨٢، والأقتضاب في شرح أدب الكتاب (البطليوسي) : ٢/ ١٩٧، وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ٢٣- ٢٤، وينظر: ٧٠، ٢٠٢، ٢٠٥.

٢- دراسة الصوت اللغوي : ١٩٩، وينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ٢٣- ٢٤، ٧٠، ودراسات في علم أصوات العربية: ٩٥، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (ابو عمرو بن العلاء): ٢٣٢، ٢٣٨، والقراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : ٢١٧.

٣- ينظر: القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : ٢١٧، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : ٢٣٢- ٢٣٨.

٤- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ٢٤٦.

ولكن الفرق بين الفريقين ينحصر في أن المحدثين قالوا بالموقعية في المماثلة وجعلوها أول صفات القوة في حين لم يتعرض القدماء لهذه الصفة))[١].

وفي الأصل التاريخي لـ (افتعل) أي : (اتفعل) ومماثلة تاء الافتعال لما بعدها تتأثر التاء بالتاء بعدها فتصبح ثاءً .

سابعًا : قلب التاء ثاء وجوبًا ، وعكسه هو الأفصح لدى قره سنان أي (قلب الثاء تاءً) = مثترد ← متّرد أمّا جواز البيان فيكون ببقاء (ث + ت) من دون قلب (مثترد) فبقاء التاء على لفظه أولى : **قال** : ((الثاء تُدغم إذا كان فاء افتعل فيها ، أي في التاء وجوبًا على الوجهين وهما قلب التاء ثاءً ، وعكسه وهو الأفصح لأن الأول هو الذي يُدغم في الثاني فبقاء الثاني على لفظه أولى، نحو : اثَّأَرَفي اثْتَأَرَ بقلب التاء ثاءً ، وأثَّأَرَ بقلب الثاء تاءً أي أخذت ثاري وحقدي منه وقيل : يجوز البيان))[٢] .

يتضح أن هناك تناسبًا صوتيًا بين الثاء والتاء مما يسهل إدغامهما معًا رغم التخالف في المخرج فالتاء صوت لثوي انفجاري شديد مهموس رخو ، والثاء صوت مهموس ورخو ، وإطلاقهما من وسط الفم ، وإدغام الثاء في التاء يعني أن الصوت المؤثر هو التاء ، مما يُستدل على أن الصفات العامة لا تشكل واحدة منها عِلّة في قوة الصوت أو ضعفه ، إذ يُدغم المجهور في المهموس فينزل عن جهره ، ويُدغم المهموس في المجهور فينزل عن همسه ، ومثل ذلك يُقال في الشدة والرخاوة ، ومن ثَمَّ تكون هذه الصفات لا أهمية لها في حالة الإدغام بل إنَّ الأصوات تتنازل عنها نظير وضعها الجديد الذي تكسب فيه وجودًا آخر أو صفة مقابلة[٣].

وأُشير إلى إنَّ التاء إن كانت قد أُبْدِلَت لأنها حرف مهموس كما أشار إليها القدماء فهذا لا يعني أن كل حرف مهموس جاء بعد حرف مطبق ساكن يلزم فيه الإبدال ، وواقع اللغة لا يؤيد ذلك ، فالفاء مثلًا مهموسة وقد قالت العرب يظفر ويطفح وغيرها ، ورأى المحدثون أن هذا الأمر لا يتعلق بصفة الهمس التي في التاء وحدها وإنَّما بصفة الشدة التي فيها أيضًا مع قرب مخرجها من الحروف التي أُبْدِلَت معها[٤] .

١- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : ٢٣٦، وينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية : ٢٠٨، ٢٠٥، ٢١١، والقراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : ٣/ ٢٦٤، ٢١٦.

٢- الصافية في شرح الشافية : ٢/ ٦٠١- ٦٠٢.

٣- ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : ٢١٦، والقراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : ١٩٥- ١٩٦، ٢٠٤، ٢٠٧.

٤- ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٣٤٨.

إضافة إلى سكون فاء افتعل الذي يطيل مدة الوقوف عليها ولا يريح اللسان في وضعه ذاك بنطق صائت بعده وفي هذه الحال يكون علينا أن نخرج كمية الهواء لحرف مهموس وهو التاء مع علمنا بأنَّ ((الصوامت المهموسة يحتاج نطقها إلى قوة في إخراج النفس أعظم من التي بتطلبها نطق الصوامت المجهورة))[١].

زيادة على أنَّ الصامت المهموس هذا هو حرف شديد أو كما عبّر عنه المحدثون انفجاري والصوامت المهموسة الإنفجارية يكون حبس الهواء فيها أشد إحكامًا منه في حالة الإنفجارية المجهورة ، فهو يحتاج إلى جهد يبذله اللسان مباشرةً مع اتخاذه وضع النطق بحرف الإطباق من غير فسحة بصائت مع قرب اللسان من موضع التاء في حال الإطباق ، ولمّا كان تحريك الفاء في افتعل غير مألوف في لغة العرب لكثرة توالي المتحركات فقد تحوّل العرب عن المهموس الإنفجاري إلى مجهور انفجاري من موضعه لأنه يحتاج إلى جهد أقل فصفة الإنفجارية التي في التاء مع الهمس هي سبب الإبدال ، ويبدو أن الذوق العربي لم يكن متفقًا على أنّ العلة في الإبدال هي صفة الهمس وقرب المخرج كما اتفق مع حروف الإطباق ، فالثاء من الحروف القريبة المخرج من التاء وهي حرف مهموس وقد ذكر ابن جني أنّها إذا وقعت في (افتعل) قلبت تاءً وأُدغمت في التاء بعدها وعلل ذلك بأنهما مهموستان (فلما تجاورتا في المخرج أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد فقلبوها تاءً وأدغموها في التاء بعدها ليكون الصوت نوعًا واحدًا)[٢] وقد قالوا في (افتعل) من الثريد اتّرد ومن الثأر أتأر ، ولم يتفق العرب على هذا فقد عكس بعضهم وقلب التاء ثاءً وأدغم فقال أثَّرد واثّأر[٣] .

ولم يختلف المحدثون في رأيهم في أنَّ الغاية من الإدغام هي (الخفة) ، وتقليل الجهد المبذول، وأن إجراء الإدغام في المتقاربين يتحقق بأمرين :

الأول : قلب الصوت الأول إلى الثاني وهو الأكثر والقياس ويسمى (الإدغام الرجعي) .

الآخر : قلب الصوت الثاني إلى الأول وهو قليل ويسمى (الإدغام التقدّمي)[٤].

ليصبحا متماثلين ، ثم يُدغم هذان المتماثلان[١].

١- علم اللغة (محمود السعران) : ١٦٤.
٢- سر صناعة الأعراب : ١/ ١٨٩.
٣- ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : ٣٤٩- ٣٥٠، وعلم اللغة : ١٦٤.
٤- ينظر : الأصوات اللغوية : ١٨٠ ، ودراسة الصوت اللغوي : ٣٧٩، وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ١٩١، ٢٦٠.

١٤.اشتقاق (اسم) :

هذا اللفظ من القضايا الخلافية التي تناولها الدرس الصرفي بالبحث والتمحيص ، وكان بين مدرستي البصرة والكوفة .

وللعرب في نطق كلمة (اسم) لغات عِدّة منها : (إسم) كـ (جِذع) ، و(اسم) كـ (قُفل) ، و(سِم) ، و(سُم) ، و(سِمَى) ،و(سُمى)، و(سَمَى) ، وأشهرها لغة التنزيل (اسْم كجِذْع) [٢].

وكان الخلاف بين المدرستين في اشتقاق كلمة (اسم) ، إذ ذهب الكوفيون إلى أَنَّ الاسم مشتق من الوسم – وهي العلامة - ، وذهب البصريون إلى أَنَّهُ مشتق من السُّمُو- وهو العُلُو-[٣].

وأشار إلى ذلك المُبَرِّد في قوله : ((فأمَّا الاسم فقد أُختُلِفَ فيه))[٤]. ولم يُشِرْ إلى الخلاف في أصل اشتقاق الاسم أهو من السُّمُو أم من الوَسْمِ والسّمَة ؟ - أي لم يذكر الخلاف في فائه ولامه – وإنّما قصد الخلاف في تقدير المفرد ، أي زنته في الأصل أهِيَ (فِعْلٌ) أم (فُعْلٌ) ؟ ، ورُبَّما أراد بيان اللغات الواردة في (اسم) واختلاف العرب في نطقه مفردًا ، فذكر أثنين منها فقط[٥].

أولًا : البصريون : أجمعوا على أَنَّ (الاسم) مشتق من (السُّمُوّ) ، وقد أشار إلى هذا الزّجّاجي (ت ٣٤٠هـ) ، قال : ((وقد حُكِي أَنَّ بعضهم يذهب إلى أنَّ أصله من (وَسَمْتُ) كأنَّهُ جُعِلَ سِمَةً للمُسَمَّى))[٦].

وقال السيرافي: ((وأمّا اسم فأصله سمِو أو سُمو ؛ لأنّهُ مشتق من سَمَا يَسْمُو إذا علا ، والاسم في المعنى بمنزلة الشيء الذي يعلو على المسمّى ويكون علمًا دالًا عليه ... وتُحذف منه

١- ينظر: معاني القرآن (الزجاجي) : ١/ ٢٣٥، وشرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٢/ ٩٢٦، وشرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ) : ١٠٣٨/٢، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) :٤٦٧.

٢- ينظر: أدب الكاتب : ٤٦٤، والمنصف : ١/ ٦٠، ومعجم الخلاف الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم : ١٠٠.

٣- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٦، (مسالة١)، وأسرار العربية (الانباري) : ٤، والتبيين عن مذاهب النحويين (العكبري) : ١/ ١٣٢، ظاهرة التعويض في العربية : ٨٨- ٨٩.

٤- المقتضب : ١/ ٣٣٤.

٥- ينظر: معجم الخلاف الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم : ١٠٢- ١٠٣، والخلاف الصرفي في العربية (رسالة) : ٢٠٠.

٦- اشتقاق اسماء الله (الزجاجي) : ٢٥٥ ، وينظر : التصريف الملوكي (ابن جني) : ٦٤- ٦٥، والمخصص : ١٧/ ١٣٤.

الواو فيكون فيه لغات بعد حذفها . يُقال :سِم وسُم ... ويُروى سَمَا ويسكن ولم يَحْكِ سيبويه في ألف الوصل في هذه الأسماء غير الكسر والوجه ما حكاه سيبويه))[١].

وصَرَّح بزنته في الأصل على أن أصله (سِمْو – بالكسر – أو سُمُو – بالضم-) وهو مشتق من (فَعَلَ- يَفْعُل) ، وأشار إلى لغات اللفظ ، والخلاف في فائه .

ويرى ابن جني أنّ (اسْمَىً) محذوف اللاّم قال : ((واسم : محذوف اللاّم لقولهم : (سَمَّيْتُ وأسْمَاء) فهذا بمنزلة (دَمَّيْتُ ودِمَاء)،والمحذوف منه واو؛ لأنه من السُّمُو الرَّفْعَة ...))[٢].

يُفهم من هذا النص أنّ (اسْمًا) حُذِفت فيه اللاّم وهي الواو، واستدل على ذلك بأمرين هما :

أولًا : جمعه على أسماء وأصلها (أسْمَاو) قُلِبَت الواو همزة لتطرفها بعد ألف ، والأمر الآخر أنّهُ مشتق من السُّمُو .

وذكر ابن سيدة (ت ٤٥٨هـ) دليلًا آخر ، وهو أن تصغيره يكون على : (سُمَيَّ) وأصلها (سُمَيْو) ، وهذا يدل على أنَّ لامها واو[٣].

وفَصَّل الأنباري القول في هذه المسألة فقال : ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم مشتقٌّ من الوَسْم – وهو العلامة- وذهب البصريون إلى أنَّهُ مشتق من السُّمُو – وهو العُلُوُّ))[٤].

وساق البصريون جملة من الحجج هي :

١. **حُجّة لغوية** : قائمة على إجماع اللغويين على أفضلية الاسم على الفعل والحرف ؛ لأن الاسم يُخْبَر به ويُخبر عنه ، وأمّا الفعْل فَيُخبر به ولا يُخبر عنه، والحرف لا يُخبر به ولا يُخبر عنه ، فلمّا كان للأسم مَيّزتان والفعل ميّزة واحدة ، والحرف انعدمت ميزاته كان الاسم أفضل وأسمى بذلك على الفعل والحرف ، فَدَلَّ على أنَّهُ (سَامٍ) من (السُّمُوّ)[٥].
٢. **حُجّة الاشتقاق** : تتبَيَّن في أَمْرين لهما صلة باشتقاق الاسم هما : التصغير والتكسير ، إذ يُصَغَّر الاسم على (سُمَيّ) (فُعَيْل) لظهور لامه المحذوفة منقلبة قلبًا إعلاليًا إلى الياء إذ إن أصله (سُمَيو) .

١- شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٥/ ١٨- ١٩.
٢- المنصف : ١/ ٦٠، وينظر: التصريف الملوكي : ٦٥.
٣- ينظر: المخصص : ١٧/ ١٣٤.
٤- الأنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٢٧ .
٥- ينظر : شرح المفصل (ابن يعيش) : ١/ ٢٣، ومعجم الخلاف الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم : ١٠٠- ١٠٣.

أمّا في التكسير فقولهم : (أَسْمَاء) ، فلامهُ همزة انْقَلبت عن الواو لتطرفها بعد ألف ، فَدَلَّ الأمر على كون (أسم) مُشتقًا السُّمُو لا غير.

٣. **حجّة دِلالية :** وهي دلالة العلوّ ، والظُّهُور، فهو مشتق من (السُّمُوّ) .

ثانيًا : الكوفيون : تقف المدرسة الكوفية موقفًا نقيضًا لموقف المدرسة البصريّة ، فهم يرون أنَّ (الاسم) مشتق من (الوسم)[١]معتمدين على ذلك بعدة أمور هي :

١. أن الاسم دليل على مسماه فهو علامة له ومشتق من (الوَسْم) على من أو ما سُمِّيَ به .
٢. الاشتقاق يحقق ذلك ، نقول : (وَسَمَ وَسْمًا) فهو وسيمٌ ويُصَغَّر على (وَسَيْم) ويُكَسَّر على (أَوْسَام) وهذا يدل على أَنَّهُ من (الوَسْم) .
٣. أصله (وَسْمٌ) ، أَصابَهُ حَذْفٌ فَعُوِّضَ منه همزةٌ لذلك الحذف .

وهذه الحُجج مستمدة من الواقع اللغوي القائم وفيها قرب للحقيقة اللغوية[٢] ، ويبدو أنَّ علماء المذهبين متفقون على حذف الواو من (اسم) ، ومختلفون في موضع المحذوف بين أَن يكون فاءً أو لامًا.

وتابع ابن يعيش الرأيُ البصري ، **قال** : ((... إلاّ أَنَّ اللفظ يشهد مع البصريين ألا ترى أَنَّكَ تقول أسميْتُهُ إذا دعوته باسمه أو جعلت له اسمًا ... والأصل أسْمَوتُهُ فقلبوا الواو ياءً لوقوعها رابعة ... قولهم في تصغيره سُميّ وأصله سُمَيْو .. ومن ذلك قولهم في تكسيره أسْمَاء وأصله أَسْمَاوٌ ...))[٣].

وقد أشار الرضي إلى رأي المدرستين بقوله : ((واسمٌ في الأصل سِمْوٌ أو سُمْوٌ كحِبْرٍ وقُفْلٍ بدليل قولهم (سِمٌ) أيضًا من غير همزة وصل ... وروي عن سيبويه أُسم – بضم همزة الوصل – وهو مشتقٌّ من سَمَا لأنّهُ يسمو بمسماه ويَشْهَرُه ولولا الاسم لكان خاملًا ، وقال الكوفيون : أصله وسْمٌ لكون الاسم كالعلامة على المسمّى فحذف الفاء وبقى العين ساكنًا فجيء بهمزة الوصل ولا نظير له على ما قالوا ، إذ لا يحذف الفاء ويؤتى بهمزة الوصل والذي قالوا وإن كان أقرب من قول البصريين من حيث المعنى لأن الاسم بالعلامة أشبه لكن تصرفاته – من قولهم تَسَمَّيت وسَمّيت – تدفع ذلك إلاّ أن يقولوا : إنَّهُ قلب الاسم بأن جعل الفاء في موضع اللاّم ، لما قصدوا

١- ينظر: المخصص (ابن سيدة) : ٥/ ١٧، ١٣٤، والأنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٨، ٣٤، وشرح المفصل (ابن يعيش) : ١/ ٢٣، والمدارس النحوية (إبراهيم السامرائي) : ٨١.
٢- مدرسة الكوفة (مهدي المخزومي) : ٣٨٣.
٣- شرح المفصل (ابن يعيش) : ١/ ٢٣، وينظر: الأيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٣.

تخفيفه بالحذف إذ موضع الحذف اللاّم ، ثم حُذف نَسْيًا ورد في تصرفاته في موضع اللاّم إذا حُذِفُ في ذلك المكان))[١].

ويرى ركن الدين الاستراباذي(ت ٧١٥هـ) إنَّ أصل اسم : سُمْوٌ، **قال :** ((... لأن أصل اسم : سِمْوٌ أو سُمْوٌ بسكون الميم وكسر السين أو ضمّها وليس في اسم تغيير قياسي في الحذف والزيادة فيجب ألاّ يكون في الفرع - كدعا- على هذين القولين ...))[٢].

فقد أشار إلى أن اللاّم في سمو وقد حُذفت فاؤها وأُتِيَ بهمزة الوصل فصار (اسم) .

وتبع قره سنان الرأي البصري فقال : ((واسْمٌ (إفْعٌ) ، أصله سِمْو، (فِعْل) بكسر الفاء وسكون العين ، حُذفت الواو لاستثقالهم تعاقب الحركات الإعرابية عليها ونقل سكون الميم إلى ما قبله ليتعاقب تلك الحركات عليها وأُتِيَ بهمزة الوصل ، وعند الكوفيّين أصله : وَسْم (فَعْل) بالفتح والسكون ، وهو علامة ؛ لأن الاسم علامة للمسّمى يُعرف بها . والأول أَوْلى لأَنَّ تكسيره أَسْمَاء لا أَوْسَام ، وتصغيره سُمَيّ لا وسيم وفعل متكلم ماضيه سَمَيْتُ لا وَسَمْتُ))[٣] .

والمتأمل في النص السابق يجد أنَّهُ قد عَرَضَ لآراء المدرستين في اشتقاق لفظة (اسم)، وأشار إلى وزنها ، وقد أفصح عن موقفه من هذا الخلاف ويمكن أن نوجز ما رآه بما يأتي :

١. عَلَّلَ لحذف الواو في (فِعْل) لاستثقالهم الحركات الإعرابية على الواو ، وكانت مرجعيتهم فيها أنها مساوية لتعاقب الواو في الكراهة فالتتابع (وـُ) في (سمُو – يسمُو) يُعد من أثقل التتابعات في العربية وهي كثيرًا ما تتخلص منه لأنه بمثابة اجتماع واوين وذلك يشكل كراهة لا مناص منها[٤] .
٢. ويُفهم من قوله : (ونقل سكون الميم) ، أي : (سِمْوَ = سْمْ ← سِمَ) أي أنَّهُ حصل إعلالان : الأول : نقل السكون إلى السين بعد حذف حركتها ، والآخر : نقل حركة الواو (= الحركة الإعرابية) إلى الميم ، وهذا لا يخلو من كراهة وتكلّف : سُمَوْ – يَسْمُوْ

ويتضح أن حركة الميم هي الحركة الإعرابية لقوله (ليتعاقب عليها الحركات) = (مُ مَ مِ)، فـ : سمو = اسم .

١- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢/ ٢٥٨- ٢٥٩، وينظر: الكافيّة في شرح الشافية : ٤٩٦، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ): ٢١٢، وشرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : ١٠٨- ١٠٩.
٢- شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): ٢/ ٧٤٦- ٧٤٧، ٩٧٣.
٣- الصافية شرح الشافية : ١/ ٣٣٥، وينظر: وشرح شافية ابن الحاجب (الفسويّ): ١/ ٦٧٤،وكنز المطالب في شرح شافية ابن الحاجب : ٣/ ١٥٨٩.
٤- ينظر: الكراهة اللغوية عند الرضيّ (اطروحة) : ١٠٢.

والمذهب الكوفي يرى أنها (وسم) بقلب الألف إلى واو .

والمتأمل في التعويض المتحقق في همزة الوصل يلحظ أن من شروط التعويض أن يكون في غير موضع المعوض منهُ ، وهذا يعني أن رأي البصريين أكثر توافقًا مع المصطلح ، فالاسم على مذهبهم فيه : ((تعويض الألف من لامه التي حُذفت للتخفيف ... وقيل إن سكون الميم نُقِلَ إلى االسين وأُتِيَ الألف توصلًا وتعويضًا))[١] .

٣. ويبدو أنَّهُ رَجَّحَ الأول بدليل تكسيره على (أَسْمَاءٍ) ، وتصغيره على (سُمَيَّ) وأن الماضي منه (سَمَيْتُ) ، زيادة على حمله على ما هو الأكثر من كلامهم من حذف اللاّم وهو الأولى ، يبدو أنَّ رأي البصريين أرجح من جهة الاشتقاق والتصغير والتكسير ، ورأي الكوفيين أقرب إلى الأخذ من جهة المعنى .

ويمكن أن نجترح التوصيف الآتي .

فـ (اسم) نرى أن الأقرب فيه هو (يَسْمُوُ) :

/ ي ـَ س/ م ـُ / و ـُ /

×

سقطت ياء المضارعة فصارت (سْمُوُ)

/ س/ م ـُ / و ـُ /

والعربية لا تبدأ بساكن ((فالاكثرون على أَنَّ الابتداء بالساكن متعذر وذهب ابن جني إلى إِنَّهُ متعسر لا متعذر)) [٢].

فجيء بألف الوصل = / ء ـِ س/ م ـُ / و ـُ / فُحذُف المزدوج الصاعد

×

١- ينظر: ظاهرة التعويض في العربية : ٧، ٨٩.
٢- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٢/ ٢٥١، وينظر: تجاور الصوامت في العربية (د. جواد كاظم عناد) : ٢٠- ٢٢، وتجاور الساكنين في مدونه النحو العربي : ٦٦- ٦٧.

بأكمله لأنه يمثل تتابعًا مكروهًا (تتابع الواوين) .

ولا بد من الإشارة إلى أنّ الدرس المقارن بين الساميات قد نَحَا ببحثه لفظة (اسم) منحىً جديدًا فأخرجها من الثنائي السامي القديم ،فهي في العبرية (شِمْsem). وفي الآرامية (شما sma) والألف الأخيرة فيها أداة التعريف،وفي الحبشية(سِمْ sem)،وفي الأكادية (شُمُsumu)[١].

وهذا التأصيل لألفاظ العربية يشمل كل ما اشتُقَّ من أصل ناقص أي معتل اللاّم سواء كان واويًا أم يائيًا ، فحرف العلة في آخر (سما – يسمو) ، وهو في الدرس الصوتي الحديث حركة طويلة وليس لامًا للفعل ، ذلك أن الأصل هو : (سَمَوَ – يَسْمُوُ) وسقطت الواو تخلصًا من المزدوج الصوتي (و ـَ) في المقطع الأخير، ثم اتّحَدَت فتحتا العين واللاّم في الماضي لِتُشَكِلا صائتًا طويلًا هو الألف كما في التشكيل :

/ س ـَ / م ـَ / و ـَ / = / س ـَ / م ـَ ـَ ـَ = سَمَا[٢]

×

١٥.التصحيح مع موجب الإعلال :(طَوِيَ وحَوِيَ) :

موضوع (الإعلال) ظاهرة لغوية شغلت تفكير علماء العربية ، وتوالي أكثر من إعلال طالما شكّل عائقًا أمام سيران تأثير بعض القوانين الصوتية لا سيما قوانين الإعلال ، فكان توالي أكثر من إعلال مانعًا قويًا من موانعه ، وهذه المسألة تُعْنى بما كان شاذًا عن القياس في هذا الباب مما جاء فيه التصحيح مع وجود موجب الإعلال ، ولعلَّ العرب قد استكرهوا توالي إعلالين في الكلمة لكثرة التحوُّل الذي يصيب البنية والإلتباس وقد وصفوه بالرفض والمحذور والكراهة و الممنوع مما يدل على استغراق هذه الكراهة في عدم استساغتها وتجنب ارتكابها[٣].

وكرهوا توالي الياءات لثقل أدائهما متواليتين ، **قال سيبويه** : ((فالياءات قد يُكَرَهْنَ إذا ضوعفن واجتمعن كما يُكره التضعيف من غير المعتل نحو: (تظنّيت)))[٤] .

فهم يستثقلون التضعيف غاية الاستثقال، لتكلفها على اللسان في الرجوع إلى المخرج بعد الإنتقال عنه ، وإنَّ اجتماع حروف العلة المتماثلة أشد كراهة من اجتماع الحروف الصحيحة ،

١- ينظر: فصول في فقه اللغة (رمضان عبد التواب) : ٤٩، ومعجم الخلاف الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم : ١٠٥- ١٠٦.
٢- معجم الخلاف الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم : ١٠٦.
٣- ينظر: امتناع توالي إعلالين (بحث) : ٢٥، وكراهة توالي إعلالين في العربية (بحث) : ١٠١.
٤- كتاب سيبويه : ٤/ ٤١٦- ٤١٧.

زيادة على أن موقع المتماثلين له دور في تحديد الكراهة كتوالي صامتين متماثلين كأن يكونا همزتين أو واوين أو ياءين أو غيرها من الصوامت المتماثلة[١] .

وعَلّ سيبويه للرفض في توالي إعلالين بقوله : ((إعلم أنَّ الواو والياء لا تُعَلاّن ، واللام ياءٌ أو واو ؛ لأنهم إذا فعلوا ذلك صاروا إلى ما يستثقلون ، وإلى الإلتباس والإجحاف وإنما اعتلتا للتخفيف ، فلمّا كان ذلك يُصيّرهم إلى ما ذكرتُ لك رُفِضَ))[٢] .

يتضح من النص أَنَّ سبب الرفض ناتج عن تظافر أسبابٍ ثلاثة هي الاستثقال ، والإلتباس، والإجحاف .

وهذه الكراهة عند المبرّد من باب المتفق عليه قال : ((ولا اختلاف في إنَّهُ لا يجتمع على الحرف عِلّتان فيلزمه حذف بعد حذف واعتلال))[٣]

فجعل صيغة (حَيَويِ) أفضل من (حَيّيّ) محتجًا لذلك ، بتحرك ما قبل الياء الثانية ، وقلب الياء ألفًا وقلب الألف واوًا [٤].

وهو ما صَرّح به أبو علي الفارسي ، وابن جني الذي ذهب إلى إن عدم الجمع بين إعلالين عليه أكثر مقولات العلماء[٥] .

وقال ابن يعيش : ((فكرهوا أن يجمعوا عليه اعتلال عينه ولامه ...))[٦] .

وأشار ابن مالك لكراهة توالي إعلالين إذا كانا متفقين أو من جنس واحد قال : ((توالي إعلالين إجحاف ، فينبغي أن يُجتنب على الإطلاق فاستمرّ اجتنابه إذا كان الإعلال متفقًا كما يكون في (الهَوَى) ، واغتفر تواليهما إذا إختلفا نحو : (ماء) ، أصله (موه) ، فأبدلت الواو ألفًا ، والهاء همزة ، وهذا لا يطرد))[٧] .

يُفهم من قول ابن مالك إنَّ التحوّل في الحرفين يكون واحدًا فأصل (الهَوَى) (الهَوَيَ) قلبت الياء ألفًا ، ثم إن عِلّة التحوُّل إلى الألف مازالت موجودةً في الواو من (الهَوَى) – التحرك والسبق

١- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ١٦٣، ٢/ ٤٤٥، ٣/ ٤٣، ٥٣، ١٣٢.
٢- كتاب سيبويه : ٤/ ٣٧٦.
٣- المقتضب : ١/ ٢٨٦، ٢٩١، ١٤٨.
٤- نفسه: ٣/ ١٣٨، وينظر: الدرس الصرفي بين ركن الدين والنظام في شرحيهما على شافية ابن الحاجب : (رسالة) : ٩٠.
٥- ينظر: التكملة : ٦٠٤، والمنصف: ٢/ ١٤٥، ٢٩٢، وسر صناعة الأعراب : ٢/ ٣٦٥، والخصائص: ١٤٩.
٦- شرح المفصل (ابن يعيش) : ١٠/ ٢٨٠، ١٧.
٧- شرح الكافية الشافية : ٢/ ٢٧٧، ٤، ٢١٣١.

بالفتح – أي من جهة ما تحوَّل إليه ، فالأصل في (ماء) : مَوَه، تحوّلت عين الكلمة إلى الألف ، ولامها إلى الهمزة .

يُلحظ أنَّ الممتنع هو توالي إعلالين ، يؤدي إلى تحوّل واحد ويُغتفر إذ كان توالي الإعلالين يؤدي إلى تحوّلين مختلفين .

ويرى ابن عصفور أن الامتناع يكون إذا كانا من جنس واحد ، **قال** : ((وتوالي إعلالين على الكلمة من جهة واحدة لا يوجد في كلام العرب إلاّ نادرًا في ضرورة الشعر))[١].

وذهب أيضًا إلى أنَّ توالي إعلالين على نحو : طَوِيَ ، بقلب الياء ألفًا وقلب عينها – الواو- ألفًا أيضًا يؤدي إلى الحذف لالتقاء الساكنين ، ولهذا منع توالي إعلالين فيها[٢] .

ويمكن القول أنّ موضع اللاّم طرفًا جعلها أسبق إلى الإعلال من العين ، وإلاّ فَعِلَّةُ القلب فيهما واحدة .

وذكر ابن الناظم أنه : ((إذا اجتمع في كل كلمة حرفا عِلّة وكلٍّ منهما متحرك مفتوح ما قبله فلابد من إعلال أحدهما وتصحيح الآخر لئلا يتوالى إعلالان))[٣].

وصَرّح الرضي بكراهة توالي إعلالين قال : ((وصَحَّ رِوَاءٍ مع أنَّ واحده معتَلّ العين أعني (ريّان) ، كما صَحَّ هَوَى وطَوَى ، كراهة الإعلالين))[٤] .

وقد كُرِه بناء اللفيف على (فَيْعَل) إذ اختص بالمعتل دون الصحيح فإذا بُنِيَ من اللفيف المقرون نحو : قَوِيَ، وحَوِيَ على (فَيْعَل) فإنه يجتمع إعلالان في كلمة ثلاثية ، إذ تكون على : قَيْوَوٍ، وحَيْوَي ، تقلب العين –الواو- ياءً ؛ لاجتماعها مع الياء ،والسابق منهما ساكن ، فتصير على : قَيْيَو ، حَيْيَو ، فأدغمت الياء في الياء ، فتكون على :قَيَّو ، وحَيَّو ، فلما تحركت الواو- اللام- وما قبلها مفتوح ، فتقلب ألفًا ، فتكون على : قَيَّا ،وحَيَّا **وهذا التحوّل فيه إشكالان هما :.**

الأول : اجتماع إعلالين من جنس واحد – القلب- في كلمة واحدة .

الآخر: الصورة النهائية (قَيَّا ، وحَيَّا) لا تمت إلى الأصل المُحوّل عنه بصلة[٥].

١- الممتع في التصريف : ٢/ ٥١٠

٢- نفسه : ٢/ ٥٧٣.

٣- شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك (ابن الناظم): ٦٠٩.

٤- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ١٣٨.

٥- ينظر: كراهة توالي إعلالين في العربية (بحث) : ١٠٧.

ولكراهة توالي إعلالين من جنس واحد امتنع بناؤهما على (فَيْعَل) ، قال الرضي : ((فالوجه أن يُبنى من حَوِيَ ، وقَوِيَ على فَيْعِل – بالكسر- فيصير : حَـيٌّ ، وقَيٌّ ، فتحذف الياءُ الثالثة نسيًا ...))[١] .

والمتأمل في صياغة : حَوِيَ ، وقَوِيَ على (فَيْعِل) يُدرك أن هناك إعلالين أيضًا هما : قلب الواو ياءً للعلة التي في فَيْعَل نفسها – السبق بالسكون والاجتماع - وإعلال بالحذف هكذا :

حَيْوِي حَيْيي ← حَيّ .

ويتضح إنَّ الذي جعل توالي هذين الإعلالين مستساغًا هو اختلافهما ، واختيار أن يكون الإعلال الثاني بالحذف يرجع لأمرين :

أحدهما : أن الحذف أكثر تحقيقًا للتخفيف من غيره.

الآخر: كراهة اجتماع حروف العلة المتماثلة .

وقد أشار الرضي أيضًا إلى كراهة توالي إعلالين في اللفيف المقرون الثلاثي سواء أكان متماثلًا في حرفي العلة أم مختلفًا[٢] .

ولم يخرج عن هذا ركن الدين الأستراباذي والجاربردي إذ يرى الأخير بأن الجمع بين إعلالين مرفوض وغير جائز[٣].

وقد بنى المتقدمون قلب الواو أو الياء ألفًا على أساس عِلّة تحرك الواو أو الياء وانفتاح ما قبلهما في الفعلين الأجوف والناقص نحو: (طَوُلَ ، وخَوِفَ ، وهَيَبَ ، ورَمَيَ))[٤] .

وقد أحسن الرضي حينما وصف عِلّة قلب الواو أو الياء المتحركة المفتوح ما قبلها بالوهن والضعف وقال : ((إنها ليست في غاية المتانة))[٥].

١- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ٣٠٧.
٢- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب(الرضيّ) : ٣/ ١١٢- ١١٣، وشرح شافية ابن الحاجب(ركن الدين): ٢/ ٧٥٠، و شرح شافية ابن الحاجب(الجاربرديّ) :٣٨١- ٣٨٢، و شرح شافية ابن الحاجب(نقره كار) : ٢/ ١٩٤، و شرح شافية ابن الحاجب(النظّام): ٢٨٠، و شرح شافية ابن الحاجب(اليزديّ): ٢/٨٣٦- ٨٣٩.
٣- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٢/ ٧٨٤، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ) : ٣٨١- ٣٨٢.
٤- ينظر: كتاب سيبويه : ٤/ ٣٨٨، والمقتضب : ١/ ٩٦، والخصائص : ١/ ١٤٧، و شرح شافية ابن الحاجب(الرضيّ): ٣/ ٧٠- ٧١.
٥- شرح شافية ابن الحاجب(الرضيّ) : ٣/ ٨٧.

وذلك الوصف جاء منه نتيجة لقصورها عن الإحاطة بالكلمات جميعها مما تتوافر فيه شروط هذه القاعدة – تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما – من نحو : حَيِيَ وقَوِيَ ، وقَرَّر أنَّ الواو والياء إذا تحركتا وفُتِحَ ما قبلهما خفَّ ثقلهما ولكنه استدرك فأرجَعَ علّة القلب إلى ثلاثة أمور ، قال : ((لكن كثرة دوران حروف العلة وهما أثقلها جَوَّزت قلبهما إلى ما هو أخف منهما من حروف العلة : أي الألف ولا سيما مع تثاقلهما بالحركة وتهيُّؤ سبب تخفيفهما بقلبهما ألفًا وذلك بانفتاح ما قبلهما))[١].

فقلبهما راجع إلى :

١. كثرة دوران حرف العلة في الكلام وهو ما ينسجم مع ما جاء به الدرس الصوتي الحديث .
٢. تثاقل الواو أو الياء بالحركة وهو بالطبع السبب الرئيسي في هذا القلب الذي استدعى قلبهما إلى ما هو أخف منهما وهو الألف على حد تعبير الرضي ، وكلامه يُضمر شعورًا بالمزدوج إذ لا يكون ثقل من غير تحرك هذين الصوتين .
٣. تَهيؤ سبب التخفيف وهو(الفتحة) الذي ألزم قلبهما ألفًا لا غير طلبًا للخفة .

وقوله بأن عِلّة قلب الواو أو الياء المتحركة المفتوح ما قبلها بأنها ليست في غاية المتانة تمثل مزدوجًا هابطًا حقيقيًا ، والأخرى تمثل تتابعًا صاعدًا يختلف في طريقة تكوّنَه وأدائه عن المزدوج الهابط ، ومن ثم ينسحب ذلك على درجة ثِقَل وكراهة كلٍّ منهما ، إضافة للثقل الناجم عن طبيعة تخلق كَل من الواو أو الياء المتحركة بحركة مخالفة لهما من نحو (وِ) و(يُ)[٢].

وقد فَرّق الرضي بين التتابعين (وُ) و(يِ) من حيث الثِقل والخفة فالأول أثقل من الثاني لأمرين .

الأول : هو كثرة التخلص من التتابع (وُ) قياسًا بالتتابع (يِ) .

الآخر: أنَّهُم نظروا إلى التتابع (وُ) على أنَّهُ اجتماع واوين والعربية تتخلص من اجتماع الواوين في الآخر بقلب الثانية ياءً لثقلهما كما في (قَوَوَ- قَوِيَ) ونظروا أيضًا إلى التتابع (يِ) على أنَّهُ اجتماع ياءين ، إلاّ أنهما قد يردان دون التخلص منهما نحو: (حَيِيَ)[٣]. وجعل التتابعين المتماثلين (وُ، و، يِ) أثقل من المختلفين : (وُ، و، يُ) .

وقد وَصِفَ الصوتان المركبان((وَ)، و (يَ)) بالخفة في أحيانٍ كثيرة وبالثقل في حين آخر ، وتتضح هذه الخفة من قول الرضي : ((إنّ كُلّ كلمةٍ على حرفٍ واحدٍ كالواو ... فحقها الفتح ،

١- شرح شافية ابن الحاجب(الرضيّ): ٣/ ٦٧، ٨٦، ٨٨.
٢- ينظر : الكراهة اللغوية عند الرضيّ(أطروحة) : ١٠٦.
٣- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ١/ ١٤٨، ٣/ ١٠٠، ١٢٥- ١٢٦، و ينظر: الكراهة اللغوية عند الرضيّ (أطروحه) : ١٠٣.

لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة بكونها على حرف واحد))[١]. كما أنَّهُ صَرّح بأن الواو والياء المتحركتين بالفتح غير مستثقلتين في نحو : (يَخْوَفُ، ويَهْيَبُ) وأَرجَعَ التُحوّل فيهما – بقلبهما ألفًا إلى علة لمح الأصل المُعَلّ في الماضي[٢].

ومما يُشار إليه هنا أن الرضي ربط التغيُّرَ الذي يحصل في الواو أو الياء المتحركتين بالفتح بالحركة التي تسبقهما[٣] .

فالكراهة في الأصوات المركبة (وُ ، وِ ، وَ) على اختلاف درجاتها ناجمة عن الضعف الذي يعتري صامتية نصف المصوت (و) ؛ بسبب طبيعة تخلقه التي صيّرته ما بين الصوامت والمصوتات .

ومن حيث كراهة الإعلال بنقل الحركة في (أَفْعَلَ) و(يَفْعَل) مما كانت لامه معتلة ، فلا تُنقل حركة حرف العلة إذا كان عينًا إلى الساكن الصحيح الذي قبلها في بنية معتلة اللام ، ويشمل هذا : أَفْعَل نحو: أَهْوَى ، ويَفْعَل نحو: يَهْوَى[٤].

وصرّح ابن مالك بعلة تصحيح العين : ((... فلو ضُوعِفَت لامه ، أو اعتلت سلمت عينه نحو.. أهْوَى . أمّا سلامة المعتل اللام ، فلئلا يتوالى إعلالان .))[٥].

فلا فرق في صحّة العين سواء أكانت واوًا أو ياءً ، قال ابن هشام (ت ٧٦١هـ) : ((ويمتنع النقل... أو معتل اللام ، نحو: أهْوَى وأَحْيَا))[٦].

والأصل في أَهْوَى : أَهْوَي ؛ لأنه معتل اللام بالياء ، وأصل أحْيَا : أَحْيَو، معتل اللام بالواو ، وأصل يَقْوَى ، يَقْوَو . يلحظ اختلاف اللام جنسًا ، واتحادها في التحوّل إلى الألف .

وذكر المتقدمون أن اللام إذا تحركت وفتح ما قبلها قلبت ألفًا فصارت : أَهْوَى ، وأَحْيَا ، ويَقْوَى ، وسبب آخر هو وقوعها طرفًا، فتجتمع علتان لهذا القلب هما : التحرك ، والطرف ، وأمّا تصحيح العين فتنفرد به علة واحدة مهيمنة هي : كراهة توالي إعلالين في البنية الواحدة .

١- شرح الكافية (الرضيّ) : ٤/ ٢٩٧.
٢- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ١/ ٦٠- ٦١.
٣- نفسه : ٢/ ١٢٥.
٤- ينظر: الإعلال في كتاب سيبويه في هدي الدراسات الصوتية الحديثة (د. عبد الحق أحمد الحجي) : ٦٨.
٥- شرح الكافية الشافية : ٤/ ٢١٣٩.
٦- أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك (ابن هشام الأنصاري) : ٤/ ٣٥٨، وينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (السيوطي) : ٦/ ٢٧٤.

فالإعلال بنقل الحركة من الحرف المعتل هو كافٍ لعدم حصول الإعلال الآخر ، ففي نحو: أَهْوَى، ويَهْوَى إذا نُقِلَتْ حركة الواو إلى الساكن الصحيح الذي قبله يكونا : أَهَوْى ، يَهَوْى ، فلا موجب لإعلالها ، إذ هي ساكنة غير متحركة ، وانتفاء جزء العلة يستلزم انتقائها ولا شك أن التوجيه القائم على : ((أنه لو نُقِلت حركة الواو إلى الهاء لانقلبت ألفًا لتحركهًا أصلًا وانفتاح ما قبلها بعد النقل فيتوالى في الكلمة إعلالان وهو اجحاف بها ..))[1]، فيه تكلف ؛ لأنه يقتضي نظرتين للحرف الواحد هما: نظرة إلى الأصل قبل النقل ، وأخرى : نظرة حالية بعد نقل الحركة ، ويحدث الإعلال وفق هاتين النظرتين .

ولا جَرَمَ أنَّ الإعلال الأول أخف من الثاني ولهذا كُرِهَ ؛ لأنه يبعد الكلمة عن أصلها فلو نقلت حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح وأعلت الواو بقلبها ألفًا لصارت : أَهَاي ، ويَهاي، وهذا لا يشعر بأصل الكلمة ، وأن التحوّل بقلب الواو والياء ألفًا كان بسبب الصائت القصير – الفتحة – نحو: يخاف ، والأصل يَخْوَف .

ويبدو أن التوجيه الصوتي لهذا الإعلال لا يذهب إلى قلب اللام ألفًا ، بل إلى إسقاط وإطالة النطق بالصائت القصير ، فالنظرة تكون إلى الأصل قبل الإعلال والنقل فالأصل في أَحْيَا[2] :

أحْيَو /ء ـَ ح / ي ـَ و/ .

والأصل في أهوى : أَهْوَي ← /ء ـَ ه/ و ـَ ي/ .

والأصل في يَقْوَى : يَقْوَي /ي ـَ ق / و ـَ ي /.

سقطت أنصاف الصوامت الأخيرة وأطيل النطق بالصائت القصير فتخلقّ منه الألف هكذا :

أَحْيَا : /ء ـَ ح / ي ـً /.

أَهْوَى : /ء ـَ ه / و ـً /.

يَقْوَى : /ي ـَ ق / و ـً /.

فلا إعلال بالقلب .

ويمكن القول أن مثلثًا حركيًا تم التخلص منه بإسقاط الجزء الأخير منه (ي) وتعويضه بإطالة زمن النطق بالمصوت الذي قبله[1].

١- ابن مالك صرفياً (رسالة) : ٢١٢.
٢- ينظر: كراهة توالي إعلالين في العربية (بحث) : ١٣٦-١٣٧.

وقال ابن الحاجب :((وصَحَّ باب طَوِيَ وحَيِيَ ، لأنَّهُ فَرْعُهُ يعني أنَّ الأصل فَعَلَ ، فلمّا صَحَّت العين في فَعَلَ في مثله صَحَّت في فَعِلَ ، إجراءً له مُجرى أصله في البناء. ثُمّ شرعَ يذكر عِلّة أَخرى تجمعُ الجميعَ فقال : أَوْ لما يلزَمُ مِنْ يقايُ ويطايُ ويَحايُ ، يعني أَنَّهُم لو أَعَلُّوا قَوِيَ بقَلبِ العين ألفًا ومضارعُه يَقْوَى لوجَبَ قلبُ الواوِ في المضارع – أيضًا – ألفًا مثلهَا في خافَ ويَخَافُ ، ولو قلبوها ألفًا لوجبَ أن يُقالَ : يَقَايُ ، فتتحرك الياء التي هي لامُ بالضمِّ ، وذلك مرفوضُ في كلامهم . ولم يذكر مضارع هَوَى ؛ لأنَّ ذلك لا يجري فيه ؛ لأن مضارعَه يَهْوِي فلا تجري العِلَّة المذكورة فيه))[٢] .

وأشار ابن الناظم إلى أنَّ نحو: ((طَوِيَ وحَيِيَ صححوا منه العين إمّا للحمل على (فَعَلَ) لأنه فرعه وهُوَ أخف وأكثر من (فَعِلَ) وهو الأصل ، وإمّا لأَنَّهُم لو قالوا : طَايَ وحَايَ) للزم أن يقولوا في المضارع (يَطَايُ ويَحَايُ) ... لأن مضارع ما اعتلَّت عينه تابع للماضي أبدًا في الإعلال ، ولو قالوا : (يَطَايُ ويَحَايُ) للزِمَ ارتكاب ما لا نظير له في الكلام وهو تحريك لام الفعل المعتلّة بالضمِّ))[٣].فتحريك اللاّم المعُتلة بالضمِّ مرفوض لأنه قليلٌ وفيه ثِقَل ، فالتتابع (يِ) يُعد من أثقل التتابعات في العربية بعد التتابع (وِ) لأنه بمثابة اجتماع ياءين مما يُشكل كراهةً يتم التخلص منها في بعض الكلمات ولكنها قد ترد من دون التخلص منها نحو:(حَيِيَ) [٤].

أمّا التتابع(يَ) فهو أخف منه لاسيما إذا سُبِقَ بفتحة فتقلب إلى ألف لكون الفتحة مناسبة للألف .

وقال الرضي : ((وباب طَوِيَ وحَيِيَ، يعني لم يُعلا وإن لم يلزم إعلالان ، لأنّهُما فرعا هَوَى ، وذلك لأنَّ فَعَلَ- بفتح العين – في الأفعال أكثر من أخويه ، لكونه أخف ، والخفة مطلوبة في الفعل ، وهو أيضًا أكثر تصرّفًا ، لأن مضارعه يأتي على ثلاثة أوجه ، دون مضارعها ، ثم ذكر عِلّة أخرى لتركهم إعلال عين ثلاثة من الأفعال المذكورة ، وهي ما على فَعِلَ – بكسر العين – وذلك أن كل أجوف من باب فَعِلَ قلبت عينه في الماضي ألفًا تقلب عينه في المضارع أيضًا ، نحو : خاف يخاف ، وهاب يهاب ، فلو قالوا في الماضي : قَايَ وطَايَ وحَايَ لقالوا في المضارع :يَقَايُ ويطاي ويحاي ، وضم لام المضارع إذا كان ياء مرفوض مع سكون ما قبله أيضًا ، بخلاف الأسم ، نحو ظَبْي وآي وراي ، وذلك لثقل الفعل ... ولا يجيء في آخر الفعل

١- ينظر: كراهة توالي إعلالين في العربية (بحث) : ١٣٨.
٢- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٢/ ٧٦٢.
٣- بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب : ١٨٦، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ١١٣.
٤- ينظر: الكراهة اللغوية عند الرضيّ (أطروحه) : ١٠٢، ١٠٨.

المضارع ياء مشددة لأنه مَوْرِد الإعراب مع ثقل الفعل ، أمّا في الاسم فذلك جائز لخفته ، نحو حَيٍّ ، ويجوز كما قدّمنا أن نعلل ترك إعلالهم عين طَوِيَ وحَيِيَ ، بإمتناع إعلال لامهما الذي كان أولى بالإعلال لو انفتح ما قبله ، لكونه آخر الكلمة .))[١].

والظاهر أنه يرى رد العين إلى أصلها وفتحها وقلب الياء الثانية واوًا (حيوي) فهي صيغة أشيع من (حيّي) محتجًا لذلك ؛ بتحرك ما قبل الياء الثانية ، وقلب الياء ألفًا وقلب الألف واوًا .

وذكر ركن الدين بأنَّ : ((طَوِيَ يَطْوَى فرع طَوَى يَطْوِي وحيِيَ فرع حَيَا ، لأنَّ (فَعَلَ) بفتح العين أصل و(فَعِلَ) فرعٌ ، لأنَّ فَعَلَ بفتح العين أخف وأكثر من فَعِلَ بكسر العين ولمّا وَجب تصحيح طَوِيَ وحَيِيَ ؛ لئلا يؤدي إلى إعلالين إجراءً له مجرى أصله في البناء ولأنَّهُ لو أُعِلَّ لقيل : طايَ وحَايَ فيقضي إلى وقوع ياء متطرفة بعد ألف وهو نادر في كلامهم))[٢] .

وأشار إلى وجه آخر في تصحيح : قوي وطوي وحيا وهو: ((لو قُلِبَت الواو والياء ألفًا فيها لوجب قلبهما ألفًا في مضارعها مثلها في خاف يخاف، ولو قلبت ألفًا في مضارعها لقيل : يَقَايُ ويَطَايُ فيلزم تحرك الفاء التي هي لام بالضم وهو مرفوض في كلامهم ، وإنَّما لم يذكر مضارع هوى لأنه لا يلزم ضم الياء التي هي لام فيه لأنَّ مضارعه يهوِي بكسر العين))[٣].

يتضح مما سبق أنَّ الواو والياء في طَوِيَ وحَيِيَ إنَّما صَحّت مع إنَّهُ لا إعلالين فيهما لأنهما (فَعِلَ) بالكسر في الماضي والفتح في المضارع لوجهين :

الأول : إنَّهُ فرع هَوَى ، لأنَّ (فَعِلَ) بالكسر فرع (فَعَلَ) بالفتح فلمّا صَحَّت في الأصل صَحَّت في الفرع لئلا يلزم مزيّة الفرع على الأصل بالتصرف .

الآخر : أنه لو أعل الواو، والياء فيه لزم يَقَايُ ويَطايُ ويَحَايُ – بالضم في المضارع – أي : لزم إعلال مضارعه أيضًا ، فإذا أُعِلَّ المضارع لزم الضمة على الياء وهو غير جائز[٤].

وقال قره سنان : ((وصَحَّ باب طَوِيَ وحَيِيَ أيضًا ولم يقلب العين فيهما ألفًا مع أَنَّهُ لا يجتمع إعلالان لأَنَّهُ أي : بابهما ، فرعُهُ أي : هَوَى بالفتح ، لأن الأصل فَعَلَ بالفتح لخفته وكثرته فَحُمِلَ عليه ولمَّا يلزم مِنْ قلبهما ألفًا فيها قلبهما في مضارعهما ، كما في : خَافَ يَخَافُ وهَابَ يَهَابُ ،

١- شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ) : ٣/ ١١٣- ١١٤.
٢- شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): ٢/ ٧٥١، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار): ١٦٩.
٣- شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): ٢/ ٧٥٢، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (اليزديّ): ٢/ ٨٣٦، و شرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ): ٣٨١ -٣٨٢.
٤- الكافية شرح الشافية : ٧٧٦- ٧٧٧، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ): ٣٨١، شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار): ١٦٩.

فيُقال : يُقَايُ ويُحَايُ بضمِّ الياء وهو مرفوض فلا يجري هذا في مضارع هَوِيَ؛ لأَنَّهُ بالكسر))[1].

نلحظ من النص أَنَّهُ ذهب إلى أنَّ (فَعِلَ) فرعٌ على (فَعَلَ) مما كانت العين من اللفيف المقرون مكسورة نحو: حَيِيَ وطَوِيَ فصحّت عينه حملًا على الأصل؛ لأَنَّ باب حَيِيَ وطَوِيَ أي (فَعِلَ) بالكسر (فرعه) أي فرع (هَوَى) لأنَّ الأصل فَعَلَ بالفتح لخفته وكثرته وكثرة معانيه فامتنع الإعلال في الفرع لامتناعه في الأصل .

ويمكن النظر إلى نصه بفكرتين :

الأولى : التصحيح لكراهة توالي إعلالين في الماضي

فَعَلَ : حَيَيَ

والمضارع (يَفْعِل) ← يَحْيِي .

فتحركت الياء الأخيرة وفُتِحَ ما قبلها فَقُلِبَت ألفًا فصارت (حَيَى) مما يدل على أنَّ العلة ما زالت مستمرة في العين في (حاى) إذ ابتعد عن الأصل زيادةً على توالي إعلالين ، والذي حدث هو: إعلال بالقلب إضافة إلى أنَّ التحوَّل فيها واحد وهو (الألف) .

الأخرى : فَعِلَ – يَفْعَل ← حَيِيَ – يَحْيَي .

نُقِلَت حركة الياء إلى الساكن الصحيح الذي قبلها فهي بحسب الأصل (يَحَيْي) فالحاء مفتوحة (الآن) وعِلّة التحوّل إذ تحرّكت الياء بالفتح في الأصل والحرف الذي قبلها متحرك الآن بالأصل فصارت : (يَحَيَي) بفتح العين – الآن - .

فنظر إلى أن الأصل في الحرف المتحوّل (الحركة) ، وما قبله متحرك الآن فقلبت الياء ألفًا فأصبحت (يَحَايَ) وفيها إبتعاد عن الأصل وفي (حَيِيَ- يَحْيَي) إعلال بالنقل وإعلال بالقلب (يُحَاي) فنجم عنها :

١. كراهة توالي إعلالين .
٢. لابتعاد عن الأصل.

فهو يرى أن الماضي (فَعَلَ) أكثر وأخف من الأصل (فَعِلَ) = (يَفْعِل) = حَيِي= يَحْيِيَ .

١- الصافية شرح الشافية : ٢/ ٤٩٧، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ): ٣/ ٣١٣، و شرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ): ٣٨١.

فالتتابع (يَ) أخف من التتابع (يِ) كما أن التتابع (و ـَ) أخفف من (وـِ) .

ويمكن أن يكون التوجيه لتصحيح الياء في (حَيَيَ) مع أنها متحركة بالفتح ومفتوح ما قبلها وكذلك في مضارعها (يَحْيِي) هو أنها قَوِيَت بالحركة ، فـقد حفلت المدونة، بتوصيف التتابعات (وـِ ، و وـَ ، و يَ) بلحاظ أن هذه الحروف تقوى بالحركة ، وإلحاقها بالحروف الصحاح ، ومنع تأثرها بالصوائت القصيرة التي قبلها ، وتحصنها بالحركة، قال ابن جني : ((... فالجواب أنَّهُ جازذلك– التصحيح – من قبل أن الياء والواو لمّا تحرّكتا قَوِيتا بالحركة...))[١].

وقال أيضًا : ((... لما تحركتا قويتا بالحركة فلحقتا بالحروف الصحاح فجازت مخالفة ما قبلهما في الحركات إياهما ..))[٢] .

ومما تجدر الاشارة إليه أن للحركة دور كبير في قوة الحرف فقد ذكر ابن يعيش : ((... إنَّ الحرف قد قَوِيَ بالحركة ..))[٣] .

ونَصَّ ابن الحاجب على أنَّ الحركة تجعل الحرف قويًا وحيًّا فقال : ((.. قَوِيت بالحركة فلمّا قَوِيت لم تكن كالميتة الساكنة))[٤] .

وأشار الرضي إلى : ((أنَّ الواو والياء يتقوّيان بالحركة فلا يَقْدِر كسرة ما قبل أحدهما وضمّ ما قبل الآخر على قلبهما ...))[٥].

ويظهر من هذه النصوص أنَّ قوة الحرف مرجعها الحركة لا الحرف نفسه ، وهذا يبين الدور الذي تقوم به الحركة ، ووعي العلماء الأوائل لهذا الدور[٦].

وتلك النصوص تُبيّن أنَّ قوة الحرف بالحركة تشمل نصف المصوّت ، والحروف الصحيحة ، كلاهما سواء ، ومن المصاديق الحقيقية لقوة الحرف بالحركة هو نصف المصوّت بأنواعه ؛ لأنَّهُ حرف ضعيف في نفسه – حرف علة -، وهذا التوصيف – القوة- يقف على الطرف النقيض

١- سر صناعة الأعراب : ١/ ٣٥.
٢- نفسه : ١/ ٣٥.
٣- شرح المفصل(ابن يعيش) : ١٠/ ١٥٠.
٤- الأيضاح في شرح المفصّل: ٢/ ٤١٥.
٥- شرح شافية ابن الحاجب(الرضيّ) : ٣/ ١٣٧.
٦- ينظر: قوة الحرف بالحركة – التصحيح إنموذجاً – دراسة صرفية وصوتية (بحث) : ٤١.

من مقولة : ((... وضعفها بالسكون ...))[١] أو أنَّها توهنت بالسكون[٢] . مع عمومية حكم القوة في هذه التتابعات

وقد ذكر المحدثون ثلاثة احتمالات فيما جاء صحيحًا مع وجود موجب الإعلال :

١. إنَّ اللغة كانت على التصحيح في مراحل تاريخية متقدمة ثم تحوّلت إلى الإعلال في هاتين الصيغتين في مرحلة قريبة من مرحلة الجمع والتدوين فبقي منهما في الاستعمال طائفة كبيرة من الأفعال الصحيحة .
٢. إنَّ اللغة قد خَصّت الأفعال الصحيحة بدلالة تختلف عن دلالة الأفعال المعتلّة وإنَّ الاستعمال قد هجر دلالة الأفعال المُعَلَّة فيما وَرَدَ على التصحيح وبقيت أبنية الأفعال الصحيحة ودلالاتها فشاعت وانتشرت .
٣. إنَّ هذه الأبنية التي وردت على التصحيح مع موجب الإعلال هي لهجات لأقوام من العرب استخفّت النطق بها ولم تستثقِله ، وهي مسألة صوتية ترجع إلى الاستعمال ولا تخرج فيما يبدو عن أنَّ لهذه الأبنية أصولًا قديمة فبقيت على حالتها عند بعض العرب ولم تُعَلّ [٣].

وخلاصة القول أنَّ هذه الألفاظ جميعها إنَّما صَحَّت ولم تُعَلْ لعدة دواعٍ أهمها : خشية الألتباس والخلط بين الأقيسة والصيغ والأوزان ، زيادة على أنَّ التصحيح مع وجود موجب الإعلال يعطي اللفظ معنىً لا يمكن الحصول عليه إذا أُجْرِيَ فيه الإعلال ، إذ يدل التصحيح على القوة والشدة والمبالغة والتكلف ، وهذالدلالة تتناسب هي وما تدل عليه هذه الألفاظ من معانٍ كالشدة والمبالغة والتكلف .

كما أن التصحيح حافظ على بعض الصيغ من الضياع لأن الإعلال قد يَخِل ببنيتها فتذهب وتضيع ولا تُعرف حينئذٍ أهي على الوزن الذي كانت عليه قبل الإعلال أم على الوزن الذي

حصلنا عليه بعد حدوث الإعلال إذ لا دليل يرشدنا إلى معرفة البنية الصحيحة[٤] .

أمّا ما عَلَّلَ به المحدثون من أن هذه الألفاظ التي جاءت على التصحيح ما هي إلاّ بقايا صرفية من النظام القديم تبدو في صورة الشواذ فيمكن أن تحل جزءًا من المشكلة .

١- المنصف : ١/ ٢٢١، وينظر: ١/ ٣٤٢.
٢- ينظر: الممتع في التصريف : ٢/ ٤٩٥- ٤٩٦.
٣- ينظر: دراسات في علم الصرف (د. مجيد خير الله الزاملي) : ٢٠٩.
٤- ينظر: دراسات في علم الصرف (د. مجيد خير الله الزاملي) :٢١٠.

والعرب ربما تكلموا بألفاظٍ مدَّة من الزمن ثم ترُكَت فصارت من البقايا التي وردت في المصنفات والإعلال ضرب من التطور بدليل أنَّ هُناك صيغًا حافظت على الصيغة الأصلية في بيئة معينة .

ويمكن أن يكون الأمر في التصحيح والإعلال خلافًا لهجيًا ، فبعض العرب يُسرع إلى قلب الواو والياء ألفًا وبعضهم لا يقلب ، فهناك ألفاظ حافظت على الصيغة الأصلية في بيئة معينة ، فإذا انتقلنا إلى بيئة أَخرى وجدنا أن هذه الصيغة تطورت فتغيرت عن الصيغة الأصلية[1] .

١- ينظر: نفسه : ٢١٠- ٢١٢.

الخاتمـــــة ونتائج البحث

الخاتمة

كشفت هذه الرسالة عن الدرس الصرفي في الصافية لشرح الشافية لعالم جليل وهو ((قره سنان)) من القرن التاسع الهجري ، وفي الختام سأذكر أهم ما توصل إليه من نتائج :

١. كان للسماع ، هذا الأصل الذي يُعد مرجع الأدلة كلها عند الصرفيين اهمية كبيرة عنده من حيث الاستشهاده والاستدلال بأدلته على مسائل عدَّة .
٢. اعتمد في تقرير بعض أحكامه على القرآن الكريم، إذ استشهد في مواضع مختلفة من صافيته بأربع وخمسين آية.
٣. استشهد بالقراءات القرآنية سواء كانت متواترة أو آحادًا وله وجهة نظر في الاستشهاد بقراءات الآحاد وهو ترجيحها على الشواهد الأخرى من غير القرآن الكريم ؛ لأن الجميع من رواية الآحاد، فما كان من نقل القرّاء أولى .
٤. وَضُحَتْ عنايته بالقراءات ولاسيما المتواترة وعنايته بتوجيهها ، ووجدنا أنّه لم يكتف في توجيه القراءة بالمذهب الأصح وإنّما ذكر المذهب الآخر أيضًا.
٥. لم يستشهد بقراءة القرّاء الأربعة عشر ، وكان يصف بعض القراءات بالشاذة أو النادرة .
٦. يُلحظ قِلّة استشهاده بالحديث النبوي الشريف، إذ إنه لم يستشهد به إلاّ في موضعين فقط ، ولعله تابع في ذلك جمهور البصريين في منعهم الاستشهاد بالحديث ؛ لأن الرواة قد جوّزوا نقله بالمعنى .
٧. قلة استشهاده بالأمثال ، وأقوال العرب والصحابة مُوازنة بأدلة الصناعة الأخرى .
٨. عُنِيَ قره سنان بالشواهد الشعرية عناية كبيرة، إذ بلغت شواهده الشعرية في الصافية نحو الثلاثين بيتًا ،التزم فيها بالقيد الزمني للاحتجاج بالشعر المتمثل بنهاية عصر إبراهيم بن هرمة ت ١٥٠هـ .
٩. في الأصل الثاني من أصول الاحتجاج وهو (القياس) وجدنا أنّهُ اقتفى مذهب البصريين في القياس من حيث إنّهُم لا يقيسون إلاّ على المسموع المُطّرِد من الفصيح .
١٠. وكان يُصَرِّح بعلة ضعف الأساليب التي وردت عن العرب لمخالفتها القياس والتي حكم عليها ابن الحاجب بذلك الضعف ، زيادة على أَنَّهُ كان يُقارن بين قياس وقياسٍ آخر.
١١. استعمل الشارح في الصافيّة كل أنواع القياس كقياس العلة، وقياس الشبه ،وقياس الطرد وغيرها .
١٢. كان الشارح مولعًا بالعِلّة حتى أنّهُ لم يترك حُكمًا من الأحكام من دون تعليل ، بل أَنَّ التعليل طغى على أسلوبه وتفكيره .

١٣. لم يكتف بالتماس العِلّة لما إنتهى إليه من اللغة، بل تعداه إلى تعليل ما لم تنطق به العرب وأَنَّهُم أهملوا ما أهملوه لعلة داعية ، وقد تفنن في إيضاح العلة ،وتفسيرها من الناحية الصوتية .

١٤. نلحظ أنَّ استعمال الشارح للعلة يكشف عن علمه بأنواعها ، كعلة الاستثقال ، وعلة الخفة ، وعلة المشابهة وعلة الفرق ، وعلة القياس وعلة أولى ، وعلة الأصل وغيرها .

١٥. لم يخرج الشارح في تعليلاته بالعلل الواردة في صافيته عمّا ذكره العلماء الأوائل ، فلم ينفرد بذكر عِلّة لم ترد عند القدماء ، وعللَ الأحكام الصرفية بعللٍ كثيرة متنوعة وكانت معظمها علل تعليمية .

١٦. غلب على آرائه مبدأ الترجيح ، وهذه الآراء بجملتها تمتد إلى علماء سابقين .

١٧. رَدَّ الشارح على علماء كبار مثل الخليل، وسيبويه ،والكسائي، والأخفش، والفرّاء وغيرهم ، وهذا يدل على أنَّهُ لم يكن لغويًا مقلدًا ، بل ذو شخصية علمية واضحة .

١٨. ظهر بشكل واضح اهتمامه بنسبة الآراء الصرفية إلى أصحابها ، وذلك يدل على سعة اطلاعه وثقافته وأمانته العلمية .

١٩. غالبًا ما يتبع الرأي الشائع في أثناء رده على العلماء وتركه الرد النادر، ويحتكم في رفض الرأي على قيم علمية يلتزمها .

٢٠. نستشف من خلال ما قرأنا من شرح الصافية أنَّ الشارح قد اطلع وأفاد من شرح شافية ابن الحاجب للجاربرديّ (ت ٧٤٦هـ) .

المصـــــادر والمـــراجـــع

المصادر والمراجع

أولًا : القرآن الكريم .

ثانيًا : الكتب المطبوعة.

(أ)

- أبحاث في أصوات العربية ، د. حسام سعيد النعيمي ، ط/ ١، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٩م.
- الإبدال ، أبو يوسف يعقوب بن السكيت ، (ت ٢٤٤هـ) ، تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف ،مراجعة : علي النجدي ناصف ، ط/١، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ابن عصفور والتصريف ، د. فخر الدين قباوة ،ط/٢، مجمع اللغة العربية دارالآفاق الجديدة – بيروت ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القطاع الصقلي (ت ٥١٥هـ) ، تحقيق :د.أحمد محمد عبد الدايم ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٩م.
- أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، د. خديجة عبد الرزاق الحديثي ، ط/ ١،منشورات مكتبة النهضة ، بغداد ، ١٣٨٥هـ - ١٩٥٦م.
- الأبنية الصرفية بين القياس والاستعمال : دراسة في كتاب لحن العوام لأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) ، د. إبراهيم سند إبراهيم أحمد الشيخ .
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي (ت ١١١٧هـ) الشهير بالبناء ، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل ، ط/١، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، د. عبد الصبور شاهين ، ط/١، مطبعة المدني ، مصر ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .
- أثر القوانين الصوتية ، د. فوزي حسن الشايب ، ط/ ١، عالم الكتب ، أربد – الأردن ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- الاجماع في الدراسات النحوية ، د. حسين رفعت حسين ، ط/٢، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠١٠م.
- أدب الكاتب ، عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) ، تحقيق : محمد الدالي ، ط/ ١، مؤسسة الرسالة ، البنان - بيروت ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، محمد بن يوسف بن حيان الأندلسيّ (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق : د. رجب عثمان محمد ، مراجعة : د. رمضان عبد التواب ، ط/١، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ، يحيى الشاوي المغربيّ الجزائريّ (ت ١٠٩٦هـ) ، تحقيق : د. عبد الرزاق عبد الرحمان السعدي، ط/ ١، مطبعة النواعير ، الرمادي – العراق ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- أساس البلاغة ، أبو القاسم جار الله محمود بن أحمد الزمخشريّ (ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق : محمد باسم عيون السود ، ط/ ١، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- أسرار العربية ، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد بهجت البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، ١٩٥٧م.
- الأشباه والنظائر في النحو ، عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطيّ (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، ط/١، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر ، بيروت –لبنان ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) ، ط/ ١، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- اشتقاق أسماء الله الحُسنى ، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) ، تحقيق : د. عبد الحسين المبارك ، ط/٢، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الاشتقاق، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط/ ١، دار الجبل ، بيروت – لبنان ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- الإصابة في تمييز الصحابة ، محمد بن علي الكناني العسقلاني المصري الشافعي ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) ، دار الكتب بالأزهر الشريف ، مصر.
- اصلاح المنطق ،يعقوب بن إسحاق السكيت (ت ٢٤٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، محمد عبد السلام هارون، ط/٢، دار المعارف ، مصر ، ١٩٥٦م.
- الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الإنجلو المصرية ، ١٩٩٩م.
- الأصوات اللغوية ، د. عبد القادر عبد الجليل ، ط/١، دار صفاء ، عمان ، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- أصول التفكير النحوي ، د. علي أبو مكارم ، ط/١، دار غريب ، مصر – القاهرة ، ٢٠٠٦م.
- أصول النحو العربي ، د. محمد خان ، ط/١، جامعة محمد خيضر- الجزائر – سكرة ،
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث ، د. محمد عيد ، ط/ ٤، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

- ❖ الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، د. تمام حسان ،ط/١، دار الشؤون الثقافية العامة ، العراق – بغداد ، ١٩٨٨م.
- ❖ الأصول في النحو (ابن السراج) أبو بكر محمد بن سهيل النحويّ البغداديّ (ت ٣١٦هـ)، تحقيق : د. عبد الحسن الفتليّ ، ط/٤، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ❖ إعراب القرآن ، أبو جعفر النحّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل المراديّ (ت ٣٣٨هـ) ، وضع حواشيه وعلق عليه : عبد المنعم خليل إبراهيم ، ط/ ١، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ❖ الإعلال في كتاب سيبويه في هدي الدراسات الصوتية الحديثة ، د. عبد الحق أحمد محمد الحجي ، ط/١، مركز البحوث والدراسات الإسلامية ، ديوان الوقف السني ، العراق – بغداد ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ❖ الإعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، خير الدين الزركليّ ، ط/ ١٥، دار العلم للملايين ، بيروت – البنان ، ٢٠٠٢م.
- ❖ الإغراب في جدل الإعراب ، عبد الرحمن محمد الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- ❖ الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطيّ (ت ٩١١هـ) ، قرأ وعلق عليه : د. محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، كلية الآداب – جامعة طنطا ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
- ❖ الاقتضاب في شرح ادب الكتاب ، عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسيّ (ت ٥٢٠هـ) ، تحقيق : مصطفى السقا – حامد عبد المجيد ، منشورات دار الكتاب المصرية – القاهرة ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ❖ الإمالة في القراءات واللهجات العربية ، د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ❖ أمالي ابن الشجري ، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسن العلويّ (ت ٥٤٢هـ) ، تحقيق : محمود محمد الطناحيّ ، ط/ ١، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ❖ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، كمال الدين أبي البركات الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ)تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
- ❖ أوزان الفعل ومعانيها ، د. هاشم طه شلاش ، مطبعة الآداب النجف الأشرف ، ١٩٧١م .

❖ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، جمال الدين يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط/٦، دار الندوة ، بيروت ، ١٩٨٠م.
❖ ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجيّ الزبيديّ (ت ٨٠٢هـ) ، تحقيق : د. طارق عبد عون الجنابي ، ط/ ١، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
❖ الإيضاح في شرح المفصل ، عثمان بن الحاجب النحويّ (ت ٦٤٦هـ) ، تحقيق : د. موسى بناي العليليّ،ط/١، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٣م.

(ب)

❖ البديع في علم العربية ، أبو السعادات مجد الدين ابن الأثير مبارك بن محمد الشيباني الجزري(ت ٦٠٦هـ) ، تحقيق : فتحي أحمد علي الدين ، ط/ ١، جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
❖ البرهان في علوم القران ، بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط/ ١، دار إحياء الكتب العربية ، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

(ت)

❖ تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتضى الزبيديّ (ت ١٢٠٥هـ) ، تحقيق : د. عبد العزيز مطر ، راجعه : عبد الستار محمد فراج ، ط/ ٢، مطبعة حكومة الكويت ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
❖ تاج اللغة وصحاح العربية ، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٨هـ) ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط/٤، دار قلم للملاين، بيروت – لبنان .
❖ التبصرة والتذكرة ، عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (من نحاة القرن الرابع) ، تحقيق : د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، ط/١، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
❖ التبيين في مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق ودراسة عبد الرحمن السليمان العثيمين ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
❖ تجاور الساكنين في مدونة النحو العربي ، د. جواد كاظم عناد ، ط/١، دار تموز ، دمشق ، ٢٠٢١م.
❖ تجاور الصوامت في العربية قراءة أخرى ، د. جواد كاظم عناد ، ط/ ١، تموز للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠١١م.

❖ تحرير علوم الحديث ، عبد الله بن يوسف الجُديع ، ط/١، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت – البنان ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
❖ التحرير والتنوير ، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسيّ(ت ١٣٩٣هـ) ، الدار التونسية للنشر- تونس ، ١٩٨٤م.
❖ التسهيل لعلوم التنزيل ، أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبيّ (ت ٧٤١هـ) ، ضبطه وصححه وخرّج آياته محمد سالم هاشم ، مكتبة دار الباز – مكة المكرمة ، ط/١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
❖ التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، د. الطيب البكوش ، تقديم : صالح القرمادي ،ط/٢،مطبعة العربية، تونس ، ١٩٧٣م.
❖ التصريف الملوكي ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تصحيح محمد سعيد بن مصطفى النعسان ، علّق عليه أحمد الخانجي ، ومحيي الدين الجراح ، ط/٢، دار المعارف للطباعة ، دمشق.
❖ التطبيق الصرفي ، د. عبده الراجحي ، ط/١، دار النهضة العربية ، بيروت – البنان ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٤م.
❖ التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ، د. رمضان عبد التواب ، ط/١، مطبعة المدني، القاهرة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.
❖ التطور النحوي للغة العربية ، برجشتراسر ، تصحيح وتعليق ، د. رمضان عبد التّواب ، ط/٤، الشركة الدولية للطباعة ، مصر ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
❖ التعليقة على كتاب سيبويه ،، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق : د. عوض بن حمد القوزي ، ط/ ١، مطابع الحسني – الرياض ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
❖ التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث –قراءة في كتاب سيبويه ،د. عادل نذير بيري الحسانيّ، ط/١، مركز البحوث والدراسات الإسلامية ، بغداد – ديوان الوقف السني ، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
❖ تفسير غريب القرآن ، عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق : السيد أحمد صقر ، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
❖ التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي ، د. صباح عطيوي عبود ، ط/١، دار الرضوان ، عمان الأردن ، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
❖ التكملة ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان ، ط/٢، عالم الكتب ، بيروت – البنان ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

- تهذيب اللغة ، أبو منصورمحمد بن أحمد الأزهريّ(ت ٣٧٠هـ) ، تحقيق ودراسة : د. كاظم بحر المرجان ، ط/١، عالم الكتب ، بيروت – البنان ، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفيه ابن مالك ، ابو محمد بدر الدين حسين بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ) ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، ط/١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- التيسير في القراءات السبع ، أبو عمرو عثمان بن سعيد الدانيّ (ت ٤٤٤هـ) ، تحقيق : اوتو تريزل ، ط/٢، دار الكتاب العربي – بيروت ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(ج)

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨٨م.
- الجمل في النحو ، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، ط/ ١، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- جمهرة الأمثال ،أبوهلال الحسن بن أبي عبد الله بن سهل بن سعيد العسكري (ت ٣٩٥هـ) ، ضبطه ، د. أحمد عبد السلام ، ط/١، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ، د. أحمد الهاشمي (ت ١٣٦٢هـ) ، ضبط ،وتدقيق : د. يوسف الصميلي ، المكتبة العصرية ، صيدا بيروت ، ١٩٩٩م.

(ح)

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، محمد الخضري الشافعي (ت ١٢٨٧هـ) ، تعليق : تركي فرحان المصطفى ، ط/١، دار الكتب العلمية ، البنان – بيروت ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- حاشية الصبان ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ومعه شرح الشواهد للعيني علي بن محمد بن عيسى بن يوسف الاشموني (ت ٩٢٩هـ) ،تحقيق ، طه عبد الرؤوف سعد،ط/١، المكتبة التوفيقية، مصر – القاهرة (د.ت).
- الحجة في القراءات السبع ، الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله (ت ٣٧٠هـ) ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، ط/٤، دار الشروق – بيروت ، ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م.
- الحجة للقراء السبعة ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، أبو علي (ت ٣٧٧ هـ) ، تحقيق : بدر الدين قهوجي ، وبشر جويجابي ، ط/ ٢، دار المأمون للتراث ، لبنان بيروت ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة ، زكريا محمد الأنصاري (ت ٩٢٦هـ) ، تحقيق : د. مازن المبارك ، ط/ ١، دار الفكر المعاصر ، البنان – بيروت ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- الحدود في النحو ، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني (ت ٣٨٤هـ) ، تحقيق : د. مصطفى جواد يوسف ، ويعقوب مسكوني ، دار الجمهورية ، بغداد ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.
- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ، د.محمد ضاري حمادي ، ط/ ١، الدار العربية للموسوعات ، ٢٠٠٨م.
- الحمل على المعنى في العربية ، د. علي عبد الله حسين العنبكي ، ط/١، مركز البحوث والدراسات الإسلامية ، العراق – بغداد ، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

(خ)

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمرالبغدادي (ت ١٠٩٣هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط/ ١، دار الخانجي- القاهرة، دار الرفاعي - الرياض، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، قدم له : د. عبد الحكيم راضي ، ط/٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١١م.

(د)

- الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير ، ابو محمد عبد الواحد بن محمد المالقي (ت ٧٠٥هـ) ، تحقيق : د. محمدّ الطيّان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ٢٠٠٦م.
- الدراسات الصرفية في شروح الفصيح للهروي (ت ٤٣٣هـ) والزمخشري (ت ٥٣٨هـ) واللبليّ (ت ٦٩١هـ) دراسة وصفية تحليلية ، د. أسامة محمد سويلم النعيمي ، ط/ ١، مؤسسة الرسالة ناشرون ، بيروت – البنان ، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، د. حسام النعيمي ، دار الرشيد للنشر ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، جمهورية العراق ، ١٩٨٠م.
- دراسات في علم أصوات العربية ، د. داود عبده ، ط/١، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- دراسات في علم الصرف ، د. مجيد خير الله الزاملي ، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان .
- دراسات في علم الصرف، د. عبد الله درويش، ط/ ٣، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة ، العزيزية ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- دراسات في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٦م.

- ❖ دراسة الصوت اللغوي ، د. أحمد مختار عمر ، عالم الكتب – القاهرة ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ❖ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، تحقيق : محمد جاد الحق ، دار الكتب الحديثة – القاهرة.
- ❖ دقائق التصريف ، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (ت ٣٣٨هـ) ، تحقيق : د. أحمد ناجي القيسي، د. حاتم صالح الضامن، د. حسين تورال، ط/ ١، مطبعة المجمع العلمي الثقافي ، بغداد ، ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ❖ دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها ، لطيفة إبراهيم النجار ، ط/١، دار البشير ، عمان – الأردن ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ❖ ديوان إبراهيم ابن هرمة ، تحقيق : محمد جبار المعيبد ، مكتبة الأندلس ، بغداد ، ١٣٨٩هـ - ١٩٩٦م.
- ❖ ديوان ابن مقبل ، تحقيق : د. عزة حسن ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ، دمشق ، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.
- ❖ ديوان الحطيئة ، تحقيق : حمدو طماس ، ط/ ٢، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ❖ ديوان جرير بن عطية ، تحقيق ، د. نعمان محمد أمين طه ، ط/٣، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٦م.
- ❖ ديوان حسّان بن ثابت (رض) ، تحقيق : وليد عرفات ، ١٩٧٤م. الهيئة المصرية.
- ❖ ديوان ذي الرمة ، تقديم أحمد حسن بسج ، ط/١، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ❖ ديوان رؤبة بن العجاج (مجموعة أشعار العرب) ،تحقيق : وليم بن الورد البروسي ،ط/ ١، دار ابن قتيبة، الكويت .
- ❖ ديوان زهير ابن أبي سلمى ، شرحه علي حسن فاعور ، ط/١، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، ١٩٨٨م.
- ❖ ديوان عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري شرحه وكتب هوامشه وقدم له الأستاذ عبد مهنه ، ط/٢، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ❖ ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق ، د. ناصر الدين الأسد ، دار صادر- بيروت – ١٩٦٧م.

(ر)

- ❖ الرعاية للتجويد والقراءة وتحقيق لفظ التلاوة بعلم مراتب الحروف ومخارجها وصفاتها وألقابها وتفسير معانيها وتعليلها وبيان الحركات التي تلزمها ، صنعة الإمام ، مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) ، تحقيق : د. أحمد حسن فرحات ، ط/٣، دارعمار ،الأردن – عمان ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

(س)

- السبعة في القراءات ، أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) ، تحقيق : د. شوقي ضيف ، ط/٢، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠م.
- سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، دراسة وتحقيق : د. حسن هنداوي ، دار العلم للطباعة والنشر والتوزيع ، ط/٢، دمشق ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- سلم الوصول إلى طبقات الفحول ، مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ) ، تحقيق : أكمل الدين إحسان أوغلو ، ومحمد عبد القادر الأرناؤوط ، وصالح سعداوي صالح ، مكتبة أرسيكا ، إستانبول – تركيا، ٢٠١٠م.

(ش)

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ، مطابع مقهوي ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- شذا العرف في فن الصرف ، الشيخ أحمد الحملاوي (ت ١٣٥هـ) ،المكتبة الثقافية ، بيروت – البنان .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي ، (ت ١٠٨٩م) ، ط/ ١، دار إحياء التراث العربي ،بيروت – لبنان ، ١٩٧٩م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، محمد بن محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ) ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، ط/١، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح ابن عقيل ،عبد الله بن عقيل العقيلي(ت ٧٦٩هـ) ،تحقيق :محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/ ٧، مطبعة أمير ، إيران قم ، ١٣٨٢هـ.
- شرح الأشموني ، تحقيق : د. رجب عثمان محمد ، مراجعة : د. رمضان عبد التواب ، ط/١، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- شرح التسهيل ، جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون ، ط/ ١، دارهجر ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح الرضي علي الكافية ، تأليف رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي (ت ٦٨٨هـ) ، تحقيق : د. يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس ، ليبيا، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- شرح الشافية (الجاربردي) ، فخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردي (ت ٧٤٦هـ) ، دراسة وتحقيق : د. ثامر ناصر حسين طعيمة العبيدي ، ط/١، مكتب نور الحسن للطباعة والتنضيد ، بغداد ، ١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م.

❖ شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ، دراسة وتحقيق : د. غازي بن خلف العتيبي ، ط/ ١، مكتبة الرشيد ، السعودية – الرياض ، ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م.
❖ شرح الكافية الشافية ، جمال الدين ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ، (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : د. عبد المنعم أحمد هريدي ،ط/ ١، دار المأمون للتراث ، السعودية.
❖ شرح المفصل (ابن يعيش) ، موفق الدين يعيش بن يعيش النحوي(ت ٦٤٣هـ) ، عني بطبعة ونشره: إدارة الطباعة المنيرية ، مصر، ١٩٠٠م.
❖ شرح الملوكي في التصريف ، يعيش بن علي بن يعيش النحوي(ت ٦٤٣هـ) وصححه وعلق عليه جماعة من العلماء بعد مراجعته على أصول خطيّة بمعرفة مشيخه الأزهر المعمور ، إدارة الطباعة المنيرية – بمصر ، شارع الكحكين رقم ١.
❖ شرح النظّام على الشافية ، نظام الملة والدين الحسن بن محمد النيسابوري (ت ٧٢٨هـ) ، إخراج وتعليق : علي الشملاوي ، ط/٥، مكتبة العزيزي ، مطبعة الأمير – قم .
❖ شرح جمل الزجاجي ، علي بن مؤمن (ابن عصفور)(ت ٦٦٩هـ) ، تحقيق : د. صاحب أبو جنان ، دار الكتب للطباعة ، الموصل ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
❖ شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) ، السيد عبد الله بن محمد الحسني المعروف بنقره كار (ت ٧٧٦هـ)، حِلّى هامشه بالشرح المنسوب إلى الفاضل العصام ، طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
❖ شرح شافية ابن الحاجب (الرضي الأستراباذي) ، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي نجم الدين (ت ٦٤٦هـ) ، شرح شواهده ، عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) حققهما : محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت – البنان ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
❖ شرح شافية ابن الحاجب (الفسويّ) ، كمال الدين محمد بن معين الدين الفسويّ (ت ١١٣٤هـ) ، تحقيق : د. محمد محمود محمد صبري الجُبّة ، ط/١، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.
❖ شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) ، أبو الفضائل الإستراباذي، (ت ٧١٥هـ) ، تحقيق : د. عبد المقصود محمد عبد المقصود ، ط/١، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
❖ شرح شافية ابن الحاجب ، الخضر اليزديّ (ت٧٢٠هـ) ، تحقيق : حسن أحمد الحمد العثمان ، ط/ ١، مطبعة روح الأمين ، إيران – قم ، ١٤٣٣هـ .
❖ شرح شواهد الشافية ، عبد القادر بن عمر البغدادي(ت ١٠٩٣هـ) ، تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محي الدين الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت – البنان ، ٢٠٠٠م .

- شرح كتاب سيبويه ، الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت ٣٦٨هـ) ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، علي سيد علي ، ط/١، دار الكتب العلمية ، البنان – بيروت ، ٢٠٠٨م.
- شرح مختصر التصريف العربي في فن الصرف ، مسعود بن عمر الدين التفتازاني (ت ٦٥٥هـ) ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، ط/ ٨، المكتبة الأزهرية للتراث ، مصر ، ١٩٩٧م.
- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ، طاشكبرى زاده (ت ٩٦٨هـ) ،ط/١، دار الكتاب العربي – بيروت ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

(ص)

- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ) ، علق عليه ووضع حواشيه : أحمد حسن بسج ، ط/١، دار الكتب العلمية ،بيروت – لبنان ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧.
- الصافيّة شرح الشافية ، يوسف بن عبد الملك بن عبد الغفور (قره سنان) (ت ٨٥٢هـ) ، دراسة وتحقيق، تهاني بنت محمد سليم الصفدي، كلية اللغة العربية بالرياض،السعودية ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، أسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت ٣٩٣هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطّار ، ط/٤، دار القلم للملايين البنان ، ١٩٨٧م.
- صحيح ابن حبّان بترتيب ابن بلبان ، محمد بن حبان بن أحمد السجستاني (ت ٣٥٤هـ) ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، ط/ ٣، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الصورة الفنية في المثل القرآني ، د. محمد حسين علي الصغير ، دار الرشيد للنشر، بغداد ، ١٩٨١م.

(ظ)

- ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية ، د. محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، مصر – الإسكندرية ، ١٩٨٦م.
- ظاهرة التخفيف في النحو العربي ، د. أحمد عفيفي ، الدار المصرية اللبنانية – القاهرة – مصر ، ١٩٩٦م.
- ظاهرة التعويض في العربية وما حُمِلَ عليها من المسائل ، د. عبد الفتاح الحموز، ط/١، دار عمار ، الأردن – عمان ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ظاهرة التعويض في العربية وما حُمِلَ عليها من المسائل ، د. عبد الفتاح أحمد الحموز ، ط/١، دار عمار ، الأردن – عمان ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- ظاهرة التنوين في اللغة العربية ، د. عوض المرسي جهاوي ، ط/١، مكتبة الخانجي القاهرة ، دار الرفاعي – الرياض ، ١٩٨٢م.
- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، د. عبد الفتاح الدجني، ط/ ١، الناشر: وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٤م.
- ظاهرة القلب المكاني في العربية عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها ، د. عبد الفتاح الحموز ، ط/١، دار عمار ، مؤسسة الرسالة ، عمان ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن حبيب الزيات الكوفي ، د. رسول صالح علي أحمد الحلبوسي ، دار الإيمان – الإسكندرية ، ٢٠٠٦م.

(ع)

- العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد ، د. هنري فليس ، ترجمة : د. عبد الصبور شاهين ، ط/٢، دار المشرق ، بيروت ،١٩٨٣م.
- العلة النحوية تأريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري ، د. محمود جاسم الدرويش ، ط/١، مطبعة السطور، بغداد ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- علة أمن اللبس في اللغة العربية ، د. مجيد خير الله الزاملي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان . ٢٠١٣م .
- علم الأصوات العام ، د. كمال بشر ، دار ، دار غريب للنشر والتوزيع ،القاهرة ، ٢٠٠٠م.
- علم الأصوات اللغوية ، د. مناف مهدي الموسوي ، ط/ ٣، توزيع دار الكتب العلمية ، بغداد ، ١٤١٩هـ - ٢٠٠٧م.
- علم الصرف الصوتي ، د. عبد القادر عبد الجليل ، سلسلة الدراسات اللغوية ، أزمنة ، ١٩٩٨م.
- علم اللغة مقدمة للقاري العربي ، د. محمود السعران ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت .
- عمدة القارئ في صحيح البخاري، بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ) ، ضبطه وصححه، عبد الله محمود محمد عمر ، ط/١،دار الكتب العلمية .
- العمدة في صناعة الشعر ونقده ، أبو علي الحسن القيرواني (ت ٤٦٣هـ) ، عُني بتصحيحه : السيد محمد بدر الدين النعماني الحلبي ، ط/١، ١٣٢٥هـ - ١٩٠٧م.
- العين ، أبو عبد الرحمان الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) ، تحقيق : د. مهدي المخزومي ، د. إبراهيم السامرائي ، سلسلة المعاجم والفهارس .

(غ)

❖ غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤هـ) ، ط/٢، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

(ف)

❖ فتح الباري ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، تقديم وتحقيق : عبد القادر شينية الحمد ، ط/١، طبع علي نفقة الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
❖ فصول في فقه اللغة ، د. رمضان عبد التواب ، ط/٦، مكتبة الخانجي ، القاهرة – مصر ، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
❖ فقه اللغات السامية ، كارل بروكلمان ، ترجمه د. رمضان عبد التواب ، جامعة الرياض ، السعودية ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
❖ في أدلة النحو : د. عفاف محمد حسانين ،ط/١، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ١٩٩٦م.
❖ في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ،ط/١، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، سوريا- دمشق، ١٤١٤هـ - - ١٩٩٢م.
❖ في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية ، د. غالب فاضل المطلبي ، دار الحرية ، العراق ، ١٩٨٤م.
❖ في اللهجات العربية ، إبراهيم أنيس، ط/٨، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٢م.

(ق)

❖ القاموس المحيط ، مجد الدين محمد يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ) ، ط/ ١، دار نوبليس ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٦م.
❖ القراءات القرآنية تأريخ وتعريف ،د. عبد الهادي الفضلي ، ط/ ١، دار المجمع العلمي ،جدة ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
❖ القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، د. عبد الصبور شاهين ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ٢٠٠٩م.
❖ القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن قراءة في التوجيه الصوتي ، د. جواد كاظم عناد ، ط/١، الأنتشار العربي ، البنان – بيروت ، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
❖ القياس في النحو نشأته وتطوره ، د. سعيد جاسم الزبيدي ، ط/١، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، ١٩٩٧م .

(ك)

- ❖ الكافي في شرح الهادي ، أبي المعالي عز الدين عبد الوهاب الزنجاني (ت ٦٥٥هـ) ، تحقيق : محمد يوسف فجال وأنس بن محمود فجال ، ط/١، دار النور المبين ، عمان – الأردن ، ١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م.
- ❖ الكافية في شرح الشافية ، محمد بن علي الأراني ، الساكناني (ت ٣٧٤هـ) ، تحقيق : عبد الله محمد بن مبارك العتيبي، كلية اللغة العربية ، المملكة السعودية ، ١٤١٧هـ - ١٤١٨م.
- ❖ الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون ، ط/٣، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ❖ كتاب التعريفات ، علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) ، مكتبة لبنان ، ساحة رياض الصالح – بيروت ، ١٩٨٥م.
- ❖ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : جار الله محمد بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، ط/٣، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٧م.
- ❖ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما أشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت ١١٦٢هـ) ، ط/٣، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .
- ❖ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني المعروف بكاتب جلبي وبحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ) ، حققه وعلق عليه أكمل الدين إحسان أوغلى –بشار عواد معروف ، ط/ ١، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ❖ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت ٤٣٧هـ) ، تحقيق: د. محي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- ❖ الكليات ، أبو البقاء الحنفي الحسيني الكفوري(ت ١٠٩٤هـ) ، مطبعة العامرة ، ١٢٨٧هـ.
- ❖ كنز المطالب على شافية ابن الحاجب ، أبي جمعة سعيد بن مسعود المراكشي الصنهاجي (ت بعد ١٠١٦هـ) ، تحقيق ودراسة دكتور بلال محمد جلال عثمان ، ط/١، دار الكتب العلمية ، بيروت – البنان ، ١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م.

(ل)

- ❖ اللباب في شرح الكتاب ، أبو الحسين أحمد بن محمد البغدادي (ت ٤٢٨هـ) ، تأليف الشيخ عبد الغني الغنيمي ، الدمشقي ، حققه وضبطه : محمد محي الدين عبد الحميد ،مكتبة العلمية ، بيروت – لبنان .
- ❖ لسان العرب ، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ) ، الحواشي : لليازجي وجماعة من اللغويين ، ط/٣، دار صادر – بيروت ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

- لمع الأدلة ، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجندي ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٣م.
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، د.عبده الراجحي ، دار المعارف – مصر ، ١٩٦٨م.
- لهجه تميم وأثرها في العربية الموحدة ، د. فاضل غالب المطلبي ، ط/١، دار الحرية للطباعة بغداد -العراق ،١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ليس في كلام العرب ، الحسين بن أحمد بن خالوية (ت ٣٧٠هـ) ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، ط/٣، دار العلم للملايين – بيروت ، مكة المكرمة ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

(م)

- ما ينصرف وما لا ينصرف ، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ) ، تحقيق : هدى محمود قراعة ، مطبعة الأهرام التجارية ، القاهرة ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- المجالات اللغوية للهجة طيء في لسان العرب ، د. أحمد هاشم السامرائي ، ط/١، دار دجلة ، عمان – الأردن ، ٢٠١٤م .
- مجالس ثعلب ، أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف – مصر ، ١٩٤٩هـ - ١٩٥٠م.
- مجمع الأمثال ، أحمد بن محمد بن أحمد الميداني (ت ٥١٨هـ) ، تعليق : نعيم حسين زرزور، ط/ ١، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن ، الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨هـ) ، منشورات شركة المعارف الإسلامية ، طهران ، ١٣٧٩هـ .
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) تحقيق : حسين سليم أسد الداراني ، دار المأمون للتراث ، بيروت .
- المحاجاة بالمسائل النحوية ، جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، مطبعة أسعد، بغداد ،١٣٩٢هـ ، ١٩٧٣م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني ،(ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط/٢، أعد الطبعة الثانية وقدم له : محمد بشير الأدلبي .
- مختار الصحاح ، زين الدين أبو عبد بن محمد بن أبي بكر الرازي(ت٦٦٦هـ)، تحقيق : يوسف الشيخ محمد ، ط/٥، مكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- المخصص في اللغة ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .

- ❖ المدارس النحوية ، د. إبراهيم السامرائي ، ط/١، دار الفكر، عمَّان – الأردن – ١٩٨٧م.
- ❖ المدخل إلى علم أصوات العربية ، د.غانم قدوري الحمد ، ط/١، دار عمار للنشر- الأردن عمّان، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .
- ❖ مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها ، عبد الرحمن السيد ، ط/ ١، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٨م.
- ❖ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، د. مهدي المخزومي ، ط/٢، القاهرة ، ١٩٥٨م.
- ❖ المذكر والمؤنث ، أبو بكر محمد بن القاسم بن دعامة الأنباري (ت ٣٢٨هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة ، مراجعة : د. رمضان عبد التواب ، جمهورية مصر العربية – وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية لجنة إحياء التراث ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ❖ المذكر والمؤنث ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) ، ط/١، تحقيق :رمضان عبد التواب ، مكتبة دار التراث ، القاهرة، ١٩٧٥م.
- ❖ مراعاة الاصل في شواذ القراءات دراسة صوتية وصرفية ، د. حيدر حبيب حمزة ، مطبعة نيبور.
- ❖ المزدوج في العربية (المفهوم المصاديق التحولات) ، د. جواد كاظم عناد ، ط/١، دار تموز للنشر ، دمشق ، ٢٠١١م.
- ❖ المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، شرح وتعليق : محمد أحمد جاد المولى بك ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، علي محمد التحاوي ، ط/٣، مكتبة دار التراث ، القاهرة .
- ❖ المسائل الحلبيات ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي ، (ت ٣٧٧هـ) تحقيق : حسن هنداوي ، الناشر دار القلم ،دمشق ،ط/١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ❖ المسائل العضديات ، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق : د. علي جابر المنصوري ، ط / ١، مكتبة النهضة العربية ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ❖ المستدرك على الصحيحين ، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) ، تحقيق : أيوسن عبد الرحمن المرعشلي ، ط/١، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ❖ المستقصى من أمثال العرب ، أبو قاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، ط/٢، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٧م.

- المسند بن أحمد بن حنبل ابو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ) ، تحقيق : أحمد معبد عبد الكريم، جمعية المكنز الإسلامي ، دار المنهاج ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- مشكل إعراب القرآن ، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت ٤٣٧هـ) ،تحقيق: د.صالح حاتم الضامن ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- المصباح المنير ، أحمد بن محمد بن علي المقريء الفيومي (ت ٧٧٠هـ) ، ط/١، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ، عبد العزيز سعيد الصيغ ، ط/١، دار الفكر، دمشق ، مكتبة الأسد ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.
- معاني القرآن ،أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) ، تحقيق : ج١: أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، ج٣: عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط/٣، عالم الكتب ، لبنان – بيروت ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ) ، تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي، ط/١، عالم الكتب ، لبنان – بيروت ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- معاني القرآن، سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) ، تحقيق: د.هدى محمود قراعة، ط/١، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- معجم الأمثال العربية ، د. محمود إسماعيل صيني ، وناصف مصطفى عبد العزيز ، ومصطفى أحمد سليمان ، ط/ ١، مكتبة لبنان ، ١٩٩٢م.
- معجم الخلاف الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم ، د. كاطع جار الله سطام الدراجي،ط/١، دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان ، ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م.
- معجم الشواهد الشعرية ، عبد الرحمن بن يحيى المعلمّي اليماني (ت١٣٨٦هـ)، تحقيق : محمد عزيز شمس، راجعه: محمد أجمل الإصلاحي ،ط/١، دار علم الفوائد للنشر والتوزيع، ١٤٣٤هـ .
- معجم القراءات ، د. عبد اللطيف الخطيب ، ط/١، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق – سوريا ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- المعجم الكبير(معجم الطبراني الكبير)، أبو القاسم سلمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ) ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة .
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، د. محمد سمير اللبدي ، ط/١، مؤسسة الرسالة ، ودار الفرقان ، بيروت ، ودار الفرقان – الأردن ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة (ت ١٤٠٨هـ)، ط/١، مؤسسة الرسالة ، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م .
- المعجم الوسيط ، إبراهيم أنيس ، عبد الحليم منقر – عطية الصوالحي –محمد خلف الله أحمد ، مجمع اللغة العربية، ط/٤ – مكتبة الشروق الدولية القاهرة، ٢٠٠٤.

- معجم متن اللغة ، أحمد رضا، دار الكتب الحياة – بيروت ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، مراجعة : سعيد الأفغاني ، ط/١، مطبعة أمير، إيران ، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م.
- المغني في التصريف الأفعال ، محمد بن عبد الخالق بن علي بن عظيمة (ت ١٤٠٣هـ) ، ط/٢، دار الحديث – القاهرة ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ، طاشكبرى زاده احمد بن مصطفى (ت ٩٦٨هـ) ، تحقيق : كامل بكري ، وعبد الوهاب أبو النور دار الكتب الحديثة – مصر- القاهرة .
- المفتاح في الصرف ، عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ، تحقيق: د. علي توفيق الحمد ، ط/ ١، مطبعة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المفصل في صنعة الإعراب ، محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق : د. علي بو ملحم ، ط/١، مكتبة الهلال – بيروت ، ١٩٩٣م.
- مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي (ت ٣٩٥هـ) ، وضع حواشيه : إبراهيم شمس الدين ، ط/ ٢، دار الكتب العلمية ، بيروت – البنان ، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
- المقتضب ، أبو العباس محمد بن زيد المبرد(ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة ، ط/١، القاهرة ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- مقصورة ابن دريد لأبن دريد (ت ٣٢١هـ) ، عنيه بها ياسر بن حامد المطيري.
- المقطع الصوتي في العربية ، د. صباح عطيوي عبود ، ط/ ١، دار الرضوان للنشر والتوزيع- عمان ، ١٤٣٥هـ ٢٠١٤م.
- الممتع الكبير في التصريف ، ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩ هـ) ، تحقيق : د. فخر الدين قباوه ، ط/١، مكتبة البنان ، ١٩٩٦م.
- المناهج الكافية في شرح الشافية ، زكريا بن محمد الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، تصحيح : عثمان حلمي ، ط/٣، عالم الكتب ، بيروت – البنان ، ١٣١١هـ .
- المنصف ، (شرح كتاب التصريف للمازني) ، أبو الفتح عثمان بن جني النحوي (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، عبد الله أمين ، ط/١، إدارة الثقافة العامة ، ١٩٥٤م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي ، د. عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت – البنان ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- المؤتلف والمختلف ، أبو الحسن علي بن عمر الدار قطني البغدادي (ت ٣٨٥هـ) ، دراسة وتحقيق : د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(ن)

❖ النحو العربي العلة النحوية : نشأتها وتطورها ، د. مازن المبارك ، المكتبة الحديثية ، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
❖ النشر في القراءات العشر ، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (ت ٨٣٣هـ) ، تصحيح ومراجعة : علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .
❖ النكت في تفسير كتاب سيبويه ، يوسف بن سليمان بن عيسى (الأعلم الشنتمري) (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق : رشيد بلحبيب، وزارة الثقافة والشؤون الإسلامية ، المملكة المغربية ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
❖ النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري بن الأثير (ت ٦٠٦هـ) ، تحقيق : محمود محمد الطناحي ، وطاهر أحمد الزاوي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان .
❖ النوادر في اللغة ، أبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادر أحمد ، ط/١، دار الشروق ، بيروت ، القاهرة ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

(هـ)

❖ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، اسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ) ، وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية ، ١٩٥١م.
❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية ، عبد الرحمان بن أبي بكرجلال الدين سيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ،بيروت ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

(و)

❖ الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع ، عبد الفتاح عبد الغني القاضي (ت ١٤٠٣هـ) ، ط/٥، مكتبة السوادي للتوزيع ، جدّة ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
❖ الوقف في المدونة النحوية تمرين على قراءة في متن قديم ، د. جواد كاظم عناد ، ط/١، تموز – ديموزي ، دمشق ، ٢٠١٩م.

ـ ثالثًا: الرسائل والأطاريح :

ـ أ- الرسائل:

(أ)

❖ ابن مالك صرفيًا ، رسالة تقدم بها سالم جاري، هدى الدراجي ، جامعة بغداد ، كلية التربية الأولى – ابن رشد ، ١٩٩٦م.

(ب)

❖ بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب ، رسالة ماجستير ، تقدم بها : حسن أحمد الحمد العثماني ، جامعة ام القرى ، كلية اللغة العربية ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

(ت)

❖ الترجيح ضوابطه ومسائله من خلال كتاب الإنصاف للأنباري ، رسالة ماجستير تقدمت بها الطالبة صباح غنانية ، كلية الادابو اللغات ، جامعة محمد خضير بسكرة ،١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.

❖ التعليل الصرفي عند ابن جني في كتابه الخصائص ، رسالة ماجستير تقدم بها ، مصعب يونس طركي البجّاري ، جامعة الوصل ، كلية التربية الأساسية ، ١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م.

(ج)

❖ الجواز في شروح شافية ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في النصف الأول من القرن الثامن الهجري دراسة صرفية صوتية ، رسالة قدمها وسام جثير عبيد الغزي ، جامعة القادسية ، كلية الآداب ، ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م.

(خ)

❖ الخلاف الصرفي في العربية ، رسالة ماجستير ، تقدم بها : ناصر سعيد العيشي ، جامعة المستنصرية ، كلية الآداب ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(د)

❖ الدرس الصرفي بين الخضر اليزديّ وابن الغياث في شرحيهما على شافية ابن الحاجب ، رسالة ماجستير، تقدمت بها : نبأ سعيد عبد الموسوي ، جامعة القادسية ،كلية الآداب ، ١٤٣٥هـ ٢٠١٤م.

❖ الدرس الصرفي بين الرضي الاستراباذي والجاربردي في شرحيهما على شافية ابن الحاجب (دراسة موازنة) ، رسالة ماجستير ، تقدم بها : جواد كاظم عناد ، جامعة بغداد ، كلية التربية (ابن رشد) ، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .

❖ الدرس الصرفي بين ركن الدين الاستراباذي والنظّام النيسابوري في شرحيهما على شافية ابن الحاجب ، رسالة ماجستير، قدمها : سالم جمعة مليك الداوودي ، جامعة القادسية ، كلية الآداب ، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

(ع)

❖ العيني صرفيًا ، رسالة تقدم بها كاطع جار الله سطام الدراجي ، كلية التربية الأولى- ابن رشد – جامعة بغداد ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

ـ ب- الأطاريح:

(أ)

❖ الاحتجاج الصرفي عند شراح الشافية في القرن الثامن الهجري ، أطروحه ، قدمها باسم محمد عيادة الحلفي ، كلية الآداب – جامعة البصرة ، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.
❖ اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية ، أطروحة، تقدم بها مهدي بن علي ال ملحان القرني ، جامعة ام القرى ، السعودية ، ١٤٢١هـ، ٢٠٢١م.
❖ الإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات القرآنية واللهجات العربية (أطروحة) ، دكتوراه تقدمت بها الطالبة أَنجب غلام نبي بن غلام محمد ، كلية التربية للبنات بمكة المكرمة ، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
❖ أمن اللبس وأثره في التطور اللغوي ، رسالة دكتوراه ، تقدم بها : عبد المجيد السوالقة ، جامعة مؤتة – كلية الدراسات العليا ، ٢٠١٦م.

(ب)

❖ البحث الصرفي عند زكريا الأنصاري ، أطروحة ، تقدمت بها : شكران حمد شلاكة ، كلية التربية ، جامعة بابل ، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

(ت)

❖ التعليل الصرفي في كتاب سيبويه ، أطروحة تقدم بها إدريس حمد هادي الموسوي ، جامعة بابل ، كلية التربية ، ٢٠٠٧م.

(خ)

❖ الخفة في شروح الشافية حتي نهاية القرن الثامن الهجري دراسة صوتية ، أطروحة تقدم بها الطالب سالم جمعة صالح ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م.

(ع)

❖ العلة الصرفية وموقعها من الدرس اللغوي الحديث ، أطروحة دكتوراه ، تقدم بها : عبد الكريم محمود علي القيسي ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

(ك)

❖ الكراهة اللغوية عند الرضي الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ) في شرحيه على الشافية والكافية ، أطروحه دكتوراه، تقدم بها : حيدر نجم عبد زيارة ، جامعة القادسية ، كلية الآداب ، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٦م.

رابعًا : البحوث:

(أ)

❖ الأبنية الصرفية بين القياس والاستعمال دراسة في كتاب (لحن العوام) ، لأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) ، إبراهيم سند إبراهيم أحمد الشيخ ، مجلة الدراسات العربية ، مجلد(٣٧)، العدد(١)، ٢٠١٨م.

❖ امتناع توالي إعلالين قراءة صوتية صرفية ، د. عادل نذير بيري الحساني ، جامعة كربلاء ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، ط/٥، مجلة العميد ، بابل ، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

(ج)

❖ الجمع بين العوض والمعرض منه بين النظام والإستعمال(دراسة صوتية صرفية)، د. شكران حمد شلاكه ، د. غفران حمد شلاكه ، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، المجلد (٢٤)، العدد(١)، ٢٠٢١م.

(ض)

❖ ضعف الطرف وأثره في البنية العربية دراسة صوتية – صرفية ، د. حيدر حبيب حمزة ، محور الدراسات العربية ، العدد١٦، القسم الثاني .

(ظ)

❖ ظاهرة التقاء الساكنين بين المعالجة الصوتية والمعالجة الصوتمية ، مجدي بن عيسى، دار المنظومة ، كلية الآداب والعلوم الانسانية ، صفاقص- تونس ، ٢٠٠٥م.

(ع)

❖ العلل الصرفية الدلالية في كتاب سيبويه ، إدريس حمد هادي ، مجلة القادسية في الآداب العلوم التربوية ، العددان (٣-٤) المجلد (٧)، ٢٠٠٨م.

❖ علل مخالفة القياس في الدرس الصرفي ، بحث تقدم به محمود عباس ، ٢٠٢٠م.

(ق)

❖ قوة الحرف بالحركة - التصحيح انموذجًا – دراسة صرفية صوتية ، د. شكران حمد شلاكه المالكي ، جامعة القادسية ، كلية التربية ، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨م.

(ك)

❖ كراهة توالي إعلالين في العربية : دراسة صرفية صوتية ، د. شكران حمد شلاكة ، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، مجلد ١٩، عدد٤، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.

❖ كراهة توالي الأمثال في أبنية العربية ، د. رمضان عبد التواب ،ط/١، مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد الثامن عشر.

(م)

❖ ما قيل في كلمة أشياء ، د. هاشم طه شلاش ، مجلة المورد ، العدد ٣، ١٩٩٨م.

❖ ما وجه على التوهم في الصرف العربي ، د. شكران حمد شلاكه المالكي ، جامعة القادسية في الآداب والعلوم التربوية ، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

❖ مراعاة الغرض وأثره في البنية العربية، د. غفران حمد شلاكه، جامعة القادسية – كلية الآداب ، مجلة أوروك للعلوم انسانية، العدد الثالث ، المجلد الثاني عشر، ٢٠١٩م.

ـ خامسًا: المخطوطات:

❖ اللغات في شروح شافية ابن الحاجب (قراءة صوتية صرفية) ، (مخطوط) ، د. حيدر حبيب حمزة الجبوري .

Abstract

Summary of morphology of the most prominent sciences of the Arabic language، it represents the construction of its words and shows the original letters and more and is considered Shafia Ibn al-Hajib of the most important and most famous morphological texts that received the attention of commentators and their attention more than any other text. This research aims to explain the morphological lesson when Qarah Sinan (d. ٨٥٢AH) in the ninth century AH، a Hanafi Turkish jurist of the scholars of the Ottoman Empire، and the nature of the research in terms of organization required that it be on the preface، and four chapters and then the conclusion.

Dealing with the preamble (reading in the manifestations of the book)، and included the first chapter: industry evidence when Kara Sinan and came on three detectives، the first in hearing and the second in measurement and the third consensus and companionship of the case، the second chapter has dealt with the morphological bug when Kara Sinan، and the third chapter included the preferences of Kara Sinan morphological، the fourth chapter has mentioned his responses to scientists and dealt with all that display the opinions of scientists with analysis and detail morphological and phonetic and then came the conclusion، a summary of the most important results that The reason behind the choice of this topic is the scientific depth of the morphological lesson when the great scientist (Qarah Sinan) has never been addressed by the scholars of research .

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Al-Qadisiyah Faculty of Arts

Department of Arabic Language

The morphological lesson of Qarah Sinan (D. 852 AH) in a commentary on Shafia Ibn al-Hajib (D. 646 AH).

A letter submitted by the student

Azra Hillel Abd

to the Council of the Faculty of Arts at the University of Qadisiyah، which is part of the requirements for obtaining a master's degree in Arabic language and literature / language.

Supervised by

Prof. a. Dr. Haider Habib Hamra

2023 AD **1445 AH**